



Handwritten notes:

- 3
- 5
- 8
- Y
- b
- 1
- 11
- 11
- 11
- 31
- Q1
- 51
- 11
- 71
- 61
- 2
- 12
- 11
- 11
- 11
- 3A

624

سازمان

رجع

Ex 20

2012

شماره نبت کتاب



98.0

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
شماره ثبت شده
۱۳۹ خ

۱۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب ۱۲۹

تاریخ ۱۳۰۹

محل سند

موضوع

۴۵

۱۲۹

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	شرح منتهی
مؤلف	
موضوع	شماره قفسه
شماره ثبت کتاب	۶۳۱۷۳

۴۸.۵

نظری - فهرست شده
۱۲۹ خ



كتاب تعريفه بحروف
١٢٨

تعريف ما ورد على ذلك التعريف وحيث لم يرد على تعريفه النقوض المذكورة
بسبب الزيادة والذف المذكورين قال في استفهام اذ حاصل التعريف
الثاني ان الصلوة افعال محتسمة بالكبيرة فثبت بالتسليم للقرية وحينئذ عدم
النقض المذكورة على طاعة **ولذلك** ورد في تعويل عدم ورود النقوض
المذكورة على هذا التعريف لا يقتضي سلامته ولا يستلزم استقامته في نفس الامر
وكيف يمكن باستقامته مع كونه منقوضا بصلوة تقطع اللسان والاعمال
حيث لا يوجد فيها كبيرة الاحرام اذ المراد بها عند الفقهاء اللفظ المحض
وذا لم يتحقق في صلواتها كما لا يتحقق التسليم ايضا فيها على اصطلاحهم **يمكن**
ان يثبت عنه بان مراده دام ظله من الاستقامة الاستقامة اللاحقة وحيث
يرد النقوض المذكورة وغيره على التعريف الاول دون التعريف الثاني و
كانت مراد الاعراض بالنسبة الى الثاني اقل من الاول اقل على الاستقامة
وارادتها استقامته بنية ونداء ما يقال في التعريف وفيه شبه لا
ثم اقول المعنوم من سوق كلامه دام ظله ان لقيد الاستباحة دخل في استقامته
التعريف الثاني حيث تركه على حاله ولم يفرغ منه فثبت **فثبت** لانه لا يقهر
في التعريف على ما زاد من القيد اعني قوله محتسمة بالتسليم بعد حذف ما ذكره
التعريف على حقيقة بعبارة اذ يصير حاصل تعريفه حينئذ هي افعال محتسمة
بالتسليم ولا يرد النقوض المذكور على طوره لان الذكر المذكور لا يرد على
الحقيقة حيث قال دام ظله في بعض تعليقاته ان التسليم ليس على
الوجه المذكور عبادة اي فعل فيه الكبيرة المحتسمة بالتسليم ورميه بتعلق النذر
الذكر

هذا هو المعنوم من سوق كلامه

٢٢٥

١٤٩

٩٤١٧٤



بالكبر
و ضروري يا فيه
المعنى
المعنى

لان العبادة التي هي في الدين من اذن الشرائع فيكون التسليم عبادة العامة
 في مواضع مخصوصة لا مطلقا في جميع مواضع الشرائع واما التكبيرة فهو عبادة علي
 اطلاق لا تشابه **البيان** تعريف المصنف تعريف للصلوة الصليبية مع انه يصح
 على ما لا ينصف بالصحة على ما لا يرد اطلاقه والصلوة هي **الصلوة** البكيرة و
 التسليم من العبيد بين يدين لان افعالها كلها تمجيدية واعلم انه قيل المذكورة
 ان التعريف الاول تعريف فلا يقدح فيه ورود النقوض اذ لا يرد بالتعريف
 الفعلي اخذت نقوضه كما في التعريفات الحقيقية في المقصود من الاتفاق
 الى صورة ما حصله في الذهن فغير من بين النقوضات وليس بها شيء حتى يفرح
 بالنقوض **والجواب** ما اشار اليه المصنف في بعض تعليقاته من ان ما اوردوه
 في كتابه من النقوض على التعريف كما في باب الطهارة والصوم والجمعة
 باجم لا يريدون به تعريفات لغوية بل حدودا تسمى ثم ان في التعريف
 الثاني شك كما يستدل بالمقام ايرادها والاشارة الى دفعها **اما الاول**
 منها فوان ذكر المنة والمفتحة بالكبر المحتسب بالتسليم وورد على طرد
 واجاب عنه المصنف ان قيد الاحتساب بالتسليم ياتي عن ورود ذلك اذ
 المراد بالتسليم التسليم المخصوص للمحل لا التوجه المتعارفة ولا السلام على
 الاياد والائمة والملئكة عليهم السلام وما اورد به انما قل من التسليم بين
 عبادة لانها كما عرفت امر توقيفي لا يسمي من اذن الشرائع فاذكره
 نقضا لا يصلح له النقض **والثاني** في فوائدها بعض الصلوة الأخيرة
 واخلت في التعريف هذه الابعاض اعم من المختصة بالتسليم او السلام

الصلوة

نقطة

نقطة

الصلوة

في التسليم والصلوة
 والصلوة والصلوة
 والصلوة والصلوة

النبي او الائمة والملئكة عليهم السلام فالركوع والسجود والتسليم بالنسبة الي
 كبر الرب ركوع واختتام هذا الطلح بالتسليم او السلام على النبي والائمة يعيد في
 عليه هذا التعريف وكذا انه الطلح يعيد في عليه هذا التعريف بالصلوة البكيرة
 الاشتراح ايضا والجواب عنه انك قد علمت ان المراد بكبرية الافتتاح بكبرية
 الاعوام ولا يقال للركوع وابعده وانما يفتح بالبكيرة لان فاعله التي يروى
 الاول وعلى هذا في التعريف الاول وكذا القول في التسليم فان المراد منه
 التسليم المخصوص للمحل لا الاعم ليدخل فيه السلام على النبي والائمة والملئكة
والثاني فوانه يعيد في على النوافل فذلك يكون مانعا واجاب عنه المصنف
 ان التعريف الاول والثاني انما يقصد بهما تعريف بطلان الصلوة فيجب
 على النوافل ايضا لانها من افراد **المعروف** **والرابع** فوان التعريف ان
 كان للصلوة الصليبية انتقص بالنظر لما في بابا على طين الرضوخ او مع السهوف بعض
 الاركان وايضا انتقص بصلوة فاعلم ان التسليم فانها فاعله من مع انها صلوة
 واجاب عنه واما طرد ان الصلوة المنطوق محتسب فيها بكبرية الاعوام
 ولا يشبه التخييل ان كان قد اتى فيها بصلوة الصلوة والامانيات تسلم
 فانه ان لم يذكره حتى اتى بالمعاني عند اوسهوا بطلان صلوة وان ذكر قبل
 اتى به فلا ينقض **والخامس** فوان التعريف لا يعيد في على صلوة الميت
 والجواب عنه ان صلوة الميت ليست صلوة حقيقة يرشد اليها صلوة الاطوار
 ولا صلوة الابعاض الكتاب ولا فرع المصنف بيان ما يثبتها شرع
 في اقتسامه بقدوم التعريف على التقييم لان مرجع التقييم في الحقيقة الي

المعروف

بها

وفيه نظر لا سيما في كلام المصنف ان
 الصلوة الواحدة تنقسم الى صليبية
 الى سجد اقتسام فوجد صلوة
 الاموات من خارج

الحكم والحكم على الشيء لا يكون الا بعد تصور فعله وحي الى الصلوة مطلقا على
 نوعين احدهما صلوة واجبة ببقاء التارك على تركها ويخرج فاعلمنا وثانيا
 على صلواتها ما فيها صلوة منه ويخرج فاعلمنا ولا يذم تاركها قالوا حسب
 منها اقسام منها التوبة وحي الصلوة انما المنع ومنه في كل يوم بصلوة
 في الاوقات المستعينة ووجوبها ثابت بالنسبة ومصلحة المصلحة والالزام
 وفي الاصطلاح قول ال على المنع مع عدم احتمال التقيض والقيود الا غير
 لاخراج الظاهر لانه قول ال على المنع والانه غير مانع من ارادة التقيض فمطلق
 النص وياد به ما كانت لانه ظاهري واجبه سواء كانت قطعية او ظاهرية ومنه لغير
 المراد منها وكان وجوبها ثابت بالنسبة ثابت اجماع المسلمين ايضا فلهذا قالوا
 الاجماع عاطف على النص والمراد اتفاق اهل الملل والعقود من انه محرم على كل احد
 على قول سواي وجوبها من وجوبها في الدين ولو اذمه بحيث لا يغير ذلك عن ديني
 بنسبة من صلى الله عليه وآله ليعلمنا استه ولا ينفك عن اعتقاده والمراد من الدين
 مناسا من الله تعالى الاحكام التي انزلها الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله ليعلمنا
 امته واذا كان وجوبها من الله تعالى للمسلمين لم يفرق بين المتدينين المتكاملين ولا بين
 تركها حتى ان مستحل تركها كغيره من غير الاسلام كافر فيقول ان كان حراما
 ان لم يجر التارك المستحل شيئا منه فلا يكره فلا يفتل كمن هو قريب العهد
 بالاسلام لا كان عدم اطلاعه في اول اسلامه على فروع دينه ولو اذمه وتفصيل المقام
 ان المستحل تركها ان كان احدا مسلمة لانه على شبهة في وان كانت يكره لكن لا يكره
 قتلها وان كانت فطرية لم تقبس وتفرضه اوقات الصلوات حتى توب وترجع وان كان

المشهوره
 المشهوره
 فقيل

رجلا فان كان فطريا كغيره تقيس ولا يستقط عند القتل وتجرته لكل احد مع الاس
 من الضر وان كان غير فطري يدعي شبهة فلهذا يكره والا كثر لكن لا يفتل قتل
 في الحال بل يستتاب ولا ريب انها افضل الاعمال البنيوية قتل البنية لا فراح
 الاعمال القبلية فان الايمان الذي من الاعمال القبلية افضل الاعمال كلها كما
 قال المعنى في حاشية عليهما في هذا الموضع اقول فيه بحث اذ لا يخلو ان المراد
 انما يكون بفصل البدن او ما يكون للبدن من دخل في حصوله فان كان الاول لزم
 ان لا يكون الجواز والركوة والصوم بل الصلوة على القول بان البنية غير منبذ
 اعمال البنية كغيره ولا بد في كل واحد منها السننية وهي من الاعمال القبلية
 وان كان الثاني لم يكن القيد المذكور صلي لا فراح الايمان عن الحكم الله
 لان الايمان ليس على القبلية اذ هو عبارة عن التيقن القلب والافوار
 باللسان الذي هو من الاعمال البنيوية فيكون ماله كمال الصلوة والاحبار
 البنيوية والامامية مملو شحنة به كمال اي يكونها افضل الاعمال البنية كغير
 المروي عن طريق اهل البيت عليهم السلام صلوة فريضة خير من عشرة حججته وجمعة
 خير من مائة صلوة مباغتة في بطن يعني ومن طرق ايضا ما يقرب العهد
 الى الله تعالى شيئا بعد المعرفة افضل من الصلوة **وانت خير** بان الضمير قولها انها
 رجعت الى الصلوة التي يكون الدعوى في عبارته وانما تضييقه لانه لا
 سائر الغرائز كالحيث والكنه مع ان في الاخبار ما يدل على ان الصلوة افضل
 مطلقا افضل الاعمال البنيوية مما اورد في التقيص ويمكن ان يقال ان الصلوة اولى
 في الاجراء وان كان ظاهر العموم لكن المراد منها ان من كاسر الغفوم من غير الصلوة

اولا فان قالوا

تحت الضمير انما

اعلى الوهم

عليه السلام حينئذ عن افضل ما تعبدت العباد الى ان يفهم ان العلم بشايد المنة
 افضل من هذه الصلوة وموضع التبيين على الاختصاص بقوله في الاشارة الى المنة
 المتكررة ايضا الا ان والاقامة والان على الخصوص وعلى انها افضل الاعمال ابدا
 كما اشار الى ذلك بقوله والاذان والاقامة صريحان في الدلالة على ما قلناه لانها
 قد استلزام على خير العمل وهو الصلوة اليهوس لانها انما يشترع فيها خاصة
فان قلت الاذان والاقامة منه رتبة الاجابة في قوله في ذكرهما فانه كالمكر
 بخلاف غيرها **قلت** انما فعل ذلك لبيانها على سائر الابدان ليعلم ان في الدلالة على المطلوب
 فاقول انهما لو استشرنا بورد وسوال كان كما يقول ان تفصيل ركني الصبح
 والمصلي في منزله على المبرور المتعبد للشيء الكثير مستبعد جدا ولا يستبعد فالحق
 في حكم المدة كوربته وروى النص ان الشارع وكذا قوله في الحكم لا يقتضي
 جواب سوال مقدم كان سائلا يقول اي حكم في تفصيل العمل القليل المقتضي
 الكثير المتعبد للشيء فاجاب بان حكمه وعدم اطلاقنا على سائر ما لا يقتضي
 ويشهد اليه الى تفصيل الصلوة على سائر الاعمال البدنية ان الجوان
 كان في الاعمال البدنية كمن يشايد المانية وذلك لانه لا يكلف الا بعبادة
 الاستطاعة بحسب المال بخلاف الصلوة حيث ان التكليف بها حال من شايده
 المانية بل المال في هذا التكليف ليس بنظر الشارع اصلا ولا ريب ان
 التكليف البدني في بعض الاحوال سوال الذي ماره على المال اذ من ما كلف
 على حاله ان استقام الشارع بانها في اشد واكبر من الاول فيكون ان في اعظم
 شايدها فيكون افضل والزكاة عبادة مالية فحقت فيكون اشد من الصلوة كما ذكرنا
 سبب ورود الخبرين وادعوه هو الظاهر والمخبر من هذه القبيل لان كلامنا في فضيلة الصلوة فيجب حمل كل خبر مطلق
 وارادنا على الخبر المتقدم لا يتم ما هو بعده صح

انظر الى ح

والصلي في منزله على المبرور المتعبد للشيء الكثير مستبعد جدا ولا يستبعد فالحق في حكم المدة كوربته وروى النص ان الشارع وكذا قوله في الحكم لا يقتضي جواب سوال مقدم كان سائلا يقول اي حكم في تفصيل العمل القليل المقتضي الكثير المتعبد للشيء فاجاب بان حكمه وعدم اطلاقنا على سائر ما لا يقتضي ويشهد اليه الى تفصيل الصلوة على سائر الاعمال البدنية ان الجوان كان في الاعمال البدنية كمن يشايد المانية وذلك لانه لا يكلف الا بعبادة الاستطاعة بحسب المال بخلاف الصلوة حيث ان التكليف بها حال من شايده المانية بل المال في هذا التكليف ليس بنظر الشارع اصلا ولا ريب ان التكليف البدني في بعض الاحوال سوال الذي ماره على المال اذ من ما كلف على حاله ان استقام الشارع بانها في اشد واكبر من الاول فيكون ان في اعظم شايدها فيكون افضل والزكاة عبادة مالية فحقت فيكون اشد من الصلوة كما ذكرنا سبب ورود الخبرين وادعوه هو الظاهر والمخبر من هذه القبيل لان كلامنا في فضيلة الصلوة فيجب حمل كل خبر مطلق وارادنا على الخبر المتقدم لا يتم ما هو بعده صح

البرهان على ان الصلوة افضل من غيرها
 والبرهان على ان الصلوة افضل من غيرها
 والبرهان على ان الصلوة افضل من غيرها

ولقليل ان يقول في تخصيصه نظر كفي في الدنيا ليس في الدنيا ومن عمل القليل ايضا
 يتبر فيها الا عطا والا يعطى الى المستحق والا خفي في انه عمل بدني **فيكون ان**
 يقال حينئذ انما هو المنة انما هو بانظر الى اطلاق الشارع اذ اشارع
 قد اطلق عليها المالية المنة وان كان غير المال به عمل فيها فتأمل ولما كان
 كل واحد من المعنيين المذكورين شاهدا وان يشير اليها فقال مشير
 الى شايده الا في قوله ومن ثم اي ومن حيث ان الاول ليس بمتخصصة
 بل فيه شايده المال قبل اي الاول اعني الحج التيا به حال الحيوة مع الصلوة
 لا مطلقا كالفصل في بابها والى شايده التيا به بقوله والزكاة اي ومن
 حيث ان الثاني مالية محضة قبل النية اعتبارا والصوم وان كان
 عبادة بدنية كمن لم يفعل محضا لانه عبارة عن ترك المعطرات مع
 بقاء النية والافضل في كل امسا فيها انما هي بالنسبة الى ما هو عمل
 من الافعال البدنية وظاهر ان ما هو من قبيل التزك لا يساوي الفعلي
 الفضل ولا فرغ من الاستدلال على مطلوبه التفت الى دفع ما يمكن ان
 يعارض بين الاخبار ويستدل به على بقبض المنة فقال وما يوجد في بعض
 الاخبار رضى تفصيل غير الصلوة عليها لقوله عليه السلام افضل العباد
 احمر ما اى اشقها ما ولذا قلنا في بين الاخبار العجيبة وعلمنا بالبرهان
 فيكون المراد من المفضل عليه ما هو في الصلوة اليهوس ولما ثبت
 وجودها بالنص والاجماع اراد ان يشير الى حمل ذلك الواجب وشرطه
 فقال وشرطه وجوبها وبها سور الاول البلوغ فلا يكون الصبي مكلفا

التي

انما هو بانظر الى اطلاق الشارع اذ اشارع قد اطلق عليها المالية المنة وان كان غير المال به عمل فيها فتأمل ولما كان كل واحد من المعنيين المذكورين شاهدا وان يشير اليها فقال مشير الى شايده الا في قوله ومن ثم اي ومن حيث ان الاول ليس بمتخصصة بل فيه شايده المال قبل اي الاول اعني الحج التيا به حال الحيوة مع الصلوة لا مطلقا كالفصل في بابها والى شايده التيا به بقوله والزكاة اي ومن حيث ان الثاني مالية محضة قبل النية اعتبارا والصوم وان كان عبادة بدنية كمن لم يفعل محضا لانه عبارة عن ترك المعطرات مع بقاء النية والافضل في كل امسا فيها انما هي بالنسبة الى ما هو عمل من الافعال البدنية وظاهر ان ما هو من قبيل التزك لا يساوي الفعلي الفضل ولا فرغ من الاستدلال على مطلوبه التفت الى دفع ما يمكن ان يعارض بين الاخبار ويستدل به على بقبض المنة فقال وما يوجد في بعض الاخبار رضى تفصيل غير الصلوة عليها لقوله عليه السلام افضل العباد احمر ما اى اشقها ما ولذا قلنا في بين الاخبار العجيبة وعلمنا بالبرهان فيكون المراد من المفضل عليه ما هو في الصلوة اليهوس ولما ثبت وجودها بالنص والاجماع اراد ان يشير الى حمل ذلك الواجب وشرطه فقال وشرطه وجوبها وبها سور الاول البلوغ فلا يكون الصبي مكلفا

بقوله عليه السلام من لم يصلي جيبه يسلخ وتقيم السلوخ في الذكركم كمال
 خمس عشرة سنة على الاصح لا باله قول في اثني عشر سنة كما ذهب اليه بعض
 المتأخرين وبانبات الشعر كشحن على العانة وبخروج نيتي يكون منه الولد
 والاخير ان شتر كان بين الذكر والانثى واما السن في الانثى فيجب طهر
 والمعتق مامول مشهور وسو كمال تسع سنين والثاني من الامور العتق وقوة
 من القوي نية بها تستحق النفس للعلم والادراكات وهذا هو الذي يقول
 العقل كثرية شيها العلم بالضروريات غلبة الآلات فلا يكون الخمول
 مكلفا بقوله عليه السلام متي يتيقن والثالث والرابع من الامور الطهارة
 من الخبيث وانفاس بقوله عليه السلام فري الصلوة ايام حبيكة انظر
 في كل ما يخص اجماعا والجار في قوله على التفصيل متعلق بكل واحد من الاربع
 المذكورة وزبدة التفصيل انه ان حصلت هذه الاسباب قد ادر كمال
 بالصلوة من الزمان ما يكفي للطهارة والصلوة كمال في اول الوقت او مقدار
 ما يكفي للطهارة وادراك كونه فضاء اتي آخره وحسب والافلا
 في موضع الوجوب لو تركها وجب القضاء وشرايط الوجوب ليست متحصرة
 وذكره المحقق لان وجود المظهر ايضا من شرط ولما لا يلزم القضاء على فاقده
واسم ان الكافر عنه ما مكلف بالفروع فلا يكون الاسلام شرطاً للوجوب
 الصلوة وغيره من العبادات على الكافر حال كفره والى هذا است رقبوله لا
 الاسلام وسو الاقرار بالشهادتين على الكافر وان لم يقع منه الا شرط
 العود معتقده فيه ومولا الاسلام فالكفر كالحديث المنع من ايقاع بعض المباحين

يكون

شعيرة

موقوفة

منه

اعلم ان
 المذكور
 هو الذي

جعل الاسلام فالكفر كالحديث المنع من ايقاع بعض المباحين عبارة عن المقتضى
 المتعلق بالاصول الخمسة والاقرار بها فيلزم ان من لم يتيقن الاصول الخمسة
 كلها لم يكن مسلما وليس بصواب لان المقر بالشهادتين مجرد هذا الاقرار يدخل
 في غير الاسلام ويخرج عليه حكم المسلمين وان لم يظهر له مطلب الامامية ولا
 الصفات الشبهية تمامها ولا السببية وكذا المعاد الجسماني وليست شرعي ما ذا
 يقول هذا القائل في حق الاثربة فانهم لا يجعلون مطلب الامامية من الاصول
 الخمسة ويقولون بروية تعالى ومقتضى ذلك وطاعة ان هذا الاعتقاد
 منه بعض الاصول من الاصول الخمسة الصفات اتمه بنية والركن الاعظم منها
 الروعيه مع انهم يشبهونها تعالى فيلزم هذا القائل كغيرهم مع انه متفرق
 وقد زعم هذا القائل بان ما ذكره اجماعا لا يصح حيث قال ولا نزاع في ذلك
 انما النزاع في كون هذا الاعتقاد دليلا على ان يكون عن دليل او لا فانه في
 التقليد وسوزع فاسد لانه لم يذهب اليه احد من المحققين فضلا عن ان يكون
 اجماعا لهم لانهم فسد الاسلام بالاقرار بالشهادتين حسب وجوب علي
 الكلف امامهما اي امام الصلوة والاشتغال بها وجوبا او بيا فانه يمتنع
 عليه مقصودا بالانتهى من انه عالمي التقديري بوجده وانما فيه الوجوب
 الاو اتوبي بالمقصود بالانتهى من انه عالمي التقديري بوجده وانما فيه الوجوب
 واجيب اولى من مقدمه بين على المعرفة كنهها ليس من المقصود بالانتهى بل وجوبها
 لاجل المصلحة فان قلت بل هذا المعافاة بجمعها شرط في صحة الصلوة حيث
 لو اخل الكلف بشي منها لم يقع صلوة اتم ليس كذلك وعلى تقدير كونها من شرط

ليسا

منه

فصل في ان يكون ناشية عن دليل الا انه لا يثبت له الاصل اعتقاد
 جاز ما ليس عن دليل لم يصح صلوة **اقول** للتحقق الشبهة مما في هذه المعاني
 كلام لا يخرج عن اضطراب لان ما ذكره في الذكر والى على صحة صلوة المصلي
 وليس على العقاب بل يستتبعه واختياره المذهب الحق ويترجم من ذلك ظاهر
 ان تلك المعاني لا يجوز ان يثبت من شره واصحة الصلوة اذا لم يقفون لا يقفون
 بعض هذه الاصول سيما بابا الله فانهم سيرون عليه تعالى افعال
 الانبياء في الخلق وتخصيص شر كين بالخير وكلام في الآية صريح في ان تلك المعاني
 لا يثبتها في هذه الصلوة ولا يثبتها ان يكون ناشية عن دليل متي في الحقيقة
 الاصول الستة ولم يكن من دليل لم يصح صلوة **باب** الحكم بوجوب المعاني
 وتخصيصها بالدليل جعلها كشيء وطموح الصلوة بحيث لو اخل المكلف شيئا منها
 لم يفسد بالدليل لم يكن صلوة مقالة خالية عن دليل يركن اليه وتبين عليه قسم
 الحكم انما يتجس في تقدير ان يكون الاسلام عبارة عن الاعتقاد والاداء
 بالاصول الستة بالدليل كما ذكره في بعض قد انشرنا اليه والى ما عليه **ويكن**
 ان يستدل على الحكم المذكور بان يقال ان الصلوة الحاصلة بها التي لا يثبت
 بها في الصلوة التي تليق باله وجلالة تعالى وتعالى بعبادته وكبريائه فلا يخرج
 المكلف انما يطلب بها عن هذه التكليف بقية الا بعد الاتيان بها ولا يثبت لها
 مرفوعة على مرفوعة في صفات الكمال وما يثبت بوجوبه من الله او افعال
 انوار ارسال الرسل وما يتعلق بها على يقينها وخروج عن عبادة التكليف
 جواز **الذي** عليك ان اتم هذا انما يدل على تحقق هذه المعاني جازا والى

هذا هو الوجه في صحة ما ذكره في هذه المسألة

الرسالة

يذكره

المذكور

هذا هو الوجه في صحة ما ذكره في هذه المسألة

ها

كونا

كونا ناشية عن دليل فلا يلحق ان القول بتفصيل هذه المعاني بالادلة وانما
 من الامور الكونية في نفسها على كل واحد من المكلفين اتم سلم الدليل قائم على
 ذلك سيرة ومليك ذكره وانما جعلنا الناشية المذكورة اعني كونها ناشية
 كما مر عن الله الصلوة وما يتوقف عليه صحة الصلوة فهو في غير المنع الى ان يقوم
 والى الدليل على وجوب هذه المعرفة فهو ان شكر المنعم واجب عقلا وهو متوقف
 على المعرفة به بنية فيكون المعرفة واجبة لان ما يتوقف عليه الواجب واجب
 وتوقف فيه بانه انما يقع في معرفة المشكور وجوبه فلا يلزم من وجوبه كسروته
 بل الصفات البتوتية والسلبية والواجبة ان الشكر ان يكون ناشيا
 لخال الشكر فان كل شكر لا يثبت على المشكور فهو في الحقيقة ليس بشكر فاشا
 لو لم يثبت الشكر كما ذكرنا اعني يجب صفات الكمالية بل لا يفيد البوجه وان
 بشكره لم يوجب ما عليه الشكر بيقين فيقع حينئذ في غير الواقعة والحاصل ان
 ذاته مستقلة بالشكر الذي يثبت له فلا يخلص منه من ذلك لا باليقين و
 لا بغيره يستدعي مرفوعة في صفات الكمالية ليزوي ما هو الواجب بيقين **ويستدل**
 على وجوب المعرفة بوجوبه من ان عبادة الله تعالى واجبة على الاجماع وهي لا تقصر
 به عن المعرفة ويلزم من الدليل المذكور وجوب النظر لان مقدره الواجب واجب
وما مر بعض الاكابر من ان اضطرابه ليس ناشيا على ان معرفة تعالى و
 التقدير بوجوده بدني فهو ممنوع وليس سلفنا كان ذلك بالنسبة لبعض النعم
 دون الجميع وليس سلم ذلك بالنسبة لوجوده تعالى فمنه بالنسبة الى الصفات ممنوع
 والى ما اثبتنا من بعض المتعقبات من ان النظر انما يجب على كل واحد من المكلفين

مشرط

بالنقص على قدر ما يحتاج اليه

فما بين شيئا بالشيء يكون مستتباً بقطعة من النظر في بعضاته تعالى لم يكن
 النظر واجب عليه **فقال** ان يقول ان في الوجود الثاني نظر الاله ان تم
 لزوم منه ان يكون وجوب تلك المعارف من قبل الوجوب بالشيء لا بالامتناع
 انه ليس كذلك بل في الوجود الواسع **فقال** انه يجوز ان يكون شئ واحد
 واجب لنفسه ويكون مع ذلك جبال غيره ولا فائدة في ذلك ويمكن ان
 يراه السؤال على الوجه الاول ايضا والجواب هو الجواب **فقلت** غاية ما يلزم
 من الميسر وجوب تلك المعارف كما كنا عن دليل كما استر الى الله
 فلازم لا يكفي التقييد بشئ ذلك **قلت** العايلون بوجوب المعرفة بقرن
 بالنسبة الى كينيتها فترتين فمعرفة وجودها الهميل ولم يجوزوا التقييد بشئ
 الا بالتبعية اسما واخرى اكتفوا بالتقييد ولم يوجبوا الدليل على احد
 المسكتين اما الاولون ومنهم المعرفون انما مأمورون بالعلم واليقين لقول
 تعالى فاسم الله لا اله الا هو اول ما امر من العلم اليقيني فلا يكفي التقييد شرع
فقلت ان تم هذا فهو في الوجودية والوجود دون اباقي وليس
 بخفا مقصود على ذلك بل فيه شئ سائر المعارف من الصفات يطلب
 النبوة وسقطة الامانة والعدل والمعاد **فقال** اذا ثبت ان التقييد لا
 يكفي في بعضها ثبت انه لا يكفي فيما سواه ايضا والارتم فرق الاجتماع المركب
 او العايلون بوجوب المعرفة فثبت ان كاعتفت فالتقيد بالتقيد قابل به
 في جميع مطالب المذكورة والعايل بوجوب الدليل على وجوده في الكل والقول
 بوجوب الاستدلال في البعض بوجوب التقييد في البعض اذ قول ما في ذلك

المقصود بالبدات
 في نفسها لا لغيرها

والحاصل ان وجوب معرفة الله تعالى
 بالنظر في النظر للمعرفة حيث
 قال سبحانه وتعالى قل الله واحد
 واحكاما لا شريك له وهو العليم
 والبالغ في وجوب شكر الله تعالى
 باليقين
 على ذلك
 حكى

فرق الاجتماع الاله او اما لا فرق من نعماته متحدة كما هو كذا في الكتب
 الاصلية وكما يجب على المكلف التقديري بوجوده تعالى يجب عليه ايضا التقديري ايضا
 النبوتية يعني فان القدرة والعلم والحيوة والارادة والسمع والبصر والكل
 وابقا ما ذكره الصلابة في بعض صفاته الكلامية من ان الصفات النبوتية
 التي وجب على المكلف معرفتها لا يسل خصرة في ثمان الاولي القدرة والحق
 العلم والاشاشة الحيوة والرابعة الارادة والكرامة الخامسة الاله والقدرة
 انه قد علم ان لا يبقى احدى السبعة اذ سلك ان من ان صادق فهو على نظر اما
 اوله اعلان ما لا يطابق دعواه لان ما ذكره **فقلت** من اكثر من الثمان لانه
 ذكر سبع البقا القدم وسع الارادة والكرامة وظاهر انها صفات ان افران
 في الارادة وغير البقا العلم الا ان يقال يرجع القديم الى البقا ورجوع الكرامة
 الى الارادة حيث ان الكرامة ارادة التركة اما ما يافان الصديق لم يحمله
 المطعون من الثمان بل هو من رابع طلب الصديق **فقلت** ان في اصله البلوغ
 كلاما لان الصفات النبوتية كثيرة محصية المذكورة باله كرواها بواجب معرفتها
 بالادلة دون غيرهما ليس له وجه يقنع به **فقلت** الوجه في ذلك كونهما
 كالاصول ليس كسائر الاغراض لان غيرهما من الصفات تفرع اليها ويول ايضا
 وهذه كالمات يكون الاستغناء عنه مستلزما للاعتقاد بسيار من الصفات
 النبوتية **قلت** ما ذكرتم كينفي يقتضي الاكتفاء بالقدرة والعلم عن الحيوة و
 المادرك على الكلام ايضا لانه عبارة عنه عن ايجاد الحروف و
 الامليات وذلك من رابع القدرة وفرد على بل نقول ما ذكرتم يقتضي

كما اشار به قوله

بالحكام وغيره انظر و علم العربية والناسخ والمنسوخ وقال الرواة كذا
 في كتب الأصول ويجب على ذلك البعيد الرجوع في هذه الاحكام الى المجتهدين
 ولو به اسطر وان تعددت تلك الاسطر ان كان ذلك البعيد او الثاني
 يا هذا الاحكام عن له اية الفتوى واستمرط المالك من اعلى كونه ابي المجتهدين
 الذي يؤخذ منه مما اذا الميت لا قول له لان الاجماع ينفقه على خلافه
 فلو كان لا قول لم ينفقه على خلاف قول المي **وعلم** ان المراد بقوله ان
 الميت لا قول له انه لا يجوز ان يقول على قوله في المسائل المتنازعة على
 ما دعي اجتهاد ليس وليس معنى انه لا يعتبر قوله مطلقا ولا تفرق الاحكام
 الى شأه وروايتهم وروايتهم في هذا المقام تفصيل يستدعي
 المقام ايراد وانظر فيه وسوان المستثنى ان لم يجد المجتهد الى فلا يجوز ان
 ان يجد من غير من الاجل فان وجد وجب لاقوله وان لم يجد فاما
 ان يجد من غير الحكم عن المجتهد الميراث ولا يجد فان وجد وجب لاقوله
 ان لم يجد من غير الاخذ من كتب المجتهدين المتأخرين انتهى كلامه **اقول** لا يخفى على
 المنصف المتأمل انه بعد اتمام الدليل على ان الميت لا قول له لم يبق لهذا
 المقام مجال ان يقال ان الميت لا قول له لان ما ان يسمي الدليل المذكور
 ويترف بان الميت لا قول له لا يسلم على يقول ان الميت لا قول فعل
 الاول لا مجال لهذا التفصيل لا يخفى على انني وسوان الميت لا قول
 لم يكن لترتيب المذكور في التفصيل وجب على يجب على المستثنى على تقدير
 وجود المجتهد الى ايضا ان يقول على العلم وياخذ بقوله وان كان ميتا و

ولو لم يكن

الاجماع كما لا يخفى

اما القول

اما القول بان الميت لا قول على تقدير عدم المجتهد الى واما على تقدير وجوده
 فلا فتوى كما لا محذور له واذ قد عرفت ان المجتهدين الذي يؤخذ بقوله لا بد ان
 يكون فيما اذا لا قول للميت فمع وحدته يكون سوا المرجع ومع التقدير وكثرة المجتهدين
 يرجع الى من من اهل العقيدة الى الاسلام منهم على الاصح لان الحكم انما يستفاد
 من العلم لا من الودع وقيل بالعكس لجهة العن بصفه لا شذوذ ما قال بعض
 المحققين الاول اولى لان القدر الذي في العلم من الودع يروى عنه مما لا يعلم
 فيبقى ترجيح العلم على المعارض من الودع منهم ثم خير المقتدر في الاخذ
 لعدم المرجح ولو كان ذلك لتفقيه في آراء المسائل في فريعات الاحكام
 ولو قلده اعداد منهم فلان يقلد الاخر في غير ذلك الحكم بل لا يفتي به غيره
 في مسئلة ويرجع الى الاخر في بعضها كمن في واخذ اخري وايراست بقوله
 بل المسئلة الواحدة في الواقعيين وتفصيل المقام انه يجب مع التقدير
 الرجوع الى العلم فان استوى المجتهدين في العلم دون الودع رجع الى الودع
 والسنن يقر ايضا بخير المقلد في تفقيهه فيقلد من شأه منها وهذا التمييز
 ثابت للمادة بعد ثبوت عدالة الجميع كما استرأيه بقوله نعم بشرط عدالة
 الجميع ولا طائفة مع عدما يجوز ذلك في جميع المسائل وفي آراءه وان
 شأه احد ما في البعض والاخر في البعض الاخر ولو قلده احد ما في مسئلة
 قلده ان يرجع الى قول الاخر ميتا بشرط ان يكون ذلك في واقعتين لاني واقعة
 واحدة لا تشاع في الحكم الذي تلقى شرعا بمجرى الاجتهاد **وعلم** انه لا بد ان
 يكون الاخذ منه عدلا بمجتهد كان او غير مجتهد لان غير العدل من فيه ما ينافي

عليه

الا علم

في الحكم

في بعضها

منه

العدالة من الكبرية او الصغيرة مع الامر فاسق الفاسق ظالم والظالم لا يكون
 ابره لولا قلة ولا تركة كذا الى الذين يظلموا او امانا الجول في العدالة فلا يجوز
 تقليده ايضا لان الله مشغول بالعبادة يبتينا فلا يجوز بناء على قول
 من لا يثق به قال الصادق عليه السلام لا تفصل خلف المنجلي والمجول وقال ابا جعفر
 عليه السلام لا تفصل الا خلف من ثقت به فيه وامانة ولما حكم بان غير المجتهد
 يجب ان يافد من المجتهد احرجه ذلك الى بيان ما ثبت به اجتهاده ليكون
 الاخذ على بعيرة في امره وبيع له ان يني عمله في العبادات على قوله حتى تبرا
 وانه منها فقال ويثبت الاجتهاد بالممارسة والممارسة بالمباشرة
المطلقة اي المبنية على المال من كونه اهل هذه الامور او لانه ملك الممارسة انا
 يكون فطيرة للعالم بطريقه اي بطريق الاستعداد وبالله من الامور التي
 يترقى الاجتهاد عليها ولا يشترط في الممارسة ان يكون مجتهدا بل بشرطه
 العلم بطريقه وكما ثبت بالممارسة المطلقة كذلك ثبت بان غان العلم عليه
 اني المصم بالاذعان عاقل على الممارسة حيث قال وبان غان العلم مطلقا
 يعني كذا ذلك الاذعان لمن كان عالما بطريق الاجتهاد وبغيره فلا يحتاج الى
 بطريقه الى الممارسة والمباشرة بنفسه بالاختيار بل كيفية اذعان المذنبين
 العارفين بالطريق ولا يتوكل على اذعان غير العارفين بالطريق ويعتبر في الاذعان
 ان يبلغ ذلك من شيعان يحصل الوثوق به وكما ثبت بطريقه كذا كونه من شيعان
 من الذين وبغيره العلم بطريقه ان كان مستنده اشهادا استمارة وما كانت
 العدالة معتبرة في الممارسة ومنه انصرف الى الاشارة الى كيفية بترساده

ولو لم لا

مطلقا

باطريقه او اذنه
 الشهادتين او من الشيعان

تفتت

تفتت العلم والعدالة عاقلها على الاستعداد من حيث العدالة بالمباشرة
 ابره المصلحة على احواله وباري آخر من شناعة العدلين وشيعان وهو
 الاستعداد والمراعاة بما سنا اخبار جماعة يستفاد منه ما يتفق العلم واليقين
 اعني الظن القوي واما الاستفاضة في باب الرواية فاعلم بانها من غير علم
 يندفع حتى لا تتواتر سواها كان رواية اربعته او اكثره ما دون ذلك يسي
 يستفيض والمراعاة بالعدالة على ما هو المشهور بين اصحابنا المتأخرين انها كغيرها
 في النفس تثبت على المأذنة والتقوي والمروءة ومردم من التقوي المحبوب
 على الكبار وعدم الامر على الصغار والمراعاة بالمروءة سوا الاجتهاد على سبيل
 دوير والغرض من القلوب كل الاكل والشرب في السوق والبول في الطريق ليعاين
 ان يقول ضرورة اعتبار المروءة في التعريف كما هو في المرفق فثبت منقوص
 اذ لا يثبت ان يمكن حصول كمال التقوي بالنفي المذكور من غير مراعات المروءة
 والاستعداد في ذلك لا يجري نفعه واذا كان كذلك كان اعتبار كمال التقوي
 كافيا في التعريف لانه اذا حصلت في المكلف تلك المصلحة المأمورة بقاءه
 بالامور الواجبة عليه من جهة الشرع او احتسابه من المنبيات شرعا علم حصول
 تلك المصلحة بالمباشرة الذاتية صار صاحبها كامرنا تامرنا من سمانه فوقع صاحبها
 في المأمور والمعاصي ان كان قد ياتي نادر بالمعصيات الظاهرة كالباطل في الطريق
 لانه لا يستلزم العصيان فمن يدعي ان ملكه التقوي لا تفصل الاسع والمراعاة
 من المروءة فعليه البيان وان لم ذلك **فان قلت** اعتبار المروءة في مفهوم العدالة
 اجماعي فلا غاية في المناقشة **قلت** كونه اجماعيا في غير المنع والذي يعم من

وهو عدم المصداق اجبار

ولا ينفذ بعدد مخصوص
 والعدل والناسخ والاحوال
 والصلح والصلح والصلح
 عندهم عنه بالاستفاضة ايضا

القديم

كلما اختلفت ليس اجماعا وند عيبا في بحث صلوة الجماعة انما سيرة قائمة
 بانفس تقضي العبث على ملازمة الطاعة والانتباه للمهمات انتهت عبارة دي
 غاية من قبل طردة وقال في غير هذا العهد ان كان مودعا بالدين والورع من
 محارم الله تعالى التي كلاله وفيه ايضا دالة على ما ذكرنا كما لا يخفى ولما فرغ المعص
 من باب الامور المذكورة في المقدمة اراد ان يشرع في المقاصد فقال واما الاول
 فالجواب الباب الاول في الطهارة وهي في اللغة التزاهة قال رتبة يا عريان
 اسد عطفيك وطر ك اي نزهك واما في الاصطلاح فهي ما سنده كونه في اي
 في الباب الاول فيقول ستة الفضل الاول في اقسامها اي في اقسام الطهارة
 والمراد من شي ما كان منه جاعلة وخص منه في اسبابها والمراد من شي
 اصطلاح الامور وصفه بموجبه في طهر منضبط دل الجبل الشرعي على كونه
 لانتباهكم شرعي والمراد به ما يترتب بغيره في استحبابه الصلوة وقد يطلق
 عليها التوافق باعتبار طهر شي منها على الطهارة وقد يطلق عليها التوجب
 نظر الى ترتيب التوجب عليها مع وجوبها في ولما كان معرفة احكامها من اشي
 واسبابه فرع معرفة مفهومه قدم الكلام في بيان ما فيه الطهارة فيقول الطهارة
 شرع على الوضوء الفصل او التيم على وجه التاثير في استباحة الصلوة كما او
 متاثيرية والتاثير لا كوالصاحب الرابع وقد اورد على ذلك الوضوء
 المجد وفاته طهارة حقيقة ليس به الا استباحة حاصله بل ذلك
 واما النقص من الوضوء اليه فقد وقع لانه ليس طهارة حقيقة بل على كونه
 الصاء في عليه السلام اما الطهارة فلا لكن تتوفا قال بعض الافاضل اجوابا

معارف

انما

انقل عن المحقق الحلي واستعمال طهور شرط بالية انتهي كلاله ومنه قوله
 لانه يصدق عليه انه استعمال طهور وهو الحصة والارباب ان شرطه بالية ايضا
 ولما فرغ من بيان ما بينهما التفت الى ذكر اقسامه فقال وكل منها اي من
 الوضوء والغسل والتيمم واجب وهذا الواجب من الوضوء ما كان لو ا
 الصلوة والطواف ومس كتابه القرآن اي للصلوة الواجبة والطواف للمس
 الواجبين اجماعا فوجب الوضوء باصل الشرع انما هو باقتدار وجوبه
 التي هي الفايات بحسب اصل الشرع **لا يقال** الواجب ليس من غير انما ذكره المعص
 لانه قد توجب للعبادة المشيئة والعبادة المشيئة السهولة **لا يقال** قد اشترط في ذلك
 بالواجب من الواجب باصل الشرع كما ذكره القائل خارج عن المبدأ لان وجوبه
 بني على احدث المكلف سببه فهو خارج عما نحن فيه وسأبدي بحسب التلويح
 وهو وجوب الوضوء اذا كان باحدث المكلف سببه كالمسح ور قبل يكون الوضوء
 لا يلهو موقفا بالواجب باصل الشرع او يقال انه واجب بالنذر في كل مكان
 الامرين لكن الظاهر انهم حيث قالوا قد يجب بالنذر شيئا من سبيل
 الثاني لان مقتضى باب السببية في الوضع القوي السببية المطلقة التاثير في
 التي تتعلق به النذر سواء كان متعلقا به اولاد بالذات او بالواسطة لا البيئية
 القريبة مني يكون الواجب بالنذر متعلقا بالذات فعلى هذا ينبغي ان يكون
 المراد من المسح كونه في هذه المقام المسح الذي لا يترتب بحسب اصل الشرع وليس
 الذي لا يترتب في اصطلاح اللفظ الذي لا يمكن به وانه لو لم يمتثل من اورد
 للمسح المذكور كما هو جواب العلم لان يراد بالنذر ما يتعلق به النذر اولاد بالذات

في الاولين واما الثالث
 فاكثري

اولا

فيه خلج ما احدث المكلف بسببه فيما سواه الواجب بحمل الشرع ونبيذ فم الحذور وان
 البحث هنا فيما يجب بحمل الشرع لا فيما فيه وفي غيره والمنه وبعض الوضوءات
 من الوقت ثم انقضى به الحكم الجماعي لا خلاف لاصد من ثمانية ولا يلزم من
 توقف الصلوة المنذرة على الطهارة وجوب الطهارة لان حكم الشرط لا يلزم على
 حكم الشرط وطبره وكذا الكلام في المسألة وبه الواجب من غسل ما كان لا بعد
 الاصل الثالث المنذرة وعليه ذلك في بعض النصوص انقضى عليه الاجماع اذ دخل
 المساء بطلقاً لكن لا في جميع الاموال بل اذا كان ذلك المداخل مع البيت
 الذي يكون في غير المسجد من الاطمين المسجد الامام والمجدي صلياً عليه وآله
 انما استثنى من الحكم المذكور لان وجوب الغسل اليها بغسل المداخل
 سواء كان مستلزماً للثلاث او لا او قرأة الفرائض ان وجب اى المداخل والقرأة
 بالندوة وشبهه والحكم المذكور في الموضوعين ايضاً اجماعياً وانما قيد بما لا وجوب
 لان وجوبه لا باعتبار وجوب الغاية وقد عرفت ان اتيقيد المذكور في العبارة
 حيث قال ان وجب انما يتحقق اذ اتمت بالاقبال الاول على الصلاة المذكور
 فيه والغسل المذكور ما قلناه من الاول وبالله التوفيق ولما كان الغسل لا
 يمنع من دخول المساجد وقرأة الفرائض استثنى غسل المس من الحكم المذكور بقوله
الغسل المذكور كالمذلة لا صغر فكل عبادة غير مشروطة بالوضوء فهي تقع
 المكس ولو زل الايمان بها وكما يجب الغسل للامور المذكورة بحكم الصوم
 الجنب الا ان قلت بقوله ولصوم الجنب مع تقنين الليل لكل حتى الاغسل
 اى لا يغسل الغسل انما قيد وجوبه بالقييد المذكور لان المكلف قبل ذلك لم يكن

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من وجوب
 الغسل في المساجد
 والامام والمجدي
 صلياً عليه وآله

بالنسبة

المندور

فان

فانما يغتسل وجوباً فاما يكون باعتبار وجوب الغسلية وانما حيث لم يجب في
 وقت لم يكن الغسل واجباً في ذلك الوقت واعلم ان الحكم المذكور في الجنب
 قد انعقد عليه اجماع المتأخرين فمقتضى ان ما اختلف فيه بعض المتقدمين واما
 المتأخرين فمقتضى ان ما اختلف فيه بعض المتقدمين واما
 ان كان ايضاً اجماعاً لكن قد اختلف في وقت وجوبه ايضاً بعد ما اختلف في الغسل
 ايل كايوم عليك بيانه واما ما اختلف في انفسه اذ انقطع ومما قبله في الغسل
 الغسل في وجوبه عليه لصلوة الصوم الواجب ليس اجماعاً الذي استقرى عليه
 المعان حالها حال البيت وجوب تقديمه لان في بعض الاخبار ما يدل على ذلك
 الصادرة كخرج في الترحيل قال والاقرب ان حكم اليقين والغسل اذا
 انقطع ومما كان كذلك اي حكم الجنب ما اشرنا صرح بقوله وكذا ما اختلف في الغسل
 اذ انقطع ومما قبله في وجوبه افضل والمستحقة الكثيرة الدم على تفصيل
 ان المستحقة الكثيرة الدم اما ان يغسل ومما القطة ولا يسيل او يسيل وعلي
 التقديرين اما ان يكون قبل الفجر او بعد وقبل الصلوة او بعده فان كان
 الاصل ففي وجوب تقديم الغسل على الفجر مع ما لا الصوم وجب ان يشتمل على
 الى اشرط الصوم بالغسل في ذي الحدث الكبير كالجنب فيصنع تعديماً على الفجر
 الى ما قلناه حكم المستحقة لغيره من ذي الاماثة الكبرى حيث ان غسل النساء
 شرط في صومهم بالنسبة اليها وان كان في طهارة بعد الفجر قبل الصلوة
 فلا ريب في انه شرط في صومهم بخلاف الجنب الطهارة بعد الفجر قبل الصلوة
 فان ترك غسلها لا يقدح في صحة الصوم وان كان فيه الصلوة فان غسل القطة

كالجنب
 لا يصح

الغسل

ولم يسل فلا يتعلق بالصوم اذ لا غسل له وان كان سبب الماء وجب الغسل للظن
 وسنن طاعة الصوم قطعاً بما مضى بافاده المصنف في حاشيته ملحقاً على هذا الوضع
 ولما فرغ من قسم الغسل الواجب حاول بيان المنع وبين الغسل فقال و
 المنع وباعداه من قسم الواجبة المذكورة والواجب من التيمم الذي
 القسم الثالث من الطهارة ما كان لاهل الامور المذكورة في ضمن الوضوء الغسل
 وبني الصلوة الواجبة والطواف وسكتا في القرآن الواجبين وروى المشاف
 وقراءة الفرائض وصوم الحبس ذلك لان الشرح جعل التيمم بدلاً عن الطهارة
 المأبى عنه قدراً فافادته عزت الحاشية بسبب الاتيان بما السبيل للغسل
 ما سوغايات الطهارتين وكما يجب التيمم لغايات المذكورة يجب طردح الحب
 والما يقرب النفس من الجدين فلا يجوز لسوء لا الوقوع منها الاله اما وجوبه لك
 على الحب فليعلم المشهور وانما في الما يقرب فله رواية ان مرة غلب قرع عليه السلام واما
 الغسل فلا ما يقرب في المعنى قد قيل ان الما تقرباً بالحب قياس لا يميل به وكان
 هذا القائل لم يطعن على ما اشرنا اليه من الرواية او استضعفا الحكم المذكور فيحقق
 بالتيمم ولا يشترط في ذلك الغسل لو امكنه في المسجد سوايب وفي زمانه زمان التيمم
 او قهر عنه او زاد لان الغسل ما ورد باقتضائكم بالتيمم فلا يقوم مقامه غيره
 ولا فرق بين كون الحب محله فيه او لا فله وقل ضابطاً ما اود سبباً يتعلق بالحكم
 فلا يجوز ان لم يزل يخرج الاله ولا يبيح هذا التيمم اذا صادف فقه الما لانه لم يفرق بينه وبين
 واذ اوقف ان المورد المهر هو التيمم لا وجب فلو امكن الغسل لم يقدم ولا يمتثل
 ذلك لعدم تيمم التيمم مع المكن من سببه له وخصوصاً مع دالة زمانه زمان التيمم

علما

ادقوا

او تصور عنه والذي باليه المصنف عدم الجواز وقوله على طاعة الغسل والمنع
 التيمم باعداه من الاقسام المذكورة ولما فرغ من قسم الطهارة انفتحت الاسباب
 فتعال وانما يجب الوضوء لما ذكرنا للاسور المذكورة من الصلوة والطواف والنس
 خروج البول والغائط حال كونه منفصلاً اي يتجاوزا عن باطن الخرج الى ظاهره فلو
 انفتحت المقعدة ملطحة به ثم عادت به من غير انفصال شئ منه لم ينتقض فيه
 كنه الحب يخرج الرغ المحض روح الطبعي الذي خلق له دفع الفضلات المضمومة
 فيه اي الى ان الرغ لو خرجت من القبلة الشا من الذكر لم يجب الوضوء
 والجار يتعلق بالخروج المقبر في الشك ووجوب الوضوء به الشك امر اجماعي قال
 الصادق عليه السلام لا يجب الوضوء الا من فاض او بول او صرط او شوة و
 كذا اذا خرج من نحره اي من غير الخرج الطبعي مطلقاً سواء كان ذلك
 تحت السريرة او فوقها وروى الشيخ رحمه الله بن الخارج مما فوقها وانفتحت
 بان الخارج مما تحتها فحق مطلقاً ولا يعتبر فيه الاستبراء واما الخارج مما فوقها فهو
 ليس ناقضاً للاعتناء واستند الشيخ رحمه الله بان الخارج من فوق السريرة
 لا يسي فاضاً ويقول الصادق عليه السلام لا يقض الوضوء الا ما فرغ من طيفيك
 الاسفلين ومضيف كما اشرنا اليه المصنف في شره للقواعد لانه لا يمنع عدم التيمم
 ذلك غايته والحديث يحول على الغلبة اكثر والمتاخر من غير الاعتناء
 مطلقاً او مضمون تفصيل الشيخ والرجوع في الاعتناء الى التوفيق لكل
 شئ لم يرف فيه النص فعادة الشرع ان يرد الناس في المخرج من قبل العادة
 فتشعر من القوة فتشعر المرة الثانية ويتحقق في الثانية والمقعد ما ذكرنا

بيان

منه كالحج قطعاً

لكن اذا سافر العبد

والعرف في عصره صدق اسم
 عليه عرفاً من غير
 عدمه

انما يترددا في اليمين واليمين في حجب العسل ايضا والكلام هنا في وجبات الوضوء
 فقط وانتفاض الوضوء بها امر ثابت نصا واجماعا قال الصادق عليه السلام ان
 كان الدم لا يثيب الكبريت فوضأت وصلت كل صلوة بوضوء قال عليه السلام
 تنوضا لكل صلوة ولا فرغ من سبب ان سبب الوضوء ان يشرع في بيان سبب
 الفصل فقال العسل عطف على الوضوء في قوله وانما يجب الوضوء اي في العسل
 بامور وسباب الاول في قوله وفصل بمر من فخرج المني مطلقا كيف كان يقطر
 واما بشهوة وغيره في اوله والخراج في غسل الايدي مستنده الوجوب في العمل
 الاول قوله عليه السلام انما الماشي في الماء في الثاني قوله صلى الله عليه وآله اذا التقى
 الفئتان من العسل والخصا سبب الجماع في الامر من هذه كورين امر اجماعي وهذا
 الجماع الموجب للغسل غيرية الحشفة فلو عيب بعضها لم يجب في مقطع الحشفة بغيره
 بقدر ما لم يمتسك في ذلك بين الي والميت لعموم العلة واما الاللاج
 في المرأة فغيره فلفظ والاصح الوجوب لقوله تعالى اولكستم النساء وكذا في
 والجنس الام لا جامع المركب واما الاللاج في فرج البهيمه فتصية شكل والوجه
 احوط وعلى تقدير انزال برطى البهيمه لا يجب في الوجوب لعل على الجماع
 اعني فروج المني واما الحنفى فلو اوج في قبلها لم يلج العسل لجواز رياءه واصالة
 البراءة وقيل يجب للجماع كور اعني قوله عليه السلام اذا التقى الفئتان من
 وسياكيد زياوة تفصيل تعلق به البحث انشاء الله تعالى والثاني سبب المني
 اي الثاني من سبب الغسل المني وسياكيد بيان ما سببه في عدمه من سبب
 نظر لانه ليس بوضوء بل هو الوصف ويمكن ان يقال في الجماع محتمل

في الذكر لانهما
 كالاصول

كحفظ النوم والميل
 وهو الظاهر

انما يترددا في اليمين واليمين في حجب العسل ايضا والكلام هنا في وجبات الوضوء
 لان الانسان لا يدرى من غفلة ينفذ فيه الغفلة فاذ السد ما على له لك
 قام ما انفج من الحادث مكانه فيعلق الحكم المذكور في جوارحه كاتعلق بجزءها
 مما يقوم موقعه والى ما ذكرنا انش بالمع بقوله وانما الطبيعي وكذا يجب اجماعا
 من ثلثا بسبب النوم المبطل للمطلق لقوله عليه السلام من نام فليوضأ و
 لو كان ذلك النوم تقديرا او فرضا كان في فاقه الاستفاضة فيقدر تقفقه ويمل بها
 يقتضي تقديره وانما اطلق الحس مع انهم خصصوا اليه بالذكريات
 الى ان مردهم من ذلك بطلان في الحس مطلقا وانما خصصوا في بطلان ادراك
 البواقي او بطلانها يستلزم ادراك البواقي غالبا ولا يتحقق بالاستفاضة لانهما لا يتبي
نوما في فصل النوم من الاسباب نظير لان السبب وصف وجوهي كاعتد
 النوم عبارة عن تعطل الحواس ليكتسب تيلار طوبة فاضلة على ما في وظائف
 ان تعطل امر عدي وكذا يجب الوضوء بسبب كل فعل التعطل كالسكر والافاغ
 البون لقول الصادق عليه السلام اذا ضى الصوت فقه وبسبب الوضوء والاسن
 ان يترك المعطى بل الغزيل لان الاشياء المذكورة غير فرقة للعقل والاعتق كما
 عرفت قوة النفس تلك القوة لا تتقدم عند من تلك الاشياء بل هي مبرجة
 لكن لا يترتب عليها آثارها ومثل البحث المذكور الى عدد النوم من الاسباب
 يتا في سنا ايضا وكذا يجب الوضوء بم الاستحاضة على وجه البحث المذكور
 انما يتا في سنا اذا كانت الاستحاضة معطوفة على المضاف اعني الطرح واما
 على تقدير عطفها على المضاف اليه فلا كالايجي والمراد بالاستحاضة على وجه التقيد

فخرج السلام

يكون المراد فمجرد لا ينقش اذ الموضع وصف والمثالث السبب كما منه
 في الفكيهة والتقية لاخراج القسم الاول اعني الذي لا يتبع الكسوف من الكسوف
 الذي كثر لان ذلك لا يوجب الا الوضوء كما سمي والرابع سبب سياقي
 بيان ما يميزه المناقشة المذكورة آتية في الموضعين والاسس بسبب
 الميت لا وحي حيث يرد بالموت ولم يغسل وكذا السبب كل قطعة
 فيما عظم على اللاحق سياقي تفصيل ذلك عن قريب والسبب بسبب
 ومن يملك كاطفال المسلمين ومثله الوجوب في كل ما ذكرنا اخبار محجة و
 نصوص قاطعة والاجماع اتفقت على ذلك الا ان السبب في امره خالفه في
 المس وقال باستجابته وعلى العمل بالميت المحصوم او الشهيد ام لا فيلزم
 وقيل لا ويرى عليك تفصيل هذه المسئلة وما لم يمتد انشاها لافعل
 من وجبات الطهارة في الاغتيايين وسببا باراد ان يشير الى سبب
 الطهارة الاضطرابية وسواء يتم فعالا عاطفا عليها واليتم اي يتم
 بوجوبها اي بوجبات الوضوء والعمل لانه يقوم مقامها ويكون بطلانها
 خالفا فبالضرورة ان بوجوبها وجوبه ولا يجب آخر زايد على الاسباب المذكورة
 وسواء تمكن من غسل مبدله فلو يتم الغرض من الاغتيايين بعد ذلك زال الغرض وقد
 لا على استعمال الماء بطلان ذلك التيمم لانه طهارة اضطرابية اما سوغها الشارع
 فله الضرورة فاذا انتفت الضرورة بطل حكمها ولا كان لكل واحد من الطهارة
 اسبابا فخر استدعى المقام لاشارة اليها وان كانت قليلة فقال يشير
 اليها الى ضرورة وقوعها وقد ثبتت المذكورة من الطهارة بان ذكرها

المذكور

والادعي
وكذا العظم الجرح

كله

كانه

كالعهد واليمين والتقية فانما يستغاد من كل ما قد اتفق في وضوء من انما اذ
 في فعل الصارح كانت للتفصيل فابا **سبب** فابا سبب ليس الاشارة الى
 انه لا بد لنا من ان يراعي شرعية انك حتى نغفره فيصيح عزه في الشرع
 حيث ثبت شرعية كل واحدة منها فلو نذر الوضوء مع غسل الجنابة شلا لم ينعقد
 له التيمم به وكذا الوضوء مع غسل الجنابة من دون وجوب لم ينعقد له من ما ذكرناه و
 كذا الوضوء السبب مع وجود الماء والكان استغناء لم ينعقد له شرعية عتق والكل
 في امره يعني العهد واليمين كالكلية وتسمى التيمم في المكلف سببا للفعل كاليمين
 والمنس شك في كونه رخصا اي في رفع تلك الاسباب اجمع قصد الاستبراء في البنية
 او الرغف مطلقا اي من غير الاضافة الى امره ما يكون ذلك الرغف مضافا
 الى امره ما على التيمم اما كون الاول كافيا فلا يفي بالاستبراء زوال الماء
 وانما لكل امرى ما نوي واما الثاني اعني الرغف على الاطلاق فلا في رفع المطلق انما
 يتحقق رفع جميعه واخراده فلم يبق حثي من فرائضه وسواء لم يما
 انشئت اعني اضافة الى بعض الفرائض وبمعنى احد الاسباب فلا ان اضافة
 الرغف الى معين لم يكن المراد منه ارتفاع ذلك المعين بل المراد منه ارتفاع حكمه
 وسواء التيمم من الرغف مطلقا لا يجل الطهارة والى غيره امره وان
 تعدت اسبابا فيكون اضافة الرغف الى سبب فاص اضافة في الحقيقة الى حكم
 ذلك السبب وذلك امر مشترك بين تلك الاسباب فانما هي منه الاضافة لا
 يقصد لانه لا امر مشترك بين الاربعة وسواء في الدعوى وايضا قول الباقين
 عليه السلام في رواية زرارة المرأة بخر بها غسل واحد لثابتها واما ما وجدنا

عن محمد بن فضال ومعه مخرج بالخط وفي آخره غير فصل الجنابة كفضل الفحص
اي عن فصل الجنابة حول ان لا صاحب احد مع عدم الاخر لان فصل الجنابة
في قوة طهارتين وفيه طهارة واحدة وظاهر ان الاول اكمل واقرى والآخر
انقص والاضيق لا يقوم مقام الاقرى وثانيهما الاخر وسوق قولين كما
استدلى عليه بقوله والآخر اقرى لما ذكرناه ورواية حريص الباق على السلام
اذا حاضت المرأة وحسب اغراء غسل واحد وسراد تفصيل المقام وتعيينه
فعلية شريح القواعد فان المعقد استوفى البحث فيه على وجه لا يرضى عليه
ويجب على المتعمي شتر العودة عن ما يحرم فلا يمس بالفضل البز الميز والحيوان
وكذا الزوجة والحلوة وتستند الحكم قول النبي عليه السلام اعطى عورتك الاكل
زواجك او ما ملكت منك المراد بوجوب الشتر بكونه بحيث لا يري عورته
وكذا يجب على المتعمي تجنب استقبال القبلة واستدبارها للدواعي العجيبة من امر
المؤمنين عليه السلام ان النبي عليه السلام قال اذا دخلت الخرج فلا تقبل
القبلة ولا تستدبرها وناس من قال يستحب ترك الاستقبال والاستدبار
وهو ضعيف لانه ان يكون ذلك الاوقات بالبدن كله فلو عرف عورته او عظم
وجسه مع كونه قبلا او استدبر لم يزل التحريم بذلك كما توهم بعضهم وذلك
البحث ارجح على المتعمي ولو كان مكنه لقفنا حاجته في الابدية لعموم الخبر
وخلاف بعض الاصحاب من ضعف مستنده وكذا اعلم على المتعمي
الاستنجاء من البول بالما خاصة اجماعا على طهارة البول اباقر عليه السلام
ولا يخفى من البول الاثام ولو تعدى الى نصف بخرقة او جرح يحصل الاسر من

لقد علمت
شرفوا المصنفين

انتهى

انتهى رولا يحصل بذلك الطهارة فاذا وجد الماء بعد ذلك وجب له لان
الحمل لم يطرأ ولا المستور بين الاصحاب في استحباب البول بالما اعتبارا لميلين
اي اعتبارا لما شاع على الخشخشة من البطلان برواية والشيعة المذكري شرط لكل
الفصل المشلين وذلك ليقوم بعد الفصل في ظهوره والمثلان من الماء دفعة
واحدة كان ذلك عند واحدة وهذا الذي ذكره الشيعة مما رخصناه المصنوع
نبي عليه بقوله في غير الفصل وسلم انه لو غسل باكثر من المشلين بحيث يراعي
اخر الفصل بعضنا من بعض في الزمان لم يشتر الفصل قطعا وفي هذا المقام
سوال وموافاة الغلب والحواس معتبر في الفصل وظاهر ان هذا انتقص كل
المشلين اذ المتعمي لما على الخشخشة من البطلان عليه فلا يحصل الجريان
وغاية ما يقال في الجواب ان الخشخشة تخلف عليها بعد فوج البول قطرة
غائبا فعمل المتعمي بين هذه وبين ما راد عن غسلها الذي شاع ولا ريب
ان القطرة يمكن اخرج او ما على الخرج وغالبيتها على البطلان الذي على حواشي الخرج
افظا من ذلك اى كما يجب استعمال الماء في ازالة البول كاستعماله ايضا في
الغايط المتعمي المنتشر على الخرج لا يجمع على ذلك المعبر فيه اى في الاستنجاء
من الغايط بالما الاستباحث تروى البيهقي الاثر في الاستنجاء من الغايط
مد الا اننا نقول الكافي عليه السلام وقد سألته عن المغيرة لكاتبه مد لا
ينبغي ما شاع قلت ينبغي ما شاع ويقع المخرج قال المخرج لا ينظر البياض والمراد من الاثر
سنا الاخر الصغار التي تخلف اي يتي ما كان في الغايط على الحمل عند مسح
النجاسة وغير المكف في غير ما في غير المستدي الغايط بينه اي بين

كما صرح به المصنف في شرح القواعد
الاولى يروى عن علي بن ابي حمزة
عن البطلان مثلا

ماضی

في فضل بركه فقال ان في اي فضل ان في في الياء اي في ذكر الماهية المحصورة
التي يطلق على بعضها لفظا من غير اعتبار شيء منه وقد يطلق على بعضها باقيا
باعتبار اضافة مخصوصه وقد يطلق على بعضها باعتبار مباشرة ميدان
الياء فالاول يسمى مطلقا والثاني مضافا والثالث سور او قد اشار الى هذه
الاسماء بقوله وهي يطلق ومضاف اس فالمطلق الذي هو القسم الاول
هو ما ياتي بمعنى اطلاق اسم الماهية من غير التقييد بهذا الاستحقاق الذاتي لا
بنايه جواز التقييد والاضافة الى شيء كما يقال بالبرود ما الله جلده اذ ليس بين
هذا التقييد وبين الاستحقاق الذاتي منع مطلق فسيمى معنى المضاف فان التقييد
غير لازم والاستحقاق المذكور مختلف عنه ولما كان ذلك الاستحقاق ثابتا للمطلق
توفاذا امتيازوا امر لا ينكح عنه ولا يبيع بغيره اي بغير اسم الماهية قال المعنى في شرح
القواعد بعد بيان مدلول اللفظ انما هو تعريفه على ثم صرح بان هذا تعريف كاهني
الحقيقة اللتين احدهما بتوسية والاخرى بسلية وفي هذا المقالة ترد من ضمن
الاول ان هذا التعريف اللغوي كما قيل على الترادف والترادف مناهض
للتفاوت بين المعرف والمعرف بالاجمال والتفصيل لعدم اتقاء الوضع لان
وضع المركب نوعي ووضع المفرد شخصي والشيء ان الوصفين المذكورين
في التعريف اذ كانا عامتين للحقيقة كما عرفت بالمعنى فيمكن التعريف في
حقيقتي ربما تلك الحقيقة كانتا لهما بوجه واحد وفي ذلك ولا ضرورة
فان في محل التعريف على اللفظي والمعارف من تعريف المطلق اراد ان يشير الى
احكامه لعل مساوي الماهية المطلق في اصل صلتته وفي ذات مع قطع النظر

يهزمه وبقا طوري مطروا انما هو الطور بالمطر لان صفة القول بالباطل فالطور
 يكون بالصفة في الطارة فالطارة منه الفرد الكامل في الطارة وهو الذي يكون
 له مع صفة الطارة صفة التغير بغيره وذلك هو المطر وخصائص المطر المطلق
 باز الاليت ونوع الحد مطلقا لاجتماعي عند الاصحاب فان لاقاه اي لاقاه
 المطلق جسم طاهر كالزعفران والمنا ونحوهما موضح لا يخرج من مكانه اي من
 وصف الطورية بل يبقى على مكانه كور وان تغير ذلك المطلق المخلوط
 لونه او رايته مثلا فان ذلك الحكم لا يتغير عند بل يتوالت لما لم يتغير
 بسبب ذلك التغير اطلاق اسم اي اسم الماء عليه ايجلي ذلك التغير الى قية كما يقال
 انما الزعفران والمنا وانما قلنا انه يبقى على مكانه على تقدير انه كور لان
 هو التغير هو الاطلاق والمفروض ان الاطلاق باق على حاله فلا يزل الحكم
 مع تحققة وان لاقاه النجاسة اي وان لاقب المطلق نجاسة فهو منه الا اعتبار
 اعني باعتبار ملاقات النجاسة الى ما يقع في اقسامه وتعلق بكل واحد
 منها احكام فان كان المطلق الذي لاقته نجاسة جاريا والمطر بالجارى
 التابع الذي يخرج من سمات الارض فجارى من ذوبان الثلج والمطر الجود
 عند نزول المطر لم يكن الحقيقة جاريا بل راكدا لم يمس ذلك الجاري
 بناء ان نقص ذلك الجاري عن الكروية هو المشهور عند الاصحاب لم يكن
 متخالف بل حكم متفقون على ان الجاري لم يمس مجرد ملاقات النجاسة
 وان كان دون الكروية لم يتغير احد من اسمائها الكروية في اصلها الا لعلها
 رجلا انه فانه تفرد بالشرط الكروية متساوية الجاري لو كان دون الكرو

عند نزول المطر لم يكن الحقيقة جاريا بل راكدا لم يمس ذلك الجاري

فوجيب مجرد ملاقات النجاسة ومستندة علوم مشتركة اكر يحد قبول النجاسة
 بالملاقات قال الشبيهة انما يتم في غير التابع والمستندة بقول بانفس عليه
 الصاق عليه السلام من رفع الكيس عن بول الرجل في الجاري الحكم المذكور
 انما يوجب لم يتغير لونه اي لون الجاري بالملاقات او طوره او رايته قوله
 عليه السلام خلق الما طوره الا نجسة الا ما يغير لونه او طوره او رايته قال الصاق
 عليه السلام اذ تغير الماء تغير الطعم فلا تتوضأ منه ولا تشرب فان تغير شخص
 المتغير في خلاف ذلك وكذا انفس بعده ولا يطلق بل شرطين نقصان
 الكروية واستيعاب التغير عمدة الحكم كما اشار اليها بقوله ان نقص عن الكرو
 استوجب التغير عمدة الما اي جميع اجزائه في العوض والعوض لا نجس باقيا في ذلك
 المتغير لكونه اباا وطيب الجاري بغير النجاسة زوال التغير عنه ولو كان ذلك
 الزوال منفسه لان سبب النجاسة وهو التغير قد ارتفع والاتصال بالتابع ان
 كما هو المفروض فلا وجه لبقاء وصف النجاسة **عقبت** التابيط فلا يوجب
 بالصفات المذكورة اعني اللون والطعم والرائحة **عقبت** المراد بالتصانف
 تلك الاوصاف الثلاثة من الكتب المادش فليس اسباب خارجية وما الختام
 اذ كان متصلا بالماذة المتشكلة على الاشياء كرا فضاء او كذا اما انفس حال
 كونه متصلا حاشي الحكم كالجاري والمراد بالخام ما في صياغة الصغار التي
 دون الكروية وانما قلنا ذلك لانه هو المتعلق بم ولا يحد يحد من حيث منا
 عا مكر مفسدا كما لا يخفى **مسلم** ان اشتراط الكروية في الماديات على
 الغالب من عدم استواء سطحه فعد كفي لم يوجب مبعوع كرا وان كان لا

فاذا تغير احد اوصافه حكم
 بنجاسته نعم لا يقول

الماء الجاري النجس
 في التغير بالمتنجس فانه لا حكم
 بنجاسته

حرماء الجاري والماذة

الطابق را که او قسم ما یزید و کرد انقص من سببی ذکر الاولین و اما انما
 وهو لا یستخرج الا کما قاله کابینه بقوله نحن سببای بلایات النجاسة ان نقص
 ای لا کما لو انک من الکثرة انتم بانها لا علی الاصح لکن شرط فی الاضمار العینه محبة
 لان
 قال علیه السلام اذا بلغ الماکر ان یکل الخبث وقال الصادق علیه السلام اذا
 کان الماکر کرهیه حتی دعی طره ای فی طره کذا فی حق النجس بالملایات
 بالعام و یجید کرا و لو بالذخات بما قیل ان صاحب قولان احد هاتین یظهر
 و هو قول السید و ابن ادریس و سئل عن قوله علیه السلام اذا بلغ الماکر ان
 لم یخل الخبث لانه عام یشمل مادة النزاع و لم یکن علی کذا له اخري غیر ما ذکرنا و الا
 ان بالعام یقی علی ما کان علیه قبل الاعام و هو قول خط الامام و محبتهم
 علی تعاقبهم انما حکوم غایب عاقل یرتفع علیهم هذا الحكم الایس شرعی
 و لم یثبت و لانه لو کان یقبل الاعام فیکون کذا کد بعده و علایا کما یستحب
 و القول الاول هو الرابع عند المعص و لا یریب ان الثاني هو طرد ان کان الماکر
 المطلق را که اکثر اکر اصفا عد او اخلفه اکثر فالذي علیه یضطر علیما
 مر صرح بالمعنی فی قوله کرا بالمعنی المذکور فصاعدا و المراد من اکثر و هو ما
 ای ما را که یبلغ کثیره ای یضرب به استخبار استوی الخلفه استین و یعین
 و سبب انما یترک فی غیبه ان تأخذ العقل و سبب انما یترک فی غیبه ان تأخذ العقل
 فخص بها فی ثلثه من الحق سبعة عشرة و نصفها ثم یقر بنصف المتخلف
 من الحق فی ثلثه و نصف یبلغ استین الاربع فیکل اثنی عشر و یسا فخر بها
 فی ثلثه من العزم یبلغ ستة و ثلثین شبر او ثلثه اربع شبر ثم یقر بنصف

ای لا کما لو انک من الکثرة انتم بانها لا علی الاصح لکن شرط فی الاضمار العینه محبة لان

اباقي من العزم من اثني عشر و ربع یبلغ ستة و ثلثا فاذ انقصنا الى الموضع المتع
 یبلغ الثلثین و اربعین شبر او سبعة اثمان شبر و جمع من سلمان و دم القیون و اذ یوفی ذلک فاذ و جدنا
 و سبوا الى ان اکثر کثرت اشبارها فی عرض فی عقی و لم یعتبر و النصف و حصة شبر عقی و شبر عقی و شبر عقی
 و اختار العلماء فی المختلف لروایه عبد بن سنان و المقفد عند المعص و کتب مبلغ المدکور علی ان نقص الوض
 من الاول لروایه ای بصیر من الصادق علیه السلام **ع** ان لم یکن فی معرفة اکثر
 طیقین احد هاتین و قد مضی ذکره و تأییدها الوزان و المعص لما اراد ان
 یشیر الیه ایضا قال او کان و ذلک الفاء ما فی رطل بالمرأی و هو ای الرطل التام
 ما و ثلثون درهما و قیل بالمد فی و سمراته و حصة و تسعون درهما و الذي علیه
 العلامة هو الاول اختاره المعص یناسب و ایه الاشبار بخلافه فی فائنا
 تفصل علیها کثیر یستبعد تقدیر الشی الوامد با من ینها تفاوت کثیر لم یحس
 ای را که الذي هو اکثر الا بالاشیر و هذا یعنی قوله لم یحس الا آخره جواب
 لشرط المدکور ان یحس قوله و ان کان کما فی آخره و المراد بالاشیر هو التام
 احد او سبعة اثمانه بالنجاسة و امکان ان المدکور ان یعنی عدم غیبه قیل
 ان یقر فقیه بعد یستند بحال النقص المدکور و یظهر ان ای الماکر اکثر العقیل
 اذا لا تمت النجاسة و اکثر فصاعدا اذا تمت فیه النجاسة المعبر بقیق
 او تفهیرا بالثبوت علیها محبة و اعادة و یسیر المراد بالثبوت الدینی
 الاثبات الثاني لان ذلک فیما لم یحس غیر متحقق لاستناع ملاقات الماکر
 المراد علیه یحس اخره فی ان واحد بدیهة بل المراد منه الدعی العرفی الذي
 یؤهل الی وقوع اجزاء اکثر و دره و یعلیه فی زمان قصیر **ع** ان المراد

لانهم

انما ليس من التغير التقديري انه لو قوت في الكرا في البري نجاسة مستوية
 الاوصاف من اعتبارها بما لها في الصفات فان كانت في كبريت لو قدرت
 في الصفات كانت مغيرة لها في احد اوصاف حكم نجاسة الملح واللا
 فلا وانما قلنا وجب التغير بريح لان عدم وجوبه بغيره يؤول الى جواز
 استعماله وان زادت النجاسة على ما امتنع ما وطس به البطلان والتغير ان
 زال القاع حكم بطلان النجاسة فان لم يزل التغير فخرى فلا يفسد كـ
 آخر وكذا ان يزل التغير وان كان الما المطلق الواقع بغير اي ما يبر
 نجست بالتغير لا تقهر قوة المطهرة حيث غلبت عليها قوة النجاسة والكم
 المذكور ثابت بالاجماع كما اشار اليه بقوله اجماعا لا نجس ما يبر بالملامح
 على الاصح لقول الرضا عليه السلام ما يبر واسع لا يفسد شي الا ان تغير
 ربه او طعمه ولو ايد على ابن عمر عن النبي الكفا على السلام قال سامة عن بر
 وقع فيها زبيل من عذرة رطبة او يابسة ايقع الرطوبة قال لا بأس و
 جمع من الاصحاب كواجم استباح الملاقاة وادلتهم مدخولة فلا ثبت
 مطلوبهم بها والروايات التي تدل على النجس على الاستباح بها بين الامة
 والمروء من البر جمع ما ياب من الارض لا يبعد ما غابا ولا يخرج عن سماء
 عن فاكه اقال المشبه في شرح الارشاد وينبغي ان يحمل العرف منها على
 زمانه عليه السلام او عرف زمانه الامة عليهم السلام فان ثبت اطلاق اسم البرية
 زمانه او من اعد الامة عليهم السلام كالي في العراق والبي زعلق به الاحكام
 وما ليس كذلك لا يتعلق به الاحكام البروان كان العمل بالاحتياط اولى هذا

وكيفية عدم التحلل
 من المصدر لعدم
 المنفعة

محله
 في البرية
 في البرية
 في البرية

ما نفاه سببنا في شره لقلوا عدوا لبره اذ انجست بالتغير نظر بالنجس سنا وكذا
 انما نفاه الى الجاري وبالكثير الطاهر ويبدل المطر عليها مع زوال التغير انما
 نظر بالنجس مع زوال التغير كما اشار اليه بقوله متى يزول التغير لان التغير
 هو التغير كاد عليه الخبر للمروي عن الرضا عليه السلام وقد زال فزول الحكم
 وعلى القول بالنجاسة اي نجاسته ما يبر بالملامح مطلقا كما ذهب اليه
 من الاصحاب نزع ما يجمع سبب التغير بالنجاسة الواقعة فيها وهذا الى القول
 بوجوب نزع ما يجمع سبب التغير بالنجاسة مطلقا مفعول مني عند جملة منهم اي
 من الاصحاب القائلين بنجاسته ما يجمع الملاقاة الشيخ رحمه الله فانه صرح بوجوب
 نزع الجميع فان تعذر نزع متى يزول التغير ومنهم من يقول يجب نزع الجميع فان
 تعذر وجب التراجع وهذا من باب من الغرة القائلين بنجاسته
 مجرد الملاقاة ومنهم من اوجب نزع اكثر الامور من المقدور وما به يزول
 التغير في النجاسة المنصوصة وهي غير ما نزع الجميع قال المصنف في هذا
 المقام وسوان النجاسته ان لم يكن لها مقدار شرعي نزع جميع الماء وان كان لها مقدار
 نزع الاكثر الامور من غير التغير والمقدرة من باب ابن ادريس من الاصحاب
 القائلين بنجاسته البر مجرد الملاقاة وسوا المقدم من من تلك الاقوال وادعى
 غيره وكان الجماعة الاولى اوجبوا للتغير نزع الجميع كذا اوجبوا ايضا
 لموت البعير ذكره كان اداني وتوالت التورم وقوع المسكر المانع بالاصالة
 فخره كان او غير من قليل او كثير القول الصادق عليه السلام فان مات فيها
 به او ميت فيها غير فليس نزع وفي رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام

الاصح
 اجماعا
 بالملامح

مطلقا
 من غير

المقدور

والنزع

وان مات فيها ثورا او جودا وصبت فيها نزع الماء فليس نزع الخمر غرض
 ولو ادعى ثلثون ومائة القولين لا يخفى من ضعف البقية بالخبر لا حجة
 عن الجاهل فانه لا يثبت عليه الحكم المذكور لعدم نجاسته الصقاع لانه فخر لما
 روي عن الصادق عليه السلام انه خرج جمل من مواليه من الشجر وله من الخمر
 من الخمر الذي هو فيه ويقال له في بعض النسخات البقرة والمبي والمراجه
 منها منى الانسان وترت الحكم المذكور عليه من المشهور بين الاصحاب ولا يفتي
 واحد الله ما التفت اليه في الاستحاضة والنفس جميعا مرفوع على القاع
 اي نزع الماء الا شيئا مبيح **مسألة** ان يلبس الروايات والقصص ما يدل
 على الحكم المذكور في الماء الثلث ولا في المني كما انما ابي كثر انما في الروايات
 الكثرة بالمكرات في الحكم ومن اصحابنا من قال بقاء الماء في الماء
 على العلة في المختلف ان الشيخ رحمه الله قال دم الحيض والاستحاضة انفك
 بوجوب نزع جميع الماء اظفر له به يشهد على ما اخبره ويمكن ان يفتح له
 بانه ما محكوم بنجاسته ولم يرد فيه نص الى على تطهيره بقدره فيجب نزع
 الجميع حتى كلاله **والجواب** المصنف في حاشيته يختلف ان قوله لم يرد فيه نص
 ممنوع لان الروايات التي وردت في الدم مثله للماء الثلث واذ كانت
 عامة متناهية لجميع الماء لم يستقم مثله بعدم ورود النص **قلت** يمكن ان
 يستدل على وجوب نزع الجميع بوقوع احد الماء الثلث بوجه آخر وهو ان
 يقال لما كانت الماء الثلث في العلقا كان في حيث تمام مشركه في الاجرام
 كما في البصل وغيره من الاجرام المشتركة المذكورة في مواضعها كان حالها

نفي

المذكور

لما حكم الشيخ رحمه الله في
 المني لو اورد التي لم يرد
 ابي جرح

في هذا الحكم اني وجوب النزع **قول** في امع كونه قياسا لا نقول به لا يفتي في
 الاستحاضة العقلية لانه لا يكون كالمني في العلقا وموطا والحق ان هذا المروي
 اعني الحكم بوجوب نزع جميع الماء الثلث خالية عن ستة جميع وقاية ما
 يقال ان ما اخبره الشيخ سوا الامور ابر للثمة وذلك يستدعي استجوابه
 جميعا **قول** لو صح دليل العلة فيقتل الشيخ لانا فان جميع ما لا نص فيه
 من النجاسات يوجب نزع الجميع ولا يفتي كثره وفيه مجال مع ان الشيخ رحمه الله
 ترويه في كتابه فقال في المبسوط الاحتياط يقتضي نزع جميع الماء والحاصل
 ان لو كانت الثلثة اذ كانت من النجاسات التي لم يرد فيها نص كما اعرفه العلة
 لم يفتي بما ذكره من نزع جميع الماء على مطلقه كما انما ذكرنا من نزعها فيما يوجب
 الانصاف **ويخرج** موت المار في الابن والوصي ما لا نص فيه وكذا الموت
 البطل والدماء اي النفس والبقرة كرمسته الحكم في الاولين الروايات
 ابا تر عليه السلام قال عمر بن سعيد سالت عما تقع في البر من بولت النمل والجمل
 والبغل فقال كروا فراج النمل للحكم المذكور له قوله في البعير وهو ما يجر
 له الكيل لروايل يدي عن الصادق عليه السلام واما الاخير ان فما لا نص فيها
 لكن القول بالحكم المستحق بهما مشهور بين الاصحاب **ويخرج** موت الانسان
 ذكره كان او اني من غير كان او كبر او ان كما رواه عند الاكثر عن علي بن
 سبيح له لو البقر المردى عن الصادق عليه السلام فأكثره الانسان نزع
 منها يسوق ولو اوان ابن ابيس فرق بين المسلم والكافر وادرجه نزع
 الجميع للكافر وجرحه على ذلك ان لو كان حيا لوجب الجميع حيث لم يرد فيه نص

الركلة

الوجوب

المذكور فيها

كأنهم

في رواية فيه من
 لا يخرج من الحيض

والموت لا يزيل النجاسة ويرى عليه ان الكفر بزل بوف من الموت كالا فرق بين
 المسلم والكافر كذا الفرق بوف في البرهنة وقوميت فيها وجب ان يكون كذا
 الدلو مستادة على تلك البرهنة لا يستمال فلو كانت مستدة فالحق ما رواه الاغلب
 استمالا وانما اعادوه على العادة لعدم التقدير الشرعي شاق قيل المراد بها
 البرهنة وقدره موضع شين رطلاد ويعتبر بارجين والمفتة الاول وتخرج
 منسول في الفتنة الذي اجمعه الى الرطبة في غير المشهور عن الصادق عليه السلام
 اربعون اوتسون والاكثر طرق اليقين وتخرج اربعون دلو الموت الكبر
 محمد كالتشديد والاربع الميزر السور في غير فيها عشرة دلو الموت او
 اربعون والاكثر طرق اليقين كاذكرنا وكذا يجب نخرج اربعين دلو
 الدم الكبر كدم ذبح الشاة وبول الرجل اما المستند في بول الرجل فانه
 على بن حمزة عن الصادق عليه السلام ولا يلحق بول المرأة لعدم النقص واما
 الماخذ في دم ذبح الشاة فنور داي مجيئة عن الكاظم عليه السلام وتخرج
 ثمانون دلو المطر الذي فيه البول والعذرة وفرد الكلاب وابوال الدواب
 واروا ثمانون دلو كبر ذوقه عن الكاظم عليه السلام وتخرج عشرة دلو العذرة
 ابابسة والدم القليل كدم الطير رواه ابي بصير عن الصادق عليه السلام
 وتخرج سبع دلو الموت الطير نه ام المشهور لروا ابي بصير عن حمزة
 عن الصادق عليه السلام وقدر الطير بالجماعة والنعاء وما بينهما كذا انخرج
 سبع دلو الطير الكلب مناجيا لقول ابي ارق عليه السلام في رواية بريدة
 بن المغيرة وادب ان اربيس فيه نرج اربعين تسوية بينه وبين الميت والمفتة

موت الحيوان
 وكذا الاقرب
 الحيوان وكلهم

في

مع اسهل
 فيه
 في

الاول

الاول ما ذكرنا واوله اربيس جلد ما لا ينقص فيه وقدره بالايعين لا يتجرب
 لموت طير وجرميا ادي وكذا انخرج سبع للفتنة مع النقص والانتعاج وبول
 البهي في القطيم الذي لم يبلغ ولا يلحق بالبهيمية والمستند في الفتارة
 مع وقت الانتعاج رواية ابن بشير عن الصادق عليه السلام والحق المفتة الانتعاج
 واما الحكم في بول البهي فانه رواه ابي بصير عن غير عنه عليه السلام وتخرج ايضا
 سبع دلو لا جل اغسال اللب منها على اشكال ووجه الاشكال ان الجلب
 قد طاهره للفرق من ان بول الجلب ايضا غالي من النجاسة والحكم بالتحليل
 يكون لا يخرج بسبع وجوب النزع عند القائلين لا يكون الا عن وقوع نجاسة
 وايضا الحكم المذكور اعني وجوب النزع المذكور تنفع على تحقق الاكل
 والاعتقال الشرعي لا يفيق الا برفع الحدث ونسفت لان الفصل على هذا
 التقدير فاسد اذ النبي في العباد يستلزم فساد ما تم الحكم المذكور عيشي
 على ابي بصير اذ الجلب عند مجس قال المعص ولوقلتا بوجوب النزع للاشكال
 الجلب فحل لم يمت بالماء فيزول النفس فيه اعتقاد **مسلم** ان المضمون الواردة
 في هذا الباب مدلولها ان غسل اذني داردة بلطف الوقوع فيها و
 انه نزل اليها والنزول فيسيها والقائلون بوجوب النزع فروعوا الحكم
 المذكور على نفس الاغتسال الشرعي عامة مع ان طاهر الروايات عدم
 الفرق وتخرج مسلي في غسل لا تفرق جلال الدجاج وشيخ رحمه الله
 بالجلال بما منه على ان ذوق الدجاج مطلقا نجس قال العلامة في المختلف
 وعلى القولين لم يصيل الشيا حديث يتعلق بالنزع لها وتخرج ثمانون

دلو

موت

لا

فان العلامة في المختلف

الفارة مع م الامرين اي الوصفين المذكورين وما انقسم وانفك الحكم
 المذكورين ما ليس مستند ببول عليه الا انه مشهور بين الاصحاب فيسئل كقول
 استخراج هذا الحكم من قول الصادق عليه السلام للمؤمن ان الضيق لا اذ اقل ثملا
 الشفت ونرج ولو واحدة ببول الرضيع يصل اغذية بالطعام عند اكثر
 بحيث يسهل اللبن في بطنه لا يثقل ولا يثقل بالرضع الرضعة لعدم انفسه وكذا
 نرج ولو واحدة لا يثقل ببول الرضيع المستند في ذلك خبر الصادق
 عليه السلام وعلى ما اخرناه من عدم نجاسة البرء بعد المداقات فكل ذلك
 ما ذكرناه من الحكم مستحب **مسألة** ان الله لا يخلق في هذا العالم
 الا ما يفيده من العبد ففهم المص ان ذلك لا يفيده الا ما يفيده بالاسود
 فيبقى في عمة التكليف فتوى العلامة على ان ذلك كاف التفتا الى ان العوض
 اخراج ذلك المقدر من الماء وقد حصل **فرض** لو تغيرت البرء بالحقه لم يحكم
 بنجاستها الا من بين الودان لا حاكم عدم تقدم وقول الصادق عليه السلام
 في الفارة المتفطرة انما تستعمل عدم مصلحتها سقطت تلك السادة والتقدير
 انكم لا يحكم بنجاستها بالشك ولو قاربت بالوقوع اذ الشك لا يعارض
 معلومية الطهارة وبسبب تباعد البرء والبالوعة قد انزل وصول ما بها الى
 البرء ولا يحكم بنجاسته البرء مع تقارب الالبع لم يوصل ما بالالوعة اليها
 ومع التغير عن المص ونجود الوصول مطلقا عند آخرين واستحباب التباعد
 يفتق نفس اذرع ان كانت الارض الواقعة بين البرء والبالوعة مبللة او
 كانت البرء اعلى بان يكون فوق البرء كونه ولو كانت تلك القوقية بالهبة

في النهج
 على الاستعداد
 القفا بانه

بان يكون البرء في جهة الشمال اذ جهة الشمال بالنسبة الى ما يقابلها فرق وما يقابلها
 كما يدل عليه رواية محمد بن سليمان الديلمي عن الصادق عليه السلام وقيل في تفسير قوله
 تعالى اذ جاءكم من فوقكم ومن فاقكم ومن فاقكم ان المراد من فوق وجه الشمال
 ومن الاسفل ما يقابلها في التقديرين اعني صلاة الارض او القوقية بالهبة
 اعني قرارا او جهة كفي في حصول الاستحباب بل بعد بينهما بعد من اذرع وان كانت
 الارض رطبة او كانت القوقية بالاعتبارين مسلوقة عن البرء فيستحب ان يكون
 القبق مسجوع اذرع والى ما ذكرنا اشتراط قوله والابيض اي قاله بسمع
 وهو الذي ذكره المص وهو مشهور بين الاصحاب فيسبغ مع بين والابيض بن باط
 ورواية قد امد عن الصادق عليه السلام وقيل ان كانت الارض رطبة و
 البرء تحت البالوعة فيمكن منها اثنا عشرة ذراعا وان كانت مبللة او كانت
 البرء فوق البالوعة فيمكن منها سبع اذرع **مسألة** لا فرق بين المبلل والمغسل
 المطلق اذ ان شربة الى مائة المضاف واحكامه والمضاف الى مائة وله
 الاسم بالطلاق اي ما يقع لا يصدق عليه اسم الماء المعرى القبيح والاضاؤا
 المطلق فانه ما يقع بصدق عليه اسم الماء المعرى القبيح والمضاف فاما غري
 سلبية قد اشدت رايها ايضا بقوله ويصح سلبه عنه هذا بل العرف يقسم
 منها المتعذر كالعبء والارمان ومنها المصعد وما يكون للشارع في اذرع
 كما الورود ومنها المخرج بالاجسام افرغ ما يبلله بالطلاق اي اطلاق
 الاسم وهو ان المضاف الى اصل اقل غلقة من غير موضع ماض
 من الاحب النجاسة طاهر مما صل لكن مع كونه طاهر لا يرفع عنه

فقال

سواء كان أكبر أو أصغر ولا يترتب شيئا لما لا اول فاجابى وانما ان في مفهوم الاسم
 بالنسبة الى المطلق لا يضاف الى ما يضاف الى المطلق في العادة ولا يرب
 ان العادة لا تقتضي الفصل بين المطلق والمضاف وكذا انه في اجتماع السيد ومالك على
 جواز ان لا يجامسته بالمع الطاهر بايدي من الصادق عليه السلام في النبي
 اذا عرفت مكانه فافعله والافعل الثوب كله فانه ذكر الفصل ولم يذكر كذا
 وقال ايضا للشيخ في غير الثوب لا ازاله اجماعه عنده لا يرب منها قد زالت
 خبرنا ما مشتهر ورويان ذوال نجاسة حالاً لم يرم منه زواله من غير
 والاصل ان الفصل مطلق خفيعة شرعية في استعمال الله المطلق على العينية
 والرباني فلا يفتى في غير المطلق والفرق بين الحديث والنبأ الاول
 يقتضي ازالة الى اية خلافه اني والمكلف ان اضطر الى الطاهر
 اى مع وجود المضاف يتم بلام على التمسك به حتى ترك المضاف لا
 يستلزم في احواله ما ذكرنا والقول بجواز استعماله في احواله هذا هو الظاهر
 لا يقول عليه لا عرفت ويجوز المضاف بالملاقات غير ان اجابته احواله
 او مصادقه او لا الحكم بالتحقق ثابت فيه وان كثر المستند في ذلك
 قوله عليه السلام حيث سئل عن قارة وقعت في حرم فقال عليه السلام
 ان كان ما بها فلا تقر به وانه ايدى على الحرم في القليل والكثير ويجوز
 الخمس بغيره ما مطلقا بحيث يتناول الاسم باطلاقة عند اختلافه
 بالمطلق الطاهر الكثير وان بقي بعد الاستلزام التغير لا يقع في المطلق
 اسم المضاف ولا يظهر المضاف الخمس باحاطة بالكثير مع بقا ومنه الاضافة

الموضحة

ح

الذم

فهرست

بدا لا يقطر لان الطاهر فيه انما يتحقق عند تحقق المطلق ومصدق الاسم يستلزم
 فيه والمنفرد من انصفة المضاف مع اختلافه بالكثير باقية على ما لا يبعد
 على الاسم وعدم صدق الاسم بسيل على عدم اعتباره واستلزامه فيكون
 باقيا على نجاسته ولو خرج طاهره اى المضاف الطاهر حال كونه مضافا
 الا ومضاف كما في الورد المحمدي الطم والراية بالمطلق قدرة كالمضاف
 القديم الا ومضافا كما في الورد المحمدي الطم والراية بالمطلق قدرة كالمضاف
 بقدره كما في الورد المحمدي الطم والراية بالمطلق قدرة كالمضاف
 ذلك المطلق على المضافة فيصح استعماله في رفع الحديث وازالة النجاسة وانما في غير
 الى الورد الواسطانية لانهما العينية وقيل يجب من اعتبارا في احواله وكثرة
 فيحكم عليه ان سلق ان كان اجزاء اكثر وبارضا في ان كان اجزاء اكثر
 والشيخ ميل الى هذه المقالة ويحكم للاكثر اجماعا صريح في كونه باقيا اذا
 اخذ المطلق بالمضاف كما في الورد والمنقطع الراية حكم للاكثر فان تساوى
 احتمل القول بجواز استعماله لان الاصل لا يباحه ولو قلنا باستعمال ذلك
 وانتم مع كان احط قال العلامة في المختلف والحنيفي ان جواز التطهير
 به خارج لاطلاق الاسم ولا اعتبار في ذلك لساواة والتفاضل فلو كان ما
 الورد اكثر وتبقى اطلاق الاسم اجزاء الطهارة به لانه اشتمل المأمور به
 الطهارة بالما وطريق ضرورة ذلك ان بقدر ما الورد باقيا على مصاديقه
 ثم بغير ما جرت به فعل عليه منقطع الراية والاشتمال المطلق بالمضاف فيمكن
 عليه منقطع الراية تظهر المكلف وجوبه على الاصح بكل واحد منهما لا يمكن

تدريجها وذكر الراية في العلم
 بل يفرضه

للاكثر

المطلق

تحصيل الطهارة بغير قيسنا ومن اجابنا من منع من ذلك الحق ما ذكرناه ولو اعتقد احد
 الايمانين المشبهين بالمضاف وجب الوضوء والتمتع لا يمكن تحصيل الطهارة
 بالامتناع في الجملة ولا يسقط التيمم لعدم حصول يقين المرأة الا به ولا وجه
 للتيسر في التيمم بها قبل الوضوء كما لا يخفى ويحتمل من منع من استعمال المشبه
 بالمضاف في الطهارة استعمالا موجبا لرفع الحدث حتى عدم جزمه باليقين
 الطهارة بكل من الامتناع فلا يرتفع الحدث **فريق** ان الجزم انما يقترب
 الامكان فانه لو ثبت ذلك فما استرار اليه من جواز استعمال
 المشبه في الطهارة ليس على الإطلاق بل انما يكون مع فقهه بالتمتع
 من الوقوع وجوده في المشبه لا يجوز استعمال المشبه لانه كذا من اعادة الجزم
 في اليقين بمكان الامتناع المطلق المشبه بالحق او بالامتناع بوجوب
 اجتناب في رفع الحدث وانما الحدث الاول فلان الاجتناب في الجنب
 واجب اجبا عا في رفع الحدث وكذا في ازالة الحدث لانه قال لا يمس من الشروع
 فيه فيكون حراما وما ثبت وجوب الاجتناب في الجنب كان الوجوب مبرورا
 الاستصحاب ايضا ثابت لان الاجتناب في الحرام اذا كان واجبا وسقط ضرورة الاستصحاب
 لا يتم الا باجتنابها عما كان الاجتناب فيها معا واجبا اذا ما لا يتم الواجب الا به فله
 واجب وانما ان في وسعه جواز استعمال المشبه المنفرد في الموضوعين
 فادى يستلزم التعرف في مال الغير منه اذنه وموجب عقله لكن لو استعمل
 ارفع الحدث مطلقا لم يرتفع الحدث لكن مع العلم باليقين ومن اجل ذلك
 لان التمسك سده لم يحلوا ولو قصر المطلق عن الطهارة ولكن خرج المخرج

ذلك المطلق القاصر عن الطهارة بالمضاف مع بقائه الاطلاق في المطلق
 المخرج وجب على المكلف ذلك المخرج على الاصح لان الطهارة بالامتناع
 المستند ولا يتم الا بالمخرج الواجب الا به فهو واجب الشروع من وجوب
 المخرج وقال فرض المكلف التيمم لانه يصدق في هذه الحالة الذي
 كيفية الطهارة وهو تنويف لان الطهارة واجب مطلقا فيجب تحصيلها
 تيمم لا بالمخرج فيكون المخرج واجبا لما ذكرنا لكن وجوب المخرج انما يتحقق
 ان لم يكن **فريق** اي غير ذلك انما القاصر عن الطهارة والا لم يكن وان لم يكن
 الحال كما قلنا بل يوجد في غير كيفية الطهارة لم يتعين عليه المخرج في وادى
 لم يتبين عليه ذلك فيزعم التيمم والطهارة من ذلك الغير لان المقصود من
 ايما شئ ولا يخرج من بيان القسم الثاني من التيمم انما الغنى المضاف
 اراد ان يشير الى القسم الثالث فقال والسورة ما يشترطه مسلم في ما قبل
 بشتره بمس حيوان مطلقا سو كانت مباشرة منه بيده او رجله او ذ
 او غيره ما وسوا كان الحيوان او سوا او غيره نجسا كان او غير نجس هذا المعنى
 من الحرام ولتفقه في هذا القسم المعنى التعوي الذي هو ما يقتل من شرب حيوان
 وانما قلنا ان ليس مراده في هذا المقام لان البحث هنا لا يقتضي ما يشرب
 كما لا يخفى عن المتأمل واذ اعرفت ذلك تبين لك ما في قول العدة في
 انما حيث قال الاستبراء بغير ما يشرب من الحيوان وان تعريف المص
 اشترط ان لا يقتصر على ان لا يشرب من الحيوان بل يقتضي ما يشرب من
 وبما يشترطه الا به باي عضو كان وهو اي سوا ما يشرب له اي الحيوان

وما لا يتم

مطلق

عنه

منه من تركه حاله والظاهر

الذي باشره في الطهارة النجاسة والكراهة فسور الكافرة اخي نجس
 سوسلم ومن يحكم طاهر ويكره سور الدجاج لثمة بها يفضلات الانسان
 فالبكر والكبر ايضا سور الدواب والبعال والخير لكرامته وكرامته
 الكاين لا تطلق بل سور الحايض الممتنع بهم الخرز عن النجاسة وكذا
 لا يترك كل امالة وعرض من الحيوانات كالللال واكل الجفيع
 سور هذا الحيوان المذموم النجاسة وقيل نجاسة به كالا رايهم من الروايات
 التي لم يستعمل سورها والمعتد ما ذكره المصنف لاصالة الطهارة فيمنع
 الى النجاسة الكراهة ولا يكره سور الهرة لقتل المومنين عليه السلام اعني
 الملبس بديان النبي صلى الله عليه وآله ثمنا بقتله ويكره ايضا سور
 الفارة والوزغة والحيث والضب والارب قال الشيخ في انها لا افضل
 تركها فحبت منه الفارة والميرة ولا يجوز استعمال ما وقع فيه الوزع وان خرج
 حيا قال العلامة الوجه الكراهة حيث العقب لعل الكاظم عليه السلام وقد
 سأل اخوه عن الغضاة الخبيثة والوزع يقع في الماء فلا يوت ايوضا
 من الغضاة لا بأس لانهما حيوانات طاهرة اجسادها فيكون استر
 ايضا طاهرة وانما الوارد في سبيلها على الكراهية عملا بالدليل في كراهية
 السور المسوخ لثمة بكونها **وكذا ان يقول** ذكر المسوخ من عن ذكر الامم
 قبله اعني الفارة والوزغة والارب والضب حيث ان المشهور انها مسوخ
ويكن ان يقال انها مضطربة لاربيت اولابا لكرامته ودينها مضمومة
 بخلاف باقي المسوخ فانها اولابا ودينها النفس ثم اشترى الى ان

فذكره في المسوخ
 كراهية المسوخ ضيف

ابن كسك النفوس وفي سور ولد الزنا قول النجاسة وهو ضيف لانه لم
 يكون سورة تابعا لفي الطهارة وحجت القائل نجاسة سورة مذمومة لانه
 من اهل الشياطين فلو لم يرد سلامه حال وجده ولا يستعمل الى النجاسة
 الطهارة مطلقا اختيارا واضطرارا اني الصغرى والكبرى لا يعتد بهما في
 النهاية بجم استعماله في الصغرى والكبرى لم يرد سلامه لانهما في
 الحديث لا تنق الاثم **وقيل** لان ذلك ادخل في الشرح باليسر
 فيكون لجم مولا عليا المتعارف يتلوه الاثم والذم والعقبات **وقيل**
 واستعمل تطهيرا فالحديث الذي نرى فيه باق بماله مع كونه آثما فيه
 الطهارة والصلوة مطلقا عالما او جاهلا في الوقت وخارجا لوقت
 نية الصلوة وكذا لا يرتفع الحدث بالما الحسنة الا بزل النجاسة بالصال
 النجس ومعد الصلوة على تفصيلها وسواء في نجاسة الماء وعلى صفة ازالة
 النجاسة به فانه يبيد في الوقت وخارجة سواء منه ذلك او طر اعلى ان
 ولو لم يمس نجاسة حاله الا ان لم يمس ثم بعد ذلك اعادة في الوقت لا مع
 خروج على الاصح انه روي انما تدرى احيانا على الاعادة والافرى بهما
 وفيما سبكره المصنف للاعادة في الوقت وعدمه في خارج جميع بين
 الروايتين ولا يجوز استعماله في الاكل والشرب ايضا لا عند الضرورة
 فلو استعمل فيهما راتم واستحق التقاب والاعتدال منظر انما
 كما تخلص الشبهة الذي يؤيد الى كلف النفس فيقتصر عند الضرورة على
 العصر الصغرى وسورة الذي يحذر من اكله والشفاء الى المتفصل

بقا

نجاسة الماء

عن الأعضاء في الطهارتين الصغرى والكبرى على ما اجماعا على ما يظهر ايضا على ما
 في استعمال الكبرى مع علمه بالبدن من النجاسة لبقاء الاطلاق فيه وقوله
 عليه السلام انما ليس عليه نجاسة ولعموم قوله عليه السلام خلق الله المذموم
 نجاسة شي الا ما غير طهر او نجس وخلاف الشيخ ضعيف حيث واقف على
 جواز اذا لم ينجس به ولما ذكرنا معنى الاطلاق واذا كان الاطلاق
 باقيا فيه فلا مانع من استعماله في الطهارتين وان كره **مسلم** ان
 المراد بالطهارة الكبرى ما بعد غسل الاسوات والاعمال لان ما
 القليل نجس بملاقات الميت والما المنفصل عن محل الميت نجس
 بغير اعداده مضافا ولا على الاشهر لانه ما قيل لا في نجاسة فينجس و خلاف
 بعض اصحابنا فيه لم يفر بالنجاسة من نجاسة من نجاسة في ذلك قوله عليه
 السلام خلق الله المذموم الا ما غير طهر او نجس او طهر او نجس وسواء من
 بقوله عليه السلام انما المذموم المذموم لان مقتضى ما في طهارة طهارة والحكم
 الله كونه نجسا اذا كان له اي ملك المستعمل في الميت مدخل في تطهير
 ينجس نجاسته في الغسل الواجبة اما المستعمل في الميت المذموم لا ينجس
 فهو طاهر بملاقات كل الطاهر وكل ما قيل لا في محل الميت نجس عداما
 الاستنجاء من المذمومين اي البول والقيح خاصة فانه طاهر بما
 في المذمومين بالاية لورود البقرة ذلك قال الشيخ نعم الدين رحمه الله
 ينجس الاستنجاء بقرع بالطهارة بل التصريح انما وقع في العفونة وعلى
 القول بطهارة انما نجس بما لم ينجس بالنجاسة او لم تلاقه نجاسة

قوله

في الاستنجاء

في المذموم

غير المذموم بملاقات نجاسته غير المذموم لئلا يسقط عنه وانما انقضت
 بالذم من المذمومين المذمومين استي البول والقيح دون غيرهما من المذمومين
 الدم لانه مما فلا يشترط في الامتزاج عما استعمل في اثارها ولذا زاد الوزن في ما
 الاستنجاء فوجها في وجهه لم ينجس في لان النجاسة انما يكون لغيره
 من المذمومين لانه لا مطلقا وانما يشترط في طهارة الامور المذمومة
 لان سبب لئلا يفرق في دل على اثارها **مسلم** ان طهارة شرط اخر
 وهو ان لا ينفصل من المذموم المذموم من المذمومين متميزة ولا فرق بين
 المذمومين ولا بين المذمومين وغير المذمومين لعموم النص لان نجاسة المذمومين
 ولا بين الطبيعي وغيره او صار مستادا ويكره استعمال المذمومين
 المذمومين المذمومين كانه اوشك زال عنه نجاسته وقت الاستعمال
 او لا لورود النص بانني علمت وهو عام فيما دل كل ان كان وان لم يطهر
 وبعضهم خصه بالنجس في الاواني المنطقية وكسب لعموم النص والمنطوق
 هو الذي تدبره انما كالمصان والمذموم والفضة وغير المنطوق
 وكذا يكره ان يستعمل المذموم بالشار لا مطلقا بل في غسل الامور
 في المذمومين من العبادق عليه السلام ولما وقع الفراغ من بيان ما يحصل بالطهارة
 الامتياز بين اراد ان يشير الى الاحكام المتعلقة بكل منها وقد تقدم الكلام
 في الصغرى منها لانه اكثر في الوقوع فيكون الاستعمال فيها اكثر
 فقال انما لا يشترط اي الغسل المذموم لئلا ينجس في الوضوء وبشرعا
 عبارة عن غسل سبع مضرعين متلفين بالاعضاء المضمومة

في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

الذم

في المذموم

شرط بالنية وجوب اي في الوضوء امره الاول النية ويجب ان يكون مقارنة
 غسل الوجه وجوبا مضمنا بمعنى انه لا يجوز تأخيرها عن اول غسل الوجه والا فلا
 اول الغرض من النية في غسل الوجه في النية الغرض والغاية في اصطلاح الفقهاء
 فقد قيل انها ارادة قلبية لا يجب مقارنته له على الوجه العام وجوبه
 وقيل المقارنة فارق بين النية والغرض لانها ارادة مقارنة للفعل المراد
 بخلاف الغرض فانه لا يشترط فيه المقارنة والليل على وجوبه في الوضوء
 ان عبادته وكل عبادته يجب فيها النية فالوضوء يجب فيه النية اما الضربة
 فقد قيل في بيانها ان الوضوء وسيلة الى العبادات والوسيلة الى العبادات
 عبادته **وينبغي** على اذ الكبرى في غير المتع لان غسل الثوب والبدن
 من اجابته لاجل العسلوة وكذا الماء والتراب لاجل طهرانه وكذا سبيل الى
 العبادات وليس الشئ منها عبادته **ويكفي** ان يستدل على الصفة بقوله
 عليه السلام الوضوء على الوضوء نور على نور اذ الظان اطلاق النور على
 هذا العمل الى ان يصح كونه فضلا عما على فاما اعتبار كونه طاعة لله
 فيكون عبادته واما الكبرى فلان اهمية الى اول الاصل من في العبادات
 حيث قال واما امره والابعد والمصلحة والاصل في العمل لتحقيق
 الايمان بيقين يتبعه متقربا اليه تعالى ولان الفعل مجرد صدور على اي
 وجه كان لا يعبر به اذ صدره يمكن على وجه لا يكون ذلك الوجه مراد
 من الشارع واذ لم يتحقق في الشئ لم يحصل الاشتراح بامر الله بالاعتقاد
 والاشق بالنية الا ان كل الغرض مخصوص وتقول عليه السلام انما لكل امرئ نوبتي

بها

بعد الامتناع
الاجماع

والا لكان

واما الاستسالم بالنيات اذ انما ينسب اليه العمل الذي ليس بالنية فهو
 في الحقيقة ليس غلظا كما يقال انما انما بالوضوء واما الرجل بسلامه قال المتعا
 منه قياسا الى مثال هذا التركيب في لغة العرب الى الرجل اذ كان
 على غير تلك الصفة لا اعتد او برجوبية **ع** ان فيه المقارنة للفعل
 تعريف النية ينحل بالتعريف لا يخرج به نية الصوم عن التعريف كذا
 فيه الاحكام اذ ليس شئ منها فاعدا لان كلامها عبارة عن الاستسالم
 امره مخصوصته وايضا لان كل واحد من الوضوء افضل عبادة كذا في غيرها
 عبادة مع النية ليست رتبة لفعل كل واحد منهما الوضوء والفعل و
 يجوز تقديمها اي تقديم النية على ما غسل الوجه والانيان باعنه غسل الكفين
 اذ كان غسل الكفين مستحبا وانما يجب اذ كان عقيب النوم او البو لاد
 العايط او البنية والغراد الوضوء من قليل من اما ان يترك من يديه وقلوب
 اقرب من غسل يديه بيمينه بيمينه ايقاع النية عنده الا ان يستحبها
 الى المصنعة او الاستساق او غسل الوجه فاذ تحققت الشروط المذكورة
 استحب غسل الكفين قبل اذ فاعدا الا انما وجاز مقارنته بالنية غسل الكفين
 لانه من جملة افعال الوضوء كذا يجوز مقارنتها بالمصنعة والاستساق
 لانها ايضا من جملة الوضوء ومنه فاذن تقرن باول العبادات واذ
 قارنت باول الغرض من كل سنة من النية لم يكن شيا على ما حصل سنة
 المستحقة ويجب استدامتها واستمرارها حكما لا فعلا الى الغرض من افعال العلم
 ان لا يقيسها النظر في باقي الراي وجوب استصحاب النية فعلا من اول خبر العبادات

كأن بعضهم

انما

الى ان طلائع اذ اخلا من اخر آيات النبوة لم تكن مبنية اذ كل عبادة فليسا للرب
 وظهر ان اجرة العبادة عبادة فلا يسيما من تحقق اليه لكن لما كان ذلك
 اي الاستحباب القبيح او استغناء خصوصاً في العبادة التي من سبها انما انسيما
 بعبادته به والعصر مني بالآية التي بالاستمرار الكلي على العبادة والاستمرار الكلي
 على رأي من يقول الممكن الباقي يحتاج في ثبائه الى المؤثر فيعبر به
 انهم كلما ذكرنا على رأي من يقول انه في البقاء مستغن عن المؤثر فيعبر
 بعدم الاتيان بما ياتي في النبوة الاولى اي لا يحدث نية اخرى بعد غروب الاولى
 فما لم يبق منها وما يطابق لما قاله الشيخ في طرس ان الاستمرار الكلي هو ان لا
 يتغير من تلك النبوة الى نية اخرى فيها وما ذكرنا بين ان اختلاف التغيير في
 انما نشأ من اختلاف وقع في مسألة كلامية وهي ان الممكن الباقي هل هو
 محتاج الى المؤثر او مستغن عنه كذا قيل وقد نقل شيخنا في شرح القواعد تفسير
 الاول عبارة اخرى وهي ان الاستمرار الكلي هو البقاء على حكمها والغرم على
 نقصانها وموت تغيير التشديد رحمه الله في الذكر في ثم لعرض عليه بان ما وجد في
 من التغيير لا ما حصل له فان انه مولد لاني في صحة العبادة اتفاقاً ولا يسمع
 موافقاً به انتهى كلامه والظاهر ان ما اوردته عليه في هذا التغيير المنقول
 متوجه عليه وما على ما ذكرناه اولاً وسأله كوني قواعده من ان الاستمرار
 الكلي في العبادة كما ذكره في ردود الاعراض المذكور عليه نظر لانه لا ياتي
 الذمول في العبادة كما به على ذلك يقول كل ذكر نعم يرو عليه ان به
 التفسير ما ليس بعينه معيد عليه **مسلم** ان ما قيل من ان الخلاف الواقع

اخوي
 اختلف فيها

في الاستمرار

في الاستدانة الحكيمية نشأ والخلاف الواقع بين المتكلمين في المسئلة الحكمية و
 هو ان الممكن بعد برونه الى الوجود هل يحتاج في ثبائه الى المؤثر بحيث يبقى
 مع بقاءه وينبغي بانفسه انما يستغن عن العلة المؤثرة في ثبائه فانيه من
 التحقيق لان ما نحن فيه ليس من نظائر تلك المسئلة لان المال بين النبوة
 التي مبلوطة عند مؤثره وبين القصة التي مبلوطة معلولة لهما ليس على النسخ
 الذي تقر في تلك المسئلة اذ بقا الحقيقة فيما نحن فيه ليس بوطا يتبادر
 اليه فلا يكره تطبيق على المذهب الاول لان ذلك يقتضي اتفاقاً الصفة
 اتفاقاً اليه مع انه ليس كذلك اذ الصفة ثابتة اجماعاً مع الذمول عنها و
 لكن نقول ايضا في وجه عدم انطباقه على المذهب الاول انه ليس
 مما في فيه عند مؤثره والقول بكون النبوة علة مؤثرة ممنوع على سبب
 شرعية للعبادة والسبب بالشرعية كلما مرقات لا مؤثرات كما تقر في الاصول
 فكيف يكون هذا منسوخاً عن تلك المسئلة ومن سببها وجه عدم انطباق
 على المذهب الثاني ايضا واذا انكشف حقيقة الحال في المقالة المذكورة
 فاستل ان نقول ان يقول في هذا المقام قد بقي بحث وروان الاتفاق
 بالاستدانة الحكيمية على سببها بين النبوة في الحقيقة اذ ليس كم النبوة نية
 وسطا هو وانما باطل لان جرة العبادة فاليا عن النبوة وكونها بدلا
 من ذاتها كما ذهبوا اليه يستلزم ان يكون بعض اجزاء العبادة فاليا
 عن النبوة في الحقيقة اذ ليس كم النبوة نية وسطا هو وانما باطل لان جرة
 العبادة لا بد فيها من النبوة كما مر في الاشارة غير مرة وبما لي

الصلوة الصحيحة
 الصلوة الصحيحة

في الاستمرار

سلك الملازمة وبيع بطلان التالى منها انما المصداق فلو العادة
 من النسبة اصلها واما اذا قارنت ائمة او ما وان لم يستمر فخل الى آخرها
 فلا ثم ان ذلك قارح في صحة تلك العبادات وبعثت فخرية الاستدانة
 الحكيم كلام عجيب وموانه لما كانت ائمة حركة فليكية واخره القلبية لا ياتي
 زمانين فالتقوا عن النسبة بالاستدانة الحكيم وفيه منع طاذ لا ثم انما
 حركة على سبيل فارة منتقضة في النفس يمكن بها ماضيتها ومخاطبتها و
 مشاهدتها بحيث يبقى فيها اكثر من زمان غاية ما في الباب ان ذلك غير سلبا
 ولما كان العرف متغيرا لم يقع التكليف واذا عرفت ان استدانة ائمة حكماء
 فلو نوى قطع الطهارة في الانشاء او نوى المنى في المني كان ذلك سلبا بالنسبة
 الى ما بقي من الافعال لا بالنسبة الى الماضي لان الوضوء افعال متفصلة خصوصا
 النفس قسم لوضوح الوضوء عن المولاة اثر ذلك اعتبار فوات الشرط لا بهياد
 ائمة في الماضي هذا ما فقهه الشهيد رحمه الله في قواعد وكما انه اراد بكونه افعالا
 متفصلة ان افعالها ليس بعضها في الصحة سوطا ببعض فلا يكون العادع
 بعضها قارح في البعض الآخر ولقد الوضوء احدى اليدين مثلا على الحياة
 ائمة المشروعة كغسلها من الاصابع الى المرفق كان سطلا لغسل ذلك
 الغضوة واحدة دون غسل باقى اجماعا بخلاف الصلوة فان افعالها متصلة
 على شئ ان بعضها يكون في الصحة مرتبطا ببعض الآخر بحيث يكون الغسل الواقع
 في بعضها سوا شئ في الكل اجماعا ولهذا لو كشف عورتك في الركعة الاخرة
 كان ذلك سطلا لما مضى ايضا اجماعا اذا عرفت ذلك فاذ اراد تمام

لا علينا وحكام
 فاعلم

كجسم
 صفه

قوله

الوضوء

الوضوء وكان السلك سريحا فاما في استئناف النية لا يفي عن الافعال لا يفي
 به التفرق لانه تارك لما كانت من النية الاولى وهذه كيفية النية التي تفرقها
 الصلوة لوجوب قربتها الى الله وقدم تفسير القرينة وما هو المراد منها عند المتكلمين
 فلا فائدة في الاعادة للمراعاة بالكتابة على اليد بالكتابة بالكتابة بالكتابة
 فيها وقد توهم ان قصد التواب يخرج العمل عن الاخلاص وهو ممنوع لان الشوا
 لما كان من عند الله متغيرا يستغنى لوجوبه فلا يقع ذلك في الاخلاص من قصد الله
 وكونه بقا اهل الجبابة من غير طمع الى التواب اولى **ومسلم** ان في كيفية
 ائمة خلافا بيننا فقال الشيخ بالاكفائية بنية القرينة وقيل لا بد من ذلك
 قيس الوضوء الى النية بقوله نعم الدين رحمه الله وحسنه في الشرايع وقيل
 لا بد من ذلك من نية الاستدانة او الرفع وسواء بين ادريس و
 ائمة العترة وهذا هو المصحح يعني اعتبار القرينة مع الوجوب او الذب عنه
 الامر من نية الاستدانة والرفع اما القرينة فلان الاخلاص انما يتحقق بهما معا
 على وجه الملتزم معا ولا يتحقق ذلك الوجه في المراتي به الا بالنسبة بسلب افعال
 امرى ما يوجبونه يستند واعتبار احد الامر من الرفع والاستدانة او
 مستندة قوله نعم اذا اتممت الى الصلوة فاستدلوا الى لاجل الصلوة لانه للصلوة
 في لمة العرش يقال اذ اقيمت العدو ونحوه سلك ابي لاجل لقاء العدو واذا
 كان متحارفا وجب المضي به هذا حاصل استدلاله **ومسلم** ان تقول الاستدانة
 والرفع امران متلازمان فمادى على احد ما قد قال على الاخر ايضا فيمكن ان
 في الوضوء احد مما كانا باليسير ابن ادریس واليه انشا والمصنف بقوله ولو رفع الرفع

في الوضوء

بعض

واما الوجوب فلان الاشتغال
 في العبادات انما يتحقق
 قال السيد رحمه الله متين الاستدانة

اي الاستنباط او القضي باني بالرفع ص الرفع على كل واحد من التقديرين
 ان لم يكن المكلف دايم الحدث كالمستحاض المبطون السلس والى الارجح والا
 اي وان لم يكن مختارا افترض في النية على نية الاستنباط فامتنع دون الرفع
 وحده اذ الحدث في دايم الحدث في غير ما ذكر في غيره فلا بد من الاقتصار على نية
 الاستنباط او مع الضميمة قال ايضا والطهارة بها وليس يصوب لان
 الضميمة كالممكن متغيرة في نية لا توثر في ما ذكر في طهارته نعم تقع لغوا ان لم
 يقصد رفع ما مضى فامتنع واليه اشار بقوله الا ان يقصد رفع ما سبق من
 الحدث على زمان النية لان ذلك متصور في نفسه دون رفع ما سبقه لان الطهارة
 بمعنى في تلك الصلوة فمنه سني الاستنباط في احوالها من قال بالضم
 في صورة الله الاطلاق لعل لا يطلق على الماضي ويستغنى المصنف حيث ان
 الاقتصار على بعض المعنى مجاز لا يصار اليه بدون قصد يقصد ولو صح الى النية ادا
 شايها كاريه والذنب في الواجب او ضم امر الازم بالفعل الوضع لاجنبيا
 خارجا عن العبادة كالبرء والتسليم والطلاق لم يقع الوضع لولا العمل
 الذي يشترط الصحة وقد جزم الشيخ بالعمدة في الامر بالادام لانه زيادة غير
 متناهية والمعمد ما ذكره الحاد كذا **مسلم** انه لو فرغ من التسمية بان ينوي عند
 غسل الوجه رفع الحدث عنه وعند غسل اليد من رفع الحدث عنها بطو كذا لو ذكر
 في اصل النية رفع الحدث عن الاعضاء الاربعة لان الحدث امر متعلق بجميع البدن
 لا بالوجه فقط ولا بالاعضاء الاربعة فامتنع فلا بد من رفعه عن مجموع البدن
 ليحقق الاتيان بالما سوسه وللتفرق صورة اقوي وهي ان ينوي عند

منه في الضميمة
 في صورة الله الاطلاق لعل لا يطلق على الماضي ويستغنى المصنف حيث ان
 الاقتصار على بعض المعنى مجاز لا يصار اليه بدون قصد يقصد ولو صح الى النية ادا
 شايها كاريه والذنب في الواجب او ضم امر الازم بالفعل الوضع لاجنبيا
 خارجا عن العبادة كالبرء والتسليم والطلاق لم يقع الوضع لولا العمل
 الذي يشترط الصحة وقد جزم الشيخ بالعمدة في الامر بالادام لانه زيادة غير
 متناهية والمعمد ما ذكره الحاد كذا **مسلم** انه لو فرغ من التسمية بان ينوي عند
 غسل الوجه رفع الحدث عنه وعند غسل اليد من رفع الحدث عنها بطو كذا لو ذكر
 في اصل النية رفع الحدث عن الاعضاء الاربعة لان الحدث امر متعلق بجميع البدن
 لا بالوجه فقط ولا بالاعضاء الاربعة فامتنع فلا بد من رفعه عن مجموع البدن
 ليحقق الاتيان بالما سوسه وللتفرق صورة اقوي وهي ان ينوي عند

غسل

لم يرد في الحديث
 وعدم الاحتياط
 وسنة محمد

غسل كل عضو من الحدث مطلقا وانت راعى العلامة في الصورة
 او اصح غسل جميع الاعضاء بنية واحدة واجر غسل كل عضو بنية واحدة
 بالاجزاء لان ارتباط النية بالعمد في نية المصنف المنع لان الوضع بمباد
 اتصافا واحدة فلا يجوز تفرق النية على اجزائها كالصوم والصلوة ولعله الواو
 المصنف في وجهه لم يفرق لارتباط بعض افعاله ببعض وكما ان في الوضع غسل
 الوجه جماعا ونسبا وسواء لم يقع به المراجعة عرفا وحده طولا من قصاص
 نحو الرأس اي آخر شعر الرأس وهذا في استوي الخلقه ونها سوطه او بقوله
 الوجه هو كل ما كان على خلاف القالب ومجاو مجاميع ان يغسل مثل غسل شري
 طام الخلقه وكذا في غسل الوجه بالاسمي في غسل من القصاص كذا عليه قوله
 باو يا باني بالفتن الى محامد الله من طوله الله من مومع الدين والمخار
 جمع من رسله والفرق في غسل الوجه بطول المروي عن ابي اقر عليه السلام
 في الوضع اليساري وعند السيد وبن ادريس في الكس لا يطلق الاية **وا**
خير بان هذا القيد من قوله باو يا باني ليس بقوي بل من قوة التكرار
 في هذا المقام اذ قوله من قصاص الشروع في غرضه لان كل من ابتداء نية وجب
 غسل ما حواه اي ما احاط به الاهتمام والوسطى عرضا ولو كان ذلك اي
 ما ذكرناه من التسمية حكما في تقديره بان كان وجهه واصبعه على خلاف
 القالب فماله كمال مستحب الخلقه اصل في هذا الباب على غير المجموع
 اية المستند في وجوب غسل القدمين كذا في فضل النبي عليه السلام بنقل
 ابي ابيس عليه السلام وكما في ظاهر الخبر الذي على الوجه وطاهر لاجل

الخاصة بالضرر
 من ارتباط النية
 فعل صاحب المخرج في الوضع
 البياض
 الامعة كذا في الصلح
 فاما الشارح
 هذا الحكم على حدتي واصيدام
 الخلقه م

استمر الخلقه م

والجيبين والشارب والشفقة لا تحت وان خفف الشعر بحيث لا يسير البشرة
وهو المشهور لان الوجه كما عرفت اسم لما يوجب عيبا فاعلم ان تحت تبيح غيره
ورواية زرارة عن الصادق عليه السلام مصرية باذكرنا وعند العلماء انه
يجب غسل ما تحت الشعر المذكورة اذا كانت خفيفة لا تباين تترجح
فلا يتقبل اسم الوجه اليها ولو ادخل يده وغسل بشرة اللحية لم يجر لها ما ان كانت
كثيفة فالغسل يتقبل بالظن وان كانت خفيفة فذلك على القول المتأول وما
على القول الآخر فالغسل لهما فلا يجر احدهما ولا يجب ايضا غسل شتر اللحية
وان كان سلاحي غسل ما تحت الشعر والمستعمل من اللحية اسما لما يجر
الى استعماله والمراد بالمستعمل ما طال من الشعر وخرج عن الوجه **والم**
ان في وجوب غسل ما خرج من هذا المذكور خلاف في الصحاح اما الصريح ومروا في
الغزار فوقه فقد دلت الرواية المشهورة على سقوط غسله قال الشيخ رحمه
فيه ما ياما المستقطب غسل الغزار ايضا مع الاباء الوسطي لا
يصلان اليد غالبا ومع ذلك غسل الغزار اولى اخذ بالاصح والمراد
بالغزار هو الشعر المنقطع عن الغزار فوق اللحية وفي وجوبه ايضا خلاف
والشبهة المذكورة ان في بالوجوب قطعي وذلك لروايات وجوب غسلها
الاباء والوسطي من تروى في نسخة دون ما عداه فالقابل بوجوب غسلها وجه
ان كان مراده بذلك انه مما يتوقف عليه الواجب فالغسل متعين لان باب
المقنة وان اراد بذلك انه واجب بالاصالة فالنزع في ذلك قائم لما
ذكرنا واما الغرسان ومنها البياضان اللذان يحيطان بالناحية فيقطع

في

الحاذا في الاذن في إزالة الشعر
والسفل بالعارضين والعارض هو
الشعر

العلة

العلة في الغاية بجزء مما عن مراد الوجه وقال الشيخ في الذكرى لا يجب غسل
الغريقين كما لا يجب غسل الناصية ما موضع التقصير من الذي ثبت عليه
الشعر الخفيف بين اذن الغار والفرقة او ما بين الصدغ والفرقة قال
اساس الولاية شمال الاصبعين على طرفه غالبا وانما سمي لك موضع التقصير
لكثرة ازالة الشعر منه خصوصا من النساء ويجب ايضا غسل اليدين مع
المقنة من نصا واجاماء والمراد من المرفق مفصل الذراع والعضد كذا
في القاموس وقيل هو مجمع عظم العضد والذراع من موضع اتصالهما وقيل
طرف عظم اليد لا مجمع العظمين ثم ان من موضع خلاف هو ان وجوب
غسل المرفقين الذي لم يخال فيه احد من علماء أهل موالاته او بالبقية
من باب المقنة وقترى المصنف على الاول في ذلك الخبر المروي عن الكاظم عليه
السلام مقطوع اليدين المرفق حيث ارفصل ما بقي من العضد فانه سلك
وكان بالبقية سقطت اليد لان الغاية اذ المصنف يحس من ذي الغاية
وجب في قوله فيجب اليد اجابا في المرفقين في غسل اليدين بغيره
ابن قريظ السلام فذلك على لقوله عليه السلام قد اوصركم لا يقبل الا بالصلوة
الا ويجب تقديم اليدين في الغسل على اليد اليمنى واجاماء ويجب ايضا
غسل الشعور التي على اليد وان كثرت غسلها ايضا اما الاول فلانها
كأجزاء اليد واما الثاني فلانها من اليد ويجب ايضا غسل الزاوية سواء
كان ذلك من ثم ثابت على اليد واصبع على الكف وان طال ذلك
الطرف حتى خرج عن سمت يده وانما يجب غسل هذه الزاوية لا تساهل

الاحوط انها الوجه

ومستند

من المرفق

في إزالة الشعر

ايده وقال في النهاية على عدم وجوب الالمام اذا طالت كاللحية
 ويجب ايضا غسل اليد زيادة ان لم يتميز تلك الزاوية عن الاصليّة
 ولم يكن فوق المرفق فان كانت تتميز عن الاصليّة بقصرها عن المرفق
 او قصان الاصابع او قصه البطش او ضمها بحبسها اذا كانت فوق
 المرفق لاصالة البراءة عن غسل الزاوية واذا كانت تحت المرفق وجب
 غسلها اذ هي بمنزلة اللحم الذي اذا لم يتميز عن الاصليّة فانه يغسلها
 مباشرة اكان ذلك تحت المرفق او فوقه او من غسل المرفق فانه لا يتحقق
 الاشتغال به وانه واجب الصلابة في المختلف غسل الزاوية المميزة
 عن الاصليّة وان كانت فوق المرفق مستندة وصدق الاسم عليها و
في اذ اليد عند الاطلاق انما تعلق على ما هو في المرفق ويجب
 ايضا في الوضوء تقديم شمس الراس تحقيقا بالمقدم والمراد بالتمسك
 به هو الذي لا يخرج باليد عنه فلو مسح على سرة خارج عن الراس و
 على جميع مقدم بحيث لو دعه خرج عن صدره لم يجر لان المسح على السرة
 مما على مقدم الراس الحقيقة وانما جاز المسح على سرة المختص به يقال
 الاسم فيه فصار محلا لوجوب التكليف فغير في ايقاع المسح على سرة المختص
 الراس او بغيره اي سرة المقدم فيمكن كل واحد منهما لانه ما مود بالمسح
 على الراس هو الآية وانما يقتضي المقدم منه بالمسح فهو مقتضى الوضوء
 التاملي ويجب ان يكون المسح في اليد عند طهارة كانه مبدئي
 اغنيه ووجهه في بطلان اليد هو لوضوءه لان النبي صلى الله عليه وسلم مسح
 اصابعه

امام

ويجب بعد غسل اليد
 وشعرها ومسحها وجوب
 المسح على الراس

ندوة يد بين يدي استيفاء جديد فمسحه وضع يده على يده غير فان
 لم يبق في يده رطوبة افضى الى بستر في محل الفرض واشتغال رعيته
 وقاصيه ولو لم يبق اعماد وكذا في مسح الرجلين ولو جفأ الوضوء
 او امرا المفطرين وجب الاستيفاء ولو تعد راتقي فرائض يده اليدي
 ثم اخذ كفاه غسل به وعمل المسح على الراس والرجلين ولا بد ان يتحقق
 المسح في المقدم بما لا يبعد عن اليد على اسم المسح عرفا لاطلاق الامر
 بالمسح الكلي فلا يبعد رجلي يمينه والباقي الى اليسار فقلنا عا عن اهل البيت
 عليهم السلام روي زرارة عن الباقر عليه السلام قال لان المسح ببعض الراس
 كافي البنا فيكون هذا البنا في قوله عينا يشرب بها عباده اسير ونها
 ولو مسح على جميع الراس فخل الواجب وزيادة ولو اعتقد مشروعية فقه
 اربع علم بجزئه ولو اتى بغيره كان كفي بغيره في غير الصادق عليه السلام
 لا بأس بمسح الوضوء مقبلا ومبرا وقال بعض كفايتنا بالمسح كافي غسل
 ايدين والاصابع الكرايمه كافي المختبر ولا يجرى المسح على جليل اجماعا وروي
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر ان قال في المسح على الخفين وعلى النعامة فقال
 لا مسح عليهما وكان المائل في مانع من ابيال الرطوبة الى محل الفرض
 لم يجر لان البنا في الآية كما اقتضت التبعية اقتضت الاطلاق و
 يستحب ان يكون بقدر ثلث اصابع من جهة العرض وما زاد عن المني
 بالوجوب لان الواجب هو المسح الكلي ولا افراد في فرداتي كحقني
 الاشتغال به وحقق الكلي الواجب فمعه وقال بعض علمنا بوجوب المسح

بالقدرا المذكور وما ذكرناه من حيث رالكثرة ونحوه في الوضوء مستندة إلى
 مستند الوجه والكفا في السنة ويجب ان يكون خمس رؤوس الاصابع على
 العظمين الساتين في وسط القدم اللذين هما قبا القدم المسمايان
 بالكعبين وتفسير الكعبين بما ذكره المصنف من نظم الاصابع مستند لواله على هذا
 بقوله قبا الكعبين فانه يدل على ان في الرجلين كعبين ولو كان المراد به
 ملحق الساق والقدم كما في السبب العلامة وهو ان لقال الى الكعبين اذ
 لكل قدم كعبان فيكون اربعة والذي في نقل العلامة على ما في السبب هو ان
 في المسئلة رويها اللغة فلا في شيئا من تقليد اهل اللغة وقد فسر الجوزي
 الكعبين القدم الكشنة عند ملحق الساق والقدم صوب المصير في معالمتهم وقال
 من المحققين من اهل اللغة ان العقبين في اسفل الساتين اللذين
 تسميان كعبين من اسماءهما هما عند العرب القصب وغيرهم ما يلبسهما ويسلامهم
 تسميان بالمجنيين نفع الميم والميم والرمس يسميان بضم الراءين وان نقل الميم
 عن اهل السبب السلام يؤيد به المقالة ولا ريب ان لو بلغ بالمرح
 المفصل كان ذلك احوط ولا يتقصد هذا المصنف من جهة الغرض بقدره في
 وجوب الراجح لتبين سماه لما ذكر من اطلاق الامر بالمسح فيحصل
 بالمسح ويخرج به عن العمد ولا به ان يكون مما يخلل الباقي والحكم المذكور
 كما تقدم في الراس فلم يبق على يد به زيادة معلما ولو كان من شوا
 الوجه ولو استأفت به يد السبب اجماعا ويجوز ان يأتي بالمسح مكتوبا
 وقيل لا يجوز انكس لقوله تعالى الكعبين لان كلمة لا لانهما انما لبا

الماتم
 اللتان
 ع

المسح

المسح

المسح الجواز لرواية محمد بن عثمان عن الصادق عليه السلام لا بأس بالمسح بالقدمين
 مقبلا او مدبرا او الرواية التي تدل على المسح تحمل على الكراية بمعايير الروايات
وسم ان في المسح عسني مسح الرجلين المتيقنة ثلث اصابع وجوبا
 وعبارة اجماع المستأخرين بخلاف مسح الرأس فانه مستند ببعض علما
 كما عرفت وجوبا وفي جواز المسح على راسه ومثبتا او على الرجلين ومما
 يستدلان تزود في المسح للاحد من مخالطة ما في الوضوء غيره فيكون
 ما صحا جديدا والاصح الجواز لان المجمع في معنى الاستيناف العرف هو
 غير صادق على نه المخذول ولا تكرار في المسحين لا متتال بالمرة وعدم الكيل
 على الزيادة والامراد بقوله لا تكرار في المسح ان ذلك ليس مستتب في الفعل
 فوجب ان يرسى لعدم جوازه لكونه غير مستحب في مسح الرجلين المبدأ
 باليمين ومنه من منع وجوب الترتيب بينهما لاصالة البراءة منه والمحملة ما
 ذكره المصنف للوضوء اليساري ونحوه الوضوء الترتيب بين افعاله كما ذكره لروا
 فلو كس على عاد على يحصل منه الترتيب كما يجب الترتيب من الاعضاء كما
 فيها ايضا فيتم في غسل الوجه بالعصا من المبدأ في رشف الذقن وفي
 غسل اليدين بالرفعتين لرؤس الاصابع لليدين وكس ايضا في الوضوء
 الحالات اجماعا واختلفوا في وضوء فيقول المراد به ما يتا بقا لاقبال بحيث
 به عليه عقيب الفراغ من غسل العضو السابق او كمال استعمال الوضوء
 الدائم من غير تاخير توجب المصنف ما يقوله وفي ان يكمل طهارة قبل جفاف القدم
 من ارجح القولين في تفسير الحالات اذ ليس الوضوء نية فيه وهي بالتفسير الاول المعص

زاي و في السكينة والاصل في المعنى الاول وان كان المراد في المعنى الثاني
 لكنه يستلزم انه لو وقع الاختلال في بطلان الوضوء لانه على تقدير وجوبها
 لم يتحقق الاشتغال به ونهاية الاشتغال انما يتحقق بالاعتناء بالامور
 من جميع الامور الواسية فيه مع ان كل من فرط بالاشتغال لم يقبل بطلان
 لو وقع الاختلال بها قال الشيخ في تفسيره انما يصح ان يثبت البطلان بالامر المقتل
 يخرج طرف الاخر في الحرارة انتهى كلامه فلو تعدد الموالات لا فوط
 الحرارة في المراسع رعاية ما يمكن من الاسراع والاسباب فلو تعدد
 عليه عمل الغير فيقول على انصراف اعتناء جفاف اليد بها مني قول الله
 وسع الفتنة لا فوط الا فوط قوله لا يقبل بالسقوط بسبب جديده وفي الحقيقة
قوله ان المراد بالجفاف البطلان جفاف جميع ما سبق لا جفاف
 البعض لا يطابق على الاخذ من اللبنة والاشارة للمعنى الاول على اليمين
 والمصلحة شرة بنفسه اختيارا فلا يجوز ان يوضيه في حال الخطا رده
 غيره وهذا مما اجمع عليه علماءنا كونه يعلق غرض الشارع بما يقاوم من
 المكلف مباشرة ولطالبه الترتيب ويجوز مع العذر ويتولى برأيه
 اذ لا يفسد بغيره من غير التكليف ويشترط طهارة الماء وطهرته فيه
 اي في الوضوء في الفصل الاول اما الاول فاجماع فلا يجوز ان يتوضأ
 بالماء الجس واما ان في يمكن ان يقال انه مستدرك لان تقييده الماء بالعلم
 يعني لان لفظ الماء اذا اطلق كان ابتداء من الماء المطلق اذ مناه
 الحقيقي لا العلم بل الحقيقة ايضا وكل ما مطلق اذا كان طاهرا فهو طاهر

وهو ما بهد الخ

الى الوضوء والاشارة
الحالين

منه

بموجب ضعف حيث قيل ان المستعمل في الحدث الاكبر طاهر ليس بغيره **ويكون** ان
 يقال هذا المذهب وان كان ضعيفا الا ان سوق الكلام على وجه يشهد لا
 شك انه اولى من عدم الاتفاقات اليه والاعتناء به **ويكون** ان يقال ايضا
 ان لفظ الماء وان كان عند الاطلاق يبيد من الماء المطلق لكن قد
 يطلق ويراد منه المضاف مجازا فيكون القيد المذكور لا مخرجه عن ذلك
 المعنى المحب زي فخرج المضاف كونه غير طاهر فلا يجوز استعماله في رفع اليد
 مطلقا كالماء الجس ويشترط ايضا اجتهاد في ابقاء الماء المستعمل في الطهارة
 بان يكون مملوكا او ما ذواتا او ما في الاسل فلو استعمل المصنوع بطل
 الطهارة اجماعا للنهي عن استعماله والنهي في العبادة يستلزم الفساد
 ويشترط ايضا ابقاء المكان الذي يتوضأ فيه باقية طاهرا لا في نفس الامر
 وليس بخار بقوله ولو طهره اقله توعدا في مكان مخصوص في نفس الامر وهو
 جابل بالنسبة صح وقوله لان الجابل غافل تسبيح ولان الناس يتعد ما لم يعلم
 مستند الحكم المذكور اعني ابقاء مكان الوضوء اجماع الاحكام **ويكون** ان
 يستدل على هذا الحكم بان التعرف في مال الغير من غيره والنهي يستلزم الفساد
 في العبادة **لا نقول** التعرف بما ليس له من امواله انما لا يفسد من امواله
 العبادة في التفضيل سنا ان يقال ان التعرف ان كان متعلقا في الصلوات
 المتوضي لكن تعرفه بالنسبة الى المكان تعرفه بكونه من حيث كونه جسا
 من الانسجام فهو امر خارج عن الطهارة ولم يتعلق به غرض الشارع فارتباطه
 لا يرتبطا بطهارة او خلقه بالماء للطهارة ارتباط شرعي بحيث يكون ظهور

لا مخرجه ولا في الفصل
ايضا

وبما مضى
والكيفية

لو كان كغيره في المال كمال القول
المذكور كونه ليس كذلك

والا زاما

لأنه يتعلق بالارتباط بالطهارة
 في مظهر
 من الامور
 في مظهر

الشارع معتقده انه فهو لا يحصل مطلة الشئ مع الابر بخلاف المكان **قوله**
 لا يشترط حاله الاشتغال بالوضوء في المكان المنصوب بامور بطر وعنه
 والامر بالشئ يستلزم ان يفي عن هذه فيكون مكثه في الفعل والوضوء متبعا عنه
 وان يفي في العبادة يستلزم الفاء **قوله** الامر بالشئ يستلزم ان يفي عن
 هذه في المعنى الاسم فيكونا المعنى على به التقدير ترك الخروج لا العنصرية
 المكث للثبات بالوضوء بل به الامر الخاص بغير من جرسه الذي يتحقق
 ذلك الكافي في هذه كما يتحقق في ضمن فرد آخر كالكافي والشرع في النوم في ذلك
 المكان **قوله** ان يقول اذا كان الكافي شيئا وسر لا يتحقق الا في ضمن افراد
 مخصوصة ينبغي ان لا يجوز الاشتغال بكل واحد من تلك الافراد بل لا بد
 من **قوله** من هذا لا يخفى من اشكاله في عدم ليل المراد بالمكان سنا ما عليه
 استاده فقط بل اعلم منه وما يلا مقدره وما يلا مقدره كالحل في الموضع فالمراد
 به كذا ما عرفنا فلو توضحا على باب طمعوب وان كان مغروضا على الارض
 المباحة لم يصح لا يصح في عليه اسم المكان عرفا فيلزم ان يكون ذلك العمل القريب
 فلو توضحا في التعليق المحضوب او في لباس منصوب لم يطل وضوءه لانه لا يفي كذا
 عرفا في شرط طهارة المحل عن النجاسة العينية محسوسة او كانت غير محسوسة
 كالبول والبرص في الضروي والكبر في لانه لو كان جسد الملاقي للمحل فلا يحصل
 الطهارة لنجاسته لانه لا يفي في تعديل الحكم المذكور في هذا المعنى ان كان في وضوء
 شرا قليل **قوله** على العضو كمنه مثلا واما بالنسبة الى الكثرة او الجارية
 فلا فانه لو كان في نجاسة بالبول مثلا وقد طهرت الى الكثرة او الجارية

عنه في محض

اد الالمان
الكلام

بناء على

الطاهر

حاله غسل النفس في الوضوء ما روي الوضوء كذا قيل والاولى عدم جواز ذلك
 وضع الحديث لانهما سببان في صحة حكمهما قالوا في التيمم كذا في وجوبهما
 جميعا احتسابا بل طهارة المحل فانهما سببان في صحة حكمهما كذا في وجوبهما
 وحصولهما في المحل **قوله** فلو كان في المجلس طاهر او نجس بنين مثلا فلو
 غسل راسه ثم ازال النجاسة عن جانب اليمين ثم غسله في الغسل ثم ازال النجاسة
 عن اليمين لم يفسد بنية الغسل ايضا مع لان الماء مضاف لملا طاهر وان كان
 نجسا في الاعضاء تدبر نجسا واما في النجاسة بالعينية لان طهارة المحل
 على الكفاية ليس شرط لا اتفاق الاصحاب على جواز تقديم وضوء اليدين على
 غسلهما في طهارة الاعضاء في التيمم ايضا لكن فيه تفصيل وسر ان التيمم كان
 لغرض يرجي زواله لم يجر خطا لا بعد ازالة النجاسة عن التوب والبدن وان كان
 لغرض لا يرجي زواله اشترط طهارة محل خاتمة دون غيره وقال بعض علماءنا على
 القول بعدم جواز ايقاع الاضحية في وقت انه يجوز فعل التيمم وان كان على
 غير محل خاتمة كذا في التمسك للصلاة نظر الى ان ازالة النجاسة من مآلات المصلاة
 وقتها مستثني كذا في المعقولات من الشر والاشتباه وغيرهما فلا ينافي في وقت
 فاضل عن غسل التيمم لانه لا يفي في الوقت فان دفع ما توهم من انه لا يفي في التيمم
 قبل ازالة النجاسة لانه لا بد من زيادة الوقت على وقت التيمم والصلاة
 فيلزم وقوع التيمم في السجدة والمفروض خلافه وسر قوي به اما في الموضع
 في حاشية ملحقا على هذا الموضع على هذا المقام وسيأتي كذا زيادة بيان في هذا
 الباب في موضع التيمم وتسمى في شي في الغسل كذا علم يدرا ان في به ام لا ويكون

الشر

في قول

تجدد الاختصاص فصار يستحق للطهارة وشك في الحديث فينبغي على الطهارة
وان كان قبل الرد الى طهر في الحديث لان تلك الطهارة بطلان
الذي وجبه الزوال والطهارة الموجودة بعد سبيل تقدر ما على الله
وما اختاره الحكم في القول بالاصح او المستند فينا قول آخر للعلامة قد
اشارة الى ضعف ذلك بقوله على الاصح وحاصل ذلك القول انه على تقدير علم
بجائز السابق بطلب العمل بالنظر والاضافة بشك فيكم بقطر حكم
الحديث والظاهر الموجود في الرد الى السابقين والاصح على ذلك
بانه اذا اتقن هذا الرد الى انه نقصان وتوضيح في ذلك السابق
فانه يستحق على السابق على الزوال فان كان في تلك الحال مستقرا فلهما
وعليه انما يتم اذا علم بالتحقق والاحتياط في حال غيبه التائب فيجوز
توالي الطهارة فيكون الحديث معه مما تم قال وان كان قبل الزوال حادثة في الزوال
محدث لانه يتقن انه اتفق على غيبه الى طهارة ثم نقصها والطهارة بقصد
شكوك فيهما **وعليه** ايضا ان هذا انما يتم على تقدير العلم بالتحقق لا بد
لانه على تقدير عدمه ياتى الى الحديث فيكون الطهارة بعد ما فلا يستقيم الجزم في
الحكم بانه الا حديث ولما عرفت ان الاحتياط في الحديث كونه اعتبارا التائب فيجوز
وجبه يتم اشار الى ذلك بقوله ولو افاضنا في تعيين فيما كفى في بني علي وعلى
به الدماء بالتائب كون الطهارة على الحديث لا عقبة طهارة ويكون الله
تعالى طهارة لا عقبة حيث قال التائب الذي يغيره فيكون بالاضافة قبل ما كان سوا الذي يكون
تقربا بالاحتياط وان يكون الطهارة والحديث متساويين في العدم ولانه على تقدير عدم

الاستصحاب لانه

فلا يتم حديث الاستصحاب

كما صنع في المختلف

فما عرفت حكمه

الذي

الاحتياط وزيادة احدهما على عدد الآخر لم يخرج التائب عن العمل به الاخذ بشك
قبلها ولما فرغ المصنف من بيان كيفية طهارة التائب اذا اراد ان يشير الى بيان كيفية طهارة
المصطر فقال في الخبر التي في موضع العمل كايدين بشك يجب على المصطر فيها
الامر من قبل ما نزع او تسلك حتى يعيل الى اليقين في الوقت لا تتسأل في الوقت
على ذلك في هذا التعميل لا يعال الى اليقين في البشارة انما يجب مع الطهارة اي مع طهارة
تتمتسا وبيان الامر ان على تقدير الامكان وان الضرر فان تعذر اي كلا
الامر من قبل ما نزع والتعميل لم يكلف بهما لا يسقط اعتبار ما وجب مسح على ظاهره
اي على الظهيرة حال كونه طاهر او غير طاهر في الوضوء وان لم يكن طاهرا طاهر
قال الشيباني في موضع طاهر عليها تفصيل المسح ولو كانت الظهيرة في موضع مسح
فلا بد ان نزع من موضعها مطلقا حيث كانت او طاهرة يمكن ابيح
انما بالتعميل في البشارة لتوقف الاشتغال على ذلك اذا التائب في الآية الصائفة
وما ذكرنا من وجوب نزع مقيد بالامكان وان الضرر فان تعذر نزع للضرر
عدم الامكان فالاصح في طهارة واجاب ان كان طاهر او يجب تكرارها بحيث
يعيل الى اليقين ان يمكن ويكون التائب طاهر او لا يتضرر بوصول الماء الى ان
المبصر لا يسقط بالمسح ولو كانت الجارية على بعض الفضل وتعذر غسلها
على مسح كمال الطلح الحائل حكم الظهيرة للرواية وكذا حكم المصطر من خرقه او
تقنه ونحوهما والى هذا الاستدلال بقوله وكذا الطلح والدم **مسلم** اقبال
الشيخ ان من السبل لا يجب عليه تعدد الوضوء بعد الصلوة بل يجوز له ان يعيد وضوءه
واحد مصلوة كثيرة لعدم سبل وجوب التعميد وحمل على الاحتياط في سبل الاستصحاب

الوجه تيمنا بصلوة فلما جازى في صلوتين وضوء واحد ولو جازى في
 الاصل بالعبادة للتيب ثم تانيا الى الصلوة فلما خرج من التيمنة بدور المبطون
 كعبه **باب** في منى وباتية السواك عند كل وضوء لقوله عليه السلام
 لا اتي اشي على اشي الا غسست بالسواك عند كل وضوء وقال الباقر الصادق
 عليه السلام صلوة ركعتين بسواك افضل من سبعين ركعة بغير سواك ويقدم علي
 غسل اليدين ولو فعل عند المصنعة جاز وبيد للتوفيق ان يبيع الماء على اليمين
 ان كان مما يفرق منها لانه امكن وتيج الاخر اف باليمين لانه عليه السلام كان
 يكثر بيانه في طوره وكره وشانه كل الذي لقوله عليه السلام من توضأ فذكر
 اسم الله تعالى على كل طهور اجمع بدنه ولو لم يكن التيمنة في ابتداء غسلها في الاشارة
 كما لو شرب ماء ابتداء الاكل ياتي بها آتاء وغسل اليدين قبل او حالها الا ان
 من شرب البول والنوم مرة وضوءا يطهرتين وضوءا ثالثة ثم قال غسل
 الكفين للوضوء من غسل الزند واليمين من المرفق على الاظهر لورود النص بوجوب
 المصنعة والاستغناء للرواية وتيمنة الصلوات طاعة لاعتناء التماسه بعد عام
 الفصل بالاول وعزم بان لا يوطئ الوضوء لوسج بل يمس ويقل ان لا يمس
 وسوقه المفيد لم يصح بالجملة وقيل ان تعدى المرفق لا يوجب على ذلك و
 يستحب الدعا عند كل فعل والوضوء بقوله عليه السلام للوضوء عدو للفصل صاع
 ويكره التمسك للرواية عن الصادق عليه السلام من توضأ فتمسك كانت محسنة
 وان توضأ ولم يمسك لم تكن حسنة وضوءه كان له ثلثون سنة والاستعاذة بكرة
 لورود النص بانها ولا بأس بخواصها والماء لما فرغ من بيان طهارة الوضوء

الوجه

الكفين

المصنعة

الفصل

وسوقه

يستحب

ويكره

وان توضأ

لورود

الوجه

او متعاضداً على كل التقديرين لم يمتد صلوة ولا تيمم العذر بها في الجملة
 فلا يصح الجملة او اسلم الحال عند المصلين والافصلوة من سلم فاعتد لان
 شرط التيمم غير متحقق اذ لا ريب في احد وجهي **مسألة** ان المراد بالتوب
 وانعاش السجدة ان لا يشرك فيه غيره على صورة الاستماع فان كان الاشتراك فيه
 على سبيل التعاقب كان الحكم متوجهاً على صاحب التوبة قال الشهيد ولو لم
 يجب التوبة فكالمعينة وكيف بالبلوغ به اي خروج المني في الرجل والمرأة
 اذا اوجده على جسده او ثوبه المغموض وهذا الحكم ليس على إطلاقه
 بل على المكانة عادة فلو وجد على ثوب مبيح له سبعين مثلاً لم يكف عنه
 لاستماع الصلاة عادة بخلاف من بلغ اثني عشر سنة فانه يكف
 لا مكانة مبيح بلوغه في الاول يكف ان من غيره عمداً بالظاهر ولما كان الحكم
 المذكور من خصائص التوب المقتضى شفعياً في المشرک فعاه بالنسبة اليه يعزله
 لافي المشرک فيسقط اي الحكم المذكور هما اي عن الشريكين المجتمعين فيه كذا
 اذا الاصل عدم تكليفهما معا بالنسب واحكام الجنابة وتكليفهما احدهما دون
 الاخر ترجح من غير مرجح **مسألة** ان غسل الجنابة على محل واحد
 قد جمعت من اصحابنا الى ان وجوبه يعني ان حصول الجنابة نفسها
 على الوجوب بقوله وذم في غيره منهم الى ان وجوبه متوقف على وجوب
 التكليف للظن بالشر وكلاهما من الفرقين جهة المحبة للفرقة الاولى
 فخره عليه السلام انما انشأنا لان من لم يمسح به في الصلاة لم يمسح به
 وجوبه بل وجوبه انما من غير تعليق على عبادة وكذا قوله عليه السلام اذا

غسل

الشرع

اتقى الثمانين **مسألة** وجب الغسل والباقي الفرق انية قوله تعالى وان كنتم جنبا
 فامسحوا برؤوسكم وارجلکم ورجلکم ورجلکم ورجلکم ورجلکم ورجلکم ورجلکم ورجلکم
 الى الصلوة فان ستم عند القيام اليها فحينئذ فمؤخره او ان كنتم جنباً عند
 القيام اليها فامسحوا اولاً فحان في ان دخول هذا الكلام في حيز الشرط
 يعني ان الطهارة عن الجنابة انما هي للصلوة وقد استدل الفرق الثانية
 بالنسبة ايضا وقوله عليه السلام ليس سئل في امرأة جامعا زوجا فامسحوا
 ان يغسل جنباً في الغسل او رجاء الجنب ما يبطل الصلوة فلا يقتل
 فانه دل على ان الغسل للصلوة واختار المصنف في شرح القواعد عاقله الفرق
 ان نية حيث قال ويرجى ان نية بالانقياس ليس توسعة اي
 على انقياس وقت تلك النيات وتوسعة وهذا مما يشعر بان وجوبها هو
 مشاوجوب على ان البراة الاصلية تقتضيه لعدم الوجوب قبل الوقت و
 غاية الخلاف تطهر فيما اذا طهر المكلف الموت قبل ادراك شرط الوجوب
 خاصة اذا ترك الغسل في كل حاله يكون عامياً على القول الاول دون الثاني
 ونظر ايضا في نية الوجوب قبل الشرط عند من لم يكف فيها بالقرينة فان
 يرى الله من شرطه الغسل في وجوبه على الاول والرد على الثاني
مسألة الغسل بالجماع ايضا وسوال الامر الثاني وعده الوجوب للاثنيان به حتى
 يوشك او قد مر من التيمم في مقطع الخشبة مستنهيتم قوله عليه السلام اذا اذنت لغيرك
 فغسل في هذا الامر ان يوجب الغسل مطلقاً سواء في قبل او وركباً او في وساء

ويبين ما هي

الظاهر

والله اعلم بالصواب فان في الحب مجلسا المسا بعد لا كن فسيما
الا المجلس م و بجد رسول الله صلى الله عليه والله قال الله انه يحيى بالموت المرقة
في المسجد وايقن بهم عليه وضع شي فيما لبي في المسجد لقول الصادق عليه السلام
حين سئل عن النية للايقين بل يحيى ولان في المسجد المساع الذي يكون فيه قال نعم
لكل لايقين في المسجد شيئا وقيل انه مكره وتسئل انما يجز لذا استلزم اللبس
وليل لان منها بالنسبة اليها كما لوضع مجرد لها لان من غير ا ميتة كما لقت
به الرواية المذكورة وايضاً يجز على قراءة الاربع وسى الم تم الكتاب
وجم فضلت و والجزم اقر اجماعاً وكذا الابن صا كاية او كلية منها ولو كان
ذلك بعضاً منها كما بالسنة فانما جز من كل سورة ولا يجز قراءة البعض مكر
الان يقرا نية احد بيها اي احد سور الاربع فلو قرأ المسرك لا ينية احد بيها
باز والله لا يقولون بالفرق بين الغريم وغيره في عدم الجواز والاعتناء
تصريح غيره له صل لقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن قراءة النفس و
الحب والجواب في قراءة النفس ان يقروا ما شاءوا او يكروه ما شاءوا على سبع
مكر النسب مكره ولا فرق بين الايات الطوبى والقيرة وهي اصحابا من حرم
القراءة متعلقا وبكره لانهم قبل الوضوء لقوله عليه السلام حين سئل اي قد
احدنا وجز نعم اذا توهمنا ويكره الاكل والشرب قبل المغفرة والاستغفار
لرواية عن ابن عمر عليه السلام ان الاردان ياكل ويشرب غسل يديه بعض له اني
انكره ولا يحيى عليه ان الرواية تلي على ان الكرامة بالمغفرة وغسل اليدين
من غير استغفار ويكره له الغضب لقول الصادق عليه السلام للقب الرجل وهو

ويكره الرجل لمن لم عامة قبل ان يغتسل ولا باس تكرار المسح من غير تخليل
لان النسب صلى الله عليه والله كان يطوف على نساء يغسل واحد ويكره على النسب
اجماعاً وان اختلفوا اني ان وجوب نفسه او غيره كما عرفت وبكره النسب
النية لان عبادة وكل عبادة ولا ينية بها النسب وقد سلف بها المغفرة وجز بها
القضية للمغفرة على وجه القرينة للايمان بالاخلاص وان يقوم لوجه بالتخليل
لان الاستغفار في العبادة ولا تحقق الا بالتقرب على الرب المطلوب لما سنة فاذا
لم توهم للمغفرة على الوجه لما يجز ببقية العبادة وتجب ان يكون نية مغفرة
اما المغفرة للافعال للسنة كما للمغفرة والاستغفار او قبل اليدين وتجب لوجه
بوجه ببيل النسب في المغفرة لم يعرفه ولا يجز تقديراً على سنة اجماعاً واما
سنة بجوز مقارنة اليدين بها لما سئل عن الغسل او يكون للمقارنة لغسل جز ان
الركن اي جز كان نفسه وجما كان او قوة او غيره لما يجز تأخير اليدين
والله لا اول الفرض من اليدين في يطول او ليس للمسح لما لما نوي واذا فعلنا
مقارنة لا اول الفرض لان الفرض للسنة لم يكن منا على قبله للسنة و
لا يد ان يكون سنة الحكم الا اخره ولا يجز استصحابا فعلنا اجماعاً وقد
لم سنة الاستصحاب والفعل دايماً وقد تغير الاستصحاب لما تغير النية ان الاستصحاب
الحكمة واجبة للاخر فلو اني في الاستصحاب نية مخالفة للنية لا اول لغير تفسير
به البحث وما يعلى من المقام قد سلف قد مكره وصفتنا غسل الاستصحاب الصلوة
لوجه ببيل للا لله ولوجه الرفع لما الاستصحاب او التقرب باني بالرفع مع الغسل
نرد الى النسب لله فول في الصلوة وزيد الكلام في هذا المقام ان اذا نوي رفع

للشرط مطلقا لم تعرض للنجاسة ولا لغيره او قوي دفعه من النجاسة او دفعه الله
 عن جميع البدن مع باقي الصفات من الوجوب والندب والتقربة حصل له ما
 نواه عملا بقوله عليه السلام ما كمل امرى ما نوي فقد زال ما كان يمنع من الدعاء
 في الصلوة وقد يتبدل بعد الجهر على ما اذا الكفايا باستباحة فعل تروفت
 على الغسل كراهة الفوايم والطواف في الصرم فقد ظهر ان كلامه لا يربط بين
 صاحبه للتلذذ منها وبما عني المصنف عليه على ما سبق تفصيله بجنبه الغسل
الكراس والرقبة ولم اذكر كراسا غير ما عني في الاول حيث قال الغسل
 بغير الكراس في الاول كما في الرقبة كما اشترى بالربح الثاني حيث ذكر
 الرقبة والاذنين في معانيه فيكون المراد منها ما يراى برأس العظم ويترك الغسل
الاذنين لا مطلقا بل ما ظهر من الصالح ثم غسل المياض بعد الفراغ من غسل الرأس
وفي التبريد المياض ما اذا لا ترتب في اعضا الغسل كما يجب فيها فله ان يغسل
من الاعلى الى الاسفل او بالعكس ثم غسل المياض وكل ما ذكرناه من وجوب
غسل الاعضاء المذكورة على الترتيب فهو ثابت بالجماع والامام وقال المحقق
 الروايات دللت على تقديم الكراس على الجسد اما يمين على الشمال فلا يصح
 فيها به ورواية زرارة وقعت بالاولاد والامام عليه على الترتيب قال الترمذي
 رجاء لا قاله الوجوب الترتيب في الكراس خاصة فالفرق امد اش قول ثالث و
 ايضا يجب ليل ما يمنع من وصول الماء الى البشرة لكون الغسل نقيا بالبشرة فلا
 يقوم مقامها غير ولقوله عليه السلام تحت كل شعرة جناة قبلوا الشر وانقوا
 البشرة وقال الصادق عليه السلام من ترك شعرة من النجاسة متداخلة في الشعر

اي الكراس
 رفع اليد

تعدي

الشر

اشترى من من وصول الماء الى البشرة واجب وان كان ذلك الشتر كشيئا
 عوت من ان الحكم من منوطا بالبشرة فلا يمنع ايصال الماء الى النجاسة الشتر
 وغسل الاعض الشتر بغير الوضوء الا ان يترقب على البشرة عليه اي
 على غسل الشتر فيكون غسل من المبقعة كما يجب ليل الشتر في الغسل
 لا يصال الماء الى البشرة كذا كما يجب الترتيب في التي تم الغسل في اليد والرجل
 لانه وانما سقط تحليل الشتر في الوضوء لقول الصادق عليه السلام كل ما عا
 به الشتر فليغسل وان يطيبه ولا ان يغتسل عنه وطاهره من مثل الخفيف
 ولقول الصادق عليه السلام وقد غسل عن الرجل يتوضا يغسل يمينه قال لا و
 ما يستغسل عن كونهما يغتسل او كشيء ان من الاعضاء ما كان متوسطا
بين الجانبيين وهو العور والسر والسرقة وسبب التوسط قضى بهم ثم يخرج بيمين
 الجانبيين على الاخر في الحلف في غسل يمين اي جانبها وعلى الجانبيين
اولا الى ما ذكرنا من التبريد بشار بقوله ويجزى في غسل العورين وما قبل و
 الدبر وكذا في غسل السرقة مع اي جانبها وما ذكرنا من الاول لو يصرح في
 شرح المصنف اعطى بقا الكلام الشبيه بقوله في الاغتسل ومنهم من يقول يجب لها
 منفردين على ان العودة عصب رابع وروايات الغسل يا با ومنهم من يقول
 بوجوب التصفيف من رواية حكيمة ولما صلب براهنة منها وجب الترتيب
 بغسل الاعضاء كما ذكر في الغسل الكراس مع الرقبة ثم بالجانبيين ثم
 بالايمن قال الشيرازي في تفرقاتنا للغسل الاجماع وفي رواية يمسح على الكراس
 افاض الماء على كراسه ثم على جسده ولا يجزى ان في ثم ولان من الترتيب بين الكراس

ان

على

هو

والجسد وذلك سبب من ترتيبه الجانبي ايضا لعدم الفاصل كما انتر ما انتر
 وجوب الترتيب من وجوب الاتصال في الغسل كسبها ولا يجب المداومة مطلقا
 سواء انقضت المداومة او لم تنقطع المداومة اجماعا على ان المداومة لا تنقطع
 وحديثه وكذا ان عند من الوقت حيث كانت في منتهى شغلته بشرطه وقطعه
 الترتيب لا انقاس مطلقا عنه انما على ما قال ابن ابي عمير يقطع
 فلو انك انما على منتهى ان يغسل ان يغسل راسه او لا ثم على اليمين
 ثم على اليسار والرداء لا يقطع بالما اذا من الغسل الذي هو الغسل
 وسببه السقوط في الماء على السلام لو ان رجلا ارسل في الماء
 واحدة اخرا ذلك وان لم يدرك جبهته كذا قيل وانت خير بالاول
 على سقوط الترتيب في الماء انما بعد غرقت في الغسل بالترتيب ان وجوب
 مقارنتها من الركنين مضيق لا يجوز للكف ما فيه وانما في الاركان
 فيحار ان يابسه اصابة الماء من البدن اي في غير مكانه وجوبه اي
 يمنع ذلك المداومة اجماعا بدنه يجب ان يكون ذلك الاتباع ماضيا
 من غير كلف وما خيره فادع في الاتباع الذي هو في ولو وجد المكنس بعد
 اي بعد اذ كان له قطع مصلحته بدنه لم يمس تلك المداومة على وجوبها
 لا مطلقا بل ان طال الزمان بحيث تمنع العودة عما اني من ساط الا انما
 ولو وجد المكنس لم يصح اجماعا وجوبه اعادة ما فعل به فافهمه دون
 اعادة الغسل وان طال الزمان او الامور الالة في الغسل ثم اذا اتى ما اصل
 به وجب يغسل بمسح الترتيب به ايضا قوله في الترتيب كذا في اللغة

وليس كعقد

الباقي

والجسد

وما جرد وان كانت في الايسر لما خاصه لانه لا يجب الترتيب نفس البصيرة
 وجوبه من الغسل كما عرفت وبصره العلامة قال الشهيد في الذكرى ومطهر
 الاخبار **روى** ان كل اللحية ان كانت في الجانب الايسر لا يجب ان يغسلها
 ما جديد بل لو كانت على بدنه رطوبته واجزاء عليها كان ذلك كافيا لان
 الماء في الطهارة الكبرى لا يخرج من الطهارة على الاصح كما عرفت معنى
 ان يجب الاستمرار قبل الغسل بالبول للمزول الرجل خاصة دون الجاس غير المنزل
 كاستخراج ما قبل بقاءه في الجوف من اجزاء المني وايضا كعقد راسه اي بعد
 البول كاستخراج ما في كفه من المني من اجزاء البول فان لم يأت البول من
 من المعلقة الى الحلق فيصير طيبا ومنه الى راسه ما قيل من ان الاستبراء
 للمزول واجب ممنوع لان الاصل براءة الذمة فلا يعارض المصلحة الا
 الدليل ولم ثبت ولا اثر للبطلان في رج من المنزل بعد التمسك بالشبهة من
 المني وغيره اي حين اذ بال واجتهد لان البول دفع اجزاء المني عن مجرى
 والاجتهاد ازال اجزاء البول فبالضرورة لا يكون لذلك البطلان اثر في النقص
 ح بل وجوده كعدمه وبدونها اي دون البول والاحتياط او دون الاول
 اي البول فاستمع مع امكانه اي مع امكان البول فيغسل بها على ما هو عليه
 من ان من بقايا المني في المجرى يدون في اي يدون الاجتهاد بعد البول
 بعيد الوضوء لان الظاهر ان ذلك البطلان اقر البول اذا احتمال كونه
 من بقايا المني قد ارتفع بالبول على وجه الاعادة الوضوء ولا استبراء
 على المرأة بالبول على الاصح لان الماء استخراج بقايا المني من حرجه ومخرج البول

اي لا حكم للبطلان

انه كونه من الايام في الايام فان كان على ما يظهره وان
 بان في فو با نقطة وتظهر الفايده في اقل الايام التي تنقضي بها العدة على
 الاول كيون سنة وعشرين يوما وطفين وعلى الثاني سنة وعشرين يوما وطفين
 وعرف الشيخ بانه الدم الخارج بحراة وسر ما خرو من قول الصادق عليه السلام
 دم الحيض غليظ اسود **وقد عرفت** ان التعريف الاول تعريف امر مضي سر ما مر له
 واما التعريف الثاني فهو تعريف بامر مذكر بالمثل اذ عرفت هذا فاما
 المعنى بقوله من الدم المتعلق بالجن اسود امارا عبطا عابا فهو تعريف جامع
 للتعريفين المذكورين فهو مركب من امرين مضي وسعي العبط سراطبي بالقيود
 الاخير يعني قوله غالبا لادراج بعض افرادة في التعريف لانه قد لا يكون
 على النصف المذكورة ومجمله التي سبب هذا الدم المرأة البالغة تسعا الى اثنى عشر
 لها تسع ولا يكون له قول في اقسمة ما نقص عن ذلك فهو من الصغر ومن
 لم يكمل تسعين فلدرات قبلها وان كان زمانه غير ما يصفه الحيض لم يكن
 حيينا اجماعا وكلاهما ان يكون مجمله بالغة لا بد ان يكون غير ياب
 حيض ايضا مع بلوغ سن ان كانت المرأة قريشية نسبته الى قريش
 ما يبيها اخطية من كانت من البطرية وسوقهم من لون البطالين من الكوفة
 والبصرة على اعرف القبايس من اهل النخلة كذا ذكره المصنف في بعض تعليقاته
 بسبب كون عشرين سنة في غير ما ابيح في غير القرشية والبطية فاذا بلغت المرأة
 خمسين سنة لم تر حمرة الا ان تكون امرأة من قريش واما الحكم المذكور فيها
 اي في القرشية والبطية فهو حال عن النفس كذا مشهور بين اصحابنا

لها
 بلوغ الكس لقوله
 واللائي يئس من الحيض
 وهن يئس المرأة
 من دم الحيض ومن

انما عرفت ان
 في العدة
 في العدة
 في العدة

اي دم الحيض من الاستبراء بالعدرة على العدة وهي دم البكارة بانقضاء الطوق
 منى من الاستبراء اذ اذ فلت العطرة الموضع فان خرجت غير مطوقة فهو
 مبيض والافق العدة وستة ايام الحكم قول الباقر عليه السلام فان خرجت العدة
 مطوقة بالدم فانه من العدة وان خرجت من غير مطوقة بالدم فهو من الطهارة
 ويميز دم الحيض عند الاستبراء عن دم القروح بخروجه اي خروج دم الحيض من
 الجائز لا يسر وهذا ايضا مستند رواية رواه الشيخ في التهذيب عن الصادق
 عليه السلام وبه قال اكثر اصحابنا قال ابن الهيثم بالكلية من ان الخارج
 من اللاب من الحيض دون ما خرج من الابهر وبه رواية ابن يقطين عن الصادق
 عليه السلام وكما مع الحيض على الاقوي للابها العدة الدالة على ذلك
 منها قول الصادق عليه السلام وتكسب من الحيض ان ترى الدم انك الصلوة
 قال نعم ان الحيض ربما قدمت بالدم واقله ثلثة ايام اجماعا متوازية
 بلها على الاصح وقول الحق ما يركب كل ثلثة في حلة عشرة فالمردي اي حيض
 ليس مني والرواية التي اشار اليها ليست من قبل مقطوعة والصلوة ثمانية
 في الذمة يتعين فلا يرفع التكليف بها الا من كان في ذمة المهر ولا يجوز
 والعدة اي اكثر الميعين ستة ايام للنفس والاجماع على النبي عليه السلام في خبر
 ابي امامة اقل الحيض ثلثة واكثره عشرة وروي عن الرضا عليه السلام
 وهي اي العشرة اقل زمان الطهر بين الحيضتين بالنفس والاجماع قال الباقر
 عليه السلام اقل ما يكون عشرة ايام من حين تطهر الى ان ترى الدم وقال
 الصادق عليه السلام لا يكون الطهر اقل عشرة ايام ولا اكثر اجما

اي عشرة

لنفس الرب فرب عليه السلام وقول النبي صلى الله عليه وآله ثلثة اشهر منى على العباد
 واذا انقطع الدم على العشرة وان كان ذلك في المعاد فليس او اربع شهور
 فالحال في العشرة حيف وان اختلف لونه استعمل الميعن فلا يصح فيما مبلو
 او موم وان قلده العت بعد الثلثة بان ينقطع في السابن والسابع مثلاً
 يستمر الانقطاع الى العشرة ثم تراه في العاشر وبعده المشهورين الاصحاب وان
 عبرت ابي وان تجاوز الدم العشرة سوا انقطع ما العشرة اولاً وراته في
 العشرة ولم ينقطع فيه فالحكم في ما يختلف باختلاف احوال العباد
 والتميز والتمايز ما احببناهما ولا نيكشف المقام بشعبه الا بزيادة تفصيل
 في البحث منا فلهذا اشترع في توضيح المقام مفصلاً بقوله فالحق انه لا ي
 منها عند اطلاق اللفظ وهي التي اتفق فيها وقت واحد او انقطاعاً
 بان يكون الزمان متساوياً في كل واحد من الشرطين متساوياً ايضاً
 كاطت من اول الشهر ولا يساوي بل من من التوافق والاشتراك في الامرين المذكورين
 المتساوي في الالف والاف قطع فقول واحد او انقطاعاً كالتأكيد للتوافق
 في الامرين المذكورين انما الوقت والعدد ترجع الى الموت وانه انما يجت
 ويجاوز ما العشرة الى عادتها المستقرة التي ثبتت بمرتين متساويتين
 عدد او وقت ولا شئت الى عادته واحد لان العادة ما فودة من العود
 ولا يحيل العود الا بالسكر اذ لقوله عليه السلام في الصلوة ايام اقوامكم
 ان الجمع لا يصدق على الواحد ولا يثبت الصلوة الثلث اياماً عشرين
 ان العادة تحصل بمرتين متساويتين عدد او وقت ففي الثلثة يومين ولو

جمع

الد

اربع اشهر

مخرج

في معنى العدة وحرفي الخصيص
 في بيان ما من العدة

مبيناً في احوال الوقت او العدة فاحتمل انما هي ما سأل في استمر العادة
 في ذلك المصنف عدة الكافي او قتلته في الاخر الذي لم يتبين فيه فاني
 اتفق في العدة فاحتمل انما هو اربعة ايام من اهل العدة في اخر
 الشهر الثالث في حجب البية في المرة الثالثة عند عودها العشرة ويكون
 في العمل كمال ذكره العدة بمسببة الوقت وان اتفق في الوقت وفي
 العدة كالأول في الشهر الاول من حجب حجبته ثم راته في شهر آخر ايضاً
 في الشهر الاول لكن سنة فعدة مستقرة العادة يجب في وقت دون العدة
 في المرة الثالثة عند عود الدم العشرة ليس لها عدة ومقرر ترجع اليه
 في غير الوقت وان العدة من تكرره وهذا الذي ذكرناه المطابق للحكم الثمانية
 حيث حال ولو اتفق الوقت في العدة واستقر في الوقت خاصة و
 حملت على القولين فحيا انني كلامه والظاهر انه اراد بالاضيق الاضيق
 طبعاً فودة والافضل من المتيقن في الزاوية على ان يسهل منه وينقطع الميعن كما
 في العدة او بالشر المذكور في استقار العادة من الشرطين الذي
 بينا الملائين لانه المتيقن في العدة او بالشر في كلامه صلي الله عليه وآله
 حيث قال فادة اتفق ثم ان عدة ايام سوا فتكلم اياماً وكذا في كلام
 الله عليه السلام ثم اني على ان يسهل نظر الا انه لا غلب في عاد النساء
 وكثير من المصنفين في حال المصنفين في العدة التي يقع فيها حيف ومهمين
 مع اني في حجب ابي لا يتم له اعتبار الاتفاق في الوقت فاني من رات
 العدة في ستة ايام ثم انقطع عشرين ثم عاد في ثلثة ثم انقطع فليس لنا علة

فهي

في المصطفية التي في احكامها

اربعة ثم راته في شهر آخر

ايضا في العشرة الاولى

ص

كما يحكي في احكام العدة

تثبت على عدة اعادة وانما ثبت هذا مني بما زني لان اطلاق الشر على الصلاة
لا خلاف في ان على الحقيقة فلو علمنا هذا الاطلاق افعى اطلاق الشر على العدة
المذكورة ايضا على سبيل الحقيقة لزوم الاشتراك مع انه قد تقر في الاصول
ان المجاز في الشر لا شر اكر والنقل عنه التماس وقد تحصل العادة من التمييز
بكتة لا استحييت وغيرها لم تميزت به ثم حرة ثابتة كذا فان ايام
التمييز بعد انما اذا اتفقت وبصرح العبد في التذكرة حيث قال في
تدقيق من التمييز فلو لم يباشر ان وراثة فيما سوا ثم اختلف الدم في باب
الاشهر حيث لا عادت ما ولا تنظر للاختلاف في الدم لان الاول
ما عادت ولقد التفتد بالمعنى المتبادر بعد ايام العادة التي هي التمس
شك ان تنظر مع التلوين والانتطاع لدهون العشرة بيوم او يومين
لرواية محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم عليه السلام وقال السيد تنظر الى العشرة لانها
ايام الحيض ولقول الصادق عليه السلام ان كان قروما دون العشرة انتظرت
الى العشرة وعلية فتوى المصنف كما استدل باليقول الى العشرة بان ترك العادة
في هذه الايام ليتبين لنا ان ذلك التلوين بعد ايام العادة من حيض او
استحاضة وتقصير الكلام ان اذا انقطع الدم عن ذات العادة وكانت
عادة دون العشرة فلهذا كانت غرضه وجعلها كالتبريد على
قول باستدخال القطعة فان خرجت فحقة فقد طهرت وجب عليها
وان خرجت ملوثة بالدم تنظرت بيوم او يومين بان ترك العادة
فيما تم تقصلي وتقوم الفصل وهذا هو المشهور بين فحين لقول الباقر

الحاصل
في التمييز

في هذا المقام

عليه السلام

عليه السلام فبما جعل على العبد ان ينظر الى ان العادة في عادات النساء
واكثر في الوقوع قال المصنف ومن سهر بالعدة التي يقع فيها حيض وطر
حيضين مع انه مني مجازي لا يتم الا بالاعتقاد والاتفاق في الاتفاق
فان من رات الدم ثمة ايام ثم انقطع عشرة ثم عادت ثمة ثم انقطع
فليس لها عادة وتثبت على عدة اعادة وانما ثبت هذا مني بما زني لان
اطلاق الشر على الصلاة لا خلاف في ان على الحقيقة فلو علمنا هذا
الاطلاق افعى اطلاق الشر على العدة المذكورة ايضا على سبيل الحقيقة
لزوم الاشتراك مع انه قد تقر في الاصول ان المجاز في الشر لا شر اكر
والنقل عنه التماس وقد تحصل العادة من التمييز بكتة لا استحييت
وغيرها لم تميزت به ثم حرة ثابتة كذا فان ايام التمييز
عادت ما اذا اتفقت وبصرح العبد في التذكرة حيث قال في
تدقيق من التمييز فلو لم يباشر ان وراثة فيما سوا ثم اختلف الدم في باب
الاشهر حيث لا عادت ما ولا تنظر للاختلاف في الدم لان الاول
ما عادت ولقد التفتد بالمعنى المتبادر بعد ايام العادة التي هي التمس
شك ان تنظر مع التلوين والانتطاع لدهون العشرة بيوم او يومين
لرواية محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم عليه السلام وقال السيد تنظر الى العشرة لانها
ايام الحيض ولقول الصادق عليه السلام ان كان قروما دون العشرة انتظرت
الى العشرة وعلية فتوى المصنف كما استدل باليقول الى العشرة بان ترك العادة
في هذه الايام ليتبين لنا ان ذلك التلوين بعد ايام العادة من حيض او
استحاضة وتقصير الكلام ان اذا انقطع الدم عن ذات العادة وكانت
عادة دون العشرة فلهذا كانت غرضه وجعلها كالتبريد على
قول باستدخال القطعة فان خرجت فحقة فقد طهرت وجب عليها
وان خرجت ملوثة بالدم تنظرت بيوم او يومين بان ترك العادة
فيما تم تقصلي وتقوم الفصل وهذا هو المشهور بين فحين لقول الباقر

والباقر عليه السلام في ان الشر لا شر اكر
والنقل عنه التماس وقد تحصل العادة من التمييز
بكتة لا استحييت وغيرها لم تميزت به ثم حرة
ثابتة كذا فان ايام التمييز عادت ما اذا
اتفقت وبصرح العبد في التذكرة حيث قال في
تدقيق من التمييز فلو لم يباشر ان وراثة
فيما سوا ثم اختلف الدم في باب الاشهر
حيث لا عادت ما ولا تنظر للاختلاف في الدم
لان الاول ما عادت ولقد التفتد بالمعنى
المتبادر بعد ايام العادة التي هي التمس
شك ان تنظر مع التلوين والانتطاع لدهون
العشرة بيوم او يومين لرواية محمد بن
مسلم عن ابي ابراهيم عليه السلام وقال
السيد تنظر الى العشرة لانها ايام
الحيض ولقول الصادق عليه السلام ان كان
قروما دون العشرة انتظرت الى العشرة
وعلية فتوى المصنف كما استدل باليقول الى
العشرة بان ترك العادة في هذه الايام
ليتبين لنا ان ذلك التلوين بعد ايام
العادة من حيض او استحاضة وتقصير
الكلام ان اذا انقطع الدم عن ذات
العادة وكانت عادة دون العشرة
فلهذا كانت غرضه وجعلها كالتبريد
على قول باستدخال القطعة فان
خرجت فحقة فقد طهرت وجب عليها
وان خرجت ملوثة بالدم تنظرت
بيوم او يومين بان ترك العادة
فيما تم تقصلي وتقوم الفصل
وهذا هو المشهور بين فحين
لقول الباقر

أو استخاضه وتفصيل الكلام انه اذا انقطع الدم عن ذات العادة وكذا
 عادتها دون العشرة فله فرض انها كانت حصة وجب عليها الاستبراء
 على قول بائنه حال القطنة فان خرجت نقيبه فقد طهرت ووجب عليها
 وان خرجت بلوثة بالدم استطاعت يوم او يومين بان تترك العباد
 فيما تم تفصيله ونقص العبد من هذا المشهور بين المتأخرين لقلوب الب
 على السلام في رواية محمد بن مسلم اذا رأت ما بعد ايامها فلتتقن عن
 الصلوة يوما او يومين وفي بعض الروايات ما يشبهه تحتها المصداق في العشرة
 ومنه خبر يونس بن يعقوب وقد ذكرناه ولا خلاف في ثبوت استطاعتها
 لكن هل هو واجب ام مستحب فيجب الرجوع الى الاول ان في رواية في استقر
 عليه روي المصنف عليه السلام النص على الاول والاصل براءة الذمة عن الوجوب ان
 يثبت واذا عبرت يوما او يومين ثم اغسلت وصارت صلاتها فانقطع
 على ما تقرر بان الجميع حيفن فيقضي الصوم خاصة وان لم ينقطع على
 العائنه بل يجاوز عنها فالحال وان تقضي ذات العادة ما تركت من العباد واما
 الاستطاعة من صوم وصلوة وكذا يجب عليها ان تقضي صوم العادة مما
 دون الصلوة اما قضا الصوم والصلوة في ايام الاستطاعة فليست
 بان تجاوز انها كانت ظاهرة فيها واما وجوب قضا الصوم في ايام العادة
 خاصة فلان ايام العادة ايام الحيض وليس في الحيض قضا ما فات في الحيض
 من الصلوة لنفسه في الصوم ويحكم لمدة الى العادة بالمتى المذكور بالحيض
 الدم وقت عادتها فترك العباد في جميعا لان العادة كالمستيقن ولا

وقضا ما من الصوم
 الايام الحيض واحصاها
 اجماعا اما قضا ما من
 من الصلوة

الصلاة على السلام عن المرأة ترى الصفرة في ايامها قال لا تقضي واما
 والمفطرة قبل تركها في العادة بروية الدم كالمستداهام لاقال الشيخ نعم
 وقال المتفلي لا حتى تسقط ثلثة ايام ومسا الاقوي احتياط للعبا الثانية
 في الذمة بيقين فلا يسقط الا بيقين المستقطا والله الذي في شك الشيخ
 محمل على ان العادة حال الحلافة او المرأة بالدم دم الحيض فلا يعلم انه
 حيض الا في العادة ولما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بالمعادة اراد ان
 يشير الى اصل المفطرة والمبتدأة فقال والمفطرة اي التي كانت لها
 عادة ونسبتها وقال صاحب المصبر انما هي التي لم تستقر لها عادة وهذا
 التفسير ان كان محميا لكن الجملها بها من الاول لانها لم تكن الاولى على غيرها
 الا في ايامها الاولى اعني سبيلها واما في الوقت واما نسبتها واما هي المستطاعة
 ترجع الى النسب فمقتضى التميز كما في العادة بملأ فاما بالمعنى الاول فاما الاربع
 الى النسب فمقتضى التميز كما في العادة بملأ فاما بالمعنى الاول فاما الاربع الى النسب
 لم يحد لها في مقتضى بربها وزال الدم عن العشرة ترجع الى التميز فمقتضى
 زواله فمقتضى اسرها اختلاف لون الدم ومنها كونها بصفة الحيض لا بغيره
 فمقتضى كونها بصفة الاستطاعة اقل الطهر قال في النهاية شوط في التميز الربو فمقتضى
 الاول وان يكون بصفة حيض لم لا ينعض عن اقل ولا يزيد على اكثره وان تجاوز
 والحيض الصبيح عن غير الايام في طهر او القوي بعد حيضه اخري وانما يمكن حمل
 طهر انه المخرج اقل الطهر فلو انما شئ اسبوعه اتم حرراته لا شئ فمقتضى واما اصل
 ما يميزه فيكون ما ينعض في ايام القوي خاصة في ايام الحيض كالمستيقن

يسمى

واعلم انها لو رأت العذر مستقرا او متفرقا
 طهرت الوقت وجعلت العذر حيفا كما لو رأت
 متفرقا تركت الصلوة والصوم نحو روية الدم
 بخلاف رأت مستقرا فانها يكملها بالصبر
 الى مئة ثلثة ايام ولو رأت قبل العادة
 وفيها فالحال حيفا المبيعة العشرة
 وكذا الحال لو لم تزل فيها ويعد لها
 وكذا لو رأت فيها وارط فمقتضى

ولا يزيد عن عشرة

التبريد والرجوع ولا يجوز لما حرج الجمع الى الروايات مع فقهه وترجيحه ولا يجوز
 الجمع الى الروايات التي هي العدة والوقت معا واما يقال لسانه غير لغير ما
 في امرنا ورجوعنا الى الروايات فانه كلام لا صاحب كلام في حكاية المبتداه
 الفاعل للشيء والابله الا ان الشئ وحده قول انما ما سوره بالحياط
 فتعقل من اول الشئ الى آخره ما تفعل المستحق وقتئذ من ان كانت لكل صلوة
 تجعل انقطاع الدم عنها وتصل وتقوم شهر رمضان اذ ما من من بعد الشئ
 الا وتعمل الميعن والعلة ولا انقطاع وان وقت حكاية المبتداه كما ذكرنا عرفت
 سنة او سنة او ثلث من شهر وشهر من آخر **سنة** انما عرفت بقا الشئ
 من الاحباط فاما بالنسبة الى الاول ان لا يجامعها زوجها اصل الال
 الميعن في كل زمان لكن ان فعل فلا كفارة لعدم علم بالغيض الثاني حر
 عليها بالنسبة المساجدة ان كانت تقرأ الفرائد الرابع يجب عليها الصلوة
 او سنة لان كل وقت فرض بخلاف ان يكون في وقت فيه الحس لميزها صوم
 رمضان يجوز احتمال ان يكون سنة فيه اجمع وان سنة المضطربة احد ما هي
 العدة والوقت علمت باحكم عداها كما في المعلوم او وقتا فان كان المعلوم للعدة
 فوجبه في تخصيص ذلك العدة وتعيينه فان كانت عينته في اول الشهر او في آخره
 او في وسطه وهذا من قول المصنف في تخصيص العدة وان ذكرته فان ذكرت
 وعلمت ان ايام حيفها كانت خمسة مثلا ولم تعلم الوقت اقصلا لا تفصيل ولا
 اجمالا لا تغيرت في كل خمس السنة اي وقت ارادت من الشهر لا انشأ مع المطلق
 لها الجوس ومقتضاها التغير فلها الخيار وان كره الرجوع فان عرفت في

فمن

اوله



اول الشهر مثلا انما علمت بعد ما ستر في عده ذلك مخافة فعل عليها الا قضيتها
 كما هو في الشئ يقتضي ان يجمع عده ذلك العدة في جميع ايام الشهر من حكاية
 الما ليس المستحق منه ونقطه الحيف في عده العدة في اوقات قد تعلم
 الوقت اجمالا فان زاد ذلك العدة والمدة كما في نصف لك الوقت الذي
 تعلم اجمالا فالراية ومقتضاها حيفين فلو كانت حيفين كانت سنة في
 الشهر الاول في السوس وما قبله انما الحس حيفين فعلى الاول بالتغير
 لما خيرا في الدار بوقت فان حيف في الاول الذي ينتهي اخر السوس وليس
 عليها في الواجب الاول في مثل الاحتياط لئلا جعلتها ايام حيفها وعلي
 القول بالاحياط كان عليها حيفها على الاحتياط وبكدة الى العاشر وان لم
 يكن العدة الذي ذكرته زايه الى النصف من سواها كالفه او ناقصا منه
 كالحال بوقت فلا يحصل لها حيفين فيعين فعلى القول بالتغير لم يكن عليها في الزمان
 الذي عينته للجوس العدة للمعلوم وبها كان او ناقصا على المستحق منه
 كما ذكرنا من انما جعلتها ايام حيفها وان قلنا يقال الشئ عليها ما قبل
 المستحق منه في الزمان كله فقلت لا انقطاع الحيف في آخر العدة المذكورة
 آخر الوقت عنه كل صلوة لا انقطاع عنه فاعليها العمل بالصلاة
 خمسة سوى ما يجب على المستحق منه وان ذكرته المضطربة الوقت اي وقت حيفها
 اجمالا عامه ولم تذكر العدة فخصت ح في المتقين اي في الايام التي
 يتقونها فلو كانت كان حيف في الشهر الاول في الشهر في الجملة كني لا علم
 خصوص ايام في في لا يفي من هذه الصور الاولى انما ان عينته في اول حيفها

وهذا فاما ان الاول الذي ذكرناه ان يكون
 اول مرة لا مطلقا حيف كونه لها ذلك
 ط غير شهر ولو كانت عبادا لم
 حيفي مطلقا ان يفي ان يكون
 التبعين اليها وان كره الرجوع لا
 اخصه صله بغيره كره العدة وان
 فذلك بوقت لانه صورة العدة
 بالروايات ايضا حيث
 نفي العدة والوقت وجها
 الحيف يوم الناقصه صراحا
 ان صرحه

على سبعة ايام
من الشهر

والايم الاول من الشهر مثل ان خفي في اليوم المذكور واكتمت برؤوسه لان
اكثر من ثلثه فيكون في غير احوال الحيف والافطام والاختصاص
فيما بعد ثلثه زمان احتياطاً فليبدأ بعد الثلث الى العاشر على المستأخره وتروك
الايض وعمل منقطع للحيف والعاشر الى آخر الشهر يكون طاهر الذي يابا
لوتيفت آخره كالعاشر مثلاً او اضافت يومين بل اريد احاطت في
السبعة بقية فانها زمان احتياطاً على هذا التقدير فجمع فيها بين العمل في ثلثه
وتروك الحيف فيها اثنا عشر يومين وساطح فيها كالتسعة عشر اضافت
اليه يومين قبل ويوما بعده فالسبعة بقية زمان احتياطاً فجمع فيها بين العمل
وتروك الحيف في وقت عمل المنقطع واما اللاحقة فيها الاعمال الثمانية
الرابعة انما لوتيفت في وقت العمل كالعاشر مثلاً ولم تلم ازاوله او آخره
او وسطه فالتسعة بقية على اليوم المعلوم زمان احتياطاً فجمع فيها بين
عمل المستأخره وتروك الحيف في سبب فيها عمل الحيف وتساط ايضاً في
التسعة التي بعده وفيها مع ما عليها التسعة السابقة عمل الحيف والاما
ذكرنا من احوال الاحتياط مفصل اسأل الله بقله واحاطت به
بالجمع بين كل شيء في الحيف في وقت العمل اي في زمان الذي يعمل فيه
هذه الامور وهذا المذكور في سبب المضطربة الغفلة للتمييز المذكورة لئلا
يسقط العمل للاصحاب من قول رجوع من ضيا للهمم والذي يرجع في نظر
لهم في هذا المقام رد على التعاوير المذكورة الى الروايات فترجع
الى رواية الستة والسبعة والثلاثة والعشرة فترجع الى ما علمته من ايام جمعها

دون على منقطع الحيف
معلوم احوال الاحتياط
الاحتياط

بموت

بتعيين بقية ايام اي احصى الروايات المذكورة فحلى تقدير ان ما علمته من
ايام جمعها ثلثه يكون المضمون الى المعلوم ثلثه من رواية الستة لانا بقتيتها
واربع من رواية السبعة لانا بقتيتها على هذا التقدير والمبتدأة ثلثه و
الدم عن العشرة بعد ثلثه يترجع الى عادة سائما من غير تناوفاً ربا
من الابوين والمبتدأة بكمال الدال على صيغة اسم على سبب ابدان الحيف
ولم تستمر ما العادة وبقي الدال على صيغة اسم المفعول التي ابتداء الحيف
وانما قال بعد التمييز لانا مع التمييز لا يسوغ لنا الرجوع الى عادة اهلها
وقد التمييز يتحقق ببقية بعض شرط يكون الدم على نوعين قوي وضعيف
لكن يعبر القوي عن اقل الحيف ويستند الحكم اني رجوعاً بالتبعية الى اهلها
قول الباب في السلام نظر بعض بابها ففقدت في اخرنا فان فقت
اهلها او قلن في حمت الى عادة سائما في البس من بلد ما العرب
ايها وهذا هو قولهم ثم اقرنا من بلد ما فان فقت سائما من بلد ما
الى الروايات وعلمت بها هذا هو المأخذ بقوله ثم الروايات وتقدم الى
على الروايات فقام كلام الامام الحنفين في دعوى المرفعي بعواء بالرجوع
الروايات من غير توسط الاقران قال القسبي الذكري الكرماني
المعبر الرجوع الى الاقران مطالباً بالدليل ثم اعترض عليه بان لفظ سائما
الواردة في الخبرين والقران لان الاضافة بقدر ما في طلب
قول لطالب الدليل ان يقول لا فقت في ان المعنى المتبادر من لفظ سائما
ليس الاقارب منها فادخال التسمية فيها لصدق الاضافة بما في ملك

المذكور رقم

مختلف

طالب الدليل

يتفق على الرواية على خلاف الظاهر من غير ضرورة وقرينة وحيث لا يتبين
 بطلان الدليل باق على طلبة والروايات التي ترجع اليها
 والمصطبه بيته او سبعة من كل شهر او ثلثه من كل شهر او ثلثه من كل شهر في هذا
 الاعداد والظاهر ان المصطبه كانت تحبث في كل شهر بسبعة ايام او
 ستة او ثلثه من شهر او ثلثه من شهر او ثلثه من شهر او ثلثه من شهر في كل شهر
 ثلثه من شهر او ثلثه من شهر او ثلثه من شهر او ثلثه من شهر او ثلثه من شهر
 الحيف اراد ان يشير الى بيان ما سمي دم الاحتاضه واحكامها فقال الاحتاضه
 دم امقراي الى المصغرة باروبالنسبة الى دم الحيف ريقس قوله النسبة
 توام دم الحيف فالباء انما هي بهذا القيد قد راعى خروج بعض افرادها من
 الترتيب لان دم الاحتاضه قد لا يكون على الصفة المذكورة وفيه الدم
 ينزل المبين كما يجوز لكثر الحيف وقد لا يكون كذلك سواء لكثر كاله في
 تراه المرأة قبل التسعة من ايسر ما واول ثلثه وما بعده فاحسن
 على سمانته في وقت الصلوة اعتبره اي اعتبار الدم ومميزه ليتضح
 عليها مرتبة اذ لا طمان وسطا واحكامها متفاوتة لان في كل مرتبة
 سكتيها فاما ما يجب عليها القيام كما يجب عليك واذ اعتبره فان لم يدر الدم
 الكرسف في القطة الموضوعه على موضع فله عليه كرسف الاية من غير ان
 في الكرسف هو المعنى بقوله ولم يبقه وفيه المرتبة من المرتبة الاولى منه ذلك
 عليها اية الاية الى الكرسف وتطهيره ثم بعد التطهير يمسح على ظاهر الفرج المستند
 فيها كذا وجب ازالة النجاسة ايضا ويجب عليها تطهيرها من المجل

الدم

اي محل الدم كما ذكرنا من وجوب ازالة النجاسة وكذا يجب عليها الوضوء
 صلوته كما هو المشتهر عند الاصحاب ورواية زرارة عن ابي اقر عليه السلام
 حيث قال وتصل كل صلوته بوضوء ما لم يغسله فله يجوز له الجمع بين الوضوءين
 واجبتين كانتا او متبعتين بوضوء واحد ولا بد ان يكون الصلوة
 عقيب الوضوء من غير تأخير فله انما اعتبره مع من لا يصح له المص وحيث
 لان النجس من ثلثه المستند للضرورة فيقتصر على ما كان في محل الضرورة وهو
 لا يمكن الانفكاك منه ولا يبرئ الفضل بالاحتياط بمقدمات الصلوة كالامتناء
 في القبلة والستر والابتيان بالاذان والاقامة والقبلة بان تعد الدم
 بالكرسف لم يزل وهذه هي المرتبة الثانية وهي الاوسط بين الطرفين ولما
 كانت هذه المرتبة اقرب من الاولى كانت تكاليف التطهير المتفرقة على الاول
 متفرقة على هذه من غير ان يفتى في ذلك مع ما ذكرنا من الكاليف المتفرقة بالاول
 من الاول والاعية والوضوء المتكرر عليها تغيير الخرق التي فوق الكرسف
 بالاية الاولى والتكبير ومع تغيير الخرق غسل واحد على الاصح للنداء اي لصلوة
 الصبح وما ذكرناه من وضوء الفضل بناء على ما هو المشتهر بين الاصحاب المتأخرين
 وقد خالفه في هذا الحكم ائمة الفقه والحنيفة وابن ابي عمير والشافعية
 في هذه المرتبة ايضا فله انما كان كالكسر الذي سوطه الكثرة في
 بعض الافعال وما يزل على ما عتقها ومغسله على الاية والاشهر عليها الاكثر فيفضل
 في المقام وهو يطبق على الروايات المذكورة في شرح المصنفين او فيطلبها ك
 وان كان الدم والماء سبيلان تجوز الكرسف الخرق التي فوقه وفيه

فوق ذلك

او تطهرها تحت السحاب
حيث؟

في الغلابة

بني الملة العليا في ذلك اي مع ما ذكرنا في الفاعل السابقة في ايضا غسل
 للظفرين مع غيرها وغسل اخر للعتابين في اليد يعني تجمع بينهما والظفرين
 انكسرت في القسم مع الملة العليا لا خلاصه بين الاصحاب في الخلاف
 في وجوب الوضوء لكل صلوة ويعتبر في مصلحتها ما قبلتها للظفارة من غير
 تراخ فلا يجوز لها تأخير الصلوة عنها لما ذكرناه من ان العفو عن غشاها
 المستمرة للظفوة فيبقى على ما كان في محل الفردة ومع الافعال المتقدمة
 الغسل والوضوء وغير القطنة والحرقه وتطهير المحل بي اي المستحاضة بكم
 الطاهر عند غشائها اجمع وانما قال بحكم الطاهر لانها لا يوجب طهره حقيقة
 لانها مستمرة ولما لم يحكم الطاهر ان جميع ما يصح الطاهر من الملوحة
 بالظفارة يصح منها فان امكن استحضارته بنى منها اي من الفاعل لم ينع
 صلواتها موطلا مناح امام حدثه او ذات نجاسة لم ينع عنها واما
 الوطئ فظاهر الاصل في وقت فليد الوطئ على ما يوقف عليه الصلوة والصوم من
 الوضوء والغسل لظاهر قولهم يجوز وطئها اذا فعلت ما تفعل المستحاضة و
 الظاهر الكراهية دون التحريم كما في السبب المتفق لهم قوله تعالى فاذا نظر
 فانوس من حيث لم يحكم احد ولا ماله الخلل ولان على الوطئ لا يشترط طهره الخلو
 من الحدث كما في بعض المنقطعة الدم او اخلت بنى عن على التماسه اذا
 اخلت بغسل الصبح وغسل الظهر لم يصح معها اي صوم ذلك اليوم الذي
 تركت فيه شيئا من غير ولا يشترط في صوم ذلك اليوم غسل الليل قبله
 قطعاً عن تمامه واذ قد عرفت ان صوم الصوم موقوف على غسلها او لا

اي ايضا بعد
 الطهارة

الغسل التي يتوقف عليها جميعها في الصلوة فلو اخلت بشي منها في
 لم يصح عليها الاغتسال خاصة دون الكفارة الا ان غسل المنقطعة
 ولو اخلت غسل الليل وامتثل للصبح وصام ذلك الا في صوم ما سبق
 من الحديث قال الشيخ في الذكر وقال المعص لا يشترط في صوم اليوم غسل
 الليل قبله وقبل شربة غسل يديه في صوم ام لا في وجهان فمن
 يمتثل الى ان شربة يديه في هذا الحديث للصوم بآية واية مع شربة للصوم
 وجوه او عدمه ما ذكره اصبه او عتبه لم يوجب حصوله في الليل لقوله
 الغسل بجزءه الى اول وقت صلواته بل الى اخر وقتها ومن نظر الى كونه
 شربة يديه في حق المقام فانه ان يلبس ثوبه قد لزم المعص الى اجبها وادوا
 انقطاع الاستحاضة للبر بين انقطاع شفا لا انقطاع قرة وجب عليها
 ما انقطاع الدم بحسب كثرة وقتها قبل انقطاع غسله وضوءه ذلك
 لان المستحاضة كان مسفوها عند الفردة ولا انقطع زالت الفردة فاستحق
 العفو ويجب عليها استيناف الطهارة لما يجده من الصلوات واما الغاية الاخيرة
 التي لم يشترطها في ان المستحاضة كثرة الدم وقتها في المستحاضة ما سبقها وقتها
 الصلوات لانها اوقات الخطأ بالطهارة فلا اثر للحالة السالفة على وقت
 الصلوة فلو سبقت القدر وطرات اكثر شربة وقت الصلوة تغير الحكم ولو طرا
 السيلان بعد الصبح واستمر اعتكلت للظفرين وهل يتوقف عليه صحة الصلوة
 كما للصلوة ام لا فيمن الثاني لسنن القعدة وقيل بالاول لان المستحاضة حكموم
 عليها بالاتي الى الغسل وجبته طهارة في صوم الصوم وموافقا له الشبهة

صحيحه الا ان المستحاضة في الملوحة انما
 من غسلها في اليوم الا ان المستحاضة في الملوحة انما
 من غسلها في اليوم الا ان المستحاضة في الملوحة انما

بغيره
 الصلوة او غيرها
 انكسرت في القسم مع الملة العليا لا خلاصه بين الاصحاب في الخلاف

الذكرى لا بأس بعند المص ولوطا بعد ما نزل بها واما بالنسبة الى الصوم
 فلما فرق في الوجوب بين طريقتين اكثر وقيلها او بعد ما قالوا في الشبهة
 الذكرى وسببها عند المص ولو كثر الدم قبل الوقت ثم طرات العلة في
 الوقت فعلى هذا القول لا بأس عليها ويكفي وجوب نظر الى ان لم يمتنع
 كان في وقت الصلوة ام لا وفيه اسئلة في الشبهة في البيان وفي بعض الجار
 ما يشعر به ولا يرى ان اعتبار مطلقا هو طوافه في غير ما كان في الصلاة
 ان شئ الى بيان ما في النفس احكامه فقال في النفس من شئ من
 النفس التي هي الدم وشبهه فلم يلا في النفس سبيله وسببه ما دم في الرحم
 عند الولادة وان كانت ولادة مضطربة كان معها او كان بعد ما امكن
 فلا خلاف في كون نفسا كما لا خلاف في ما يخرج قبل الولادة كدم المعلق
 ليس بنفاس واما الاول ففيه خلاف والمشهور انه نفاس كما ذهب اليه
 ونفى عليه الشيخ رحمه الله وخلاف السيد رحمه الله في العلة في النهاية
 انه نفاس لانه دم خارج بسبب الولادة كما لم يتفق في لا يشترط في كون دم
 نفاسا ما فيه الولد وجوته كما انشأنا في نفاسه ولدت مضطربة او علقه
 بعد ان شئت القوا بل كان الدم نفاسا بالاجماع ولما كان نفاسا
 من الدم فلا نفاس نفاسا به وانه اي بدون الدم فلو ولدت ولم تروها
 عالم للجيش احكام النفس فلا يجب عليها الفشل وقد حكى انه ولدت امرأة
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فلم تر نفاسا سميت ذات الجنون وكذا
 في غيره من النفاس ما يكون من الدم الذي قبلها اي قبل الولادة اجماعا ولا

خلق

الحج

هو

في الشهر

لا قد نماز ان يكون غلظت ولا خلاف في احد من وجهي ذلك واختلفت
 اكثر الروايات الواردة في هذا الباب في لغة الدلالات لكن اشهرها
 انه لا يزيد على اكثر الميض كما ان الشايب المص يقولوا اكثره عشرة وربعه
 وابن بابويه في المغيرة لانه دم حيض حسب احتياج الولد الى الغذاء او لظهوره
 يستثنى عنه واكثره عشرة ولذا احوط وقيل اكثره اربعون يوما لان
 اسمها كانت كانت تغتسل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله اربعين
 ليلة واربعين يوما وصحيف لان الروي مجبول على غيره له قال العلامة
 في المذكرة وقيل ثمانية عشرة مستند هذا القول ما روي عن الصادق عليه السلام
 وسئل عن النفس كم تغتسل فقال ان اسما بنت عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه واله انتقلت ثمان عشرة ليلة ولا يجمع فيها احتمال ان يكون سواها
 عقيب ثمانية عشرة فامر بالمفضل وكوسلته قبلها عن ذلك لانه بالمفضل
 راقه يوم الولادة ثم انقطع الى العاشرة ثم رأت في العشرة وانقطع فالتشرة
 نفاس ولو ولدت ولم تروها لان في العاشرة فهو النفاس دون ما قبله
 فان عبره الدم اي فان عبره الدم عشرة فلاح اما ان تكون المرأة ذات
 في حينها او لا بل مضطربة الميض او بشفاء فعلى الاول علت المعادة في
 الميض بعد ثمانية فتنقش في يوم عادتها في الميض والبيضة استخاضه واما حكم
 با رجوع الى ايام العادة ففي المفضل ان نفاس في المغيرة بقايا دم الميض فلا يزيد على
 العشرة بل يقدر بقدره واما البيضة والمضطربة مع العصور فتقتصر كل واحدة
 منها بالعشرة وهذا هو المشهور بين اصحابنا لان النفاس في الحقيقة دم الميض

والتماس الغائب من شبهة التعلق في الولادة كما سوفي التماس في العباد
 اذ التماس ليس بغائبين اذ هو له ان في بطن يقال هذا التماس في اوده
 تواتر في العقب ان كل واحد منهما خشا نفس لعدو العلة وابتد التماس
 من نفس الاول كمن عدو اليه التماس في لان ولادة النبي في نفس
 مستقل طر على الغائب الاول في هذه التي اعتبار العلة من النبي على تقدير
 ان لا يحمل بينهما از يبرهن عشرة فلو ولدت وراثة ثم مفسدة اكثر ايام
 انفس ثم ومنه الثاني في نفاقت المدة واعتبر في الاول عدو
 كاشاني والنفس اذ انقطع ومما لا يشبهه وجب عليها الكثير ابا حال
 العطف فان خرجت نية قطار كسب عليها النسل والامير الى ان يفي
 او يفي لاكثر ان كان ذلك ما دنا والامير عادتها خاصة واستغفرت
 يرم او يرمين وهي غنى النفس تفارق المايض وتنازعها باس الاول
 في الطرف الاقل حيث لا احد لاقل انفس بخلاف المايض فان للطرف
 الاقل فيه عدو من نفسه ايام وانني في الدلالة على البتة فان دم المايض
 يدل على البتة بخلاف انفس ففصل الدلالة على بلوغها بالحق ان كانت في
 مفا العدة فان المايض بعد المطلق ويدل بطوره او بانقطاعه على خروجا
 من العدة كما في السبب الاشارة بخلاف انفس المقتضى للزوج انما هو الولادة
 انفس فليس يرضى في الدلالة على الانقضاء الا في المطلق الحامل من زنا فاما
 اذ ارات في زمان الحلي جئت سرقا آخره انقضت العدة بظهوره
 بانقطاعه على القولين كورين في تفسيره ومما فارق اخر بينهما في المطلق

الدم

الز

اكثر انفس من اكثر المايض كما ان المايض بالاسيا ز بينهما اذ ان
 ما بالاشرة اك فقال وتتر كان اي المايض والنفس في تحريم جسيم ما في
 ما يبرهن طرية الطهارة من العبادات فيجزم عليها الصلوة والطواف ومس
 القرآن وكذا اشتر كان في تحريم الوطى قبل الحكم في الموضوعين اجماع في
 الوطى ونفس الوطى مستقدا في حله وقدر التعزير منوطا بالامام وكبر
 الوطى ان سئلته مع العلم بالتحريم لانه قد اعتقد جواز ما ثبت حرمة
 بالاجماع والنقل لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض وروى النبي صلى الله عليه
 وآله من اني كانا فقهنا فما يقول او اني امرأة في دبرها او جابها
 فقه بري ما جابها محمد صلى الله عليه وآله ولو اعتقد حليته وسواها لم
 خلاشي وكذا اذا كان جابها بالحيض لعموم انفس سعة ما لم يعلموا
 كه اذا كان في سبيل لقوله عليه السلام رفع عن امي الخط والنسيان و
 لاماله عدم **در سبيل** ان في وجوب الكفارة على الوطى في الحيض والنكاح
 قولين واكثر اصحابنا يكون بالوجوب في كثير من الروايات ما يشبهه
 منها قول الصادق عليه السلام يصدق اذا كان في اوله يدني روي وسط
 نصف يدني روي اخر ربع سبب روي اخر روي اخر قد غلب عليه السلام
 محل روي اخر عدم الوجوب مع اسناد اسناده روي اخر في القسم فاما ما
 بل بعد العاوق عليه السلام من رجل واقفا رايته وهي طامث قال لا يمس فذلك
 قد يمس فذلك ان فعله الكفارة قال لا يمس في شيء يستظهره ولو كان
 في محل الكفارة على الاحتياط جمع من من الايام في السبب المعطى من روايات

ذلكم

ذلك من سها اوس من لم يرد به الموت المس قيل تشيلا صحيحا على الوجه المنقول
 اوس عضوا كذا كرس تشيلا ميت وقد تم عند الواجب على الاعمال
 الله على قول قوي المس الذي ادم الحاكم بالقتل او لا يقتل
 المقتل بسبب القصاص بعد الاغتسال قتل يبي قتل ذلك المقتل ذلك
 السبب ن غير ذلك غسل على الماشي هذه الصور كلها المستطوع بالنسبة الى
 المعصوم والشبهة قد انتزعت الى عدم الوجوب بالانذار من لم يرد
 الموت فلو ان الاشارة لان الروح لم يقتل عنه بالحكمة فو كافي بل في
 المس غسل يوح ام لا انفي العلاقة بوجوب غسل اليه حتى بالحيث نجس او غير نجس
 القتل بالموت الجليل الامام واما نجاسة قبله غير مقطوع بها فلا يجب غسل اليه و
 اما بالنسبة الى غسل تشيلا صحيحا فلا قد طهر بالقتال العتيق اجماعا واما بالنسبة
 الى العفو التي قد سكت اعنا فلان طهارة ذلك العفو قد حقت بقتل تشيلا
 انكس فام بين ذرية النجاسة التي حصلت بالموت ومن قال انه يجب غسل ذلك النجاسة
 الغسل فكان نظر الى انه يصبغ عليه من تحت قبل تطهيره قال الشبهة لو غلبنا
 الحكمة وقلنا ان زواها شدة وطهارة المعاش عن غير انكر الوجوب اما بالنسبة الى
 الغسل في حال حيوة لا يقتل فلهذا روى الغسل السابق والا لا استغفار ذلك
 الغسل قال الشبهة انه كره لا يغسل فيه فالصحيح لا يغسل ان ياتي
 المعنى في التفرع من نفي الغسل عن غسل العفو الذي قد سكت غسله قبل
 اتمام غسلاته بله وبين ما ذكره في المنفرد عليه اعني قوله قبل تطهيره نظمت
 او العفو الذي في تطهيره راجع الى الميت ولا ريب ان يبيد على بطاير

انكسر العفو
 الواجب

ثبت الغسل بالمس الذي يحصل قبل تطهيره سواء اغسل المس بالفضاء التي تحت غسله
 او لم يتم وفي قول المعص حيث قال قتل يبي الى ان لو اغتسل بقتل بسبب
 ولم يقتل ببلات في تلك الى له حقت اغتسل قتل خلا وعدا ان لم يرد عليه
 الحكم كذا روى بل يجب على ما سيج الغسل كما يجب الغسل عليه وسأني ايصع
 به وكس احد من المكلفين من لم يطهر الى الذي لم يغسله كذا او يغتسل
 بشرط ان يكون ذلك المس بعد ايمه وادس من غسل تشيلا فاسد
 لم يقع على الوجه المنقول ولو كان ذلك الغسل بفعل الكافر حيث وقع
 ذلك لغزوة فقد الماشي في الذكور وصدقا وفقد الحرم ايضا للمسلمين
 كالا بالجد والاح بالنسبة الى المرأة والام والاخت والجد والجد بالجد
 الى ارجل اوس من سبق موته فمقتل قضا صام لم يبي عليه الحكم المذكور
 بل الغسل بموته قتل المقتل لغير ما اغتسل له كمن قتل بقتل قضا صام
 فلم يقتل الا لام آخر كذا تشيلا اوس من فقد في غدا احد الملبطين
 السد والكا فورد ان غسل بلانها بالفرح او كالميت المحوس كافر او ان
 كان قد غسل وجب غسل على الماشي في هذه الصور كلها بانفس والا فجماع
 المعنى في هذا المقام لم يتر من غسل المس الذي يميزه الغسل لا من جانب
 المس ولا من طرف الميت قد ذكر في ترجمه المعنا ان المس لم يبي
 ان كان بالظفر او الشعر او السن او العظم الموضع من على المس بل الغسل
 به كذا لا يفي تره ونيش من تشك في صدق اسم المس على شيء منها وعدم ثم
 قال بصل المس لاشتر لا يوجب شيئا بخلاف الظفر والعظم نظر الى المعصوم

لا يغسل تشيلا
 لا يغسل تشيلا
 لا يغسل تشيلا

التسوية السيرة و... لو لم يكن شيئا من هذه المذاهب في وجوب
 الفصل تردد والظاهر في الظاهر والظاهر في الشرع في السيرة و
 الظاهر ان حال السيرة كمال العظم الموضع فكل الوجوه في الثاني في المتوهمين
 والتوقف في العمل بينهما لا يخفى من غير ما يضاف لانه فربما بين النظر الذي
 يقصص مادة دين الشريعة والتأثير في كماله فالحكم في الاول بالاجاب وان كان
 على بحث قال الشبهة بل على العمل بالسيرة المحمودة الاقرب نعم لدر ان العمل
 معه وجود او عدمه وانما قيل المدا في لئلا مع الرطوبة لا مطلقا على الاخي
 والروايات التي تمسك بها على ان المدا في له ليس مطلقا سواء كان رطبا
 او يابس بغير رطوبة على السلام كل يابس في وجود القوة اما اذا
 ممكن انه نجاسة عينية لا حكمية كان مباحا كمال سائر العينية من
 حيث انها تعدي مع الرطوبة دون اليك من غير فرق بينهما على
وبطل ان المدا في كون الميت نجاسة اما المدا في منة النجاسة
 المتعدي فيه فيقول ان نجاسة حكمية وقيل انها عينية والذي نعم من
 ايضا في بحث المعنى في غيره الكتاب ان نجاسة الميت كما بناه من الميت
 والاشبه فلا يكون عينية محضة حيث قابل للتعليم ويحتاج في ازالة الى
 البنية ولا شبهة نعم ايضا لانها تعدي مع الرطوبة في روافد الحكمية
 من وجه وللعينية من وجه فلها من من النجاسات حكم بافراو كما يجب على
 كل مكلف وجوبه على الكفاية توحيد مختص المسلم ومن بكمه كاطفال
 المسلمين لا قبله بقوله الصالحين السلام وجوه الى القبلة فانكم

قالوا

وفي الدرر من قال في وجوب
 على العظم الجرد من قبله حيث
 و من قبله اما عظم الى المتصل
 به فلا و اما السن فلا يجب بها
 غسل القصد او انقضت
 في الحى ١٢

اذ اجمع

اذ فصلتم ذلك قبلت على الملائكة كنفية بان لم يمتي الحق على ظهره و
 يحمل رساله ايها الى القبلة حيث لو كان من استقبال القول الصالح
 على السلام يستقبل برتبة القبلة ويميل يا حق قدسية مما بين القبلة ثم بعد التوجه
 وفارقة الروح على من يجب ازاله النجاسة عن المدا في التوقف عليه على
لا يقال يمكن المناقشة من بان كلمة ثم يدل على ان الترتيب على النجاسة المذكورة
 وجوبه على هذه المواز الى النجاسة اولاً ثم وجوبه الى القبلة لم يكن موديا كما هو
 اوجب مستبعد **لا يقال** لا يخفى ان الكلام منافي لاسرار الواسية
 ولا ريب ان ازاله النجاسة عن بدنه وجوبا لا يتحقق الا بعد الموت فخرج
 الروح من جسده ومما دل عليه كلمة ثم من الترتيب تقيم سالما للنجاسة
 ثم بعد ازاله النجاسة عن بدنه بغير قبيل او لا بما طرح فيه على السد فلو كثر فيه
 السد تحت مخرج الماء من الاطلاق لم يطرح فصل ولا ينبغي وضع السد
 في المصيبة بل يظهر ان المدا في التطهير والمدا في التطهير اما هو المدا
قال الكلام في الزكوة ثم بعد الفراغ من قبيل يابا السد بقبيل ياد طرح
 فيه الكافور كذا في سبي الكافور ثم بعد ذلك بقبيل يابا خلا سها
 اي من السد والكافور وهو القراح وسوق القاف الى الصالحين يستوي
 تعد الغسلات ثلثا ثابت بالرواية قال الصالحين على السلام يسيل الميت
 ثلث غسلات مرة بالسدر ومرة بالاعطى فيه الكافور ومرة اخرى بالاعطى
 والشيخ رحمه الله على الاجماع على ذلك واكثر ان يفيض ماءا بالقراح ومرة
 لا تسيل والاصح الاول للصالحين والترتيب بين المياه كما دل عليه كلمة ثم

محرم

واجب ورواها على الصواب والصلوات على الهالة على الترتيب فغير
الترتيب لم يخرج لعدم التشال بالمرتب على وجهه وبفضل الاصحاب على الترتيب
أمرهما للأصل وهو صحيح لأن الأصل بعدل عنه عند قيام الدليل على خلافه
ويجب على الفاعل في كل واحدة من الفضلات أن يأتي بالماور به تحقيق أن
فيماني يأتي مرتباً فيما كانا به فيبدأ برأسه ثم بقية الأيمن ثم بقية
الأيسر لاجتماعه في الأجزاء ما يدل عليه فلو عاين الترتيب لم يكن متشكلاً فلو
وقوله متابعاً في غير فتح أيضاً على أن يكون حال النسب لا النسب
وسقط الترتيب بين الأعضاء إذا كان التشبيك في أفعال كثيرة
وأما الترتيب بين الفضلات فهو على ما لوحظ فلا بد من ترتيبها فيحقق
ذلك وجاؤا في سقوط الترتيب بين الأعضاء إذا كان الترتيب بغيره
فصل الميت في الجنابة لقول ابن قتيبة السلام غسل الميت غسل الجنابة
والأربعين الجنابة إذا كان متساوياً سقط عنه الترتيب فيكون ما نحن فيه كذلك
لا نقفنا التشبيه ذلك فيسبب التشبيه لا يقتضي التشابه في كل وجه كما لا يخفى
وعلى العمدة في الحكم اشكالاً في شأنه من حيث التشال وقد روي الأخبار المتبر
ومن أشكل الجنابة بحسبان تحقيق الترتيب حال كونه معاً ما باليد الماصلة
في أدل كل سلك الفضلات الثلاث على الأصح وشأنه يقول بعدم وجوب
النية قال العلامة النهاية ويجب فيه النية على التكامل عند بعض علماء الأصول
ولأن الجنابة يقتضي ذلك ويقتضي عدم لانه تطهر من الجنابة الموت فمقتضى
الجنابة من الترتيب في ترتيب الفضلات الثلاث بنية واحدة لها

المسألة

هو

بالتشال

القدر

المسألة

الفضلات لأن الترتيب لا يحصل إلا بالجمع فكانها عبادة واحدة فيمكن فيها
واحدة ولو اشتركت في غسلها بنية واحدة ولو نوي الصلوات بنية واحدة
الفاضلة حقيقة والتشال لأنه قال الشيخ الكري ومب التبيان من قبله
حال كونه مردها إلى القبلة كما لحظ على الشيخ حراره لرواية الكاهلي عن
الصادق عليه السلام قال سات عن غسل الميت كما يستقبل بياض
تدبير القبلة متى يكون وجهه يستقبل القبلة قال السيد حراره يستجاب
الترجمة حال الترتيب للأصل ولعمدة الفقيه السرد والكافور غسل ثلث الفرج
وقيل تكفي الواحدة بالفرج لانه لا وجوب في جودها حتى تحبها المص
أن لا يقطع الملبوس بالمسحور ولم يجد السرد وجوبه كالحظ في كل كلام لا
في اشكال لعدم نقصه في الغرض به ولو وجد ما قبله وأما حفظ قدم
لأنه أول واجب في الترتيب وقيل الأول الفرج لأنه أقوى في التطهير
أي عند عزه عما للفلسفة الأخرى من غير أي يرمي الميت بل يغسل المفضو من
الغسل بالكلية والفرج لوجوب التبيان بالبدل عند تعدد البدل ولو لم يجد شيئاً
منها لم يجز ثلث على الأقوى ما وجوب التيمم فلم يعمد ترتيبه من الغسل وأما
التشال فليكن سهلاً لثلاثه ومن علمياتنا في الكف بنية واحدة بناء على أن تلك
الفضلات الثلاث في حكم طهارة واحدة إذا التعليل لا يحصل إلا بالجمع وسرد رجل
لأن كونهما في قوة الواحدة لا يرفع التعدد وإذا لا بد من المبدل من التعدد
مع قوة فني البدل الذي هو ضعف منه بطريق أولى إلى الترتيب في غسل
الرجل الزوجة لرواية الخليلي عن الصادق عليه السلام المرأة تغسل زوجها لأنه

ان كانت في عهده كذا قيل **والمعنى** عليك ان هذه الرواية انما تدل بالحكم على
 الجواز لا على الاولوية والى لم اقف على رواية يدل على ان الزوجة اولى
 زوجها الميت ثم وردت الرواية على ان الزوج احق بامراته حتى يبعثا في قبرها
 ثم لا يلي بعد فقده الزوجة الرجال الحرام لقوله تعالى اولوا الارحام ثم يبعثهم
 اولى ببعضهم ثم الاولي بعد فقده الرجال الحرام الرجال الا جانب ثم الاولي
 بتفصيل الرجال بعد فقده الرجال المسلمين الحرام له ونفى بالجارم من
 من لا يخلد وطونا بالنسبة او الرضا الحرام ان يكون ذلك من وراء
 ابي لا جبار الصبي الدالة على ذلك مسألة المرأة مبيح فليس تزوجته وهو ابي
 ما لقول الصادق عليه السلام الزوج احق بامراته حتى يبعثا في قبرها ومع
 الزوج النسب الحرام وحيث لو كانت رجلا لم يخلد وطونا ثم مع فقده ذلك
 النسب الا بضيقات ثم مع فقده غير الرجال الحرام وقبل جواز تفصيل كل من
 الزوجين الآخر انما يكون في حال الضرورة دون الاختيار وصرح بعض الحكماء
 بان تفصيل احد الزوجين الآخر انما يكون في حال الضرورة دون الاختيار
 صرح بعض الحكماء بان تفصيل احد الزوجين الآخر يجب ان يكون من وراء اختيار
 لورده والرواية الصحيحة ذلك وهي رواية محمد بن مسلم قال سالت عن رجل قيل
 امراته قال نعم من وراء اختيار ما لم يقع في كلام الامام عليهما السلام
 في التفصيل البيان ان المراد ما يشمل جميع البدن وجميع انسابه للعبودية
 يقتضي تشبها الزوج والكفين والعبد بين ميمون ان يكون كشوة وانما ان
 العوض في هذه التي غير شرط لشدة زوجه في جري لا يمكن محضه عليه في ذلك الذي

الرجل

وسم

مسألة انما مات الرجل يسر فنده زوجته ولا النسب الحرام ولا الرجال
 ومنه امر اجنبية مسلمة وكذا فيجب على المرأة المسلمة الاجنبية ان تاحرم
 الكفر لا لعنات بل لقتل على الاسلام لم يمتنع ذلك الرجل لقول
 الصادق عليه السلام في مسلم مات يسر معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذوي قرابة
 ومع رجال نصاري وفساسات قال فيقتل النصاري ثم يقتلونه بحسب
 على السلام من امرأة المسلمة ثم تيسر بها امرأة مسلمة لا رجل مسلم من ذوي
 قرابتها ومما نص عليه رجال مسلمون قال يقتل النصاري ثم يقتلها وقد نسخ
 من ذلك المحقق رحمه الله تعالى من الكافر من ضعف سند روايته وهذا القول
 قريب الى الصواب عند المعص قال المعص في شرح القواعد لا يشبه في تقدير وقوع
 القتل المطلوب من الكافر وليس كالتقوى والوقف لان هذه عبادة مقصودة
 الا كفها بصورة القتل معيد فالمعصير يشبه في هذا الخبر الضعيف لا في شيء
 بانه الكافر غالبا يقتل بعد ان ينجس اليه ويكره افعاله وميت وقص
 افعاله وترجل شوه جماعا وكذا احل الحائض وقف الباطل وانما انما
 الا للضرورة كالبعد والمنافع لئلا يسل عنه لقول ابا قريش السلام لا تسمن المالكيت
 ويجب القضاء وجوبا على الكفاية بتفصيله تكفيه ويجب كفايته في ثمة اثار
 ميمون وحده المسببة الى الرتبة بحيث يستمر طالان الميمون وبجواز ان يكون
 الى القدم كمن ياذن الوارث او بصبيته اذا كان من الثلث وفي بعض النسخ
 ان يكون الى نصف الساق وبجواز ان يكون الى القدم مطلقا لا الى الناحية ان اراد
 ويبرهن ان شيئا من قبل راسه ورجليه حيث يشاء ويراعى في هذا الجواب التوسط

عليه لا يقتصر على ادنى امراته ان ماكر البورثه او صغار اهل لاطلاق اللفظ
على المتقرب من زوج الكفنين في الفقه المذكورة ثابتة بامتناع والامتناع
كان الميت رجلا او امرأة وقال بعض علماءنا تملك قطعة واحدة وصغير
لان النبي عليه السلام كفن في ثلثة اثواب قال ابو ابراهيم عليه السلام الكفن
المفروض ثلثة اثواب تام لا اقل منه ووجوب الثلثة انما هو حال الناحية
والبرائة بقوله اخبرنا او امانا في حاله الاضطرار والضرورة فتدبان ولو لم
يجد الا واحد الكفني اذ عند الضرورة يجوز دفنه بغير كفن في حفرة اوبي ولو كان
سناك ميت قال يتم الكفن منه لانه مسلم ويقتضى له الفقه ثم التقيس ثم
الغير تدبان يراى الرجل جرة يسيه وقرقة يشد فيه خطوطا ثلثة اذرع
ونصف عرضا شبر ونصف وشمى اى تمت لقول الصادق عليه السلام يحمل
الخرقة ثلثة اذرع ونصف عرضا شبر ونصف ويحب ايضا للرجل عمامة شتى
عليه محكما لقول الصادق عليه السلام العمامة سنة وليست من الكفن فلو تقيت
انباش ثم يقطع وان ثبت فيهما انما يصح كون الرجل سوي العمامة
والواجب ثلثة واما المرأة فيستحب لها الكفن بسبعة فتدبان على باقى الرجل
لغافدا اخرى لثمة بيا ونظا وسو ثوب يحمل فوق البقرة ولا خلاف بينهم في
ان النمط ثوب كبير مثل البدين كاللغافة والجرقة فلقا فيها ثلث ويجعل
بدلا عن العمامة فباع ولا يجوز الزيادة على ذلك للرجل والمرأة لما فيها من
اضاعة المال ويجب ان يكون الكفن حسن ما يعلى فيه للرجل من القطن
او الكتان سواء كانت الميت رجلا او امرأة فيجوز ان كان من الحرير

وكذا من الحرير اجماعا وكذا لا يجوز الكفنين من الجلود مطلقا لعدم فهم الملبس من
الطلاق الثوب لوجوب نزعه عن الشبيه وبجز الكفنين بالثوب واشهر البور
او اكان من مأكول اللحم ولا يجوز كفنه في المنصوب بالخبث اجماعا ويكره في الثياب
السوداء اجماعا وفي الكتان لقول الصادق عليه السلام الكتان كان بني اسرائيل
يكفنون به والعقل لانه محمد صلى الله عليه وآله والشبيه لا يكفن كما لا يسل اجماعا
بل يمين ثيابه ولوجه وكفن ولا يمين عاريا يستند فضل النبي صلى الله عليه
والله طاهر ومحمده وخرج الكفن من اصل تركت مقدما على الديون واصحاب
اجماعا لا من الثلث ولو ضاقت التركة قد كلف الكفن وضاع الدين ومع
اى مع عدم التركة كمن مات ولم يملك شيئا فمن يت المال ان كان فيه سنة
ولا يجب على احد بدل الكفن قريبا كان او بعيدا سواء كان من وجبت
نفقة ملبسة جيوته او لا للبراة الاصلية وكذا الكلام في المال والكا فور
والسدر او كفن من الزكوة من سهم الفقرا لتحقيق الفقر فيه وكفن ازوجه
اله اذ يميز النشرة على زوجها وان كانت ذات مال وهذا الحكم اجماعي وقيد
الدوام وعدم الفشول لاخراج المتع ببا والنشرة على حكم المذكور لكن اطلاق
البراة مقرر على عليه السلام على الزوج كفن امراته اذ ماتت يشتملها ويجب اجماعا
تحيط مساجدة السبعة اى سحبا بمسح الكافور والصدق لاقتبال بذلك واما
خصه المساجدة كذلك لانها مواضع شريفة ولا يبيح استيعابها بالمسح والا فكل
في الاصلية ان يكون مقداره المسح ثلثة عشر رجلا وثلثا لان جبر على عليه السلام ل
بابين ورجل كل من المنة وسيد النبي عليه السلام منه وبين على وجوب طهارة

اثباته على كونه كافر الفل من نوا ارض غير فيه قولان وفتوى المعص
 على ان هذا العقد انقضى بالخط له لانه الرواية عليه ويجب استحبابا بتر الحسين
 عليه السلام على القيص والازار وكذا على الجيرة والعمامة والجريه بين ابي سعيد
 الشها وبين ابي ان فلانا يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسوله كتب
 ايضا انه يقر بالاعية عليهم السلام فيه كرم في الكثرة ويعدهم واعدوا وهدا
 الى آخرهم صلوات الله عليهم واذا لم يوجد تراب الحسين عليه السلام المحن فكتب
 بطين وسع منه فبالصبح واستجاب الكتابة امره وشهد بين الامصار والمهم
 فحصل الازار والقيص بالذكر مع ان غيرهما ذكرنا ايضا استحباب لاني
 اشهد والاصل في استحباب الكتابة ما روي ان الصادق عليه السلام كتب على عاتق
 كفن ولده اسمعيل يشهد ان لا اله الا الله قال الشيعي الذكري واداب من
 الجني ان محمدا رسوله وذا الشيخ في النهاية والمبدع والمخالف اسماء الله
 عليهم السلام قال المعص ولم يذكر الاصحاب استحباب كتابة شيء غير ما ذكره الروايات
 الاصحاب عن التوضيح للزيادة يشترع بهم التوجيه لانه تعرف لم يعلم انما في
 الشرح ويكره ان يكتب بالسواد وايضا يجعل معه جريدان من الخشب ليقبلا
 ويثبتن ان يكونا رطبين لان المقصود استدفاع الغدابة ما ذكره رطبيا كما
 ورد في الاخبار العجوة ويجب ان يكون كل واحد قد عرف الذراع فان تكرر
 انقضى من الصدر فان تكرر من الخلاف فان تكرر من شجر رطب والى اتراب
 المذكور اشار بقوله ثم السدر ثم الخلاف ثم شجر رطب وهذا الترتيب ذكره في
 خبر سهل بن زياد في خبر علي ابن ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي اسحق

للكتاب

البر

اربط بالخلاف في كلا الاوين المذكورين اعني الكتابة بتر الحسين عليه السلام وحصل
 بل يبين من انما يفعله ان استحبابهما لا وجوب لان الاصل براه الذمة
 منه ويجب كفاية لا عين ان يصلي على الميت وان كان فاسقا وشي
 الكفاية انه اذا قام به ايضاً المكلفين سقط عن الآخرين والمصلي عليه
 ان يكون مسلماً كما اشار ابي بقوله على المسلم فلا يجوز الصدقة على الكافر بان
 لقوله ولا تقبل على احد منهم من مات ابدى يجب ايضا على من سجد له ان يكلم
 المسلم فمن غلبت سنين من اطفال المسلمين ونجا الحكم ثابت بانفسهم
 عليه السلام صلوا على كل روفاجز ولقوله عليه السلام صلوا على قال لا اله الا
 الله ولقوله صلى الله عليه وسلم على امرهم من استبى على العاتق بنفسه استى لانه لو
 من استى باملا صدقة وقال للمفيدة رحمه الله لا يجوز ان يغسل فالف الحق في الاول
 ولا يصلي عليه الا ان يعود ضرورة الى ذلك من جهة التقية في صلوة من
 لابل الصلاح رحمه الله والى ما بالمسلم من اظهر الشهادتين ولم يجد ما علم بثبوت الدين
 ضرورة فيصلي على غير ان من انما في ولا يجب ان تقص عن الست لاصل وسئل
 الصادق عليه السلام يصلي على الصبي قال اذا كان ابن سنين ويستحب ان
 احواله من سنه من ولد ميا لقول الكافي عليه السلام يصلي على الصبي على كل حال
 ويشترط في مشروعية الصلوة حقه الحية اجماعا فلا يجوز على الغائب عن الصلوة
 و صلوة النبي عليه الصلوة والسلام على النجاشي بنى الدعاء ورواية زرارة
 مرفوعة بذكره صلى الله عليه وسلم على الصدر نوى الصلوة عليه وعلى الصدرة
 القلبية او الصدرة واهي الصدر الخالي من القلب منه على ما اجمع وقال

الصلوة

ممن

وكذا

نقص

الصلوة

152

والعلم ان هذا هو العلم الذي هو العلم
الاعلى

الولي كان ماصيا لانه لا يتكلم كوالا النبي صلى الله عليه وآله وقد قال تعالى اني اوتيت
 بالبينات من ربي فاسم ولا تجحوا بها ومن الولاية امام الاسلام عاذا بكم ما سوي
 لا ولي في الولاية بان كانوا في مرتبة واحدة ويجعل الشايع والقتل
 يقدم الاقران لا الفت كاتين نظر الى سقوط الفتاة من لان كثير من
 احججنا للقرأة مستمرة في الدعا ولوم قوله عليه السلام بيوكم اقرام فان
 تساوا في القرأة فالأفت اي يقدم الفتاة اي لا علم ببقاء الصلوة
 فان تساوا في الفتة ايضا فالأفت للمرواية والمراد به الاستماع في السلام
 فان تساوا في ذلك فيقدم المصباح وجا اي اتم في كراين الناس
 يستيب الولي وجب بالصلوة عند الاستماع الالهية وعدم حصول الشرط
 ولو استمع الولي مع عدم اهليته للصلوة من الماذن فالاشية رحمه الله
 هو اهل الجماعة لا يطابق الناس على فضيلة صلوة الجماعة وجوب
 كونه استثنائية معها اي مع الاسلية واجتماع الشرطية لان المبارة
 بما غير واجبة وحضر جبار من فضل النبي ثم يمتنع للولي ان يقدم
 لورده والخبر الصحيح في ذلك ولا يفتقد الصلوة عليه جماعة بدون اذنه
 اي اذنه الكبر وان لم يكن جامع لشرط ابطاله دخل في قوله دخول غير مشروع
 ودخل بانه فرج الولي عن اذنه لم يطل لان ذلك كان من الماذن
 واذا لم تنفع الجماعة لعدم الماذن من الولي يمتنع من المكلفين فضيلة
 ح وراي يجب اتباع الصلوة الطائفة بكامل الكفنيين لان النبي صلى
 عليه وآله فعل كذلك والاشي واجب فلو صلى بمكلمة اقبل الكفنيين

الصلوة في
الانكسار
على جماعة الشرايط
التقديمية لم يصح
واربها صلواته
جامع الشرايط
الصلوة في

لم يأت بالمسألة بغير ميثاق في الصلوة للثبوت لا لتقبل في شرط في صحة
 صلوة الميت ان يكون المصلي مستقبلاً للقبلة مع الامكان لان النبي صلى
 عليه وآله فعل ذلك مع الامكان وحسب التماسي بقوله عليه السلام صلوا كما
 رأيتموني اصلي وايضا يميز فيها سنة العورة مع ان حجاب رعا ذكرنا من وجوه
 التماسي التي تاملها الصلوة بغير الصلوات فيوقف عليه جهات في العبادة
 بعد اتمامها فيصير الحجب الى بعض وكما لا يتجلى الطهارة لا يجب فيها التسليم
 ولا القراءة اجماعا وتغير فيها في حال الصلوة جلي راس الميت عن المصلي
 مستقبلاً وجليه عن سياره بحيث لو انقلب الميت على جنبه كان في القبلة
 تماميا بالنبي صلى الله عليه وآله ولو صلى عليه على عكس النية المذكورة اعادها
 لغزات التماسي ويغير ايضا عدم التسليم بين المصلي والجن في كثير او يرجع
 ذلك الى الفرق فلو صلى مع حصول التسليم بعد التماسي لم يبع لان ذلك يرجع على
 الصلوة على الغاية بغير فيها الصيام والنية اما الاول فقلت سمي النبي الاله
 عليهم السلام لان النبي صلى الله عليه وآله صلى كما في قاعه اولاد اكبر من الاجساد
 فيه علمنا واما الثاني فلان عبادته لا بد فيها من النية ولا يجب فيها التسليم
 الى الاله او الفضائل مع مخصصات ايضا يميز فيها بغير ان تسلم حكم
 التماسي بغير فيها التشهد اي الشا وتان عقيب البكيرة الاولى ويغير فيها
 ايضا الصلوة على النبي وآله عقيب البكيرة الثانية بغير فيها الدعاء للمؤمنين
 عقيب البكيرة الثانية بغير فيها الدعاء للمؤمنين عقيب البكيرة الثانية
 ويغير فيها ايضا ان يدعو للميت عقيب البكيرة الرابعة ويجب ان انظر الى

مستقبلاً

ايضا

والله اعلم بالصواب
 في هذه المسألة

في الصلاة

بالبكيرة الخامسة كل في كذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان رسول الله صلى الله
 وآله اذ صلى على الميت كبر وتشهد ثم كبر وصلى على الابناء ثم كبر ودعا
 للمؤمنين ثم كبر الرتبة ودعا للميت ثم كبر ودعا له وحسب ان يكون الانصاف
 من المساق بالرتبة لا تقتضيه الاكثاف بذلك من غير دعاء له لا الحسين
 عليه السلام صلى الله عليه وآله فقال اللهم الغض عني فلانا واخوتنا في عبادك
 اصله فهاك واذ قد اشته عذابك فانه يوالى اعداك ويهادى اعداك
 ويغض اهل بيتك والجار والمساقي من انسا سواك صليداً اهل البيت
 على ما يشهد ببعض الروايات قال المصنف في شرح القواعد ويرى المصلي
 المستصغف من الذي لا يعرف الحق ولا يعاين فيه ولا يوالى احد من
 قائل التشبيه وقال ابن ادريس من الذي لا يعرف اخلاق المسلمين في الخلق
 ولا يفيض اهل الحق على اعتقادهم ويؤمن بالدين المستصغف الطفل نجوم
 نقل عن الاله عليه السلام فيقول في المستصغف اللهم اغفر للذين يابوا وجوا
 بسبيلك ثم عند الخلق في اخر الآيات ويقول الطفل اللهم اجعله ولابوينا
 سافداً غرطاً والفرط بالحق كسر الذي يتقدم الوارثة فيمنع الرضا والدا
مسألة ان رفع اليد عن البكيرة استحب لا خلاف في ذلك والادب واما في رفع اليد
 ورفع في المص على الاستجابة بكرة تكرارها على العبادة الواحدة وتوابعها
 ثم كبره لان النبي قال الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى
 على مناداة ثم جازم فقالوا فانما الصلوة فقال عليه السلام ان الجن ردة لا يصلي
 عليها من ثم بعد الصلوة بحضرة اجماعاً وجواباً كما سأل في غيره في مكان مملوك

وجواباً وان لم يصر في الرابعة
 وانما بالحق من دعا عليهم

واعلم ان الصلاة على الميت
 هذه الغرض ليس لواجب لا سيما
 صلوة المأواه

مسألة

للمقبر او ساج ولو اوصى فيه في حبه او ملكه اعتبر الاجازة او الشك ولا
 ان يكون ذلك الذي في حيث تكلمت تلك الحجة والمجب عن المكس وقصودنا
 تحريم ساج مستند الى جماع امر النبي صلى الله عليه وآله بذلك فحصل في
 كل ميت ويستحب لميت القبر قدر قامه او الى الترفوة لرد اية وكبره الزيادة على
 نه الرد النبي عن ذلك فان حمل له لم يفرغ حايطة على القبلة مكان
 يوضع فيه الميت وواجب ان يشق لقلبه عليه السلام الحمد والشكر لغيره
 والحق من ان يفرغ في قبر القبر شفايت به النهر ويوضع الميت فيه وسقط عليه
 شي ولا بد من اعاده الاستقبال موجب فيه موجهها الى القبلة وسقط الاستقبال
 عند الاستباس وعند قدرة كمن مات في قبره وقدر اخرجه وضد البها
 وكيفية ان يصح الميت على جانبه الامين والتوجيه على نه البهاية ذاب
 اجاعا في كل ميت الاني الذمية الحامل من سلم ميتة برها البهلا لالولوك
 التوجيه بان دفن في مقبر المسلمين ايضا طمسته واكرامه والتعجيل المذكور
 يفيد عدم خصائص كمال الذمية بل الذمية الحامل من سلم يعني ان يكون حاليها
 كمال الذمية موجب انما اوضح الميت في القبر يستحب ان يلقنه الولي او من يراه
 قال الهنا على السلام اذا وضعت في القبر فضع فك على اذنه وقلي اليك
 والسلام ونيك محمد نيك القرآن كباك وعلى امامك ثم نظم القبر
 لا يفرح فيه غير موجب اجاعا ثم ترجع القبر ومن فاسته السفينة في
 يفرغ في البئر اللامع صدر البئر كدفن بان يكون البئر بعيد الا يكن الوصول
 اليه الا بعد عدة او قربا لكنه مخوف من جهة السباع وغيره ما يجب حبه

للا تفرقوا منها

واللحد

والله شارب يقول
مع تعدد القول

موقوف

الميت موجب كالجود منه ليس في الا او جعل الميتة ومما كافي به ويرى
 الرغاني البر استقبال القبلة لان المقبر من الذي ستره وسوا حاصل من البر
 على القبر المذكور ويجزم بقبول القبر لانه متباعد الميت الذي يوضع احدها
 اذا دفن في ارض منصوبة او كفن بتوب منصوب لان ذلك عدوان
 قبيح ان التمر ان اوي ذلك الى منك حرمة لان من الذي مني على
 الصيق واما ما اذا وقع في القبر ما لم يمت خطا لال عن الصباغ واما التناو
 صار تيمنا بوزن فيه ليدفن في مكانه فيه او يصلي اخوي فلوطن ان صار ابا
 قبش وظهر انه باق في حبه كما كان ومنها اذا اراد الشهادة على غيره لول
 ويوزن وقته ميراثه ولو دفن في ارض ثم سويت فلا قوي عدم جواز
 النيش خلاف الظاهر والزم ولو كفن في حرير فحل كوز النيش ام لا وفيها
 ووجه الجواز انه كالمقنوب ووجه عدمه ان الحق فيه مدعالي وحقوق الاثني
 اشته تضييقا ولو اتبع حيا جود اشكاله ثم مات بغيره ايضا خلاف فان قن
 بشن خوف بعض من الظاهر عدم مقصودا اذ كان ماله ثم يفيض في تركته
 مال الغير وفيه اما فاد المص في حاشية عليتها في هذا الموضع ويجزم ايضا
نقل الميت الى مكان اخر بعد موت موجب لا ذكرنا من حرمة النيش الا اذا
 كان ذلك النقل الى امة كالمشاهدة المستمرة بمعنى شاهدة الامة المعصومين
 عليه السلام بتركا بترتهم تباعد عن ابا الله وروي عن الصادق عليه السلام
 ان موسى عليه السلام اخرج عظام يوسف عليه السلام من بين ايل عمل الى الشام
 وقال الشيخ رحمه الله سمعنا جاز النقل مذكرة ونسج العلامة من ذلك لا خلاف

فكل من كان في الخياض ولو دفن فيه
 فكل من كان في الخياض ولو دفن فيه
 فكل من كان في الخياض ولو دفن فيه

منه مكانه

ثم انما يشترط من سوغ ذلك لم يرتفع مطلقا بل مع عدم حصول المشقة فلو كان
 ويكره نقل الميت من طيموته باجماع العلماء لقوله الصادق عليه السلام عليكم
 الى مضاجعهم ولو كان بغير المشقة لم يوجب نقله اليها لما لم يوجب مثله ولو كان
 مشركا لم يكره بها صالحون يحب اهل البيا قال الشيخية انه ذكر في كتابنا
 وبركة زيارتهم واما الشيخية فتعذر في العنق صلا عليه انه لا يكره
 قتل ولو لم يصل على الميت على قبره **ما قلت** يلزم من جواز الصلوة
 على النسيب عند الاصل **ما قلت** المراد من النسيب لم يشأ به المصلي حقيقة ولا
 حكمي فلا يرد عدم جواز الصلوة على القبر او الميت شيئا في حكم الميت بخلاف
 البعيد بالمجر العادة به لانه كالاشيى به حقيقة لا يسيى به احكاما فلا تجز
 الصلوة عليه فزوجه على شأ به بالاعتبارين والمصرفة اطلق جواز الصلوة على
 الغير من غير قيد يوم او ليلة كما ذهب اليه جميع من اصحابنا من نقاد بقوله ولا
 تحديه ومثاله موثقا مختلف وفيه قوة لان فيه مجابا لان القبر بان على
 اخبار الصلوة بعد الدفن على من لم يصل عليه وغيره على من لم يصل عليه وعلى
 هذا فتكون الصلوة على من لم يصل وصيته لمقتضى الرواية من غير قيد لا يوم
 او ليلة كما ذهب اليه البعض ولا يشترط الايام ولا يتغير صوت الميت كما قيل
ثم يستحب في اهل الميت باجماع العلماء قال عليه السلام التوبة تورث الجنة
 وقال عامس من نوري اخاف عيبه الكساة منه من حلق الكرامة يوم القيمة
 والمراد من التوبة توبة اهل المصيبة واطفالنا المرن عنهم وتبتهن
 سبوا لانه والابناء عليهم السلام وانه كبرتم التوبة على الطيرة وسبوا على

وقد سئل عن ان يكون الصلوة على النسيب

اهل الميت

اهل الميت ويكره الاكل عند من فعل الصلوة على السلام الاكل عند اهل المصيبة من
 الجارية والسنة البعث البيوم بالطعام واللباس جازا اجماعا ليس بكره
 لا روي ان النبي صلى الله عليه وآله لم يكره ان يطعم اهل المصيبة ولا يكره ان
 يلبسهم او ما فرغ من بيان الطهارتين الاختياريتين اعني الوضوء والغسل
 وما يتعلق بهما اراد ان يشيخ في بيان الطهارة الاضطرارية فقال المختار
 من الفصول الست انتم ومنى اللغو القصد منه قوله ولا تيمموا الميت
 اي لا تقصدوه وفي الاصل لا يحل استعمال الصبي ما في حكمه شرطا بالبرية
 لا بالصلوة قال المصنف وقال بعض المتأخرين انه لا يكره ان يمس النسيب على
 اتراب او ما يقوم مقامه ومسح الممسح وطاهر الكفين بدلا عن احدي
 الطهارتين لاستباحة الصلوة وفي كل منها نظر لانه ليس بالجامع او لا يصدق
 على التيمم الذي يجب على الميت خروج من المسجد وايضا لا يصدق الثاني
 على التيمم الذي ليس مسح اليدين حيث يكون اليدين ان يجتسنا دون الجنة
 فانه يحل ان يقولن ان يمسح الجبهة على الارض ويسقط مسح اليدين
 ومكس من المادة اخرى للفقهاء ولو يذنب فيه قيد الاختيار ومذهب
 قيد ابدية واستباحة المذكورين لم يوجب الا طهر من وجب ان يكون
 ايتيم بالصبي لقوله تعالى فيتموا صبيد او سوا التراب ما يوافق سوا
 صمد كان اسودا واحفرا او امروسة الارضى للذات اوي بشرط ان لا
 عند اسم التراب الصبيد مودج الارض كما صرح به اهل اللغة وطاهر
 انه لا تتراب او المدرا او الحجر او الرمل ويدخل فيه ايضا ارض النورة

في طهر

ر

واراض الجحش قبل الاخر اق يجوز التيمم بها ايضا قبله دون الجحش اذ لا يصدق
 عليه اسم الارض والاشياء ودون التراب المشوب ابي المخرج غيره لا
 مطلقا بل مع سلبه الاسم فالمخرج بالاسلب لا اطلاقا يصح التيمم به و
 يجوز ان يكون التيمم بملوكا او سباعا فاذا لم يكن عنده وجب له سبيله ولو
 كان ذلك غيره وان زاو من شئ المش حيث لا ضرر عليه حاله لا مال او
 استجارا وعارية او شابه حال يجوز يدار القبر وارضه على ان يشاء الحال
 ونظر الكراميه استمع ويجب على المكلف قبول سبته ابي سبته ابا داود
 متعارف وكذا يجب قبول سبته المالان عليه تحصيل ما يظهر به ابي جبركان
 حيث لا يضمن ذلك التحصيل والمنه والاشتمان والعصا منه فالقادر
 على قبولها لا يبعد فاقدا لما وانما يجب الكفر في السبب عاده تم ان
 البتة في المال شيئا على المنية لا تتم يتسألون في اشكال ذلك فنعلم ان
 ذلك من غير منه فوسيله بخلافه في التمر فانه لا يعلية قبول سبته التيمم
 لا في ذلك من منه غايه فذنبه على ذلك بقوله لا التيمم به اذ اذا
 البتة على سبيل التبرع فلو كان الموصوب منه ورثته سقط المندور
 المذكور وجب القبول طالع التيمم مع فقد اي مع فقد التراب
 وعدم القدره على تحصيله تيمم او عارية ونحو ذلك متعارف
 التراب ابي التيمم بغيره توبه وبعثا را البند وبعثا را كذا
 فيفيض توبه او ليدرج واتبه او خرفا فاذا اعلاه فبارك وخرج
 من اجرايه كذا في غير الحسن تيمم به لدروايه قال العلامة التيمم بغيره موافقا لاه

المنه

دو خور

ولو فقد التراب نقص توبه او ليدرج واتبه او خرفا فبارك وخرج
 وللدروايه ان يكتفى باله **عنه** وانت خير بالتحليل المذكور الاول ابي
 قوله لانه تراخي في جواز التيمم بالنبات المذكور ان وجد غيره من التراب
 فلا اثر لاشتماله لطمته بغيره من التراب الجوز والمدر لان النبات اذا
 كان في الحقيقة ترابا كما صرح به فلا فرق بينه وبين سائر التراب ثم بعد
 فقد التراب النبات جاز الوصل لتحويله الى التراب لانه قال عليه السلام
 بعد ذكر التيمم بالنبات اذا لم يجد الا الطين تيمم به فلا يجوز التيمم به الا بعد
 فقد النبات كما لا يجوز بالنبات الا بعد فقد التراب والوصل هو الطين ارضي
 كما صرح به اهل اللغة ويجوز فيه تسكين **عنه** ان التيمم به لا يجوز اذا
 لم يمكن تحصيله وفركه حتى يحصل منه ترابا فان عكس من ذلك وجب ان
 التيمم بالوصل انما يسوغ مع الفرج عن تحصيل التراب لجمع القدره عليه ان
 لم يمكن ارضاق الوقت تيمم منه لانه مخرج من الطين قال الصافي
 عليه السلام اذا كنت في حال لا تجد الا الطين فلا بأس ان تيمم به
 قيل اذا لم يجد الا الشجر تيمم به وقد اشار المعصومي بقوله لا بالنبات لان
 الروايه التي في مسالكها الجوز وروايه محمد بن محمد عن الصادق عليه السلام
 قال سالت عن الرجل يجتني السفر فلا يجد الا الشجر او ما جابه اقال هو
 بغير الضرورة يتيتم لبيت بهر في المطلان لما امتهلا آخر غير ما فهم
 منها الجوز وسواه تيمم به بالتراب بالنبات فواجب الشجر دون غيره اذا لم يمكن
 من وضع يده عليه بالنبات حتى يتصل بالارض انما ما يبيى به غاسلا سوفافه

مطايع لا حد ما حاله ما فرغ منه
 انما لا يتبين ان كذا هو
 من اسباب التيمم من جاز
 التيمم به في الشجر او غيره
 على النسل ان لا يتبين تحصيله
 التيمم به في الشجر او غيره

لوجوب العلم بالعلم ادا لم
يحد غيره

الطلبين ح واما اذا تمكنا من قائلنا فهو واجبا فلا يجوز التمسح اصلا
من الطهارة المأبىة لا يبيع فيه وتقصي التمسح بالارض عليه والقصر فيها
بكره استدل بذكره في شرح القواعد للعلامة فمن اراد في طلبه انك والى ما ذكرنا
اشترطه ولو امكن التمسح به او به اي خد او به الشئ قدم لك على التمسح به ولو كان
وتسبب المكلف طلب الماء لا يختار في تعيينه اجمالا لا بالطلبية فيلزم كراهة التمسح
في تعيين التمسح ولو لم يتكلم في عدمه واما فيما اذا لم يوجد لا يثبت الا بالطلب
ولقولنا عليه السلام فيلزم ادا في الوقت فاذ اخشى ان يفتقر في الوقت فليتم
يقتضي آخر الوقت وقوله عليه السلام انه اذا كان فيك يالم قد الماء في طلبه
ان يكون بعد دخول الوقت فلهذا الغرض ح اذ هو في طلبه فيلزم
دخول الوقت لم يجز وجوب اعادة التمسح به الا اذا علم بعدمه في شئ
في سائر التمسح فيلزم ولو ضاق الوقت عن التمسح به وان كان قد فرط في
الطلبية اول الوقت فصح تيممه ولو لم يمسح به اذ غلب الغيب تيممه عليه فيلزم
انتمى التمسح به اخر او التمسح به رواه في خلافه في الحكم وحكم بطلان تيممه
صلوة ولا بد ان يكون التمسح به في الاربع عشرة اية بعد اتمه
ساق فيقطعها رضى الراي المتمدل بالان لا المعتدلة ووجوب التمسح به في المقدار
انما يكون في الارض الخربة فاصدوى ارض تسمى على علو تغل او اجار
او اشجار وايضا ان يكون التمسح به ارض غلوتين في الارض السهلة وهي
منه المونة والحكم في الموضوعين جماعي فيستوفى به لا يفيقده ابدى التمسح
فلا يمسح ولو كان ذلك ليقضى بل كبرية بشرط ان يكون مالا ولو

علم عدم

علم عدم التمسح في بعض الجهات سقوطا لغيره في تلك الجهة ويجب ان يكون التمسح على
الاستيعاب بحيث لا يبقى شئ من تلك المساحة في الجهات الاربع خارجا عن التمسح
ولو كان الماء ماصلا فوق المساحة وجب التمسح به ولو با جزء كوجوب
تمسح الارض بالطين وسقط التمسح مع الخوف على نفسه او على ماله ويجب ان
وان زاد ثم عن التمسح مع القدرة على الزيادة مع عدم الضرر حاله في
او متوقفا في مستقبل الزمان وخوف الضرر من استعماله على نفسه مانع الاستعمال
وغدر مسقطه ولو كان ذلك الضرر الخوف منه ما يمكن حصوله في بعض المقاصد
لحقه اي يكون ماله ح كمال فاقه الماء منه اي من الضر الذي يجافى
يجوز التمسح به في الشين والحيث كان قويا وضعيفا وسواء كان حصول
المرض المستوقع من استعمال الماء مستندا الي وجده اذ اولى اخباره في
كان او بالقاء لا كان او فاستقار كان او عبدا ذكر كان او انثى
يستند السقوط في به الصورة عموم قوله عليه السلام للضرر ولا اضرا في
السلام قال العلامة اما الضر اليسير كوجع الكرش والضرر فكذلك غير مانع
ويستند لعموم الخبر ولانه يسوغ مجزؤ من الشين وطول المرض وعسر ربه
واذا كان هذا مستقلا كاستعمال الماء كان وجع الكرش والرس او في
بالسقوط استعماله وكذا الخوف على نفس من فقار ولو كان عامضا
منه لان الحسنة اكثر من حرمه الصلوة او من الجبنات كالدابة والتمسح به
بخلاف الجاني والمرة والكلب العقور والتمسح به الخوف على ماله او على نفسه
على بعض فان كل واحد منها سقط كاستعمال الماء وسوغ التمسح به لان المعط

مع

هذه الاشياء مطلوبة في نظر الناس من هذه الخوف في الحكم كالخوف على نفسه من
 لغيره من الخوف عند احتمال المأني الطهارة ولا اعادة وجوبها على من صلى
 بغيره على الاقوي لان تلك الصلوة وقعت على الوجه المذكور في خرج بها على
 عدم التكليف لقول الكاظم في رواية غيره ان قال آخراته صلواته
 وقال ابن عتيق وابن المنيذ بالاعادة والرواية التي تمسك بها في الاعادة
 قوله على الاستحباب يدل على ذلك ما روينا عن النبي صلى الله عليه وآله في رجلين
 بينهما وصليا فوجد الماء فاعاد احداهما دون الآخر فقال النبي صلى الله عليه وآله
 انه فقال لمن لم يجد الماء فاعاد احداهما دون الآخر فقال النبي صلى الله عليه وآله
 كان المصلي بذلك يتيم من الغيبة مع العلم بخرجه عن الصلاة وقيل بوجوبه على غيره
 والاصح عدمه لعدم قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولقول الصادق السلام
 في رجل يصلي الغيبة ويخرج او قروح او يخاف على نفسه من البرء لا يتكلم فيتم
 والرواية التي استدل بها الشيخ على وجوب الاعادة من صلاة منعه بالجماع بعد جمل
 الوقت لم يصح بان المال لا يكفي للفصل فهو خارج عن الحكم المذكور لانه كالمقضي
 بعد دخول الوقت **مسألة** انه لو كان الماء حاضرا عنده او تحريما منه بحيث لا يسمى
 عرفا انه غير واجد الماء او كونه ان يرضاه منه الا ان ينجس الوقت بغيره او
 بالحيثية وان كان يسهل المخرج له التيمم لانه يسهل واجدا الماء فلا يباح له التيمم
 لقوله صلى الله عليه وآله ما وصرح ببعض علماءنا ونقل العلامة في انه ذكره ولم يردده
 ليج الوضوء للصلوة التي قد فاتت لكن لو ترك الوضوء لم يأنه لان وجوبه لا يان
 بالحيثية وجوبه بغيره ومنه في حرام الحجة من الخروج للطهارة لما فيه فتم صلى

قد سمع
 الى

نونا

في الحكم كالمقتضى للثبوت فلا اعاد عليه ايضا تحقق الاشتغال المتعلق بالان
 بما ذكرنا من اصرح بقوله او المخرج من حرام الحجة وقيل بوجوب الاعادة ولا يفتح
 الاول لما ذكرنا والامر بوجوب الاعادة زيادة تكليف الاصل عدما
 ويقدم علم وجوبها على الميت والمحدث اذا اجتمع معه الماء البندول للمخرج
 من الصلاة الطهارة سواء كان ذلك البندول نذرا او ميتا او غيرهما
 والمفروض ان الماء قليل لا يكفي احدهم خاصة ويستند الحكم قول الكاظم عليه السلام
 ولا يستيقضه ما لا يستيقضه المحدث والميت دليل بعدم الميت لقولنا
 امره فيلزم بكل الطهارتين **باب** ان الميت قد سقط عنه التكليف الشرعي
 في الطهارة بغيره موقوف على الفصل مع وجود الماء كذا في تقديم الجنب
 على باقي المؤمنين كما يفيض فيهما ما من الميت اما بوجبه تقديمه على المالك
 فلكونه آثارا للطهارة في نفسه فانه يستحب بها الصلوة وقراءة الفرائض ودون
 المساجد اما تقديمه على المايضين انفسهم فيزدونهم لوقفت بان الواجب في
 المايضين بعد الانقطاع من وجوبه على الفصل لم يستبعد ترجيحها على الجنب لانها تنفي
 احوالها من وجوبها ويحل اولها كذا في نفسه استبانه على المايضين فانه
 يجب عليها غسل الوضوء ويقدم والجماعة على الجميع وجوبها كان او
 ما يضايتها كان او حقه ثلثا لانه لا بد له الوضوء في يقدم وجوبا على الكل
 لما فيه من خوف التلف وكسبه اني في التيمم البيرة فضا واجا ما ويقهر فيها
 منها الايتان بما مقاراة للضرب على الارض الذي هو اول فعل من افعالها ولا
 يجوز تأخيرها عن الضرب الى مسح الجبهة كما ذهب اليه العلامة في بعض شرايعه

في الميت فظا والواجب في الحديث
 على بعض العباد كما في الفرائض
 مثلا منه نفس فوقها الى الطهارة
 اصلها كمال الحسب فلو كان
 حسب العباد اصح منها

ان
 من حيث

في الميت فظا والواجب في الحديث
 على بعض العباد كما في الفرائض
 مثلا منه نفس فوقها الى الطهارة
 اصلها كمال الحسب فلو كان
 حسب العباد اصح منها

البيدليم (الحنف)

26

وکیل و ادعای مال و فی ایام
توضیح علی الصمد است
از ادب صنعت کذا و ایام و ایام و ایام
در این اندک از قضا که در کتابهای
مجلس است که صنعت کلی نیست
مال و پول که در کتابهای
وکیل و ادعای مال و فی ایام

برزخه المضر عليه و سائر ان كذا انما يطهر على التيمم و هو في الكفين
 و في الكفين اما طهارة المضر و عليه مطلقا فلو كان عليه التيمم فيهما صبيحة
 طيبا و حبس ليطيب او المراء يطاهر و اما شرا الا يطيب الكفين و سائر المضر
 مطلقا اي سوا كافي في نجاسة مستندة في غير ما قال في نظره و ما ذكره اسبقه
 في انه كروي و يلبس على هذا الموضع حيث قال في طهارة المراض لان المراض
 بعد ما تحبس فلا يكون طيبا و لمساواة اعضاء الطهارة اما في فالتحس في ظاهر
 اما في السيل الاول فلان التيمم ثابت اذا كانا في نجاسة مستندة و في غير
 كالاول اباسر اما في الثاني فلان المساواة بين الطهارة الاضطرارية
 و الاختيارية من جميع الوجوه غير لازمة و موطوءة كذا في غير المضر و بعض
 من اجابا شرا في اعضاء الاخرين و هو طهارة التيمم في اعضاءها
 بحيث لا يتعدى الى اجزاء كانه توطئ صفة موطوءة ذكر الشبهة و هو ان
 المطلع المذكور و هو قوله انما في سائر اعضاء اي عن بطني الكفين و اوضح
 المضر في التيمم ان لم يكن في نجاسة ما يلبس بين المضر و المضر و عليه و الجواب
 المضر و لا يستند الى المضر و عليه لانما مع وصفه في لا يتعدى الى اعضاء
 طيبا و كذا المضر بناسني على سائر الاشياء المذكورة و هو مذهبنا بالتعليل
 المذكورين و قد عرفت ما فيه من الضعف **مسألة** ان لو كان باطن الكفين نجسين
 فحاشا مستندة و جيب المضر يطهر و لو كان سائر المضر و اباطنه قارن
 في نجاسة مستندة على الارض و سقط المضرين و نجس احدى يدي في غير الاخرى
 و نجس بها مستندة ثم مسح الارض و سقط مسح اليد الاخرى و لو نجس مستندة خاصة فقط

انما يطهر على التيمم
 و هو في الكفين
 اما طهارة المضر
 و عليه مطلقا
 فلو كان عليه التيمم
 فيهما صبيحة
 طيبا و حبس ليطيب
 او المراء يطاهر
 و اما شرا الا يطيب
 الكفين و سائر
 المضر مطلقا
 اي سوا كافي في
 نجاسة مستندة
 في غير ما قال
 في نظره و ما
 ذكره اسبقه

فرضنا و ان فرض اليد من المستندة الكل عموم قوله على السلام لا يستند
 بالوجه و ما روي عن المضر و عليه السلام ما لا يدرك كله لا يترك كله و ثبت
 الا معا كلها سقط فرض التيمم و يجب ايضا التيمم و لا بد ان يكون ذلك
 باطن الكفين معا ما وجوب المضر بها معا مطلقا في رواية زرارة عن ابي اقرع
 السلام ثم مسح تحت يديه فلا يجري المضر و منها الاضطرارية و اما القول بوجوب
 كون المضر طين الكفين فانه ياتي بما يبيح يدي بغيره فلو كان ذلك مستندة
 التي يجب مسحها في التيمم من غير ان يمسح طرف اللحية على و سائر الذي في الكفين
 لا انظر الذي في وسطها لان ذلك استعلاء و لا يجب مسحها بوجوب لرواية زرارة
 استند و لا صلة البراءة و لو فقد فاستحووا بوجوبهم اذا البان او كانت مستندة
 المتدنية في بعض و خلاف ابن ابي حنيفة في سائر اعضاءه و وجوب مسحها في بعض
 و مستندة و قد دللنا استند على ذلك برواية سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام
 سالت كيف يتم فوضع يده على الارض فمسح بها وجهه و ذراعيه المضرتين و لو
 المضر عن وجهه السند مع كونها مقطوعة لان سماعة لم يمسح به الى امام و نقل اليه
 الا جامع على المسح الجيب و كذا في يمينها بايديها مستندة يا با عطاء ما يطهر
 الا سفل يمينها التيمم ابي فلو مسح بطنه الاول ان يده على المسح بسنتين مسح
 الجبهه و سائر الاعضاء في طين بالوجه فيقول ان المضر و كذا الاول او قال مسح الكفين
 اما الاول فلان في بعض المضر رايل على و جوب مسحها في يمينها و اما الثاني
 فلو مسح به و قد حكاه ابن ابي حنيفة في رواية سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام
 مسح يمينه و لا بأس به و قد افنى المضر في شرح القواعد بالوجه في المسح

۱۰۰

الايدي في عبارة ربنا على الوجه الذي استجاب لطابق الحكم في انما هو انشراح
 علمنا على الوجه قبل حكم ما عطف على الامر المذكورين بقوله وبلغ طرف
 النافذ لاسفل لان فيه البلوغ امر مستحبه سره شك ثم بعد ذلك يجب
 منع طرف كفي يعني بطل الميراثي بسببه يارسن في كل اطراف المصاحبة فينفي
 عليه السلام فلا يستحق الميراث فيكون من الطرفين ولان المراد من اليد في الميراث
 بعضها لانها اداة التبعيض سواء الموقوف للموقوف عليه في رواية محمد بن
 عمر الصادق عليه السلام واسم على كفيك من حيث موضع القطع ولا ينبغي المصحح
 ان يكون في كفيك للاصل ولقول الباقر عليه السلام في وصية عاتق من صحبه
 يا عاتق ووجه وقال خبر من غير محل الفرض من باب المقدرة وهو بتقديم
 يعني على الميراث في المصحح وتأخره على الميراث لمر اجاعه ولانه بدل عما يجب التقديم
 ثم بعد ذلك يجب مسح اليد كذا في آية بسببه يارسن في كل اطراف المصاحبة
 بطل يعني في اطراف المصاحبة والمصحح قد استار الى وجه الترتيب بين افعال
 التي حكم عليها بايراد كلمة ثم في عبارة وجوب ثابت بانتم الابعاج فلهذا عطف على
 ايضا في المولات لو كان التسمي بدلا للعقل والوجه انما على تقدير وجوب
 الى آخر الوقت كاذن بسببه اكثر من غيره في كل ما على تقدير عدم فلهذا على صلاتي
 عليه آله والاله عليهم السلام لوجه انما في المراد بالمولات سنا المتابعة
 عرفا ولا يمنع في المولات الفصل والتفريق بالابوة تفريقا فلا الفصل
 اي الذي لا يلحق بعده المتابعة الوافية لغيره فكل المكلف منه والى
 بنفسه لانه هو المأمور بقوله تعالى فليؤموا الله العبد كله ان يشاء فانه سيقاد وجوب

[illegible]

نصف العسل قبل التنايب

المشهور في اللاحق في الدينين في الاصل النسبية وهل تغير النسبة
ثم تغير بها كالحيل حال الشبهة انه لم تنف على ما في هذا التحصيل القول قال
المصنف دافعا لذلك كيري بحال في بعض الجميع بيد الحيل ثم ميسر به ان امن لظاهر
تولد عليه السلام فاقوا منه بما استطعم ولو قد رد ذلك ضرب به ورجع بها
وتولد الحيل النسبية لعدته عليها ولو كان اوي وكنته التي تم شي اخر
وسواء اشهره سابقا في تقريره وكله ثم هو الغريب بين اعضائه كما ذكر
تقديم ضرب البيهين على الارض على سبب الحب ثم تقديم مسج الجنة على البني ثم النبي
على البيهين لانقطاع الاجتماع على ذلك ولو ذكره السليم البيهين في اللاحق طاعة
على الغبار بالدين بل سبب النفس بعد الغرض بالحكم الاول فلان الغرض ب
عليه سوجه الارض بل لو وسوقه يكون قابلا للنسب قال الله سبحانه ولما
اي رضائنا لانه ايعلياه لما ان في علوه اياه لافته **فان** جاني رواية
ان النبي صلى الله عليه وآله النفس بيديه بعد الغرض في رواية عمار بن سنان في نفع فيما والى
واجب النفس لعلها شي من الزايب **فان** لاي النفس للاصل والرواية بغيره
فيكون فعل النسب والاي عليه السلام بيان النسبة بحسب التمام اكان للنفس
واحدة على اللاحق واذ اكان النفس ضربان امتان على اللاحق ومادة الحكم في
الموضي قول الباقر عليه السلام وقد سئل كيف يتم ضربه واحدة للنفس والنفس
الحسبية تضرب بكبريتين ثم تنضمهما مرة للوجه مرة للبين قال السيد
اه كني في الموضي ضربه واحدة وقيل كبريتان في الموضي والاول المشهور
بغير الاحكام الحاصل ان الاجزاء تختلف في بعضها ضربه وفي البعض ضربان فالاحكام

قال عليه السلام

المكتبة

المتأخرون مجاب عنها بان خصصوا الضرب بدل الوضوء للصفتين ببطلان التيمم
 الى ان الاكثر نيات الكبرى والقتل نيات الصغرى ويجب نية البناءة ببطلان
لوجه الطهارة في غير النية كالغسل في المني والوضوء في الكبري وغسل البيت
 مستثنى من الحكم المذكور اذ لا بد فيه من نية تيممات بطلان التيمم في النية
 ولا بد لكل غسل من نية ان كل ما ينقص الطهارة ينقص التيمم لا يعوم
 مقامها في الضرورة فيقفز ما يقفزه وينقص ايضا بالمكن بطلان التيمم
 عاينوه اكل المبدل او غسل المكن بطلان التيمم اذ كان سبيل التيمم اي قبل التيمم
 الاحرام ثم حصل التيمم بطلان التيمم ولو لم يكن قد رجع على ما ينقص الاحرام
 فانه قال لو صلى بنية فليقضه صلوة وان لم يركع فليقضه وضوءا وسوقا للمرضى
 ونسهم في البرج مالم يركع في النية وموت له ابن الجبنة ونسهم من قال لم يركع
 وسوقا لسلار فلو قرأ مفتي في صلوة ولم يعلم على ما ذهبوا اليه روايات صحيحة
 لكن الرواية التي دلت على انه اذا قل في صلوة من نية مطلقا ما مبها استمر
 في العلم والعدالة في ترجيح على ما روايات التي تدل على بطلان الصلوة ورداها
 روى رواية محمد بن حبيب عن الصادق عليه السلام عن رجل تيمم ثم دخل في الصلوة
 وقد كان على الخفاف تيمم عليه ثم بقي بالماصين يدخل في الصلوة قال بعض في
 الصلوة ويبرأه بغيره بعد ولا يطلوا اعمالكم واذ اعرفت ان حضركم لا يبرأ من
 في الصلوة لا يقدح في صحته قل عليه السلام اذ التيمم اذ فرغ من الصلوة
 ونفذ الام لا قيل نعم لان تيمم قد بطل بالنسبة الى الصلوة المجددة
 المستقبله وان التي كان فرضها لان التيمم الحقيقة بمنزلة حاصله والمانع

بطلان التيمم
 بطلان التيمم
 بطلان التيمم

الشرع

الشرع في بطلان الصلوة لا اثر في المكنة وسيل لا لان المانع الشرعي كالمنع
 في الحكم فلا فرق بين الظالم الذي يمنعه من التيمم وبين المرض الذي يمنعه
 عمن التيمم وعليه موى المصنف في شرح القواعد فالحكم من مكنة ان لا يكون معه
 مانع حسي ولا شرعي ويجوز ايقاع التيمم في الوقت واما الثانيان بطل
في حال الوقت فعدم جواز اجماعي فلو تيمم قبل الوقت لم يقع به فرض ولا
 فصل لعدم تيممه ولو تيمم الاستبراء لما قلده مع انقله من عليه فانه قال لا يقي
 كلما صلح تيممه وهل يجوز له ان يتييم قبل دخول وقت الحاضرة لانه قلده او قلده
 ان يبق قبل ذلك التيمم في الحاضرة قال الشيخ في الموطأ نعم مع انه لم يجوز التيمم الا
 مع الضيق وفوضى المكنة في الجواز في الصورة بين اذ كان التيمم غير مجوز وال
 فلو تيمم الصلوة استساق قبل دخول الظهر مثلا او لغائته جاز ان يصلي الظهر
 لكن على التقدير المذكور واما اذ كان التيمم مجوزا الى فان بقي على التيمم
 الى ان ضاق الوقت جاز ان يصلي الحاضرة واما يجوز ايقاعه مع سعة ان لم
 يكن التيمم المستوع لم يجز اذوال سو كان عدم جواز التيمم عند التيمم
 من قراين بالاصوال اوستة الى قول عارف قال جماعة من علماء ائمة لا
 يجوز ايقاعه في وقت التيمم على ما ذهبوا اليه روايات ولكن بغير منها
 روايات اخر والى على الجواز منها ما قال عليه السلام انما اكرهتني الصلوة
 تيممت وصليت ولا يخفى انه كالصرح في الدلالة على الجواز مع السعة مطلقا
 اطلاق التيمم آية وعموم افعلية اول الوقت من المؤيات ونسبها الى ما يوجب
 وما اختار للمصنف التفصيل متقوله ابن النسيه وسواه الى احسنه على

حظا

الجبين لا دل في العمل استباح به اي بالتميم كل ما يستباح بماله من دخول المساجد و اة
 التراب و جميع العبادات حتى الطواف واجب كان او منه و با و انما فعل الطواف
 بالذكريين سائر العبادات لا و السبب بعض المتأخرين من ان التيميم لا يجوز
 له الطواف بنا على ان الطواف يستلزم دخول المساجد الحرام مع ان الجنب الممنوع
 من دخول و ما سوره بالخروج عنه لو كان داخل و مستند لاستباحة جميع العبادات
 بالتميم كعبه له قول الصادق عليه السلام انما بعد جعل التراب طهورا كما جعل الماء
 طهورا و قول النبي عليه السلام لا يبي ذر يكسبك العيشة سنين و قال ابي
 عليه السلام و قد سئل يعني الربيع بن ريم و احد صلبة الليل هل ركعتيها
 لم يجز ان يصيب الفصل الثاني في ازالة النجاسات النجاسة كل عين
 حكم الشارع بعدم جواز استعمالها و الاستغفار بها في سائر وجود النجاسة
 الا في محل الضرورة و كذا قال بعض المتأخرين و الطائفة متفوض بالعين المخصوصة
 اللهم لا ان يقال ان المنع في النجاسة بالنظر الى ذاتها بخلاف المنع ب
 فان المنع فيها انما تشا من شئ الغير بناء على انما هو المعروف من المنع و عدم
 جواز الاستعمال هو الاول و انما يجب ازالة النجاسة التي ياتي ذكرها عن
 اثرها بالبدن و ان قلت عدالة لم تكن ليست ازالة النجاسة ايتها ايتها بل لفظا
 و الصلوة الواجبين و دخول المساجد لا مطلق بل المنع في كل المساجد الا
 في هذه غايات للزالة و مستند الوجوب في الاحكام الاله كونه عزم قوله
 و شيك فظهر ان الصلوة و الطواف و قوله عليه السلام جنبوا مساجدكم
 انجاست و كذا التمسك عن الاول لانه انما يستلزم ما في الكل و التمسك

ط
وخر

او المندوسين
 وكذا المندوسين كما هو منصوص

استعمال

استعمال بالارطوبه اجماعا و انما يجب ازالة النجاسة عن الاول و انما يجب ازالة النجاسة
 ايضا لغيره كونه كونه و وجوب الازالة عنها انما هو لانه لا يملكه و سببها و هذا
 الوجوب فوري كنهه و يجب ازالة النجاسة عن المصاحف و الا انها ايضا و عن
 سنن و بائنا كالبذرة القذرة و كذا من كل ما لم يشرع بتطهيره كالضرايح
 المتعددة كاستلزام الامر بالتطهير بتجديده و عن التوشح و هي اي النجاسات
 عن الاول و الاول و ان يزيلها لا مطلقا من اي حيوان كان بل اذا
 كان كل واحد منها من حيوان غير المأكول اي الذي حرمت رعيته و لو لم يكن
 كالجلال و موطوء الانسان و هذا الحكم انما يستلزم بتيميم اذا كان له اي
 لغيره المأكول اللحم نفس ماله و المأكول بالنفس السائلة الدم الذي يخرج في العروق
 و يخرج اذا قطع منها عرق فز وجله بقوة و وضع مستند الحكم الاجماع و النص
 الواردة عن الائمة عليهم السلام منها قول الصادق عليه السلام غسل ثوبك
 من ابول ما لا يوبى كل لحم و لا يابس يبول ما يوبى كل لحم و جوبى للاجماع و
 لقول الصادق عليه السلام ما اكل لحم لا يابس يبوله و كذا لا يابس يرسخ
 ارتفع له سائره و ان لم يوبى كل لحم كالباب و الخنافس و بعض الميات و الحكم
 في غير المأكول السبب مخصوصا بالحرم الذي كما عرفت بل يتناول ما عرض له
 النجاسة كانه عليه يقوله و ان عرض تحريمه كوطء الانسان و الجلال و هذا ايضا
 مما لا خلاف فيه و يكره ابول البغال و الخيول و اشرها و يحل النهي الواردة في الروايات
 على انكرايتها بين هذه الايات و انما نهى و التمسك المني و الدم اذا كان
 من ذي النفس مطلقا ما كان كالتساح او غير ما يبيح كل لحم او كاستلزام

الحكم قوله عليه السلام انما يغسل الشرب من البول والمني الدم وقال الصباقي
 ان عرفت مكانه فافسله وان شفي مكانه فافسله كله ولا بأس بدمه ما لم يمتزج
 له سائله كالقوي والبرغوث والسمك وان كثرت وتفاضت اجزاءها ولا يخرج
 من ذلك كثر من يدي وسواها الذرع الخارج عنه كالمسببة او دوي بالذات
 وسواها يخرج الجديسي او دوي بالذات المحللة وسواها يخرج ببوله او قبله لانه
 على هذا اصل القول الصباقي عليه السلام وما سأل من ذكره من يدي او
 دوي بالذات المحللة فلا تغسل ولا تقطع بالصلوة ولا يفيض الوضوء انما
 ذلك لغيره التيمم واذا عرفت ان الشارع حكم نجاسة الدم اذ كان من
 حيوان ذي نفس سائلة فهو حكمه بانجاسته انما تحقق ولو كان ذلك علقه
 في البقية او غيره كما في الارحام وعلى صواب الشريعة بانجاسته بانها حيوان
 له نفس او الشبهة جواه بان كونها في الحيوان لا يدل على انها من المخلوقات
 من الدم اي الذي لم يتغير فيه الحيوان وقد يعنى في الدم ان في العروق بعد الذبح
 وكبر العروق المتناقلة وظاهر وجلال ايضا اذ النفس الحركية انما وردت في الدم
 المسفوح وسوا الذي يخرج عند قطع العروق فيبقى غيره مما في الذبحة على اصل
 الطهارة وهو سلم وفول شئ من الدم المسفوح في حروف الذبحة اما لانه جها
 في ارض مبطو وكان راسها على ارض مرتفعة واما الجذبة بالحيوان فيخشيها
 من ذلك فذلك نجس قطعا وانما من شئ انما نجس الميتة اذ كانت
 منه اي من ذي نفس ساكن في كل جزء لا يقول الصباقي عليه السلام
 لا يفسد الا ما كانت له نفس سائلة والميتة لا يخرج من جوفها فالتيمم اذ لم

نجاسة

بنجاسته الا كما كثر في الجنب وفي نجاسته عرقية او ذرية فلا يغسل
شكاله نجاسته طهارة بالنسب ومن نجاسته ما لا يذوقه وجزء في النفس
 الحيوان من حيوان ذي ميتة لقوله عليه السلام ما بين من في ميتة
 الا ان النفس وهي كبر العروق فخرج الشاكر من الجنب ما لم يكل فاذا اكل
 في كرشه والامام لا يكله الحيوة من جزاء الحيوان كالنظم والرشش والظفر والظلف
 والريش على طهارة يذوقه كرات ان لا لا حجة له لانه لم يذوقه فيها التيمم
 بالموت والاصل في الاشياء الطهارة ولو دنت من النجاسات الكلي والنجاسة
 منها المبركة وبما نجس في اثارها نجاستها واجماعا قال الصباقي عليه السلام اذ انما نجس
 ثم بكن من الكلي طهارة فافسله وقال الكاظم عليه السلام في خنزير يشرب من اناء يغسل
 سبع مرات قال ان شربه اذ لم يشربها ما لا يكله الحيوة ايضا لانه نجس في سائر اثارها
 للبيوت في ماله فانه قال بطهارة ما لا يكله الحيوة منها كالنظم الميتة وروايات
 النجاسة في الميتة موثوقة وفي الكلي المبركة ليس كذلك بل الذات فيها نجاسة
 والحيوان المبركة بين الكلي والنجاسة اذ كان بصورة احد النوعين بحيث يستحق
 ان يطلق عليه اسم ذلك النوع عرفا حكمه حكم ذلك النوع لان مناط الحكم سوا ذلك
 الاسم والضعف في النسب السيد محمد او مع ما ذكرنا من نجاسته في قوله
 واجزاء مما سواها كان سواها كانت مما تحلله الحيوة اولاً وقومها اي المبركة منها انما
 بين ما كره الحكم وبين احوال النوعين وكذا في طهارة لانظر المطلق على النجاسة
 وانما من النجاسات الكافرة بانواعه اصبحت كان احواله اذ كان او انشأ وولد
 اكره المسلم بعض علم ثبوت من ينجس من ضرورة كالصلوة والركوة مثل افضة صابون

انما يغسل الشرب من البول والمني الدم
 ان عرفت مكانه فافسله وان شفي مكانه فافسله كله
 لا بأس بدمه ما لم يمتزج له سائله كالقوي والبرغوث والسمك
 وان كثرت وتفاضت اجزاءها ولا يخرج من ذلك كثر من يدي
 وسواها الذرع الخارج عنه كالمسببة او دوي بالذات
 وسواها يخرج الجديسي او دوي بالذات المحللة
 وسواها يخرج ببوله او قبله لانه على هذا اصل القول
 الصباقي عليه السلام وما سأل من ذكره من يدي او دوي بالذات
 المحللة فلا تغسل ولا تقطع بالصلوة ولا يفيض الوضوء انما ذلك
 لغيره التيمم واذا عرفت ان الشارع حكم نجاسة الدم اذ كان من
 حيوان ذي نفس سائلة فهو حكمه بانجاسته انما تحقق ولو كان
 ذلك علقه في البقية او غيره كما في الارحام وعلى صواب
 الشريعة بانجاسته بانها حيوان له نفس او الشبهة جواه
 بان كونها في الحيوان لا يدل على انها من المخلوقات من الدم
 اي الذي لم يتغير فيه الحيوان وقد يعنى في الدم ان في العروق
 بعد الذبح وكبر العروق المتناقلة وظاهر وجلال ايضا اذ النفس
 الحركية انما وردت في الدم المسفوح وسوا الذي يخرج عند قطع
 العروق فيبقى غيره مما في الذبحة على اصل الطهارة وهو سلم
 وفول شئ من الدم المسفوح في حروف الذبحة اما لانه جها في ارض
 مبطو وكان راسها على ارض مرتفعة واما الجذبة بالحيوان فيخشيها
 من ذلك فذلك نجس قطعا وانما من شئ انما نجس الميتة اذ كانت
 منه اي من ذي نفس ساكن في كل جزء لا يقول الصباقي عليه السلام
 لا يفسد الا ما كانت له نفس سائلة والميتة لا يخرج من جوفها
 فالتيمم اذ لم

المستند في بانه الكافر لم ينفى الاجماع قال الله تعالى انما المشركون نجس وقال كذلك
 يهمل الله الرجس على الذين لا يؤمنون وقال النبي صلى الله عليه وسلم في آية اليهود
 والنصارى لا تأكلوا من اموالهم الا ان لا تجدوا غيرهما فاعطوا وكلوا من اموالهم التي
 اوتوا من قبل الله من التجارة اي من قسم الكفار الخواارج والخارجي هو الذي
 خرج على امام عادل كاصحاب البصرة واليمن والعلل والعلل في قوله
 في حب امير المؤمنين عليه السلام بحيث يفتقدونه سواء كانوا اهل افضل من الدنيا
 اهل الدنيا والارباب واليهود الذي يطعنونه لاداء اهل الكيب عليهم السلام
 الصادق عليه السلام شر من اليهود والنصارى والجسد وهم القائلون بان امير
 المؤمنين سيد الاجسام تعالى عن ذلك فاما جعل هذه الامناف من الكفارة
 لانهم اكرموا ما علم بشيئ من الدين ضرورة ادلاء الكفر وحكمهم بانهم
 كونهم كافرين بالاسلام اشكال والذي عليه في المعصية وان طاعة الله تعالى
 خاصة وانما سميت بالنجاسة المسك لما في طاعة الله كان ما هو في اعين اهل
 اوس فربما المستند في نجاسة المسك قول الصادق عليه السلام لا تقبل في ثوب اصابت
 فيه امر مسكر حتى تقتله قال العلامة الشيخ في السبب في ذلك ان
 لانه مما ساء به حسا وجرسا هو الخمر في المشرك بالآية في نجاسة الخمر حتى
 لان الرجس في الآيات الشرعية وكان في محلي نجس لزوم سداد ذوات المير والاصحاب لان
 نجاسة الرجس في الآيات وضعه من كل اية من المير والاصحاب لانهم طاهروا
 بطلان في الآيات حتى تدينه بغير الخمر مما لا يصح من الاستقسام في
 حيث اصل الرجس من الطلح والقد زمني في استقره تعالى في سبب كمال الرجس

واحد

النجاسة

اهل البيت بطريق تطهير اموالهم الى اهل البيت من غير ان يمسوا على ما فيه
 بالاجماع لان المسكرات الجادة ليست بمسكرة قال العلامة لم تقف على قول علي بن ابي
 الحسين في قوله من مرق الغنم والحيات الى مسكرات كجسمكم بل في التحريم لاني
 النجاسة والنجاسة من النجاسات باسم في حكم المسكر وشوائب الطعاع
 والتطهير العلل استندته والمراد بالفعاع بما يتجدد من الشجر والغير او ما به جذع
 اهل السنة ويسمونه فاعا بما في نجاسته او اهل البيت اصله علما بطلان التسمية
 والمحكم بالصفحة اجماع في قول الرضا عليه السلام من جمل جمل واما الحكم بالنجاسة
 البني اذ غلا وشتمه ولم يذبح ثوبا بان راوا الشمس فوششوا من الاصباح والعلل
 بقلبه من ميرة اهل السنة بان اهل السنة والفايدة من عقيدة الاشارة في الحكم بانه
 اذ اقره البنيان بما ذكره كاضل المعصية في بعض استندته وقال المحقق المتبرع في بعض
 ونجاسة الاشياء او كانه اراها بالاشارة الحادثة المطرية او النجاسة ماضية
 انما في قوله انما كرهه لكم مضمون بالنجاسة في بعض النجاسة على العباد رسم
 انما اشياء قد طعن بعض الاصحاب في نجاسته ولم يثبت احد بالمسوخ بانواعه فان
 الشيخ حكى نجاسته بانها غير المومن ليس لان السيد محمد له نجاسة
 اقل من ذلك بل جعل الرجس على الذين لا يؤمنون وانما ذوقه حاج غير
 الجلال وراعيه التي في حاسا عاق الجلال والنجس من الحرام وسببها الذي
 واما الله يرفعنا بها وما نردد ارجع عن الصادق عليه السلام فيمن علق شجرة
 تعصى طعنه بالهبة عليه ان يمد يده الى النجس ولو وقع في بعض احوال
 ان الله نجس فأكبره لا نجاسة بانه لما وقع من نجاسة النجاسات وعدا انما

العني ص

وورد في
 في نسخة
 العدل

ان يثبت الكيفية اللازمة في عاقل المعتبر في الازالة اي في ازالة الفجاسات
 المذكورة من الترتيب المبرهن انما هو في العين لانها هي المتقضي للتحقق في ازالة
 المتقضي للتحقق في المحل لانه ان يكون الازالة بالاعمال بالخاصة لا بالعموم
 انما ان في خارجي واما الاول فالحال المصحح لعموم الامر بالحق بالعموم انما هو
 الاطلاق الى ما لا يخلو من السبب السيد رحمه الله من جواز ازالة الفجاسات
 المصاحفة بساير الامور بحيث بان المصاحف انما هي الازالة لقوله تعالى وارجع
 فاجز وارجع اليها بالعبارة فيحصل الغرض بكل من سبب العين حيث لا يكون
 الصواب في السلام في البول بغير سبب ويجب انما مرتين فلو جاز ازالة الفجاسات
 في غير ما كان التيقين بغيرها من المخرج ومنه في بالية ولا يجرى في الازالة لانه
 ان يثبت بقاء العين لا عرف من ان المتقضي للتحقق في العين وقد زالت ولو
 استكمل كان الواو الفاعل لكان الحق وايضا لا يجرى بالوقوف في اشتراط ازالة الفجاسات
 انما كان من المحل في الخارج وبرد اليه كما يعتبر في الازالة زوال العينين الفجاسات من
 فيها الفجر ايضا لكن ليس به اعلى الاطلاق بل اذ كان في فاعل الكثير في هذا الحكم
 بوجه العصر في غير الكثير ايضا ليس في المطلقة في كل مسئول من الممكن نزع الفجاسات
 المسئول به من المسئول بالاصح او لا بل انما اخبر من ذلك انما استأمر به لانه ان الممكن
 نزع الفجاسات من المسئول بالاصح بالحق كالتوب بمرتين والا اي ان لم يكن نزع الفجاسات
 من المسئول كالارض للمبيعات لم يكن الحكم فيه كما ذكرنا بل على شرط في تعليمه انما الكثير
 او الجاري اجابا بوجه العصر في غير الكثير الجاري في قول الصادق عليه السلام
 ثم تمعه ولان بقايا اجزاء الفجاسات قد نجس بملامح الفجاسات وجاز ازالة الفجاسات

يخرج وانما اعتبر العصر بما يكن عصره لا في الوقت بل في كماله في التيقن المسمى بقطر او حشر
 والبلد والبسط بعصره فيكون في ازالة الفجاسات من المصاحف ذلك والحق
 لقوله اي في كماله العصر في كماله يا والبلد لا يثبت بول ارضية الذي لم يثبت
 بالعلم بما يعني في كماله العصر على الطعام على اعتدائه بالعين او بغيره
 فيجب الماء عليه في كل مرة لم يثبت مستوي عليه كماله لا يثبت بوجهه عليه لا انفصاله
 في الفجاسات في ارضية قول المساواة وليس بتمه بل الحكم بمضمون ارضية دون
 ارضية انما هو على موضع الفجاسات قال بول المتأخرين بول العين في موضع
 عليه من غير شرط انفصال الماء عنه فقد لان الفجاسات لا يثبت بالعلم لا في شرط
 في العين لان انفصالها على كماله على كماله على كماله على كماله على كماله على كماله
 وارجع اليه او انما كانت الفجاسات من غير الفجاسات من غير الفجاسات من غير الفجاسات
 ومع العلم بان هذه الفجاسات من الفجاسات لا انفصال لم يثبت مقدم شي من هذه الامور
 كما توهم بعض المتأخرين والفجاسات في ازالة الفجاسات التي في غير البول
 من التوب اية من البول على الاصح بول كماله الفجاسات او غيره اما التوبة في البول
 فلا يخلو في الصادق عليه السلام في التوب بمرتين بول الفجاسات وقال عليه
 السلام بول بغير سبب فصل بمرتين وتعدية هذا الحكم الى غيره من الفجاسات
 من البول والاولى لان فاعله غير البول انه وتفصيل المقام ان نجاسة البول لا يثبت
 ازالة من البول في الفجاسات من البول كاعتق واما غيره من الفجاسات فعلى البول الاصح
 لا يجب التوبة في سبب كل كفي مرة في غير الماء ومن صرح به في كماله في البول
 ازالة الفجاسات في دم الحيطان والامر المطلق لا يقتضي التوبة في الفجاسات من الفجاسات

بوجه

انما هو كماله

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

البر

الارض البورايه والطره اوضح عليها بول الشمس كما ان الشمس اخرجت على الارض
كما دل عليه رواية عارض الصادق عليه السلام حيث قال بول وقمره وقال بعض
علمائنا لا تطهر تخفيف الشمس وان جازت الصلوة عليها وكذا كل ما لا ينحل عادة
كما في الارض والايته الدار والارض لا تحتل بالمسبة في البناء والقول المبني
على اصلها والفرع كما لا حصيد اخفيف الشمس لقول الصادق عليه السلام ما
انقضت عليه الشمس فصر ظهر كثر ربط ملاقات الشمس نفسها فلا يكفي التخفيف بخلافها
فلا ما شيع في ف ولارب ان ما يقضي فيه اثر عين البهائم كصفه البول وحرمة
الفر لا يطهر ولله اعلم بكم قوله مع نزول العين ومن علمنا من منعه طهارة غير
الشمس والجزء المذكور في المنع كونه شاملا للابنية والاشجار وبها دلالة
العدم واستعمل الفعل وبوكان ذلك ما حذرنا من التلقاق بزوال العين
لا سلطان له اذ كان ذلك الزوال بالارض والارض الطاهر من العين من الطوبى
وقد ثبت على ما اقبلت مع الجفاف مستند الحكم انفس الابعاد لقول الصادق عليه السلام
الشمس جليمة يصل بها وقال الباقر عليه السلام في العذرة مطاير عليه
حتى يبرئ من الشمس شرها في الطهارة للجنس المذكورين وكذا يطهر كل ما
الصادق عليه السلام او ما او ما اجماعا في الاولين والاممات فانهم فيه ليس مما عني في المع
نبوت الالهة فيه يخرج وسنة الحائض في طهارة في طهارة الصورة ليست تامر واما لو كانت
توقا او آخرة خفافه الشيع اتفق بالطهارة لان الشارع قد علم حكم النجاسة
على الاسم وقد زال العلم خالف الشيخ في ذلك من منعه من طهارة كذا كذا عليه بقوله
توقا واجر الله استعماله فيه وان غيرت الصفات ولم يمتدح بمال وان

100

三

ما انخفض الكف ولو ان تخشع من الجاهلية كما شئت بالدم لو اني كنت
 في غير ذلك بل المصلي او تخرجك حكم الدم في العنق الى اتي اذ الفرج
 لا يزير على الاصل في الحكم والى هذا انما رقبته او تجلس اي بالدم ما ذكرنا
 من حيث العنق من الدم في كل دم بل في الدم غير العنق من المصلي
 الا حادثة النفس في دم من تحت العين والعضو في المقعد والمعدة كورس الدم
 بالنف والجماع سواء كان ذلك تحتها وشرقا واما عدم العضو من دم الحيض
 ووجوب ازالته كغيره في كل دم فلو رايه اي يصير الصلوة عليه السلام
 دم الحيض لا يفي من كثره ولا يقلد واما ما فيكم في الاخير فقلت وي
 في ما ينزل من شجر بتعليق وايضا قد رقت من ان دم النفس
 مريض حقيقة والحق الراوند بالدم الشاة دم من العين لثما عفت
 من حيث ان عمله ايضا يحسن **مسألة** ان اذ بلغ الدم قدر الدرهم ففي وجوب
 قوله ان وجوب الازالة اتي لان الفرض قائم بوجوب الازالة المتفرقة ان بلغ
 الدرهم بوجوبه ومرواية ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام قال يجمع لو بلغ كان
 وجوب الازالة بطريق اولي اليه انما يقول لا الدرهم وقدر الدرهم يحقق
 الكف في كل وقت ولو قد وثق بالصلوة في كل واحد منها قدر ما عني عنه
 من الازالة من حيث صلواته وان زاد الموضع عن الصلابة كذا البند والثوب
 ليس مني عند الله انه لا فرق بين الثوب الواحد والثياب
 ولا بين الثوب البدين فوجب الازالة لو بلغ قدر الدرهم على ثوبه لا يجمع
 وكذا عني عن دم الفروج اللازمة والجروح الدائمة ان تروا وتروا

الازالة

حتى

اذا انزل اقل او اكثر لقول الصادق السلام وان كانت الدماء سائلة وولده
 انما غسل ثوبي تبرا ولا يجنبه وان امكن ولا تقبله لما عرفت من طهارة
 الصلوة عليه السلام وكذا لا يوجب الربط بها اي في الفروج
 الجرح ما ذكرنا من الجنبية وكذا عني عن جماعة لا يوجب الصلوة وحده
 كالحمام والعنقوسه والكلب والنمل والحفنة وكذا ان كانت الجنبية
 التي عليها نجاسة مغلفة كالبول والمني لقول الصادق عليه السلام كل ما كان
 الانسان او دم ما لا يجوز الصلوة فيه فلا بأس ان يصلي فيه وان كان فيه قدر
 مثل القنفذ والكلب والنمل والحفنة وما شئت لك به عام الجرح او قعر بعض
 على ما في الروايات الشبيهة لفظا مثل ما شئت لك به عام الجرح او قعر بعض
 عدم الاقتصار او شتر بعضهم في العضو نجاسة تلك الاشياء كونها في المصلي
 فلا يفيح عن نجاسته لو لم يكن في اصبعه **مسألة** ان
 تولد عليه السلام ياتي به الاشارة لثوبه او شتره نجاسة او حوله نجاسة لا يتم
 الصلوة فيه كونها ملبس فلا يفي عن شتره او شتره نجاسة او حوله نجاسة
 ولا يربط ان اية مائة فاكيت من هذا الاشارة او كاريته اي ما ذكره ابن
 الاشارة امرط لانه انما في ابر الدماء وان كان غمرا فخره انما كور وشوله
 نجاسة اي ينجس ذلك الاشارة لثوبه او شتره او حوله بالانتماء للصلاة انه لا يتم
 الصلوة فيه بغيره او شتره او شتره او شتره التي يمكن شتره بغيره
 لان ما يوجب رجاءه وكذا عني عن جماعة ثوب المرأة للصلوة لا يفي بغيره
 المرأة التي تربي العبيد اكانت ذات ثوب واحد وجب نجاسة العبيد بجماعة

حد لثوبه

المكلف انما سمي بطلب بركة الله في النوع من النجاسة دون ان الله فوه النقص القائم
 بعمله فخصه في ذلك لئلا يشك في ان النوع من غير كونه مستقلا بوجه
 الا ان الله في النجاسة في هذا المقام وليس في غيره في حال فرعان الاول انه
 لو جبر انسان غلظ بغيره بغيره او الغلظ المستحسن فان تمكن نزعه قلعه
 وجب اجبا عالم بحيث تلف ذلك العضو والملك او المشقة الشديدة كما
 اذا ثبت العلم عليه في حق صلواته لقله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
 وكذا لو غلط جلد في حيط بغيره ان في ان المكلف لو شرب جر او ما يعالجها
 او اكل شيئا ما لم يجر اكله لا ليعظم المكلف العقول بوجوب خراج ذلك بالقي
 لجرم الاعتدال وان نجاسته غير ضرورية وبما في العلامة من تيمها
 بتجاربها لا وان يجرم على المكلف اجماع الآية وضمتها من التعديل
 الذنب والغضب وجرم استعمالها اكلها وشربها وجرم اكلها لا وطهارة وقال
 النبي صلى الله عليه وآله الذي شرب في آية الغضب انما يجر في جوفه نار جهنم
 وفيه الكاظم عليه السلام وسياطيك وانه اقلنا بجرم انما ذمها لم يستحقها
 الاجرة لا كما في العلم ولا يبين كرامة الارشاد ليجتهد في مقصود
 على الاستعمال بل لا ياد مني ولو كان غير الاستعمال بل لم يخص القنية ان لا يكون
 رسال له على الاخرى لقول الكاظم عليه السلام انما الذي يبيع النيران لا
 يوتون ولقوله عليه السلام فانما لهم في الدنيا دكهم في الآخرة والجرم عام
 يتناول جميع المكلفين سواء الرجل والمرأة ولا يلزم من اباة التيمم ان يكتفى
 اباة ذلك لان النبي في الغرض من غسل اليدين ايضا وكما حرم الاكل والشرب

يجوز في كل ما ذكره الله تعالى

اجماعا

اجماعا يحرم استعمالها في الوضوء والغسل والتمسك والطيب على الوجه من قارورة
 الذنب التي تخرج من الفضة للتمسك المذكورين ولا يجرم الاكل والشرب في
 كان الاستعمال حراما لتعلق النبي لا المستعمل فيه وكذا لو قوضا او غسل منها او
 فان طهارة صحيحة لان اخذ المال منها ليس حراما للطهارة والشرع وضعها ليل
 بعد نقضها الاخذ والاستعمال ويكره المفضل ولا يجرم استعماله على الاصح
 لقول الصادق عليه السلام لا بأس بان يشرب الرجل في القدر المفضل و
 قيل يجرم لوروه النبي ذلك في غير آخره ومحمول على الكراهية بما بين الاخبار
 قال المصنف في بعض قبيته ويخرج من كلام الاصحاب شربهم المذنب على
 المكلف المستعمل للمفضل في الاكل والشرب غل الغم عن موضع الفضة فلا يجوز
 له الاكل والشرب في ذلك الموضع بل يجب غل الغم منه لقول الصادق عليه السلام
 فاغزل فاك عن موضع الفضة حيث ان الامم للوجوب لو اخذ انما من صديده وغيره
 مرميا بالذنب الغضة فان كان يعمل منه شي بالعرض على النار حرم استعماله
 الا في شكل قالا الحاشية به ويجوز ان يؤخذ من قبيته الحلقه للقصوة
 والغلبة للامانة الى الفضة ما يصلح موضع الكسرة طيبه حديد ونحوها وكذا
 يجوز في الصبيحة والنعل للسيف المستند في جواز هذه الاشياء والايام
 قال الصادق عليه السلام من سلك في القدر ضد لا بأس وقد روي ان حلقه
 قصبة النبي صلى الله عليه وآله وصحبه سفيه كانتا فضة وقال الصادق عليه السلام
 كان نعل سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وقاية فضة والحراوس نعل السيف
 الفضل وقال في الصحاح قصبة على طرف مقبضه من جواز فضة الذنب

هذا هو الصحيح
انما هو الذي
هو الذي
هو الذي

تردد وكذا يجوز نحو هذه الخيل سبلا ليس من جنس الانا قال الشهيد الاقرب
نحوه المكي منها وظرف الغالية وان كانت بعد الغيبة لصدق الانا عليه والبرهان
بقوله لا الملكة اي لا يجوز في الملكة لانه مطوف على الملكة للعقد فيكون
الغنى راجعا الى الجواز المذكور وكذا يجوز في الملكة سبلا اي بالغنية بالملك
قال الصادق عليه السلام ليس محله المصاحف والكتب بالغة الغنى باسم
ويكره ان يغنى بالكتب لقول الصادق عليه السلام لا يغنى ان يكتب القرآن
الا بالسوا كما كتب الامة ولا يوم ان يؤخذ الامانة من غير ما هي من غير الغنى
كاليدور والياقوت والغير وزج سوا كان لك استعمال او للقرين وان كان غنيا
علا ثمنه بحيث يكون اشفاق الغنى لا صالة الالباب والامانة لا يغنى
بل هو الميراثات فليس يخرج من كل سهم من طهارة اصله فلا تؤخذ من صلوه
الا ببيان الغنى كالمغنى والكتاب الميسر ولا يجوز ان يكون من غنى آدمي ايضا
لوجوبه ان كان سماء الا فهو غنى العين ونحوه التذكية اي تذكير الله
في اقامة الجدة اما سوا كان ما يورثه او لا كالاسد والفر ونحوه في جواز
استعمال الانا الذي يؤخذ من كل غير المأكول مع الشرطين المذكورين في الدين
وهذا الشرطان ليس بيسر باجماع بل يوسن على قول وهو قول الشيخ السيد
منافى جواز استعماله قبل الباقية لان الدسوة والعقوبة لا تزول الا
ببهاؤ الاربع خلاه لان الطهارة حصلت بالذكية فلا حاجة الى ازالة الدسوة
وجوبها ثم يجب الدين الباسم الثاني من ابواب الازمنة في بيان ما
مقد مات الصلوة اي في ما يتبع من مقتضى ما يتبادر من طهارة التي بينها ما بينها وحكمها

فيما

غيره اي في ابواب التي في فصول الاول من الفصول الخمسة في اعدادها والعدد
الاربعة سبع وثلث هذه الاربعة والنجدة والعبادة والايات كالصلاة والكسوة
وازالة الطلاق والارباب والامارات من الادبيين اذ البغى استثنى
والى ان يقول ان مقتضى الطهارة هو الصلوة المفردة بالترتيب المذكور في صدر
الكتاب في ذلك الترتيب لا يشمل صفة الامارات كما في حقيقة وموطا واذ المكنى
منه حجة في المقسم لم يصح جعلها في المقسم لا يغنى والقسم لا يصح من ما يلزم
بغيره كالعقد واليمين والاستيعار وسيا في بيان كل واحدة منها مع احكامها
مفصلة ان شاء فاليوم خمس المشهور في الاخبار ان النبي صلى الله عليه واله
يكن صلوة ليدل المخرج فمر على النبي صلى الله عليه واله السلام لا يسكنوه من شئ حتى فرغوا
عليها صلى الله عليه واله ان لا يغنى عن كل ركن التخييف فان استكمل لا يطبق
في كل ركن ركن اخر او هكذا امرت حتى صارت خمساً وعشرين في العبادات
السلام خمس وعشرين وهي الفطر والحج والعمرة وكل واحد من هذه الثلاثة اربع ركعات
بشدة من تسليم واحد حفرة من خمس القرب ركنك اي ثلث ركعات حفرة او
سفر او تشد من تسليم ومن خمس الصبح ومن العشاء في المالين بشدة من تسليم ركنك
الخمس المذكور بما يربط ان بعضها منها كتب ايما في الليل لا ينظمها يؤدى في
النهار وقد عرفت في فتح الكتاب ان وجوبها ثابت بالضرورة والجماع والصلوة
الرسالة المذكورة في القرآن ليست خارجة منها بل هي من جنسها اي من جنس
العبادة والصلوة عليه السلام كتب على من لم يحل له التبر والنجدة في غير
اي الوسيط من بين هذه الخمس الصلوة على الاقوي خلاف الدين في فانه جعل في

لم

فعاله

هذا هو الصحيح
انما هو الذي
هو الذي
هو الذي

۱۱۱

12

في جرة المغرب بل ثم ينقص ذلك الظل حسب ارتفاع الشمس من الأفق إلى أن يصل إلى
 نصف النهار فإذا وصلت إليها وإلى الاستواء انقضى الظل لكل شخص
 وقد لا يبلغ لكشاً خفيفاً ظل أصلاً في بعض بلادكمك ومنها اليمن في يوم أحد
 في السنة ومما أطول أيامها حين تزول الشمس إلى السطح وعلى تقدير هذا الظل
 لا يرى فيه مقدار مختلف باختلاف وقوع البلدان والفضول إذا عرفت ذلك فإذ
 كانت الشمس من ديرة تقصير إلى جانب المغرب قبل الزوال فيسقط ذلك إلى
 الزوال المبكر زيادة الظل الباقي أغنى تختلف فيه تقصير كافي غير المتضمن المذكور
 أو حدس أي جهه وتا الظل بعد هذه وذلك أكثرنا إليه إما فيخفى في أطول الأيام
 وهو اليوم الذي يتصل الشمس إلى أول برج سرطان والحدوث المذكور في أطول الأيام
 السنة لا يكون في كل بلد بل يكون بحد ومثلاً في كل يوم الزوال زيادة الظل
 حدس كذلك يعلم بطول الظل في جانب المشرق فزيادة الظل وتطوره كل واحد
 منها على ما يستعمله في الوقت وإن كانت في نفس الأمر من سائر جهتين
 الفراعنة مومنة فذا في ذلك قد يعلم الزوال مثل الشمس في جانب المشرق لمن
 يستقبل قبلة الرواق وتحقق الظل من أول الزوال زماناً يكون ذلك الزمان بمقدار
 أو الساعات بحيث يمكن أن يأتي المكلف بالظرف تامة الأفعال أي يمكن من أدائها قبل
 ما يجلب من القراءة والتشهد والركوع وغيره من الأفعال الواجبة وتامة الشرط
 من الطهارة والشرع لما كان المراد من تمام الفعل وعالم شرط أقل بالحبس على المكلف
 منها من الأتيان في سبيلها فبقية ما بقوله أقل الواجب فبوجهه لكل واحد من
 الأفعال والشرط وتختلف مقدار الوقت باختلاف أحوال المكلفين من لزوم

التقصير وجوبه لا تمام سفر أو حضر أو معاً والمكلف إذا لزمه سطر أو كان
 إلى الطهارة وقدره ففتح ج إلى الطهارة ونحوه كونه طهارة الشرع بالبدن على سطر
 إلى الأمانة أو كونه في اللسان بسبب القراءة وعلى صفة ذلك كما لا يخفى فإن
 وقت أو الفريضة بالنسبة إلى سائر الأوقات فيطوّل لاسمته أو عدده فيسقط المكلف
 في صلته كالفريضة مثلاً فيصالح كالأقارعة ثم عليه بعد الفراغ منها تأخير العصر
 متى مضى زمان يكون بمقدار أو أي شيء كالمغنى وإنما لم يكتفى به لأن البعض
 قد ورد بأن أول العصر من الفراغ من النظر في أي صورة وقت الظهر صحته ج
 كان منه الفراغ منها أول وقت العصر فلا يكون أقل خيراً واجباً ولو كان البعض
 المنسي مما يذكر في ويذكر كالحجدة المنسية أو التهمة المنسية أو ما يجلبه اعتبر
 دخول وقت الثانية بعد بقاء أي تقدم ما يذكر كذا في تقريره ثم سجد في السهو
 أيضاً على العصر فالوقت المنقضي بالظفر بالنسبة إلى الأفعال هو مجموع زمان ما
 يأتي من المنسي بعد الفراغ وكذا إذا كان سجد في السهو فإنه أيضاً جزء من الزمان
 المنقضي ثم بعد ذلك يشترك الوقت بينهما أي بين الظل وبين العصر وإنما جعل
 وقت التشارك جزء من وقت المنقضي لأن المنسي الذي يأتي به بعد الفراغ
 كالتمسك المنسي أو الحجدة المنسية في الحقيقة جزء من تقصيرها وما وجد في سبب
 سجد في السهو للوقت المنقضي فلذلك كالمتم للصلوة والظفر في الأتيان
 على العصر وإن كان في وقت التشارك في تفسير المقام من الأفعال في دخول
 وقت الظفر حين زوال الشمس ما يكون ذلك الوقت منقضاء بالظفر أو كذا
 بغيره من الظفر خلافه ثبت ما جازي إلى الثاني والأصح من الأول وعليه أكثر الأصحاب

رواية داود بن مرقس عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام قال اذا ارادت الشمس
تحتد وخل وقت الظهر حتى يغيب مقدار اربعين ما يصلي العشاء اربع ركعات فانه
مغني لك فته على وقت الظهر والعصر حتى ياتي الشمس مقدار اربع ركعات فانه
يغني مقدار ذلك فته فخرج وقت الظهر وبقى وقت العصر حتى ياتي شمس فانه يغني
الخلاص فيما لو قدم العصر ناسيا وقت اول الوقت ولم يذكر ذلك الا
حتى فرغ منها صحت عند ابن بابويه رحمه الله وتقبل منه باقي الاحكام والحدود
على المفسر كله الوعد العشاء ناسيا وقد نبه على ما ذكرنا بوضوح فلو لم يكتف بالظن
ولم يات بما قبل العصر والوقت المشترك عدل منها الى الظهر وجها
ان تتركه الا انما ينبغي انما العشاء لم يصلي الظهر لوجوب تقديمه الا ان
لم يتركه الا انما حتى فرغ منها صحت العصر لوجوبه في وقتها او المفروض انه
صليها وقد ماني المشترك نسيان او الاصل بالترتيب غير مصر في الصحة
سقط حال النسيان واذا صحت العصر لم يلزم الاعادة واتى بالظن اذا
بعد العصر ان كان الوقت المشترك باقيا **مسألة** ان لكل صلاة وقتين برواية
ابن سنان عن الصادق عليه السلام لكل صلاة وقتان واكثر الاما
على ان الاول للفضيلة والثاني للاخر او يقال الشهية رحمه الله وابن ادرس
والعلامة وابن المنية وقيل الاول للثمن رواه في اللحد وروى قال الشيخان
والروايات مشهورة بالاول قال الباقر عليه السلام احب الوقت الى الله حين
يغفل وقت الصلاة فان لم تفعل فاكنت في وقت منها حتى يغيب الشمس وتقول
الصادق عليه السلام لكل صلاة وقتان اول الوقت افضل لان صيغة افضل تقتضي

الفضل

الفضل كونه الجواز وشدة قوله على السلام افضل اعمال الصلوة في اول وقتها
قوله قال عليه السلام اول الوقت رضوان الله واخره عقوبة الله والعقل لا يكون
الارضين **باب** غرض ان الوقت يستعمل على تركه لا على فعله فانه على
واضا انما الاول لما اراد ان يبين اوقات الغفيلة بالذنب الى كل صلاة
قال وقت الغفيلة اي للظن من اول الزوال الى ان يغير الغفلة الى الغفل
الوقت بعد الزوال مثل الشخص لا مثل المختلف اي لاشل الغفل المتخلف قبل
الزوال كما ذهب اليه الشيخ وهو الصحيح متمسكا برواية غير منسوبة عنه
يستند قول المحاملة بين الغفلة وبين الشخص ما روي عن الصادق عليه السلام
قال اذا صار ظلك مثلك فصل الظهر واذا صار ظلك فصل العصر وصرح
الدلالة على ان الماشية مستمرة بين الغفلة والشخص فاذا صار ظلك كل شي مثله فهو
نسيان وقت الغفيلة على الاصح وقيل نسيان وقت الماشية والفرق بين الغفل
والغفلة على ما سبق في شرح المصباح ان الغفل يقع على ما قيل الزوال وما بعده
واما الغفلة فتدقق ما بعد الزوال وقيل الغفل هو ما نسي الشخص في ما نسيه الشخص
وقت الغفيلة للغير متبعا الى ان يغير الغفلة الى شي الشخص فاذا صار
الشيء في الشخص فهو نسيان وقت الغفيلة للغير على الاصح وقيل هو نسيان
وقت الماشية ووقت الاخر للظن من اول الوقت الى ان يغير من الوقت للزوال
صلاة العصر صحقت لك المقدار من الوقت بها اي بالعصر والمراد بالاجزا
مراد الاكافي بسقوط التعبد والفرق بينه وبين العصر ان العصر اعم
العصر يقع منه للعبادة والمعاملات والاخر الاخر من به الا العبادة ولو ادرك

الروايات

انفسه

المكلف قبل الغروب من الوقت أو خمس أي خمس ثمانية الأفعال والشرائط
 متى أتى يمكن في ذلك العقد من الوقت أن يأتي بالأفعال والشرائط ما
 أقل الواجب ولم يكن صلى شيئا من العزمين وجبت الفريضة أي الفريضة
 الصلوة على السلام من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة
 ولو أدركها آخر النهار وما يمكن له أن يأتي في ركعة من العزمين
 يأتي بفرض العزمين أو يكمل أو يتركه وجب العزم قبل أن تغرب
 الشمس فقد أدرك العزم والمغرب أدرك ركعة ما زالت الأضواء من قبل
 أو اجب أهلا الوقت الذي للمغرب في الشمس على من عرفه الغروب يعلم
 ذلك بباب الحرة المقرب ونهاية المشد عليه أكثر الأصحاب به رواية
 منها قول الباقر عليه السلام إذا غابت الحرة من هذا الباب من المشرق فقد
 غابت الشمس من شرق الشمس عن نبال الشيخ رحمه الله تعالى بان الغروب محقق
 باستتار الشمس بركعة ذلك برواية لا تله على أن المغرب محقق
 قبل غيب الحرة المذكورة ولما استضعفت المعصية استدلاله على مطلوبه إلى
 رده بقوله لا باستتار الشمس في محض صلوة المغرب من أول الغروب بوقت
 يكون بمقدار ما لا ينفك بالافعال والشرائط كما تنبيه على ذلك بسند آخر
 قول الصادق عليه السلام وقت المغرب إذا غابت الحرة من المشرق وعنه
 عليه السلام وقت المغرب إذا تغيرت الحرة من المشرق وذهبت الصغرة ثم
 برهني بمقدار ما كوريد قبل وقت الغروب لا على متى أن الوقت بعد ذلك
 تحقق ما قل على سني لا شر أن لعزل الصادق عليه السلام فاذن

من العزمين
 على السلام من أدرك ركعة
 من العزمين

مقدار ما يفي بالتصلي في ركعتين فقد فعل وقت المغرب والوقت
 المنتهك منها إلى أن يبقى نصف الليل من الزمان فقد أراد الوقت فيتحقق ذلك
 المقدار بما يفي بغيره الغشا فلا يقع فيها غير ما لما فرغ من سبيل الأفعال
 والانتهاك المستلحقين بالفرق بين المذكورين انتهى المذهب أو أدان يشر
 إلى وقت الفضيلة لما إلى وقت آخر منها فقال وقت الفضيلة للمغرب
 في باب الحرة المغربية وهي الشفق المأثور من أول الغروب متى لم يقع يكون
 يثبت الشفق من نهاية وقت الفضيلة للمغرب وقيل وقت الأخير وقت
 الفضيلة للشفايت إلى اللجج ليل قال الشبهة المذكورة والوقت أكثر كونه أن
 وقت فضيلة الغشا لثالث الليل ما ذكره المعصية ما اختاروا الشبهة
 المدرسون مستند الثالث رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله لا أنى أخاف أن أشتق على امتي لأخرت القيمة لأتلك الليل
 وفي خبر رارة عن الباقر عليه السلام وآخر وقت الغشا لليل ومن المعلي
 بن شيش عن الصادق عليه السلام آخر وقت القيمة نصف الليل والجمع بين الروايتين
 يستلزم أن يكون ثلث الليل نهاية وقت الفضيلة ونصف الليل يكون
 نهاية وقت الآخر أو مستند الرابع ما روي عن الصادق عليه السلام بذلك
 أن آخر ما لليل ليل أن لا يرب أن هذا الخبر هو في محمول على الفضيلة وقت
 الآخر للمغرب يمتد إلى أن يبقى للناسف مقداره أو الغشا فاول ذلك
 المقدار من الغشا وقت الآخر للمغرب ويذكر المكلف العزمين أي العزمين
 لم يكن صلى شيئا منها ما ذكره وقت خمس أي خمس ركعات ذلك ما ذكره الغشا

بأور الكعبة وقد سئل الكعبين ومنبأ فائدة حاسبة فيته على المقام الثاني
 أيضا وهي أنه البقي من الوقت مقدار ربع ركعة خاصة فلي يكون
 الرابع من ذلك الوقت للظن ويكون الباقي ومدة ركعة واحدة للعلماء يكون
 الرابع كس قبل باله و قيل بالثاني وتظهر فائدة الخلاف في المغرب والعشاء
 فإنه إذا بقي من الوقت قبل نصف الليل مقدار أربع ركعات فلي لا يكون
 ركعة الغنيتين اعني المغرب والعشاء اداء على الثاني فيجب المغرب الثاني
 بالوقت اداء اول وقت الذي للصبح والفرق في اجاءه وما في الجراف
 هو البياض المغرب على الثاني المنشتر فيه وضامن الشمال للبلد في المسح
 بالبحر الصادق لانه صادق في اسفاره في السار وقرب طلوع الشمس من خيانه
 في في البياض والبياض الذي يظهر على الثاني تطيل يقال له الوالكه لان
 الظل يعود بعده وفيه والبياض قال النبي صلى الله عليه وآله لا يغركم البحر المستطيل
 كلوا واشربوا حتى تطلع الشمس صبيحة اي وقت غلغلة فرض الغنيتين الى
 الاسفاره انشوي الى وضوءه واضاته باجتماع المدة والبياض قال الرضا
 والعباد اسفراي اذا الضاء سوغه طيرة المشرقية واجراه اي وقت اجراه
 فرض الصبح منه الى طلوع الشمس وهي الاصل من بناء من المبرورين على السلام
 من الغداة ركعتين قبل طلوع الشمس فقد ادر كالفداء تارة وما فرغ من سائر اوقات
 الغنيتين ففيلد اجرا وبراية ونهاية الادان يشير الى اوقات التوافل المرتبة فقال
 وقت ما قل الزوال اي ما قل فرض الزوال اعني الظهر من اول الزوال الى ان
 يذريه النبي اي الظل اراجع بعد الزوال قديس والراوي بالقدم سبع اشخص لان قات

كل شخص

كل شخص من اقام بعد فم كل شخص وقت صلاة العصر مية الى ان يذريه النبي اربو
 امة امه ما قول الشيخ ومراه في النهاية رسول القابل للشيخ في وقت مية ان
 اي وقت ما قل الغنيتين المذكورين باسناد وقت الغنيتين اعني المثل العشرين
 وسواي العدل الاخير قوي عسمة عليه بعض المتحققين بتكاد بره اية زارة عن الصادق
 عليه السلام قال كان ما يط سجد رسول الله صلى الله عليه وآله فانه فاذ مضى من
 ذراع صلا الظهر اذ مضى ذراعتان صلا العصر ثم قال عليه السلام كس ان تنقل
 من ذراع الشمس ان يعني ذراع فاذ المنيك ذراعا بدات بالغنيتين وركعت
 ان غلة وسيد على بلو المشل والمثلين لان التقدير ان الحايط ذراع لانه يولي
 من قبله عن الصادق عليه السلام في كتابه عليه السلام لقاة ذراع والعدل الاول
 لان المثل عليل وبه رواية عارضا الصادق عليه السلام وقيل مية وقتها بركت الغنيتين
 لانهما بوسا **مسألة** ان في التوقيت غير المية والمايو لم يثبت فيه بركت
 اربع اي اربع ركعات على ما ذكرنا من زوايا الظن فيكون الجميع عشرين من
 نافذة الظن وانما اضيف اليها الرابع يكون هذه الزيادة بدلا من ركعتين
 من الظهر لم يثبت فاما الصلاة في الساعة وقد اورد عليه انه ان ظاهره ان يقتضي
 ان استجاب هذه الزيادة يكون مقصودا على اداء اصل المية او لا
 ويصلي يوم الجمعة ذلك المية والمزيد عليه من الزوايا متفرقة اس يصلي منها
 ايست ركعات عند جسط الشمس من انتشار شعاعها على وجه الارض ويصلي منها
 ايست ايست ركعات اخري عند انقضاء من الوقت بقدر الرجوع ويصلي منها
 ايست ركعات اخري عند قيامها اي عند بلوغها اية نصف النهار في قيام الشمس

كل ما اذ قد القاة
 وقد حرم و اهدم

وطائر الخيل والاشجار
 معلوم يوم الجمعة
 صلوات الله عليه

وطى البر الكرم
انما هم بالحد
الشانى

25

ولا يزال اجماعنا على حبنا هذه الملوحة الغرض قال النسيبة ان في هذا المكان
زال الحرة في اثنا ركنين سوكانا اليمين او الاخرتين لم يزل الابطال
لنفي عن ابطال المل ولان اصل بنا العنق ميسجها مستندة تولى الشيخ في الثاني
روى عن ابا تر عبد السلام وصفت ملوة رسول رسول صلى الله عليه وآله انه قال
صلى رسول عليه السلام المغرب ثلثا وجر اربعاء ثم لا يعل شيئا حتى يسقط
فانما سقط الشفق صلى الله عليه وآله في الاخرة ولا ريب ان انما تسقط فليها
فعل النبي صلى الله عليه وآله وقت الوتر يعني ما فعل الوتر انما يكون بعد
ومية ومما كثرتم اي كثر في فريضة الوتر ليبيتها الفريضة وهو وجها
بعد ما و لا نصف الليل ولم يات بما صارت ارضا قال النسيبة الذكرى و
فيل يمدد استجاب الوتره وما يشرب في محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال
كان رسوله صلى الله عليه وآله اذ صلى الوتر الاخرة ادى الى فراشه ولم يعل
شيئا وقت ملوة الليل الشفع والوتر بعد انصاف قوله سئل الرضا عليه
السلام في اصل ملوة الليل قال صلى اخر الليل ورواية محمد بن مسلم في قوله
ايضا تد على ذلك افضل اوقاته بعد العجب الاول لما روى عن ابي بصير عن علي بن
واليه است را بعد بقوله وتر باسن الفجر افضل والرد من الفجر الفاش في خلافه
للب ايرضي محله فانه جعل اخر وقت ما فعل الليل صلح الفجر الاول والاشهر ما
بيلة المظفر من الاحباب يجوز تقديمه في نواحل الليل والاشهر ما
انصاف الليل ليس هذا الجواز على الاطلاق بل اذا كان بعد ركعتي الفجر
حيث فيه مظنة الفوات باليوم كثره رطوبة ما عدا التي غشيته انوم و

卷之四

والرفاه

المسألة الذي بيده يبره في الفوات يستند الى ان صلاة العذر انما هي
 والواز في الشك ومنع ان ادريس من تقديم مطلقا لانها عبادة
 فلا يجوز ما قبل وقتها سواء كان نورا ولا وقتا وايضا نوافل الليل
 للفرد افضل من تقديمها وانه لو المشقة بين الاصحاب فدل عليه رواية
 ابن مسعود عن الصادق عليه السلام ولو طلع الفجر الثاني وقتها
 بربع اى بربع ركعات من نوافل الليل انما تحفت بالجمعة وهذا ما روته
 من بيان عن الصادق عليه السلام اذ اصيلت اربع ركعات من صلوة الليل قبل
 طلوع الفجر فاتم الصلوة وطلع الفجر ولم يلبس من صلوة الليل شيئا فاعلمته
 في القوي تقديم الفريضة قال الشيخية الذي كرهى لرواية اسمعيل بن جابر عن
 ابي عبد الله عليه السلام وقتها فاعلم الصبح بعد الفراغ من النوافل الليلية و
 قبل طلوع الفجر الا اننا من صلوة الليل عليه ذلك الاخبار وتأخير ما
 تأخير نوافل الصبح المطلق الفجر الاول ايقا عما بين الفجرين افضل وهو
 الشيخية الذي كرهى والديلى على ذلك ما روى ابو بصير عن الصادق عليه السلام
 ان ركعتي الفجر من صلوة الليل وقد روى عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام
 ان افضل اوقات صلوة الليل بعد الفجر الاول وميتة تستحب اى وقتها
 الصبح الى الاسفاد اى المطلع المشرقية المخططة بابيا من به قال كثير من
 الاصحاب في الاخبار ما يدل عليه ويكره التوم بعد صلوة الليل لعل السادي
 عليه السلام اياك والتوم بعد صلوة الليل والجمعة ذلك ضيقة بين نوم
 ان الاوقات المذكورة لا تبدى النوافل الا ان عند طلوع الشمس انما

الله في عهده بها حتى يذهب الشك المشتري اثبات منه قيا سارها الى
 نزهة اليوم الرابع بصلوة الصبح الى طلوع الشمس الى صلوة العصر
 حتى تغرب الشمس وحرز بانها فله عن الفريضة كصلوة الميت والايان بالميتة
 عن ذات البكيفة النوافل وصلوة الزيارة وتحت المبرج وطلوع الطوارق
 والاعزام وكتب على المكلف منوة الوقت بايقين لان الايمان بالصلوة
 المأمور بها على ومنها واجب جبريل مع الفريضة والافات التي عينها
 اثبات مع فعلها ولا يرد في ذلك يتوقف على العلم بالافات المذكورة في
 غيرها ومع تحذره يبنى مع تحذره حصول اليقين المانع كحصول نعيم من رويته
 ما يحصل باليقين بخل الوقت يكفي في قبيل الوقت الطن المستغنى من
 الامارات كالاداء او مثل فعل الصلوات والافراب من قراءة القرآن
 او صفة كالكتابة والخط واما كيف بالطن لان اليقين انما يعتبر
 مع الامكان اذ مع التحذره على الامام معتد به فان طبق ذلك الطن
 المستغنى من الامارات ما هو الواقع بان كان لمب بصلوته بعد دعائها
 وقتها ولم يكن كذلك بل دخل الوقت عليه حال كونه متلبسا بصلوته يعني
 في اثناء صلوة وقبل فراغه وتعين عدم الفراغ بقا جز من افعال الصلوة
 حتى التسليم لعل بوجوبه في ثنتين الصورتين اقرأت تلك الصلوة و
 برت فتمتها ولا يحتاج الى اعادتها كما روى اسمعيل بن رباح عن الصادق
 عليه السلام قال اذ اصيلت وانت ترى الكعبة وقتها لم يدخل الوقت في
 الوقت وانت في الصلوة فقد اقرأت شك وبه الرواية محمولة على الطار

الذي لا طريق له الى السلم كما صرح الشبان اما المتعذر في الاعادة لانه من غير
 واما الذي يجب خلافه فانه من جعل حكمه حكم الغان كما في المتعذر او ان وقت الصلاة
 وقد حصل فاعلى عليه الاعادة ونهت من حكمه عليه الاعادة والمتعذر بطلان وجوب
 الاعادة عليه وان دخل عليه الوقت لم يربط به ثم انقطع مع قدرته عليه والا
 اي وان لم يدخل الوقت عليه في اثنا الصلوة ففطر او فطر او فطر او فطر او فطر
 لوقت صلاته في وقتها يوم ما قال الصادق عليه السلام من صلى في غير وقت فلما
 صلوة له وانكفرت اي لا يفي بقله العدل الفاضل بالوقت وجوبه له ثم
 تحصيل العلم واليقين ويجوز له ان يكتفي باذن العدل وكذا الجهر والسمع
 الذي لا يفي بالوقت لعدم تكتمه من تحصيل العلم واليقين واما غيرهما فلا يجوز له
 التكليف امكن العلم بالزمان فطلب العلم بالوقت والتكليف لا يفي العلم **الفصل**
 الثالث من العورة ولا يفي ما في العبادة من سواها من سواها من العورة كالعلم
 شرط في صفة الصلوة اجماعا على المعصية وغيره ولكن لا على الكساح بل على
 عليه فلو صلى بكنية العورة تمكن من سترها بطلت صلوة سوا كان في صلوة
 او لا سوا كان في صلوة او لا مستند الحكم سوي الاجماع ما روي محمد بن مسلم عن
 ابي ابي عبد الله السلام في الرجل يصلي في قميص او ما اذا كان كيتفا فلا بأس اذا
 من غير طهارة وجوبه بسترته في غير ما اتي به في الصلوة وفي الطواف فاما
 مع وجوبه ما لا مطلقا بل ما لم يجرم اكتشف له وانما العورة عنده فلا
 بأس بالزوجة واعلموا كونه والطفل الذي لا يتيم له وكذا اسير الجرائد و
 دليل الحكم المذكور قوله عليه السلام لعن الله من افترق بين الرجل وبين العورة

في الصلاة
 في الرجل اذا
 في الرجل اذا

الصادق

عورة المؤمن على المؤمن حرام ولا تكشف العورة قبح وترك القبح
 اما الغرض في تحديقها اما الكبري فاجاب عية وعورة الرجل التي يجب سترها في الصلوة
 ومن غلب محرم على ما لم يشتر بين الاحجاب هي السوتان وسماها اثا اليه
 بعور بالقبض والاشيان والذبح اني نفس الخرج وليست بالاشيان منها وكذا
 الفخذ لقوله عليه السلام الفخذ ليست من العورة وعورة المرأة العورة جميعها
 من الشئ والاذنين والعنق بطنها اما البدن لاختلاف كونه عورة المرأة ولما
 ارسى الشر والاذنين والعنق فلعوم قوله عليه السلام ولا يستر من يستر
 لقوله الباقر عليه السلام يصلي المرأة في الدرع والمقنعة والظ ان المقنعة غالباً ستر
 ارسى من الشر والاذنين والرقبة واما الكفان والوجه والعنق فان قلت منها
 و اياها ربه له عدا الوجه والكفين من الزند والقدر بين من فصل الارقان
 طامرها وباطنها اما الكفان فاستثنى وطامرها اما يسترها من الاستثناء الماحصل
 من قوله تعالى لا يسترها وها هو الوجه استثنى الوجه ايضا قال ابن عباس رضي
 الله عنهما من قرأها طامرها ستر الوجه والكفان واما استثناء القدر بين طمها لباقر عليه السلام
 ولقوله تعالى الدرع والمقنعة اذا كان الدرع كشيء اي غلبا بحيث يستر وجهه
 الاستثناء لاني به اذ عليه السلام انه ابتزأ بالدرع والمقنعة لا يستر القدر بين يديها
 اذ عرفت كذا علم انه يجب ستر شئ يسير من اليد تقدم من باليقين
 من باليقين كما عرفت في باب الطهارة من انه يجب اذ حال في يسير من الكفين
 المسح واذ حال في غير الغضد في غسل المرفق واذ حال في غسل من الوجه في
 غسل الوجه والى ما ذكرنا استأثر بقوله ثم يجب ستر خزين الكف والقدم من با

كذا يجب اذ قال في سبيل الكعبين في المسح وادخل في العوض في غسل وقت
 المقدمة يعني من هذا قبل ان كل ما يتوقف عليه واجب لله كما هو عليه
 من غير عمل الفرض في الطهارة مثل اذ قال في العوض في غسل المرفق والحكم
 انه كونه في طهارة كما اشترانا اليد والامانة الحقة والعصية فانقذه الاجتماع
 انه لا يجب لهما شتر اسمهما الطهارة في الحقيقة لعدم تكليفهما حتى تبلغ المنة
 في الامانة قولنا لا على السلام ليس على الامانة فاع في الصلوة والنية المشكك
 في الحكم يعني في وجوب شتر الطهارة ايدهن والراس والاذنين والرقبة كالمرأة
 تفصيل اليعين امرأة كمال كونهما في نفس المرأة ولو لم تر بعض الامانة فحاشا
 في وجوب شتر ما كونا في الوجة تفكيكاً لاجب الحوية ولو عرض تحرير الامة في
 اثنا الصلوة وثلث الامة اي بالتحريم استمر وجوب العزم وتناحرة في ثوبها
 احكامها فان اقررت في الشتر الى فعل كثير عادة بحيث لا يمكن لها الاستمرار
 الالبه واجب عليها استئذان الصلوة ان كان في الوقت سنة والامانة الصلوة
 لان الشتر يجب مع الامكان وامام التعذر فيقط وتصل الكعبة قد نية على ما
 ذكرنا بالجملة فان استلزم اي الاستمرار في اثنا الصلوة الفصل المشكك للصلاة
 لا مطلقاً بل في حصة الوقت فتتألف مع الضيق تصلي مع الامكان كما ذكرنا
 تعذر مراعات الخط ولو اكتشف عوره المصلي لا يفعل به بل يصل حتى يغير محله
 كما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز له ان يخل صلواته بغيره بل ان اكتشف
 انفسه لا يري في تقع صلوة ان شتر ما يلبس ثم وجوب المبادرة الى ذلك الشتر
 فان اضل بذلك فيتحج في العودية فهو كالمعدود المكشف للعودة ولم يعلم به

فرغ فقد فصلت لان افعال ليس مكلف ودوايب الى ابن جعفر عن ابيه كالمعلم عليه
 السلام وقال بعض لنا باطل ان يستدل بان الشتر شرط بالاجماع وقد سمي
 فينتهي المشروط ورويان هذا الاستدلال انما يتم اذا كان الشتر شرطاً مطلقاً
 كالطهارة وليس فليس ورسالي المكلف ما رايته في اعمال الصلوة على الاصح
 وان خرج الوقت لا ان الشتر لا يكون الا من تفرط فلا يكون انما هو دور
 وقيل لا يجب الا بالعادة لان الشتر ليس شرطاً مطلقاً كالطهارة كما عرفت بل الشتر
 وواجب تراعي في العودتين بحسب علمه لا يتيان بمقدوره ولا يجوز له تركه حيث لا
 يقدر على اتمه الا في يوم فاقترانه ما استطاعه والامانة عدم اشترط ايها
 بالاجري وتعلقه عليه السلام لا يثبت الميسر بالمعسر وح ينسب ان يعرف الشتر
 الى القبل لا الى البر الوجب اشار بقوله يوتر ايجي شتر وواجب شتر احدى العودتين
 به اي بذلك ان تر القبل على الدبر برؤ القبل فطوره واستقبال
 القبلة بخلاف البراي المخرج فامسحوا بالايدين فلو صعد الى الارتفاع
 فابطلان قري للمنفعة وواجب شتر احد قبلي يعني يعني التي الرجال الشتر قبل
 يوتر الذكر وتقدم شتره على شتر النساء بضرورة ذلك وقال بعض عليه
 ان شتر النساء للطمع فان كان منه الخشوع رجل شتر الله الشتر وان كان
 امرأة شتر الله الرجال كذا في الفقه ولهذا اشار بقوله فيستعمل في الخلف عودتين
 ولو كان في الشتر خرق ولم يجد العورة فلا بأس ولو عادي خرق التوب العورة
 بجمعيه وهو مكسح بحيث يمتنع الشتر بالشوب اذ المصلي في الشتر وقت صلواته يقول
 بخلاف ما لو وضع يده على الوقت فانه لا يغيره لان الشتر استمر اعمد او قد نزل على هذا

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

الا ان وضع يده على اذن قبيل باخره لعله يمكن ان يستبدل بغيره
 مملوكة بانه قد ستر عورت بالايه كل طه الساتر اذا كان من غير ما كولم
 فهو قاذح في العورة على المصلي يستريح حيث يريد من جميع الجوانب للمصلي
 التي ياتيها عادة فلا يراعي تحت لان الستر انما يلزم من اقله التي
 تحت العادة منها الا ان يصلي على طرف سطح تراه عورته من تحت فانه
يجب عليه راحة الستر من تحت التخت والى ما ذكرنا اشار بقوله لا تسقط
ان يصلي على وقع الفرق بينه وبين من يصلي على وجه الارض لانه من يصلي
 على وجه الارض يستطلع على العورة اذ العادة لم تجز بغير ذلك فلو كان
 يصلي على المرتفع فان العين بمنزلة الارض لا تراه العورة ولا ينبغي عليك ان تصير
 التخت بانفي فاشترى بوجوب الستر من فوق فلو ساءلنا ثوب واسع
 ليس به عورت ولا في بعض الحالات بطلت صلوة وان لم يكن باخره
 لو قام على حرم لا يتوقع ما تحت فالا قرب انه كالارض فانه الشبهة القوي
 وضابط الستر بانفي به اي شئ يستر بالون المحرم فلو كان محققا يري لولده
 من رافعيه لم يمانه او عورته لم يستره بالصلوة فيه وكذا لو كان صاحبا من المحرم
 لم يستند اليه روايه جدي عن الصادق عليه السلام فقال لا تقبل فيا شرف او
 وصفك الخ ثم مرح العلة المذكورة بانه لو وصف الخ جازت الصلوة لعدم
 الترتيب ولا يقطع الصلوة لعدم الترتيب ما عاينك في سماءه وكذا في ذلك
 فتيش وعوده كورق الشجر وذكر عليك ان طاهر كلام معلمه من شجر الخشيش وورق

لا يجوز ان يضع يده على اذن قبيل باخره لعله يمكن ان يستبدل بغيره
 مملوكة بانه قد ستر عورت بالايه كل طه الساتر اذا كان من غير ما كولم
 فهو قاذح في العورة على المصلي يستريح حيث يريد من جميع الجوانب للمصلي
 التي ياتيها عادة فلا يراعي تحت لان الستر انما يلزم من اقله التي تحت العادة منها

حايك

ومعنى شغل العورة و
 هو وصفه ظهر

البر

الشجر بجزائه لم يطل في ماله الا اضطرار او احتياجا ركا تيا وكل الشبهة
 العورة والبيان ياتي ذلك وكذا كلام القواعد مر في خلافتها حيث
 قال ولو خد الثوب ستر غيره من ورق الشجر والطين وغيرهما لا يري ان
 قوله قد ياتي آدم خذوا زينكم عند كل مسجد ما يريه قوله العورة حيث كان
 نحو الورق والخشيش لا يغير رية ولا يغير لفظا لانه لا يطلق ذلك
ما قبله روايه علي بن جعفر عن جيب الكاظم عليه السلام ان احبب شئ
 منه عورته لعل على مظهره منع ان يستره لان يكون الماوية
 ماله الا اضطرار لا يستر لا مطلقا ومع فعدة اي من فعدة الخشيش ونحوه
 فالطين وجوبه بالقدرة حيث يستر اللون والجم ولا قدر على من اللون قطع
 عدم مكان ستره وجوبه بالتيان بالمقدور ثم الحالكه او اقدر الطين
 وهو ما ذكره ابي عمير من قوله فيد بستره وجوبا فيل فرس مع عدم
 الضرر ويركع وسجد ان امكن والا او ما وجب ستره من وجوبه لصلو
 المشقة والوجع ثم ابي عمير يعني لو تضرع سابق ووجد خفيه وعلها وجوبا
 قايما وجوبه عليه الركوع والسجود كالسبب بعض فتاها لان الستر قد حصل
 وسبيل الصلوة بالبدن ثم القول الصادق عليه السلام العاري الذي ليس له ثوب
 اذ اوجد خفيه وعلها خفيه ساء ركع واولي الجواز الفسطاط الضيق علم
 ان مراعات الترتيب المفهوم من كل شئ انما يجب اذا امكن استيفاء الاعمال
 من زوال ما لا يؤخره كالموكل والماض بعد استيفاء الاعمال فيها فافيه مقدمه
 عليها ثم للبدن فو كات بوت يعني لو تضرع سابق ذكره ووجه الجواب ان ابو

لان المفهوم عند ما هو المتعارف
 من الكاس

لغير

اذ لم يكن عليه

الحية الصفر

لما يعنى ابو الحسن الصادق عليه السلام العاري الذي ليس له ثوب اذ اوجد
 وجد خفيه دخل فيها وركع وسجد في المحرم من البلاء على تعدد امكان
 استيفاء الاعمال في الاول من احتمال لا سيما حكم واحد مما جاء لا لغيره واحدا

وجب له حول فيها واعتبارها في تفسيره انما يتشبه على تقدير علمه كان
 استيقظا بوجوب الصلوة فيها وامامه كان ذلك فلا حاجة وجهه في غيرها
 منها انما الحكم سرائر يكون غير او مع فقد الجميع م حصول في حشمتها
 الجوع عن صليها ولو كان غير او ان زاد عن من المثل مع مكنه منه او استيقظا
 او عارية او بته يعلو عاريا فاما مع اسن المطمع ويصلي جالس لا ياتي
 لاسن لاسن ولا فرق في صلوة كذا بين سوا الوقت وفيه خلافا للفرقي
 فانه اوجبات في صلوة مستند الحكم في المصنوعين ما رواه ابن مسكان من
 الصادق عليه السلام في رجل خرج عاريا فذكر الصلوة قال يصلي عاريا فاما
 ان لم يره احد فان رآه احد صلي جالس عليه ان ياتي بالركوع والجمعة
 بار اسن في المالين سوا صلي فاما او جالس وماذا الحكم رواية زرارة عن
 ابي قرين عليه السلام في العاري ان كان امرأة جعلت يدها على فرجها وان كان
 رجلا وضع يده على سوائه ثم يجلسان فيمسيان اياها ولا يركعان ولا يجدها
 فيه وما خلقها ويكون صلواتها برؤسها وجب في الايام الاثنا عشر الحكن
 بحيث لا تبه العورة وذلك لان الميوس لا يسقط بالمسح ولا بد ان يكون
 السجدة الذي يولي اليسر برأيه خفض من الركوع مما فطر على الفرق بينهما كما
 من قر البشيرة باركع والساجد وقد نبه عليه بقوله وجعل ابي الصادق المروي
 السجدة اخفض من الركوع وجل حسب القام الايام للبروقيا او فاعدا
 قيل بان في لانه اوجب الى سيرة الساجد قيل بالاول اذ ان في مستند
 للفرق في كسفت العورة مع ان الركوع والسجدة انما سقطت لذلك والظاهر

ولا يراه احوط خيره
 التيمم الى اخر الوقت

اطلالهم

اطلالهم سوا الايام قايما وتغير في اسن التي يميز المعصلي عورته الاولى الى ان
 لا يكون جلد ميتة ولو وقع القول بالبراءة عليه السلام من سئل عن جلد الميتة
 الميتة الصلوة لا ولا وجب سبعين مرة فلا يجوز استعماله في الصلوة للستر او
 كان ذلك مستحاضا فلا يجوز الصلوة معه لكونه نجسا وفي رواية ابن ابي عمير
 عن الصادق عليه السلام ان ثقل في ثمنه ولا شعع والشع مرسية الثعل
 وفي مكنه اي في حكم جلد الميتة بايوه من الجلود مطروعا في الطوق فلا يجوز الصلوة
 فيه ايضا لانها لا عدم انذ كيه او يوجب يد كافر عكلا بالطنس حلة او يوجب
 في سرق الكفر لا ذكرنا او يوجب في سئل الميتة بالدينار والحق في الامم
 في الحكم بجلد الميتة حال كونها من غير الاجابة بانه في الميتة ينسب على قول
 اذ الاصل عدم الميتة وقيل بالعلامة لان النكس في سرقه ما لم يعلو
 والماصل ان الناصير ثلث صور الاول انه ان اخبر بانه ميتة وجب الاجتناب
 الثاني ان اخبر بانه في حال الاقرب القبول قال الشيبه الذي روي اليه
 اشار المعصية قوله الا ان يجر بانه ميتة فيقبل قوله لا يقبل في تطهير توبن
 اذا انجب انثائه ان يجر بانه ميتة عن الاخبار ولم يجر شي من التزكية وعندهما
 وفيما الوجبان المذكوران والاجتناب احوط بخلاف ما يوجد من الجلود
 في سرق اهل الاسلام او ما يوجد مع سئل غير سئل الميتة بالدينار او ما يوجد
 سئل بمجول المال اي ليس سئل من سئل الميتة بالدينار او لانه في حكم
 بالعلامة في يده الصور كلها لان الاسلام منطه التفرقات المعصية وعن
 ابنه نظي من ارض عليه السلام انه عن النفاق في السقي في مشربي

الحق لا يدرى ان كان لا يتقوى في الصلوة فيه اي قبل في حال ثم ركب عليه
 فقال النبي صلى الله عليه وآله على الاضحية بطاهر الحال وسوى على الاضحية المستعمل وغيره
 وانما في من الامر المعبر في السائر ان لا يكون سكران غير ما كوالا في
 ووقع لعموم ما ورد في رواية عن الصادق عليه السلام كل شيء حرام الا
 فالصلوة في وبرة من وبرة وجعله ورواه في كل شيء فاشبه لا
 يتقبل تلك الصلوة لقول الرضا عليه السلام كاسل عن جلد السباع لا يصل
 فيها **عليه السلام** اي لم ينسب على ابيهم الا انه لا يثبت في كل شيء بالفرق
 فانه ثبت انه لا يجوز الصلوة في جلد السباع ثبت في غير ما لا يجوز في الا
 ما اخر جلد السباع كالجوز السائر مما لا يجوز كل شيء كذا لا يجوز
 ما يتم الصلوة فيه ايضا كخفة التكة والقلنسوة من ابي يقوله او كان
 اي ما يتجدد من غير ما كوالا لا يتم الصلوة فيه من غير ما كوالا في رواية
 النعمان وانشأ من الامر المعبر في السائر ان لا يكون شره اي شره ما لا
 يدركه لانه لا يثبت ولا وبرة لعموم حديث زرارة الا انما هو في انما
 اجماعا وجعله على الاضحية لصلواته عليه السلام انما اصل وبرة على جلد
 وسواء بجرية نقاد من اهل الحق وتواتر خبره ولا يخفى انما هو لقول الصادق عليه السلام
 ان ابد احد وجعل كونه مسوتا والا استجاب لقول الرضا عليه السلام قد سئل عن
 الصلوة في السور والسجدة والاشياء لا يفرق في اكلها على السجدة في الاكل
 الا في السور ما ورد في بعض الروايات من المنع في الصلوة فيه يقول على الكراهية
 ولا يربح جواز الصلوة موقوف على تكبيره لانه جيران ذو نفس باية

حكمه على الصلوة
 على الكراهية

قطع

قطع ما راجع من الامر بغيره في السائر ان لا يكون حرا وهذا المنع من
 اطلاقه بل ان كان خالصا خاليا عن القطن او الكتان او الصوفية هذا
 ايضا ليس بمتناهي لانه لا يكتفى كلهم بل لصلواته من المرأة للصلوات اليه
 عليه السلام بآدم بابس للبريد انما على ذكره في واهل الانثى والصلوات
 ليس بمتناهي بل بمتناهي في كل شيء ايضا كانه عليه يقوله في كل شيء
 على ارجل في كل شيء كذا كونه في كل شيء ايضا كونه في كل شيء
 النعمان المستفاد من النبي صلى الله عليه وآله على حال الصلوة بل هو غير
 الصلوة ايضا الا في الاضحية التي اخرجهما النص قدس على عدم الاقتصار
 بغيره كما لا يجوز له لصلواته لكان عدم جواز اللبس في الصلوة
 مما لا يدرى ان كان في غير الحرب في غير الضرورة يجوز في حال الحرب لقول الصادق
 عليه السلام انما في الحرب فلا بأس وكذا يجوز في حال الضرورة كما يكون في
 نوع البرد او الخمر او الفل للرواية وكذا يجوز للبريد اذا كان يتفقد في تقوية
 القلب والتفكير ويجوز للفتة اي بالخير وعده الرابع اصابع منقورة
 اقتصار في المستثنى على ما لم يتفق بان يجعل ذلك في ركب الكمام و
 في الحديث ولعل الذي وكذا يجوز ان يجعل اللبنة اي من الطير والمرا
 باللبنة لا بأس منكم ما روي في انما كان للبي صلى الله عليه وآله حية
 كروا في لبنة مناج وقرعها على فاهه لا بأس وكان النبي صلى الله عليه وآله
 وآله يلبسها ويجوز ان يتجدد من الطير كونه في كل شيء كونه في كل شيء
 من الصلوات في السلام كل شيء لا يتم الصلوة فيه وعده فلا بأس بالصلوة وفي الروايات

اعلم ان

رواه

ثبت على كراهية ورواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يكره ان لمس
 القميص المكشوف باليد **باب** ما بين هذه القمالة الرواية ورواية
 انما الب لفة من الله افق طلة او يجوز ان يشبه اي افر اش المير والودف
 عليه التزم للرجال والصلوة عليه لا باحة وسال على ابن جبر عن
 الكناهم على السلام عن فراس بن حريز بن كويلاج يصلي حريز بن كويلاج
 يصلي حريز بن كويلاج يصلي حريز بن كويلاج يصلي حريز بن كويلاج
 عليه وعلى التزم عليه والتكافة والصلوة قال يفرشه ويقوم عليه ولا يسه
 عليه وعلى حرم التزمه ام لا فقام المصنف المنع من سب والتزمه لا يبي
 لبس ويجوز للمرأة لبسها عاودها الصلوة فيه ايضا عند اكثر اصحابنا
 فلا قال ابن تيمية المحقق الاول كذا من الرواية ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا سال الجواز ورواية ابن تيمية المنع من قوله وكذا في حريز بن كويلاج
 او الكناهم كالب ادون الجوز او الجوز كالب ادون الجوز كالب ادون الجوز
 عايس ان النبي صلى الله عليه وسلم انه انما في غير الثوب الحرير المطبوع من الحرير
 فليس النبي الا الحرير المحض لا المنع من الحرير ولو قل الخليط حيث يكون حريرة
 او الحريرة اعشار قدر المنع ليس على التساوي ولا اكثرية الحرير بل
 على خروجه الى اسم الحرير البسبب اشار بقوله الامع صدق اسم ثوب الحرير عليه
 اي غير حرير استهلك الحرير الخليط حتى اطلق عليه الحرير حرم لعدم الاشارة لخليط
 ح لا ضملا له عدم ظهوره ليس الثوب المشوب بالحرير كالمخرج منه
 الجواز فبطل الصلوة فيه وقد نسب على ذلك بقوله لا المشوب بالحرير حرم
 لعدم النبي وما فيه من السرف وتضييع المال كذا على العلماء في التذكرة

عن

عق

فيمنع المنع باليمنى وكلام الشيبه الذي سئل الى الجواز ولو لم يحجب المصلي
 الاثوب الحرير ولا ضرورة له كالب او العلم يحذر له ان يعطي فيه بل عاريا
 لان النبي اشرب عن الصلوة فيه حبل وجوده كذا في خلاف الثوب الحرير
 فانك عرفت ان الصلوة فيه افضل من الصلوة عينا ولو لم يحجب الحرير
 ومنه منقطع لا يسهل في حال الصلوة لثمة بره او حرقه في حرم عليه
 اي على الحرير لان المنع فيه لغيره بخلاف الحرير والى منس من الامور المتبر
 في الب تزان لا يكون سببا والنبي ليس على البيع المكلفين بل للرجل و
 الحق يستند الحكم في الرجل قد يعني كذا من الرواية انه قال عليه السلام
 حرم بلس الحرير والذهب في كذا من الرواية او الحكم تحريم لبس الخشن فذلك
 من باب الاخذ بالاحتياط لما فيه من براه ومنه ايضا ولو كان الثوب ممويا
 بالذهب لم يخل للرجل ان يعطي فيه وكذا في التمام المروءة والراوس التوبة بالذهب
 ان يحمل على طهارة شي من الذهب ان يعطي الثوب او في تم والى ما ذكرنا
 من المنع من سبب الموه اشارة به ولو كان ذلك المكس فاما ما خردا
 كذا من الذهب او كان موه به اي بالذهب فذلك لصدق اسم الذهب عليه و
 المكس من الامور المتبر في الب تزان لا يكون مضموبا بان يكون مملوكا
 او ما ذقنا فلو صان في ثوب مضموب عالما بطلت صلوة اجماعا لان انما
 راجع لاشراط الصلوة وكذا الوقام قوله او مضموب لرجوع النبي لاجرسا
 فيصدق عليها انما ليست بامور بها فلا يخلل الاشكال بها فيبقى في الجملة
 يجب عليه الاعادة ولا فرق في هذا الحكم بين ان يكون المضموب سرا او لا

امام

انكم على ما ينبغي ان لا يسلم ان الصلوة في المنصب غير جائزة لم يكن معذور المانع
 بين الجبل والقفص الصلوة قد نسب اليه على كذا يقول لان جبل الحكم على الاما
 مطلقا ولو اذن المالك انما خاصا بما يتماثل بين المصلين من المكلفين
 يعني في ذلك الشرب المنسوب احسن الحوازي جواز الصلوة به اي بذلك
 المالك المعين فلو كان فيه غيره لم تقع صلوةه وراى ان الماذن ولم يصح
 بغيره من جاز لكل واحد من المكلفين ان يصلي فيه الا غيبا واستر لي عليه قرا
 فانه لا يجوز في الصلوة وان كان اذن المالك مطلقا على بقائه المالك المستند
 في العباد حيث انما نصيب غير المأذنه ومثل القسم والى ما ذكرنا اشار
 بغيره او مطلقا يعني اذن اذا مطلقا جاز لغيره ان يصلي جاز ان يصلي
 كل واحد من المالكين من غير سرق الحكم وتخصيصا انما نصيب لو كان
 للمالك قسم فله طلبة بوجه غير العصبية بغيره من المالك عداوة سرقة وكره
 شديدة جاز له ان يصلي في ذلك الوقت بذلك الماذن المطلق وسرقة نظر
 وترتفع ما تشرع له القدم ولا ساق له كالتسلي السبي والتشكك في الصلوة
 ونسب من الصلوة فيه وعلى ذلك اني صلا عليه والى الصلوة لم يصلي عليه
 سرقة له وصفت فانه شهادة على النفي غير محصور في الذي اعطى علميا بانه كما
 لا يصليون فيما سرقة ذلك صيف فانه شهادة على النفي غير محصور في الشبهة التي
 ولو تم التسليم المذكور لم يكن كل ما يصلي في حقه عليه آية الله عليه السلام فيه
 والمصنف ما ذكره المصنف من انما نصيب في ان المأذنه اجلا الاصلين
 كما ان يسلم على من ذلك فله لا والله حاله ساق ما تجاوز المفضل بين

حسبكم

والقدم

والقدم بحيث ينفي السابق ولو منع الشرب بعض الواجبات في الصلوة كما كان
 من سبب القدره على غيره او منع الله من بعض الواجبات كالقراءة او الذكر
 من الصلوة اي في غير من المذكورين الا مع الضرورة فانه لا حرج مما قال
 الشيخ المذكور في علوه بغيره اي غير التسليم على عاريا فقط لا يصح ان كان
 مانع من بعض الواجبات ولا يمكن من استيفائها الا في كلهما فوجزه في الصلوة عاريا
 على ذلك غير ظاهر فقط في ذكر بقايا التيممات والمكرهات في الصلوة في
 اثبات النقص من العلق قوله عليه السلام البسوا شربا لكم البس فان من غير
 الله السلام شيئا لكم اخرج هذا القول يدل على انقضاء الفضية فيكون شدة اللان سادة
 له ولا يسودا كما ذكرنا قبل فقط في وقال الصادق عليه السلام بكرة السواد
 الذي تحت النعامة والنفق الكسب وايضا سبب للصلي ان يكون ذاعامة خشك
 والماء بانحنك اذارة النعامة تحت النعامة في الصلوة على السلام اني لا عجب من
 يانه في حادثة وسبب تحت خشك كبري لا يفيض ما جنة وتساوي به السنة بجعل شي
 من النعامة تحت خشك سراكا بالفضة او بالوسط او لادار غير فاقته في ما يسهل فيه
 بتردد من فاقته المصنف ومن كان كونه الفرض خط النعامة من سقوط وسواحل
 فيه قال الشيخ المذكور في سبب للصلي الرداء من الشرب الذي يجلي على المنكبين
 ونقص اللام لا تسلي الصادق عليه السلام من رجل ام قوما في قميص
 عليه افضال لا ينبغي ان لا يكون عليه رداء عمامة سبب للرجل ستر الجسد وان
 يكون الشرب كسبب في الصلوة في الصلوة العري لرواية عبد الرحمن بن عبد الله
 الصادق عليه السلام اذ قيلت فصل في عليك ان كانت طاهرة فانه يقال ذلك في غير

ارجع المسائل الى الفصل الخامس
 جميعا كذا كذا العار في لا يمكن له
 استماع الا فقال

ولا يخفى عليك ان المأذنه المذكورة
 لا ينفذ في يوم التستيمم بالرداء
 بل في كل حال من سبب اللام
 فقط وكلام الفوائد فان
 ترك الرداء في يوم التستيمم
 لا المالم اما في الشك
 كراهية ليرتخصص بالام

ح

السنة ويكره الصلوة في الثوب الرقيق اذ فيه الخالي اعتبارا بانه حكاك تحصيلها
 لكل الشتر قال الشيخ انه كروي والظاهر ان عليه الكراهية من حيث استباحته وكذا في
 غير ما في الجرد اما ذكره فمما يفتقر استصحاب كون الثوب كشيئا وكذا ذكره في
 الثوب الذي يليه ما مضى ويراد ان الثوب استجاب سوا كان فوقه او تحته استباحته
 تحلصه ونظف منها وهو قيل في حاشيتها فلا اقل من الكراهية ويكره ايضا استعمال
 الصباغ في عروق المبطون بان تحت بالازاد وفيه خلط فيه تحت يده ويحكم
 شكواحه كغسل اليد وقال الباقر عليه السلام لزمارة اياك والحق في الصباغ
 قال ان من دخل الثوب تحت جباكه فيجعله على يديه في احد وكذا ذكره في
 ثوبه في ثوبه او فقام فيه صورة للمفوض الازاد بهذا قال الصادق عليه السلام
 في رجل يلبس ثوبا فيه نقش مثالي الطير او غيره ذلك لا يجوز الصلوة فيه وروى
 عن النبي صلى الله عليه وآله قال اتاني جبريل عليه السلام وقال انما ساء الملك
 لانه من ثوبه في حله ولا تشال جسدك ونفرك الملك يد على الكراهية و
 المراد بالثوب في الصورة ما يعم مثالي الحيوان وغيره كما مر في قوله في الثوب المختلف
 وما وقع في بعض الروايات من النهي عن الصلوة فيه فتعول على الكراهية لاصالة الجوا
 والصحة في ثوبه المصنوع والمترفع بقول الصادق عليه السلام تكرر الصلوة
 في المصنوع بالصنع والمخرج بازعزان وكذا الثوب الاخر اذا كان ثوبا
 لقول الصادق عليه السلام يكره الصلوة في الثوب المصنوع المصنوع المصنوع
 يكون انما المصنوع المصنوع بالثوب ويكره ان يترز فوقه المصنوع لقول الصادق
 عليه السلام لا ينبغي ان يتوشج بآثار فوق القبط اذ اصلية فانه من ذى طلق الباطنية
 فربما

صلوة ما لا يحل

كلب

وقال

وقال الشيخ ذكر على الحسين بن بابويه انه يكره الصلوة في ثوب حش و
 ولم يجد فيه حش او الاصل عدم الكراهية وسوقنا للمصنوع ويكره لرافقة
 الصلوة في ثوب الصلوة لا تشال لثوبه ثوب يتيم صاحب الياصم التوفي
 النجاسة او بالصلوة **الفصل الرابع** في المكان وهو اعتبارا بالصلوة
 وبعدها عبارة عن الفراغ والقبض الذي يشق به المصلي ما يتغير ويغير
 عليه لرب اسطر قبله ما يستقر عليه المصلي وما يليه في بدنه وثيابه وما يتخلل بين
 راسه والقدمين من موضع الصلوة وهو نظارة يفتقر ان لا يوصل في غير موضع
 شصت مع امانة على الاستقرار فيلحق ثوبه تلك الخيرة كانت صلوة باطلية
 وكذا لو صلى بين كتفيه ووضع سجوده ثوب بطرح منقوس ووضع عليه
 لطلت صلوة ليس كذلك اذا لا اعتبارا من الموضع في الصلوة والاصل
 ان الحكم بطلان الصلوة في الصورتين كما يفتقر طاهر نرفق القابل مع
 اسالة الصلوة في نظره فكان باعتبار اشتراط الطهارة تغييرا في صور المصلي
 بدنه وتغييره فيكون لفظا شتر كما في عرفه كما مر في المحققين في شرح الفراء
 ويشترط في الصلوة **المسألة** ان يابسه مكان المصلي فوصل في مكان منقوس
 بطلت وقال صاحبنا في رابعه تسليم ثوب الصلوة في المكان المنقوس لا يطل
 الصلوة في المكان المنقوس لان الكون ليس في استنائه لاشراطها انما كمالا
 وهران ثم دل على ان المصلي لو استعجب صلوة ثيابه غير ترو منقوس
 لم يطل صلوة وقدر البيت في ذلك وامر من الشبهة استدل بان كان
 من الضروريات الاصل الفصحة فالامر بها امر بالكون مع انه منقوس الذي

قال المصنف في شرح
 الهدى اعداد

وراء هذا الحديث
 في الاصل

فروا في اعتبار الموضع في الصلوة
 ان المصلي اذا صلى في المكان المنقوس
 في المكان المنقوس

ففيه الاعتبار لا يطل الاصل
 الاصل والامر بالكون مع انه منقوس

قوله صبيحنا في كل يوم

三

149

وكذا الخروج روشن او سبا بطله موضع فيمسح به واذا ان المالك اي المصوم
عيني اي يخص مبنى كزير شلا او افون او افونا مطلقا من غير مبنى كما يبنى اي
فانكم منا حكم الشرب المصوم الذي تد سلفه ب البباس فيصنع في صورة
الاطلاق صلوة كل سكف فيه الا التي ص لو ان تخص بالصلوة في ملكه ثم
بعد ذلك رجع عن لك الاذن فان كان ذلك المرجع قبل الشروع اي
قبل شروع الاذن في الصلوة لم يجز لما فعل والا يتيان بالصلوة في ذلك
المكان ا بما ع او مضائق الوقت من ابقاع الصلوة بعد الخروج عن لك المكان صل
فارجع اي يصل وسا خذه الخروج حيث لا يتنا على خشيته المنا في قوى في كوه
ويجده جما بين المعنيين بالمكان او المكان في المهم بالخروج بعد اي بعد
شروع تلك الصلوة لا يقدر في مصريه او جدا امدا القطع والا يتيان بما
يخرج عن المكان من العبا وسبى على التفتيق في يقيم على من المتولد
ثامينا المهم الصلوة وعدم الاتفاق لا المنع لا تسب بالمس شروع وعا حرم
القطع لقوله و لا يتطلو العمالكم ثامنا ان يصل وسا خذه الخروج جما بين المعنيين
بالمكان و ارها التفصيل وسا ان تفتيق الوقت صلى ومعارض و ان
كان في الوقت سنة قطعا صل عليه الخروج و عاسا ان الاذن ان كان صليا
ا ثم ان كان من قوى ا وبث به الحال قطعا صل عليه الخروج والذي
استغوا في المعلمين من من به والا وجه ان كان الاذن تصريا التما ولا اميت
الى رجوع من الاذن لان الطولة على التمت ولان الامارة تترجم ببعض
وهذا اذن مصرع وعا مخضة وان لم يكن صريا صل به خروج ان كان في الوقت

ستة عشر جسيما في الآدمي ولا يخرج مصليا من باب الكوع والسجود جسيما الحقين
 وحسب ان يشترط في صحة الصلوة طهارة موضع الجبهة خاصة من كل نجاسة
 سواء كانت متعمدة او غير متعمدة او لو وقع من الجبهة القدر الجزي على ظاهر
 لم يضر وقوعه على العنق غير المتعمد والسيد رحمه الله شرط طهارة مكان
 المصلي كله معنى سقوط كل ابدن لتمام قوله تعالى والرجز فاجر ومنى العوال جنتا
 ورد بان المصلي للجبهة عاود من غير السبل لاني لا يجتنب ما يصل على غير المتعمد
 ولو اشترط موضع النجاسة في مكان لم يفسد شيئا من اجزاء ذلك المكان اذا
 كان ذلك المكان محصورا عقلا كالبيت او البيت لان حكم المشتمل بالبريق وال
 جاز السجود في المشتمل كالصلاة في المشتمل على العماري ما ساقط باقي الاعضاء كالرجل
 والكفين فلا يشترط طهارة تلك الاعضاء في الصلاة السيد فان ساقط باقي الاعضاء
 عنه كما سقط الايدي في طهارة مطلقا والقول بعدم الاشتمل اطرق في المصل
 الا ان تعدي المصلي بغيره فانه يشترط لكن لا مطلقا بل اذا كانت تلك
 النجاسة من النجاسات التي لم ينجس بها كظفر البول لانه من المصلي وتحموله كالثوب
 في البيت ينساح لقوله تعالى ولا يمسكتموه ولو كان نجاسة نجاسة غير منخله كدون
 الدرهم من الدم معفوية الصلوة وفي جواز محاذ اداء الركن بان يكون
 للمرأة في الموقف تقبلي على ابي جاسية او قدما عليها حال الصلوة على العكس قول
 احمد ما عدا الجواز وتقبل الصلوة انما على تعذر الاعراض ولو سبقت احدى الصلوتين
 القول بطلانها في غير السجود والادبي فيمنع النجاسة وانما يتقبل قبل بطلان
 صلواتها ما تحقق الاستماع في الموقف المنيحة والافعال لاولا قال الشيخان

حكم الفتح

وبان في قال السيد بان ليس منشأ الفحش فيهم فكلما في الروايات الواردة
 في الحديث ان بعضنا يدل على المنع وبعضها على الجواز والوجه كراهية كل اذنا
 تعارض الاضطرار في حكم الاحكام وامكن المصلي فيها بوجه حسب المصلي اليك تعذر
 الاصول ووجه المصلي من ان يعمل رواية المنع على مجازة وسوان يراود بالني التي التمس
 فيكون ذلك مكروها وقد ثبت المنع على ذلك بقوله اصحاب الكركسية ولا فرق بين
 ذلك وبين المحرم والاحتجاب على سوا في هذا الحكم كالحكم كالام والاخت والالا
 والرواية ولا بين المفردة والمقتضية يستلزم اللفظ والحرمان والكركسية انما تحقق
 على تعذر حرجت الصلوة فالعاسة عارضة عن المشتمل ولا يتعلق بها الحكم فلو
 صلت المصلي في غير مشتمل لم يفسد صلاته اصحاب الكركسية ما كانت بغير صلوة مشتملة
 والمؤثر في البطلان فاعاد الصلوة والسيد شارح بقوله ولو فسدت احدى الصلوتين اما
 صلوة الرجل او صلوة المرأة فلا يخرج على الآخر وفي مجموع كل منهما الى الآخر في
 القول والفتاوى بغير مشتمل من ان من كل من افسد قبلته لان
 او الاعتقاد على انفسهم جائز ومن ان يقول قوله بغير بالاعتصاف لغير فيكون اقرا
 على الغير فلا تقبل ويؤول المنع الترمذي وانما هو في طلال بينا وبينه حال الصلوة
 او انما هو بان يستفر المرأة من الرجل او بان يعمل بينهما بعدة اذرع صا
 اجماعا على التعذر من المصليين سواء كانت على ابدانهم او كانت متعمدة و
 في بعض الابواب ما يدل على الاول وحسب الصلوة على السلام من الرجل والمرأة
 يصلان جميعا في بيت المرأة عن يمين الرجل بحذاءه وقال لا معنى لكون بينهما حذر
 شر ولو ذراع او نحوه وسور ابي عبيد الله في بعض الروايات ما يدل على ان المنع لا يقول

اما ما في الحديث من ان
 الرجل اذا صلى في بيت
 المرأة فليحذر ان يمس
 منها شيئا من ثيابها
 او يمس منها شيئا من
 اجسامها فانها اذا
 لم يجد من يمسها
 فليحذر ان يمسها
 فانها اذا لم يجد
 من يمسها فليحذر
 ان يمسها

ولا يمنع فسخ الصلوة اذ لا يؤثر في
 المحررات في كل صلوة الاخر

الا باكثر من عشرة اذرع وهي رواية عامر بن بابطين عن الصادق عليه السلام انه سئل
 عن الرجل يصلي بين يديه اربعة اذرع تقبلي قال لا تقل حتى يحمل يديه وينتهي
 عن عشرة اذرع وان كانت عن يمينه او يساره فذلك واجب عن غيره
 الرواية بعنف السند لان عامرا افعلى الزيادة على المشرع لم يقبل بها احد
 ويجب انما عارض المجتهد في السجود على الارض واجزاءها اي اجزاء الارض
 كما في المصلحة بل لم يخرج ذلك الجزء عنها اي من الارض كما في المصلحة كالمؤنة
 والمعدن من الغيرة وزج والياقوت والذهب والفضة والحديد اذا لم
 على شئ منها اسم الارض ولو لم يخرج بالمكانة عن اسم الارض جاز السجود عليه
 كالسجود على الارض والطين والمواد لكنه مكره وكما يجوز على الارض واجزاءها
 جاز على ما ائنت الارض وقد ثبت على هذا بقوله وكما ان النبات عاطفا على
 الارض واجزائها المستند فيها كزيتون او ليات كثيرة سنار وايشام
 بن الحكم عن الصادق عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني
 على لا يجوز السجود عليه وما يجوز السجود عليه لا يجوز الا على الارض او ما ائنت
 وفي رواية جابر بن عبيد بن الصديق عليه السلام وما ائنت الارض الا ما اكل
 لبس وبطون وجهه انما تستثني قوله الا ان يكون مأكولا او ملبوسا ما خردا
 النبات قال شام بن الحكم لابي عبد الله عليه السلام ما العدة في ذلك يعني في
 المنع من السجود على ما اكل لبس قال عليه السلام لان السجود لله وانما الدنيا
 عبيد ما يكونون بدينك والسجود لله في عبادة الله تعالى لا ينبغي ان يمنع
 جسد السجود على سائر ما الدنيا الذي انما هو غير الله وما كان المرجع في

رواه الشيخ في التهذيب
 عن الصادق عليه السلام

ولات هذه الا اذا طأ الى العرف لان ما يشرع به الناس المتوفهم فيما
 عليه قيد الماكول والمكبوس بقوله عادة كالتقطن والكثبان والعاكدة و
 القش من الضيف وغيره ولو اتخذ ثوب من حرش الفضل الربيع جاز
 السجود عليه لانه لم تجز العادة عليه **باب** **اعلم** ان في القطن والكثبان
 قبل علمها وابتين قد افنى السيد حماد في بعض متببه برواية الجواز ولما
 استغنى المعبر اياه بها استرالى رده بسوءه ولو قبل ان يعلم غل او نجسا
 قال العلامة المتلف انفس من السجود على القطن والكثبان قول العلامة اجمع فلا
 يمتد بقول السيد مع فتواه بالواقعة في الجبل والانسار لان الخلائق الصادرة
 منه ان وقع قبل مراقبته انبهرت سواقته لانه قد انعقد الاجماع بعد التلا
 وان وقع بعد الموقفة لم يمتد به لانه صدر بعد الاجماع انتهى كذا في كذا
 الدالة على جواز السجود عليها محمولة على الضرورة والصحة فان المنع محقق
 الا فيما روي عن عبد الله بن الاضرار كانه عليه يقول ويزول المنع فجوز السجود على
 ما منع من السجود اوسع حرف اللاوي في المرام والفر من نحو في البيت
 او عرق وروى في نه المظلم التي لا يري فيها المذويات او حشده
 يكون ذلك مع فقد غير الشرب وانما يزيل المنع عنه ذلك فجوز السجود على النبات
 في هذه اية روي على ان يعطى من ابي الحسن عليه السلام في السجود على المسح كبره
 التماس نفع ابنا وكسرة وسر الباطن فقل لا بأس في حال التغير وروى في
 عن الصادق عليه السلام جواز السجود على الثوب المشبه له لم يشك ايضا لا في رده ولا في
 في الاسلام وقال العلامة في انه كره وانما يخطو الشجر السجود عليه قبل الطين

لأنه اقترع ما جاز بين المأكول واللبس انتهى كلامه في التعليل لان جازية
 لا يمكن ان يكونا مانعا من السجود القطع والكنان لللبس على القطع
 والكنان المطلقين على التقييد في يجوز السجود على الفرط كس وان كان بها
 له اتم تبارك وبكره السجود على المكتوب اي على القصاص لا مطلقا بل
 المكلفين في القاري في البصر كذا في ذلك من الاوهي ولا في من القاري اذا
 كان هناك مانع من الابصار يستند في الحكم المذكور انهي الكراهية رواية
 جليل بن دراج عن الصادق عليه السلام كره ان يسجد على قفاس عليه
 كبر لا شغل البقرة انه لا يراى في القليل المذكور في نفسه منه عدم الكراهية
 في من الاوهي ولا في من القاري في البصر دون غيره عند الشيخ وموالي الشيخ
 المذكور من غير القاري في البصر وبطلان لا مطلقا بل في غير البصر كذا في
 قاريا او غير قاري وانما في البصر غير القاري فالكراهية تامة في كل وقت
 المكتوبة المصنوعة من اللاتي والواجبة وضع المساجد السبعة حال السجود
 لرب العالمين من كل احد سواء لارب العالمين تحقق باقل ما يصدق عليه الاسم والاشكال
 حاصل به في المنع عما لا يستلزم الاصل براءة الذمة عن الزايد ثم لم يبق
 الاستيناف في من زايده الخضر قال في الذكر لا يتطوع بالحكمة بما عليه
 الارض وبقي قدره بالدرم انتهى كلامه في خبر زرارة عن ابي جعفر عليه السلام الحجة
 كذا في قصاص من القاري في البصر من وضع السجود قايضا من ذلك
 الارض اخره كذا في الدرهم او قدره طرف الفانلة وكذا في سواها
 علوا وانحفا ظاهرا لان يكون اتفاقا بحد الربنة منته في بلد

لأنه اقترع ما جاز بين المأكول واللبس انتهى كلامه في التعليل لان جازية
 لا يمكن ان يكونا مانعا من السجود القطع والكنان لللبس على القطع
 والكنان المطلقين على التقييد في يجوز السجود على الفرط كس وان كان بها
 له اتم تبارك وبكره السجود على المكتوب اي على القصاص لا مطلقا بل
 المكلفين في القاري في البصر كذا في ذلك من الاوهي ولا في من القاري اذا
 كان هناك مانع من الابصار يستند في الحكم المذكور انهي الكراهية رواية
 جليل بن دراج عن الصادق عليه السلام كره ان يسجد على قفاس عليه
 كبر لا شغل البقرة انه لا يراى في القليل المذكور في نفسه منه عدم الكراهية
 في من الاوهي ولا في من القاري في البصر دون غيره عند الشيخ وموالي الشيخ
 المذكور من غير القاري في البصر وبطلان لا مطلقا بل في غير البصر كذا في
 قاريا او غير قاري وانما في البصر غير القاري فالكراهية تامة في كل وقت
 المكتوبة المصنوعة من اللاتي والواجبة وضع المساجد السبعة حال السجود
 لرب العالمين من كل احد سواء لارب العالمين تحقق باقل ما يصدق عليه الاسم والاشكال
 حاصل به في المنع عما لا يستلزم الاصل براءة الذمة عن الزايد ثم لم يبق
 الاستيناف في من زايده الخضر قال في الذكر لا يتطوع بالحكمة بما عليه
 الارض وبقي قدره بالدرم انتهى كلامه في خبر زرارة عن ابي جعفر عليه السلام الحجة
 كذا في قصاص من القاري في البصر من وضع السجود قايضا من ذلك
 الارض اخره كذا في الدرهم او قدره طرف الفانلة وكذا في سواها
 علوا وانحفا ظاهرا لان يكون اتفاقا بحد الربنة منته في بلد

انه

بشر

لان الامور مبرورة وكل واحد
 منها

وضع بعض
 القصاص

الشرح والهل يتبع وقد قد حكمنا بأربع أصابعاً مضمومة تقريباً فيكون الزاوية
 هذا المقدار من عاقبة نبتة على ما ذكرنا بقوله أو يكون النفاذات بين المقطع
 هذا أربع أصابع مضمومة علواً ولها طاء على يجوز أن يكون موضع سجوده ارتفع من
 توقفه مثلاً بما يزيد على نبتة عادي بمقدار يسيراً من غير الصادق عليه السلام
 إذا كان موضع جسده ارتفاعاً من موضع بذلك قد رتبته فلا بأس ووجه أن
 بنه الزاوية لأن مضمومة المشه طمحة كما تقرن في الاصول فيكون الزاوية على
 المقدار المذكور منسوبة في رواية عاصم واداة الزاوية والعلو على يجوز أن
 يكون انخفض من الموقف بما يزيد على نبتة وإذا عرفت ذلك فلو فرضنا
 على ما لا يجزئ عليه أي على ما يقع السجود عليه لارتفاع رصعاً وجواباً أن كان موقع
 الجبهة على ما يزيد من أربع إلى أربع أصابع ثم يجزئ على ما يقع عليه عدم صوب
 السجود على الأول به رواية أبي ربيعة الحسين بن حماد الصادق عليه السلام
 السجود على المكان المرتفع قال ارتفع رأسك ثم مضى إلى أبيه وان لم يكن موضع
 الجبهة على ما ذكرنا بل كان بعد رتبته فما دون لم يزل رفع الجبهة عما دعت
 عليه بل حرم من موضعها لا ما يقع السجود فيه من السجود عليه ولت روايه
 معاوية عن الصادق عليه السلام إذا وضع جسده على شيء فلا
 ترصعاً ولكن جثا على الأرض ويسحب السجود على الأرض لأنه الموضع في التواضع والخصيعة
 فيه وقد نقل ابن بابويه عن الصادق عليه السلام السجود على الأرض غير رتبته
 غاية في ذلك سنة قال التميمي لفظ أن المراد بالسنة التي لا ترفع اليد
 أفضل منه أي من السجود على الأرض أن سجدة المكلف على الترتيب الشرعي الحسينية

هذا هو الجواب عن السؤال
 في السجود على الأرض

قال الصادق عليه السلام السجود على الحسين بن علي السلام خير من السجود على الأرض
 وكنيت عند به طين بين قبره عليه السلام تسبجاً به أن لم يكن سجداً
 والفضل السجود على التربة الشريفة ثابت عند علماءنا أجمع ولو شئت لقلت
 ولا يكره السجود على المشي من عند جميع الأصحاب لا يثبت لمن يقدّمين
 في كم وثات المكان يكره الصلوة في سجدة سوا طين مني النبي محمد عليه السلام
 المربطة والجزرة وقارة الطريق أغنى التي تقرعها الافتداهم ويطن الواو
 والحام وقوفهم حيث لا حوام يمسح الكعبة وبارك اللابل في المقابر
 لقوله عليه السلام لا أرض كمن سجدة إلا المقبرة والحام وقال ابن أبي عمير
 قبور أنبيائهم جود وروي جواز الصلوة إلى قبور الأئمة عليهم السلام في النوا
 خاصة والاصطراط عند الشيخ كذا في مذهب المقيده رحمه الله بركات الصلوة عند
 قبور الأئمة عليهم السلام والاكثرة على خلاف ذلك ثابت من شيعة الباقر عليه السلام
 أن الصلوة الفريضة عند قبر الحسين عليه السلام تعدل عمرة **مسألة** إن رواة
 الواردة في هذا الباب يلفقونها بما يدل على عدم الجواز وسور أبيه الصادق
 عليه السلام قال سألته عن الرجل يعطي بين القبور قال لا يجوز ذلك إلا أن يحمل
 فيه وبين الصور إذا صلى على قبره أذرع من بين يديه عشرة أذرع خلصه و
 عشرة أذرع عن يمينه وعشرة أذرع عن يساره ثم يعطي أن شاء ومنها ما يدل على
 الجواز وسور أبيه عن محمد بن عبد الله عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بالصلوة
 بين القبور ما لم تعد القبور قبله وطريق الجمع من الروايتين على التمسك الكرامية و
 يروى في الجليل وحمل الخليل الدافع لكونه أن يكون بقدر الغزاة والغزاة محرمة

المحدود

فيما

السلام

العقبة قال اشهدوا ان لا اله الا الله
او لو كانا او لو كانا
ولو كانا

من بين الصبيان والرجل وكذا انزل والكرامة بغيره افزع ولا يفي في ذلك
الكرامة كون القبر خلف المصلي من دون الجبهة وكذا في بيت المقدس
ايضا لعدم انفسا كجاسن نجاسة غالب وكذا في قريش لعدم انفسا كجاسن
من اذ انا او قتل بعضنا وكذا في ارض نجد لعدم مكن الجبهة من الارض غالب
وفي بطون الاودية بطون مجرم سيل وفي بيت المقدس لعدم انفسا كجاسن
النجاسة غالب في ريش الارض ذات الكرامة بقول الصادق عليه السلام
رشد من وصل وقال الصادق عليه السلام بكرة الصلوة في ثمره موطن بالطريق
البيد او في ات الجيش وذات الصلوة وحين ان يذكر ان يصلي وفي قبلة
تأخره لما يشرب ماء او اثاره قال الكاظم عليه السلام لا يصح ان يستقبل
المصلي النار وان يصلي في قبلة موقوف للنبي عن ذلك وفي رواية عامر
وان يصلي الى باب مفتوح او ان من واجهه وكذا الى كل كنز في القبلة بل
الى ان يمشي لاشترى الكعبة في الشغل على من العبادة ويكره صلوة الفريضة
في جوف الكعبة واية محمد بن مسلم لا تقبل المكتوبة في جوف الكعبة **فصل**
في مسرة القبلة وهي التي القبلة بين الكعبة وهي اي ابي ابيز التي هي الكعبة
بالملكفين باعتبار كل مكان اذ القبلة فتكف بحسب راي المصلي الى الكعبة
منها الى الكعبة فاني تسبده لمن تكرر المشاهدة كالقريب الماخضر في القبر لظلام
به الحكم اجماع لان النبي صلى الله عليه وآله صلى قبل الكعبة وقال في قبلة
من كان بكنة ومنه ومن الكعبة ما يل فونه حكم المشاهدة لظلمة العلم فانه
العلامة مبني ان يراوا فافضل من المشاهدة لظلمة لظلمة مشهورة عادة

او الجاهل

ولا يثبتون اليهود والنصارى
وفي غيرهم وكذا يسلم في الصلاة
في الحرم

قوله في جوف الكعبة

كالمصلي

كالمصلي في بيت مكة او لا يرفع فانه يمكن المشاهدة من غير غير طمطمص بكية
خارج المسجد ان كان بين الكعبة وتوجه اليها فلو سوي حراية عازيا للكعبة
في المصلي توجها الى بيت المقدس على سطح داره اذ لم يتيسر منها **فصل**
ان اطلاق القبلة على البنية التي هي الكعبة اما طبع الجدران التي انشئت
لا يثبت اليها بقوله عليه السلام هذه القبلة ليس هو الجدران فلو جردت لان
وما وقع في اطلاق النقص ليس الا تقريبا فقام عامة المكلفين وسيسر اذ لم
يقصد هذه الواجهة الجدران وجب على المصلي ان يتوجه الى العروة وان وقف
فيها ابرز منها شيئا من يديه وكان المنبر من العروة كونهما على القبلة حقيقة
كذلك ما يثبتها من المصلي في حراية عليه ان يتوجه الى جهة تلك العروة
وكذا المصلي على جبل القيس يستقبل من البيت الذي يثبت فان ذلك
قبله لما روي عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الصلوة
فوق ابي قبيس على تجرى قال نعم اما قبله من موضعها الى السماء وما ذكرنا ظهر
ان كل من يمكن من بيت هذه الكعبة من مصلي في مكة على كل موضع سوا ذلك
او يصلي في حرمه او بكون قبلة البنية كمن الجبهة ليس المعنى الذي يستدل به
المصلي السجدة بل يراونها منها ما يسهل العروة وما ذكرنا وما عرفت على المكلف
من القبلة من فقه ما رواه ابي عبيد عليا في اما الكعبة واما الجبهة وكان عني
الكعبة ريت بطلان بل التفسير كما عرفت كذلك جبهة القيس بطلان
بل التفسير خاصة الى السجدة التي لا يمكن من بيتها ما ذكرنا مني على القول الصحيح
ومنه اشارة الى ان ما ذكرنا ليس الشئ فجمع الاصحاب من ان قبل البيت

صلى اليه ابا وان كان
تصلي حيث لا يمكن الصلاة
ليس الصلاة حقيقة اذ
المعبر من الوضع الذي

النفس لطم لا الملة يصح لان ما تكو ايش الرواية انما يطلب من
 الصفة واذ اعرفت ذلك فاعلم ان الكلام في الملة في الملة التي قبله البعيد
 بما يظن ان الكعبة في لوطن فخرج عنها لم يبع وادروا على المعص بان لا
 ان الصفة تطيل في البلاء المملة اذ اذا طولت عن مقدار الكعبة يقطع
 بعضهم عنها في الجحيم بطلان صلواته عليه ايراد اخرون ان المصيبة لا تخرج
 في صلواته مما اذا الكعبة لان ذلك لا يثبت غاي **والقول** في قوله
 من جده اخر لان ما له ان الملة في لوطن ان ذلك انني سمعت الكعبة ولا يخرج ان
 جنة الكعبة ليست نفس الكعبة لان جنة التي خايرة له ذلك انني قد عرفت ان
 شرح القواعد انما على المقدار الذي يعطى البعيد بخرج الكعبة من جده وجزر ان
 الكعبة في كل جرح من اجزاء ما ذكره من الترتيب بقوله هي اي الملة السميت
 الذي يظن في الكعبة وهو تعريف شبيه بمراد في الذكر في ان قد فيه
 وتكلم عليه في شرح القواعد بان ما ذكره لا يكاد يخرج عن كلام الله كره لان
 الظاهر ان مراد السميت هو ما يسمونه المصلي او يناديه عند توجهه اليه وقد عرفت
 ان من مما اذا الكعبة فيه غير شطط في الكلام واثبت فيما ذكره من ان كلام
 الشبيه لا يخرج عن الله كره نظر لما عرفت من الفرق بين التعريفين لان الشبيه
 جعل في الكعبة عبادة عن سميت الله كره والعلامة جعلها عبادة عن الكعبة
 انظر في ما اذا اتها واذ اعرفت ذلك فاعلم ان تعريف المعص في الشرح الذي
 اعتمد عليه يكاد لا يهاير ما اراد الشبيه من تعريفه فيكون من الترتيب
 والاصل ان ما يكن ان يقال انما سميت من دفع اليراء انما كره ان ما يباد

قاله
 في نسخة من نسخة

من تعريف

من تعريف المذكورة ان ذكره ليس بالعلامة لانه بطي بل ان وسو جليل ان
 يركب ما يجب في الغضب بل امداد من كلمة ما الواقعة في تعريفه مقدار مسافة
 وسميت في قوله ان الكعبة والمقصود من ذلك ان في الكعبة وجع يول تعريفه
 الى تعريف الذكر في الظن في هذا التعريف انما يكون متعلقا بوضع الكعبة
 في كل جرح من اجزاء ذلك السميت اني الجان لا يوقو عما في نفس ذلك الجان
 لان ذلك لا بد ان يكون متعلقا به للبعيد بصلواته والعلامة ان المصنون
 في تعريفه ليس الا في كل جرح من اجزاء ذلك الجان الكعبة لا في كل الجان
 لما وجع لا يجب تلك اليراءات اذ ما لا التعريفين لا ما اقترا المص
 من ان الملة في المقدار الذي الذي يعطى البعيد بخرج الكعبة من جده
 وجزر ان يكون الكعبة في كل جرح من اجزاء ما ذكره في ان في المصيبة في الملة
 فان سميت البعيد بخرج من اجزاء ما في الملة انشرفه والكعبة في كل
 سميت ما وجع على البعيد اصلا اي لاني الملة ولاني التماس في التماس على جرح الملة
 لان جرح البعيد في الملة والى انما جعل النبي عليه السلام بازا الملة اقل
 فيصوره الخطا وكذا الاستمارة في سورة الكوفة لان محابة قد نصير المصونين
 عليه السلام كما لم يشور لا يصور في ايضا الخطا اما سجدة اربعة فقد قوتي
 الشبيه سم الاجتناد في ايضا وتوهم عليها بما المصونين عليه السلام بل عليها
 بما المصونين في ما المصونين في الطرق التي هي جادة ثم او لم يسم
 لوقد الاجتناد ايضا بل يتعين عليه التوجه اليها والى هذا است ريقوله او
 بقوله المصونين وبقوله لان اصابته الذي الكثير اقرب من احتمال اصابته الوا

ووجه الاستدلال على قبله للمسلمين وعدم جواز الاستدلال بالاعتقاد انما
 يكون حيث لا يعلم المكلف العلة منتهى ذلك فلو علم ان محاربههم يقتضي
 او علم ان قتلهم مخرج من حرمه وجب عليه وجوبه وانما يعلم العلة منتهى ما لم يعلم
 مطلقا بل جازلا ويجب تنبيه في التباس التباس لان استماع شبه العلة
 انطفا الى الحق الكثير في الجدة ان كان مسلما لكن لا يعلم من استماع عظمته
 ذلك استماع عظمته التباس التباس لان العلة منتهى ما لم يعلم التباس التباس
 فيها وجه الجواب ليس لكل احد المكلفين بل من غاب له في علم اليقين
 وادله القبله وقد تبين على ما ذكرنا الجواب مع جواز الاعتقاد لما ذكرنا في
 الاستدلال واذا حصل المكلف العلم بالجهة كافي الصور المذكورة كفاه ذلك العلم
 ليس عليه الاجتهاد لان الاجتهاد انما يحصل الى العلم فاذا كان حاصله لم
 يكن تخصيله وجه الى ما ذكرنا من المكلف في الصور المذكورة استماعه بقوله
 كفاه وجه وقوع جوابا للشرط الحاصل من العطف علما وضع في غير الشرط اعني
 عطف العلم الحاصل من قبله للمسلمين وقبولهم على العلم الحاصل من غيرهم
 المعصوم واذا كان المصطفى غير شرط كان المصطفى ايضا شرط فيكون
 علم اليقين للمسلمين وقبولهم كفاه ذلك العلم ولم يرد اجتهاد الا
 التباس التباس والا اي وان لم يعلم اليقين في ما ذكرنا من العلم
 في اجتهاده على ما راينا وادلتها التي وضعتنا مع علامه عليه
 ذكره مفسلا لاهل كل اقليم ومن صلى فوجها اي على سطح الكعبة او صلى داخلها
 فله العتبة ابرز بين يديه منها اي من الكعبة شيئا قليلا يكون قبله له ولا يستبان

في الصور المذكورة

المصنف

المصنف بعد ابرار شيئا الى شئ خاص نصيبه بين يديه علم ان الشارح قد بين
 ان كل قوم من المسلمين البعيدة وكن يتقبلونه فاهل كل اقليم يجب عليهم
 تبيين شئ من اجابته الى سمت المكن الذي يكتسبهم ويقابلهم حيث لا يعلم
 لهم معرفة ذلك الا بالامارات موضوعة من جهة شئ من يكون تلك اقليم علمها
 يستدل بها على القبله والى هذا استماعه ولا يعلم كل اقليم علامه
 يتبرجون بها الى ركنهم ثم شرع في تفصيل العلامات فقال فلما اهل العراق المتروكين
 الى ركنهم وسوا الذين خصيهم به الخ علامات منها الجدي يجب على العراقي عنه
 اجتهاده في القبله يجعل الجدي وسواه لكن اهل البصرة يصغرونه تحصيل الفرق
 بينه وبين البرج وخمس مضي له نوبتين بينه وبين الفرقين اجمعا من
 الجانبين ثلث منها من الطرف الذي فيه الجدي وثم من الجانب الاخر اي
 الطرف الذي فيه الفرقه ان ويحدث من اجتماع كل الايام صورة هي
 كصورة بطن الموت الجدي راس اي اسفل ذلك الموت الفرقه الى راس
 يوراي الجدي في كل يوم وسيد حرة دورة واحدة كاملة حول القطب وسوا
 يتم فني في وسط تلك الدائره التي قد ثبتت من اجتهادها صورة الموت لا يراه
 الا من فيه انظر وهو اقرب الكوكب الى القطب الشمالي الذي هو عبارة عن القطب
 انما هي الموتية التي يدور عليها على ما بينا وسوا القطب الجنوبي
 الفلك وما لا يتحرك كما هو خلاف ما بينا من انقاط المعروفة على الفلك
 وانما سمي بالجم الغني بالقطب لقرابه ومجاورته لقطب حقيقه ولعلمه
 بركته والجدي لا يكون علامه لاهل العراق مطلقا بل اذا جعل خلف المكلف المكن

الجدي

ملكه

ممكن

وهذا ايضا ليس باعتبار جميع الارض التي تفرق له بل اذا كان مستقيما وارتفاعه
 بان يكون في غاية الخطاط ويكون الفرقه ان ح في غاية العلو ويكون الام
 بالكلية بان يكون الفرقه ان بجاية الخطاط والجدي في غاية العلو و
 انما يغير منه هذا الوضع من وقت القبلة لانه في مركزه القطب الذي هو في
 الحقيقة علامة واما اذا كان على غير هذا الوضع المذكور بان يكون احد جانبي
 المشرق والفرق من غير ان يكون بجاية الخطاط لا بالجدي بل بوجه
 من مائة القطب لانك قد عرفت ان القطب واقع في وسط المثلث تقريبا
 والفرق ان والجدي يدوران حول **هـ** ان المراد بانك سوا نقطه المثلث
 بالنسبة لا الكنف لان جبل الجدي خلف الكنف فيلجج اذ ان القطب
 لا يتركز بالعدول عنه ومنها اي ومن امارات قبله اهل العراق جبل حارب
 الاعداء الى على ميسره وشرق الاعداء الى على باب رة والمراد بها
 اول الفل واول الميزان الى النقطه البرصيه والوفيه ويدخل في حدود العراق
 بلستان ووججان وخراسان ولا يدخل في حدود فارس بل
 اي يكس ما ذكرنا لتعلم من العلامات يكون لقابله اي مقابل العراق
 فيجعل المقابل شرق الاعداء الى على ميسره ومن الباعث الى على باب رة
 الجدي حال الاستقامة قد ام الكلب لا يروى من ان مقابل المشرق
 المشرق حيث ان الركن العراقي الذي فيه في مرادوا بالركن المشرق بمينه
 فيكون المقابل المشرق بالضرورة موهله لانه توهم فاسد لان اهل
 العراق لا يتوجهون لانفس الركن المذكور المقابل للركن المغربي بل هم

مجاذاهم

كباره

هذا القول
 في بيان
 ان الركن
 العراقي
 هو الذي
 في مرادوا
 بالركن
 المشرق
 بمينه

ما ذكر

ما بين جبلت اسم واما اركان شمالي الركن الذي فيه فيكون ساطع
 اهل الجبل يكون ذلك البلد من جنوبي الركن المغرب اذا عرفت ذلك
 لان في اطلالهم اركان المذكور العراقي يبرز اذ امره الحقيقة لاهل الشرق
 ليس ابله ان الواقعه مقابل العراق في الكنف والنوبه وما بين
 وقيل من البلد ان الواقعه مقابل العراقي الاسكندريه ومصر بابه وما
 ذكره بعض المحققين من ان اهل مصر والاسكندريه يستقبلون ما بين
 الركن الغربي لا الغير ابله اسم ايضا علامات لمعرفه القبلة منها
 جبل الجدي حال استقامته على الكلب لا يروى منها اي من العلامات
 التي هم جبل سبل وموجبهم من غير خط او اهل الخريف من جهة الجنوب
 بالقياس الى القطب المشرق من الجدي بالقياس الى القطب الشمالي وقت طلوع
 الشمس من جبل من جبله على العين اليمنى فانه اذا اراد اي ارض في اجزاء
 ذلك كان استقبال القبلة من العلامات التي هم جبل بنات عشت حال غروبها
 اي ما بين موهله واطرافها كالقربا الى الانقي لا غربا في الانقي
 لانها لا تتركب عليه نيه يوسه ومو اي مراد من حال غروبها موهله
 اقطاطها وقربا الى الانقي خلف الاذن اليمنى جابته على الجبل المذكور
 والحاصل ان الاستقامه في معرفه القبلة علاماته اذا ارادها المثلث
 في اجزاءه كان استقبال من العلامات التي لم جعل الجبل على الحد لا يروى
 التماسا على الكنف لا يروى ويدخل في موهله اسم على حصه وشرق الكنف
 ولا يدخل في حدودهم وعكس اي عكس ما ذكره على علامات اهل الشام

هذا القول

الشم

حدود

علامات لابل العين فالحسيني يجعل الجدي تقابل المنكب اللاتيني فيستبينه بتسا
النش تقابل العين الميري ومطلع سبيل من كنفه ويدخل في حدود العين
منه او منعا وعدن وكران وزبيد ولا بل المغرب اجيبا في معرفة القبلة
علامات على سبيلهم ما عايناه في الاستقبال المراد من اهل المغرب هم الذين
في مقابلته تعالى الركن المغربي ومن جملة علامات جعل التريا عند طلوعها
على اليمن وجبل القيوق وسوم من مضي بطول التريا وغرب بغربها على
اليسار فاذا اجعلنا المغرب على يمينه ووقف على هذا النجم كان
مستقبلا للقبلة ومنها اي من علامات قبل المغرب جعل الجدي على
على الحد الايسر **لنقال** ان المشتري والغروب مستقبلا لابلان وقد ذكرنا
الحسيني ان جعل الجدي تقابل المنكب اللاتيني ضلي هذا ان جعل الجدي
المقابل للمشتري الجدي هذا المنكب الايسر لان جعل على الحد الايسر **لان**
نقول لا تتفاوت الحال بين جعل هذا المنكب الايسر وبين ان يجعل على
الحد الايسر **وك** اي عكس ما ذكرنا علامة لابل المغرب يكون علامة
لا بل الشرق فلم ان جعلوا التريا عند طلوعها على اليسار والقيوق على اليمين
ومن جملة علامات جعل الجدي هذا المنكب اللاتيني ويدخل في بلاد المشرق بحر
خرقة او الى وخرقة مرمره وعلان وفارس ولامكن من ذكره على ما كان اهل
البدان المذكورة من العراق والشام واليمن والمغرب اجيبا تساو ولا بل
البدان الواقعة من تلك البدان المذكورة اش رالحان البسط والتفصيل في ذلك
طريقه للمنكب المذكور ولا يتفق لك هذا المنقصر ويد على ذلك بقوله واما

طالع التريا على
لجده هو في الشرق
المصلي

ينبغي

السلطان

من المظهر

بعض

البدان له علامات مذكورة في بعض كتاب صاحب من المظهر او التفصيل عليه
سنا فان سنا هذه كاستعمل ذلك وكان المصداق الكنت في الشرح
الافضل شاذ ان الميري من المظهر في معرفة القبلة ومن اجل ان
الشية فانه قد فصل في كتابه المذكور علامات جميع البدان المذكورة
نصدي ايضا بذكر علامات البدان المذكورة بين تلك البدان وقد
استقبال القبلة من العلامات المذكورة لا مطلقا بل ضرب من الاجزاء
في السيار من التيا من تلك العلامات التي يمكن في الجهة من كان في
الطرف من الجواني اذ اقاموا الكنت الى الكنت المتكئين في الجهة من لهم وجو
الاخر فسير ان من تلك العلامات التي يمكن في الجهة من كان في
منه الا ان جعلوا الجدي من الكنفين وابل البصرة ومن ولاتم جعلوا على
اقل الايمن وعلامة كاتيتل بالكونا كعب القبلة كذا يستدل عليها
بأرجح ان الجهة قد يتفاوت بها لكن لما كان فيها اضطراب كثير واختلف
لم يستند عليها في من الاله الضعيف ومنه العرض المص من ذكره في العلامات
والهوس من الاممات سبيل التيا من اهل المصلي واما التيا من
ان يكون لابل العراق سيرا وسبيل على ما في السيار في ان القبلة تتقبل
لهم المستند في ذلك عاروي عن الصادق عليه السلام قد سئل عن ما راجل
منه في الصلوة الى اللب فقال ان الكعبة منه ما ووجهها على يسارك
وتشأن منها على يمينك فمن اجل ذلك وقع التحريف على اليسار سبيل المصلي
ومن علم عن الصادق عليه السلام عن الجدي لاصحابه ان اليسار من

ومن سبب فقال ان الجواز الاسود كان في السنة ووضعت في موضعها
 الحرم خمس عشرة ليلة نور الحرم في كل ليلة اربعين ليلة وسبب في غاية اقبال
 كل اثنى عشر ليلة فاذا اخذ الانسان ذنبا اربعين ليلة يمكن ان يخرج من
 الحرم قبل ان يفسد اضرار الحرم واما الخوف في التلبس لم يكن خارجا من
 القبلة قال العلامة التذكرة الروايتان الضعيفتان حسن ان ضعف
 المفضل اذا عرفت ذلك وورد على الكلام المذكور ان الخوف انما هو في القبلة
 وجوب اما اعتبار الحرم فلا معنى استجابا به باختيار الشق الثالث وهو الخوف
 فيما بين ما عرف عنها للتوسط فيها لان اضرار الحرم كما عرفت الى المسكن
 اكثر مما كان في سنة القول المذكور ضعف كان لا عارض عن نه الياسر
 اقرب الى الصواب في امره اصل ما افاد المفسر شرح القواعد وروعت القول
 المذكور للقبلة وخبره لا يري شي منها عارض كالنجم ونحوه قال عليه
عليه السلام لا يجوز على القادر على الاجتناب للوقوف بالقبلة في التلبس في القبلة
 اربع الى اربع جبات لا ان يستقبل واجبه لكن يصوبه في القبلة في القبلة
 انما بان وقيل قبل جواز التلبس في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة
 وقيل في قبلة عليه لغيره في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة
 اعادة وذلك لان كل من كان في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة
 والناس باط والمعمدة ما ذكره المصنف ما ذكرنا والقول الصواب في القبلة في القبلة
 كذلك فيصير الى اربع وجوه وهو ان يصلي في اول الوقت ثم عليه ان يصلي
 الى ان يبقى له من الوقت ما يمكن ان يدرك الصلوة الى اربع جبات فيصلي اليها قبل

قار

على القادر على الاجتناب

صلى

انما

الثاني لم يستعان من كلام السيد رحمه الله والنظر في كلام الاصحاب الاول ولو
 فاق الوقت من الصلوة الى اربع جبات صلى مثل اي جبة في الوقت ولو
 كان ذلك لم يخل من الصلوة مرة واحدة الى جبة واحدة فان طابق كوجه ح
 في صلوة القبلة فلا بحث والا اي وان لم يطابق القبلة اعادة مطلقا في الوقت
 وخارجا لمطلقا بل ان بين الاستدبار لم يكن عليه الاعادة والمستند
 وجوبه في وقت مطلقا اذ اتبع الاستدبار ما روي في معنى من معنى العبارة
 عليه من صلى على القبلة ثم بين له القبلة وقد دخل وقت صلوة اخرى
 قال فيصلي قبل ان يصلي هذه التي دخل وقتها الا ان يخاف فذلك الذي دخل
 وقتها وقال السيد رحمه الله ليس الاعادة بعد خروج الوقت كمن صلى في
 محض العيين او اليسار رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن العاصم عن الصادق
 اذا استبان انك صليت وانت على غير القبلة وانت في وقت فاعده وان
 خالك الوقت فلا تعد وله على مطلوبه روايات اخر قال المصنف في قول السيد
 ولكن على الاصحاب على الاول ولولم بين الاستدبار فخرج من منزله صلى
 على نفسه العيين او اليسار ولم يكن كذلك بل صلى في موضع من القبلة قليلا
 فعلى الاول يصيد في الوقت فامته دون خارجة واليه استدل بقوله وفي الوقت
 اي ويصيد في الوقت ان كان المصلي قد صلى في القبلة العيين او اليسار مستند
 انما ما ذكرنا من رواية عبد الرحمن اذ في محله على ما لم يكن مستند براجع منها
 بين رواية من صلى على القبلة وعلى الثاني وهو انه صلى في موضع لا عليه الا
 وقد نبه عليه بقوله ولو كان في موضع فاصير فلا اعادة لقول الصادق عليه السلام

اول لم بين الاستدبار

المشرق والمغرب والامداد بالانوار ليس ما اذا كان القيد في المشرق او
 المغرب عدم وجوب الاعادة في هذه الصورة فيجب ان يتبين
 ان انوار اليبريد الفراغ من الصلوة على عيسى الاعادة مطلقا سواء بين
 ذلك بعد الفراغ او علم ذلك في الاثنان السبب الثاني وهو ان علم في الاثنان
 نعم انه علم في الاثنان صلوة انه خوف وجوب عليه الاستغارة وبراعى الاستغارة
 ويلزم من القيد بحيث لا يكون ما يليه اليامين ولا الى اليسار كما عليه
 بقوله بل يستقيم لعل الصلوة على السلام في رواية عمار ان كان متوجها الى
 المشرق والمغرب فيكون وجه القبلة من يمينه وان كان متوجها الى العكس
 القبلة فيقطع ثم يحول وجه القبلة والاحكام التي ذكرنا كلها على تقدير
 ان العارف به لا القبلة صلى عند فتن الوقت ولم يتمكن من اجتنابها
 تبين الصلوة ولو صلى بمجهدي القبلة استحب واستغفر اللحن فيجب له الخطا في
 اجتنابه سواء كان في الاثنان او بعد الفراغ تاتي الاحكام بالفساد ايضا
 فداش الرب يقول ولذا المصلي اذا اذن القبلة واجتهد في الاستقبال فان
عاله وحال من صلى عند الفتن انهم ساءة العلم في الاثنان انه خوف سيرة
رب عليه الاعادة متفعا على الاستغارة وان تبين الاستغارة بعد الفراغ
وجوب الاعادة مطلقا وان صلى على غير الوجه اليسار فعليه الاعادة في
الوقت فاقته والناس في القبلة متوجهة لظان في الاحكام تدل على ان فضل اليمين
اليسار وجوب الاعادة ان كان الوقت باقيا مع خروجه لم تحب الاعادة
وتثبت هذا الحكم انما كون الناس في لظان انما هو قول قوي وقيل على ان

الاعادة

الاعادة مطلقا في الوقت وما يرجح حكم حكم الظان واستدل على ذلك
 بالدخيل في لم يأت بالاعادة فيسقط عنه التكليف وذلك لانه ما هو
 اليه التي يعلم انها القبلة او يوجب على ظنه ذلك لا يثبت ليس منها
 متفعا في الناس حاله انفسان ولا نشأ لشيء بالاعادة فيكون باقيا
 في عهده التكليف يستند العقل المذكور وهو قول الشيخ رحمه الله
 السالف فانه يوجب المساواة بين الناس والظان والشيخ قول اخر وهو وجوب
 الاعادة مطلقا على الناس ليعوم قوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا و
 النسيان والجواب ان المراد بالرفع رفع الحواجة ومنه نقول وجوبه لانه
 لا يستحي عفا بذلك وتوجب المكلف العلامات المذكورة للقبلة ومجانبته
اياما ما يكونه عابسا بحيث لا يعرف ان عرف ما يبل ويتبدد في معنى قوله و
عنه عليه السلام ان تعلم علامتها او كان المكلف مكفوقا لا يهدي بها القبلة
ابصره كل واحد من الجاهل والعاقل العارف بالقبلة وقال الشيخ في الخلا
قل الحمد لله على ما اربع جهات سوى القول بالتحليل لا يجوز لها تعليل كل واحد بحسب
سماها عليهما ان قيل المكلف الله العارف بالقبلة انما هو المذكور
الخير على مجباه ولو قلده انما هو المكلف العدل او غير المكلف كالصبي لم يجز خلافا
للشيخ في المبطر لا يجوز له التعويل على الكافر والفاقد لقوله تعالى ولا تكونوا
الى الذين ظلموا اذ قالوا لا يجوز ان يجزوا لانه لو كان فخر اعرض يمين يمين
فما يكون قبول خيره من باب التكليف بل من باب الرواية وهو كونه العاقل الرجوع
كما يجوز له الاخذ بقول الخبير عن اجتهاد بل التعويل عليه بطريق ادبي او ليشاء بقوله

وقد استدل على عدم
 الوجوب الاعادة

واما المخرج من يقين فانما يستخرج من اربع ارباع الطريق اولى وجزء الرجوع الى المخرج
 عن اليقين ليس ارباعا من اربع ارباع الطريق اولى وجزء الرجوع الى المخرج
 رجوع القادر على الاجتناب ايضا اربع ارباع من كون به التعامل مع
 القادر على الاجتناب والى القليل واذا جاز للقادر على الاجتناب السقوط
 على المخرج من يقين كان يواز ذلك للتعامل بطريق اولى ووجه الجواز في
 القادر ان الاجتناب انما يفيد الظن والثابت انما يخرج عن يقين فيكون
 قوله انما لا اجمل ووجه المنع انما يطلب الاجتناب وسكف به رواية
 ابتداء اريك وتمه القبل واذا قلنا بالرجوع الى المخرج من يقين فان طابق ما
 انظر اليقبل فلا يثبت والافكا سبق من ان بين الاستدبار اعماء مطلقا
 وان بين ان على المخرج من يقين واليب ركان كان الوقت باقيا والعادة
 والافكار **س** ان العاقل اذا اعتذر لعدم القدرة على الفتيق اوقت عن تسليم
 او لعدم العلم فخرج شبيهة اعراف اولا القبل القادرة للعلامات لعارض كالعلم
 وشبهه محب عليه ان يعلى الاربع جهات ومحب على المكلف عينا تعلم الاكولما
 التي وضعت الشارع لمخوف القبل وهذا الوجه يصح انما عنده الماحية اليها
 اي لا العلامة في منزه القبل ووقت الماحية انما يكون وقت خطايا في الصلوة
 وعدم تمكن من تسليم العلم بها بالمشاهدة او بخروج المصوم او بحال تسليم
 لتوقف حجة او اما بغير الواجب عليه ولا يبين ما يوقف عليه الواجب التفتي
 فهو كذا لا يجزى من حيثها عند الحاجة اليها يجب بدوها وانه القول بنسب على
 حسمان ذلك لانه قد عسل الحاقية في اداء واجب عيني ان كان ذلك اذرا

في المخرج من يقين فانما يستخرج من اربع ارباع الطريق اولى وجزء الرجوع الى المخرج عن اليقين ليس ارباعا من اربع ارباع الطريق اولى وجزء الرجوع الى المخرج رجوع القادر على الاجتناب ايضا اربع ارباع من كون به التعامل مع القادر على الاجتناب والى القليل واذا جاز للقادر على الاجتناب السقوط على المخرج من يقين كان يواز ذلك للتعامل بطريق اولى ووجه الجواز في القادر ان الاجتناب انما يفيد الظن والثابت انما يخرج عن يقين فيكون قوله انما لا اجمل ووجه المنع انما يطلب الاجتناب وسكف به رواية ابتداء اريك وتمه القبل واذا قلنا بالرجوع الى المخرج من يقين فان طابق ما انظر اليقبل فلا يثبت والافكا سبق من ان بين الاستدبار اعماء مطلقا وان بين ان على المخرج من يقين واليب ركان كان الوقت باقيا والعادة والافكار

المر

الها

قدرة

في وقت من الاوقات المعه لم يزد بالوجوب لان الاصل براءة الوقت اعم
 المكلفين من التكليف قد استثنى العلة في كون به الواجب يكون به
 الوجوب اي وجوب تعلم العلة ما عينا يتبين من ان من واجبات الصلوة صيم
 كالاركان من قايوم على الفقه فلا يجب على اعماء المكلفين وما ذكره من قري
 التشبيه الى الوجوب في الذكر ويقتضى الاستقبال اجماعا عند الضرورة وعدم
 الممكن وانما حكم المكلف القبل لا تسامح في تكليفه لا قدرة له عليه ومقطوع
 استقباله تحقيق فموضع استدرة فقد يكون به في الصلوة كصلوة المظنة
 وسجي بان كفيته وقد يكون ذلك في غير الصلوة مثل المصلي في الموضع
 الذي لا عذر من وجوب اليها وقد سقط في الميت عند التضرع في الدعاء و
 والصلاة في المتردية اذا لم يكن فيها الاستقبال ولا تخرج القريضة مطلقا
 في سبب كانت او غير له وان كانت مستدرة لانا بالسنه رخصت في حكم
 الواجب فلا يصح الاثبات بها ايضا على اراملة اختيار اجماعا وتقول
 الصادق عليه السلام في رواية عبد الله بن سنان لا يجب على البصلي الرجل
 شيئا من الفرائض راكبا من غير ضرورة ولان من على الراصلة بمعرض السقوط
 والاخراف من القبل فيكون صلوته عليها سرقة للابطال وذلك غير جائز
 قال التشبيه وكذا صلوته المأذنة لان اخر احكامها القيام واقري شرطا
 الاستقبال انني كذا **والتخير** بان اركوب لاني في الاستقبال مع انه لو كان
 تمكن من ذلك لم يصح ايضا فلا وجه له كذا في السيل **س** ان الرواية
 المذكورة انما تسهل صلوته المأذنة لو كان اطلاق الصلوة على صلوته الميت

اولا عاير

ومنه انه

وكذا السجدة في السلام فانه عكر على الراصلة

على سبيل الحقيقة كما في تلك المصلحة وقد عرفت في مقدمات الكتاب في ذلك على طريق
 الجواز دون الحقيقة كما في سبيل المصلحة وبني ترفيع الصلوة عليه فاستباح صلوة
 المفارقة على الرخصة ليس تنالها رواية المذكورة بل له مستند آخر من
 الإجماع أو أن الصلوة المفارقة على الرخصة ممنوعة أجماعاً فلا يتعد وأن أمكن
 الصلوة استيفاء كما في الحديث يأم القعود والسجود والقرآن و
والاستسقاء ونحو ذلك من استقبال السترة وإن كانت أراحلة بغير استعقالاتها
 من رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ولما روي عنه الحسن بن
 أبي عبد الله عنه عليه السلام لا يعلل المفارقة على الآية إلا من رخص ولأن إطلاق
 الأمر بالصلوة يفرض على القراء المجهود وهو ما كان على الأرض وما في حمله
 كالزوق المشدود على السائل لأنه غير له الأرض ولا ريب أن الآية ليست للقرار محلاً
 وجاز كذا في عدم الجواز الصلوة في الأوجته المتعلقة بالجبال فاستباح حكماء
 سكانها للمكثرون عفاً وعلى نهج المصلحة وكذا الأوجته وهي نحو سر
 سلق من شجر أو سقط بالجبال أو سئل الجواز لأن المصلحة يمكن فيه الاستقبال
 واستيفاء الأفعال كإلزام الركب بنى ما يطين أو يحلّين للرواية الصريحة
 الكاطم عليه السلام الله تعالى جواز ذلك في رواية علي بن جعفر عنه عليه السلام
 قال سألت عن الرجل يبعث على أرض الخلق فينزل من قال إن كان
 مستوياً يغير على الصلوة عليه فلا بأس ولا بد من اعتبار استقراره حيث
 يقف أرضه البكر أكثر ما جرت بياني في الاستقرار العرفي وكذا الذوق
 وهو خبر من النفس المستند وعلى السائل أن يحرك ذلك أنه ذوق

مفتی

1

ذلك فليثبت على مقامه ولا يقبله يحده والمهم انما القول انك او شمس
 الجواز والايست بقوله والجواز قريب الى الصواب وسنة النبي صلى الله
 فيكون النبي اذ في رواية على ابراهيم محمولا على النبي التزمي ويكون الامر بالجواز
 منها والصلوة في جازها محمولا على الافضلية جهاين الروايات وحيث
 الكهات اكثر من دفع لان تلك النسبة الى المصلي ليست ذاتية بل هي عرضية
 والمصلي ساكن بالاذن فان اصله في السنية مقارنا على القول بالجواز
 انما لا يصلي وقد اضطر الى الصلوة فيما جرى في كل المائتين قبله واتي
 بحسبته فان لم يكن له دعاءات الاستقبال من اولها الى آخرها فجئنا
لما نزل وان امكن في حالة دون اخرى وجب بحسبته فلو غرفت
 السنية عن القبلة اخف المصلي اميا وجوبا حتى لا يخرج عن الاستقبال
وتعذر وعدم امكن من الاذواق البيا بالكلية ومع القدرة ايضا
 يستقبل ما امكن وقد عليه وجوب العدم سقوط الميرور فان كان الميرور
 هو الاستقبال حالة التولية خاصة وجب ان لم يعذر به في هذه الحالة ايضا
 لم يكن مكلفا به بل يفيق عنه فرض الاستقبال وقد نبه على ذلك بقوله فان تعذر
 اي استقبال القبلة ولم يقدر على اتمام جميع احوال الصلوة الامانة الا فتاح
 فباتوجه اني استقبل حالة التولية فان تعذر ولم يمكن من هذه الحالة ايضا
 سقط فرض الاستقبال لاستناع التكليف بالايطاق وكذا الرواية اذا
 صلى عليها الفرض اضطر اذ لكل الام في الصلوة عليها كالكل في الصلوة
 في السنية فثبت المصلي على اراملة مراعات انشراط الاركان مما امكن لوجوه

الاشغال

الاشغال على المصلي فثبت في بقايا ما تربط بالصلوة مما لا تدارع
 خرية غيبية بالاثبات به وان لم يكن من الواجبات فثبت للمصلي استحبابه كما
 الاذان والاقامة في اليومين او اذ قضاهما منفردا والجامع لعموم الخبر وكما
 يستحب في اليومين يستحبان في صلوة الجمعة دون غيرها من غيرها في كل وقت
 والكسوف والامارة كارجل في الاستحباب مما قد استفيد من الوجوه كابر
 البعدت على سائر من على السلام والاذن ان قوله الله تعالى الا علام وتشرعا
 السلام باوقات الصلوة بالعناظ مخصوصة قال الصادق عليه السلام
 عا سبط جبريل عليه السلام بالاذن ان على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ربه في جبر على عليه السلام فاذا نزل وعام فلما انبث رسول الله صلى
 الله عليه وآله قال يا علي سمعت قال نعم قال فقلت قال نعم قال اوع
 بلانا فمسلما قد عا علي عليه السلام بالاقامة والاذن ان من وكيد السنن كانا
 الرب المص قال رسول الله صلى الله عليه وآله ثلثة على كتابان المسك يوم القيمة
 يعطيهما الاولون والآخرون رجل ياتي بالصلوة الخشع كل يوم ويصلي ورجل
 يوم قوما وروعة راضون وعبد اوتي قناسه وحق مواليه وقال الصادق
 عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله المؤمنون اطول اعناقا يوم
 القيمة من اذن في مصر من اصهار المسلمين سنة حوت له الجنة ولا
 سبحانه لا عينا ولا كفاية على قول الاكثر لقول ابي اقر عليه السلام انما
 الاذان سنة وللحديث قول جبريل على الرجال خاصة ودون الش في كل
 صلوة تقبل جماعة سقرا وحضر او وجهها في الصبح الغزير بطلها جماعة وتواري

على الاصح

ولس وكما للحظم

لصلى الله على محمد وآله

يعطيهما يوم القيمة

على ولا تنقصه وان كان القادر يدرجهما او اجابتهما لانها مع اللوح
قال العلماء لا تسلم فيه خلافا وان تكرر الاربعة او اقله الفصل والمؤذي
عن ابا قريش عليه السلام وان يكون عابيا لقول الصادق عليه السلام لا يؤذن
جانب الا وركب اربعين وان يكون على مرتفع لانه يمنع لهيبه وان يكون
مستقبل القبلة حال الاذان بالجماع العجا لان مؤذني رسول الله عليه السلام
كانوا يستقبلون قبلته وان يكنى السامع اجماعا لقوله عليه السلام اذتم
الله افعلوا كما يقول المؤذن ويكره اجمع وسوكره الفصل اكثر من المؤذن
ولو اراد المؤذن به كالتبذير لا اشعار لم يكره والتبذير عنه بانه وسوكره
الصلوة فيمن التزم في شي من الصلوة وسقط الاذان في عصر الجمعة
وعنه حيث المروعة ما سقط في عصره على من صلواتها وسقط ما فيها
من التواضع والما في عصره فلقول الصادق عليه السلام في الاذان يوم
عرفة ان يؤذن ويقيم ثم يصلي ثم يقيم للصلاة اذان والما في وقت
المزولة فلقول الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
المع والبعث بالمزولة باذان واحد واقامتين يسقطان في الجماعة الثانية
اذا لم يفرق الجماعة الاولى لانهم يحدون بالاذان الاولى فاذا اجابوا كما هو
كالخاضعين في المرة الاولى وسقط في كل سنة نافلة وسقط الصادق
الرجل فيقول المسبح قد صلى التمام يؤذن ويقيم قال ان كان دخل ولم يفرق الصف
صلى اذانهم واقامتهم وان كان الصف يفرق اذن وقام الله الشك
في افعال الصلوة وعلى القول بوجوبه عليه الصلاة والسلام

بهمام

دقيق

وحقيقتهما كما ينبغي ان يقصد ايضا صلوة مسجدة لوجوبها اذ بها او تقصيرا
شتر الى الله تعالى وليس على وجوبها ان انما على ما هو به عند صدور
يقول ان يقع وجوبها لا يكون بعضها مراد للشارع فاذن لا يحصل الا تشال
بالمشروع بالاثنيان في ذلك الفعل على اي وجه كان بل بالقصد الى التوجه
الذي تعلق به ارادته لشارع فيخرج من العدة اذ ليس للمؤذن ان
شبهه اعلى قلبه ولعله اليتيم فانه يحتمل امرين احدهما يجب الذم
والآخر المدح والثواب لانه من الاعمال التي لا ينفك عنها القصد والما
يدل على وجوبها فقل قولهم واما والى السجدة والى السجدة والى
اذ الاخذ من لا يحقق الا بالقصد ونسبه وقال الرضا عليه السلام لا عمل الا
بالنية ولا اثر للفظ الا في شيء النية فيسقط اعتبارها ولو تفرغ على القصد
من دون الاستحسان باللفظ والاسبان به توصل الى اذ التوجه والى
ذكرنا من وجوبها استدركه وهي مستمرة في الصلوة تبطل الصلوة
بتركها عند او سواها عرفت من انه لا عمل بالنية والى خبره وركن
اوشه طييل بالاول لانه شرطه بالقيام والمقارنة طييل
مد باقى الشرط كالسجدة والاستقبال والطهارة ولان الصلوة على الباطني
قوله عليه السلام انما الاعمال بالنية للبيهية وظاهره لا يراد بالاسبان الوجوب
بل يلزم الاضمار في الكلام اذ الاصل عدمه فيكون المراد سبب النية ويلزم
سببه وهو ما في الصلوة ومن قال بغيره قال بغيره وقيل بان في
احد المصداقين او شرايه قوله وشبهها بالشرط اكثر من شبهها بغيره

الفعل

الا ما نوي

الام

بالسبب

بناظر

العالون

يتم

محم

التي هي من جنسها

قوله عليه السلام تحريمها الكبير تحريمها الصغير حيث جعل سببا للتحريم في الصغير
 النسبة خارجة عنها وانفق الكل الى التلخيص بالجزئية وانما في التلخيص انما
 اقل ما بعد الوضوء بطلت صلوة ولم يقبل احد انما كانت بركن من هذه المعنى
 والاول بشرط ان لا يكون عليه ذلك الشيء ويكون خارجا عنه وسين في احواله
 وبما لا يكون في احواله وكذلك تقول في العبارة اخرى الشرط ما يقدم
 على التامة والجزء ما يتقدم منها فالتامة ويقتر فيها ان في النسبة القصص وفيه
 من الغنى لا لا يخفى لان النسبة ليست مما يقتر فيه القصد بل نفس القصد
 فاما في ما في الباطن فقصه مخصوص وسوالت الى الفصل الصلوة المعينة كما
 مشا ليس في التامين خاصة كما في باب المصحة صفحات آخر واضاف
 فقصت الى انما كانت عليه على ذلك بقوله او او قصا لوجوبه او
 قرب الى الله **س** ان الصلوة بان وقعت في وقتها المين ولم يسبق اليها
 فعمل فاد او الا فعادة وان وقعت بعده ووجوبه سببه وجوبها
 وهي ان يقرب عما قرب ان يوقعا لغرض القرب الى الله والى القرب هو
 القرب المعنوي كما في الاشارة وحسب معارضا اي تعارضا النسبة لاوله الكبير
 لان كبره الاحرام اول افعال العبادة فوجب ان يعارضها النسبة للاحكام بعض
 العبادة **س** من سجد اليه وفصل المعارضة بان يحضر في سنة صفات الصلوة
 من الوجوب الاداء وتيقن فعلها الذي اقره في الذهن ويقرن بها القصد
 بول الكبير يستتبعه حكم الى انما الكبير والحاصل ان المراد بالمعارضة انما
 هو شروع في ابتداء الكبير حال الفراغ من اكمال النسبة من غير فصل فلو كان

مقصودا ما اوله الكبير
 فلو كان اوله الكبير

اي في النسبة والكبير زمان وان فعل بطلت والنسبة من قال بجواز
 زمان سيرة لانه عبادة من شرطها النسبة فجاز تقديم النسبة على وقت الدخول
 فيها كالصوم ودوران جوار تقديم النسبة على وقت دخول النسبة الصوم بان
 انما هو شرطها بل مع الفرض لا يقع عليه تعارضا لانه التكليف يستلزم
 الخروج وهو لا يخرج من حيثها عن فيه ويلبس بها جميعا فمراسا الى تمام
 الكبير كقولنا ان لا يجب للصوم ذلك على اكثر المكلفين والاصل براءة
 الذمة من هذا التكليف والاولى المصلحة ما ذكره العلامة في عدوه وان يكون
 آخره من النسبة سيرة ببول من انما كبره في انما كبره زمان ويجب
 استثناء استثنائي استثنائي استثنائي الى الفراغ اجابا تحصل انها كمالها
 نسوية فلهذا في بعض الافعال كالقيام او الركوع او السجود غير الصلوة
 بطلت صلوة ويكون في ذلك الافعال كمالا نسوية استثناءه الكبير
 التي يراد بها عدم الاتيان بما ينافي في النسبة فلو نوي الخروج الى حال بطلت
 لان في النسبة ناقض قصده الاول وكذا التردد في ان يخرج منها او
 يستمر في ذات بين التردد والجزم ونهني بابتداءه وطرا الى تلك الناقض
 التردد واليقين وانما لم يقع التكليف بالاستثناء الفعلي لانه لا ينافي
 بالاية ولا يشترط في النسبة لافعال مفصلة لان الاصل براءة الذمة
 منه بل يكفي الاجمال في احضار ذات الصلوة ولا يشترط تعيين العدد
 ايضا فمخبره شرعا كما في قوله لم يفرض ولو اخطأ في العدد بان نوي النظر
 ثلثة قال الشبهة فالمراد بطلان الا ان يكون الخطأ في النقط على جهة به

ومؤد من نحو وتخصيصه
 ظاهر المختار ام لا
 وهو من جنسها
 والاصل في الاستثناء
 فلو كان اوله الكبير
 فلو كان اوله الكبير

واما المسألة فخرقة جزم كثير من الاصحاب بان لا يشترط في التعيين في العهد
 القصد الى ذلك الصلوة من غير تعيين العهد ولكنه يجوز للعهد الى التمام
 لو نوي الاقامة في اثنا الصلوة ولو تغير الملبس فربما يتم والقصر كافي في المواضع
 الاربعة اصل وجوب التعيين لان الغرضين مختلفان عدا فاعدا فيصلي
الاباينية قال الشيخ انه كروي الى ما ذكرنا اننا رتبنا ولا القصر التمام
 الا في مواضع التخيير الاربعة قال المصنف في حاشيته عليها على هذا الموضع
 ولا يبان في معنى المصلي القصر والتمام الا في موضعين اريد بهما مواضع التخيير
 والثاني في المقضية اذا اشتبه كونها قاصدا او قصر او اتماما فذلك مستلزم لان
 التمام في وجوبه لا في الفعل النسبية لقوله عليه السلام ما لا اعمال باليمنة فما
 لكل امرئ ما نوى ولا يبان في الطرف في العدة متوقف على فعل الصلوة
 كما كتب عليه اتماما او قصر ولا يكون مفيدا كذا لانه النسبية في موضع
 البنية لا الصلوة فحينئذ عند ذلك لا يشترط قبيل الاستقبال حصوله وان
 لم يره كما لا يشترط ان يري انه ظاهر وقال بعض فقهاء شافعية ان
 يبرج بعد التواتر الى النجاة واليقين كما لا يشترط التمييز اما في التخيير كما
 يشترط في صورة اشتباه القصر التمام اذا اراد قضاة كما لو فات الظهر
 منه وشبهه على كثر لا يري انما فات في السفر او في المفارقة عليه
 مرتين ويعين في نياديهما القصر في الاخرى التمام عليه فتوى الشيخ
 في البيان واما انما قلنا فلا بد من سببها كما استشهدوا باليمين وب
 واما الرواية فلا بد من اعتبارها في الغرضين في اليمين في اليمين

لم يدر شيئا ولا ياتي في فعلها
 طول الصلوة

في التمام

الصلوة

الصلوة قال الشيخ في العمل لا كفى في الفعل للرواية صحت اي كفى في النية بجزء
 اصلي فرض النظر او لا يجوز بقرينة اليه وقد عرفت مني المادة او القدر
 والوجوب في القرينة ولو نوي القطع اي لو نوي قطع الصلوة جزم في اثنا
 او نوي في اثنا فصل المسألة يعني جزم بالاثبات في الحال باسناد للقصد
 الاول كما حدثت الكلام الاستدلال او ترويه في القصد او فصل المسألة
 او نوي في معنى لقصد ان يأتي باسناد للقصد الاول لكن ليس يسل
 الى تيسر بل على ما استبقاينه كما لو قصد في اركعة الصلاة
 في اركعتين الثانية او علقه اي على الثاني كما طرأ في الصلوة بامر ممكن
 وتوعد في اثنا الصلوة كدخول زيد عليه او نوي ببعض الصلوة كالقراءة و
 الركوع فلو لم يبي غير الصلوة كما لو نوي بالركوع فليقيم زيد وبالقرآن اعلام
 شخص كذا او قلوبا بسلام اثنين للثاني في الدخول او نوي بواجبها
 الدخول فلو كان ذلك اجواب او كيفية او نوي بالاداء القضا او نوي بافعال
 الظهر العصر او نوي الربا في شي مما ياتي في صلوة من الواجب او المندوب
 كما استدل بقرينه ولو كان ذلك المقصد تعلق بالذكر المندوب بطلت
 صلوة في هذه الصور كلها على القول بالاصح لانه لم يبق في شي من تلك الصور
 متقضى القصد الاول اعني الاستمرار الواجب الى اثنا الصلوة واذا لم يتحقق
 الاستدلال الكلي واللوازم التي للقصد الاول في هذه الصور لم يكن المكلف ايتا
 بالانصراف على وجهه في هذه الحكيمة ومن ادعى القصد في هذه الصور فكانه
 ان الحكم يكون في هذه الصور كونه من شافيات الصلوة امر شكوك فيه والاصل

او بان كان من انما قاله والقول
 او بان كان من انما قاله والقول
 او بان كان من انما قاله والقول

ووجه المطالب على عدمه في
 ذلك كونه من انما قاله والقول
 ذلك كونه من انما قاله والقول
 ذلك كونه من انما قاله والقول

القوم فتشعر بالوحي المصلي بالصلوة الى به الذي ينوي الوجب الوجوه والواجب
 ذلك الفعل او يوي بذلك الفعل الغير الواجب الربا كمالا ما كان ذلك الفعل
 كبير الركوع او هيئاته كزيادة الطائفة او خلا كرفع اليدين بالركعة او
 نوي بغير الصلوة بطلت الصلوة في هذه الصور كلها لا يعطى مطلقا بل ينجي
 ذلك الماني بالفعل الخارج على الصلوة فيجب باطلا بسببه اذا كان صحيحا
 اكثره اذا لا يجوز الفعل الكثير في الصلوة لمساخات المشرع ولا يطلب الصلوة
 به اذا كان ذلك الفعل لا بد وما يبي بدون منه اكثره اذ الفعل المتفصيل
 يجوز الا يتيان في الصلوة عند او سوا القول عليه سلام اقتضوا الاسباب
 في الصلوة الحية والعقرب المرجع في الفرق بين الفعل الكثير والتفصيل
 العادة فمما يبي انه تفصيل لا بس كالاشارة بالركوع وخلف الفعل
 وبسبب الخفيف في زعمه كونه فصلية في الصلوة فرفيعه سابقه كمن
 دخل في فرفيعه العرفه كرا لم يصل نظر عدل من الصلوة والحمد لله
 ان ينوي بقلبه ان يه الصلوة مجموعا اي ما مضى منها وما بقي في الصلوة
 المبينة وباقي الية من التوبة والوجوب الاله لا يجب التوقف عليه ولو كانت الساعات
 تحضا نواه اي يجب التوقف في العدول اليها لانه القضا ولو نقل من فرض
 الى تطوع جاز لا يطلعت بل في مواضع الا ان كل الساعات والناس الاذان
 وسواها تجتمع ولو دخل في نافذ فتنقل به الى الفرض لم يصح الفرض لان
 التوقي لا يبي على الضعيف قال الشيخ الذكري في شريح قول جماعة للصبي
 في انما الصلوة وبطلت التفتل بعدد الساعات في حال الصلوة بكثرة الاحرام

ومع ذلك ناطقهم المطلق
 منها الفعل وادوية مثاول
 الكيفية كالصلاة في هذا
 الطائفة الزائدة على
 قدر الواجب التعلق
 الربا وبلوغ نحو اكثر
 هي ايضا مبطله

على قدر عدم صحة التعليل

والنجف الصلوة به نسا اجا عاود سب بغير الحاشية التي فيها حيث صرح
 تنقذ بمراسية فاقيا على الصبر والنج وسبب بصواب لقوله عليه السلام
 من فات الصلوة او ضو وحرما اليك ونفسا الشدة واعايت بكثرة الاحرام
 فوجم جميع الافعال الخارجية عن الصلوة بما يتيان في مكلف بها حتى يفرغ من الصلوة
 وهي ركن في الصلوة وجزئتها وجزئتها ما كان واخلافه مستند للزمنة
 قوله عليه السلام انما هي اليك في التبع وتزاة القرآن وجزئتها مطلقا يبي
 ركن عند المسلمين والفقهاء جعلوا الجرم على قسمين احدهما ما يطل الصلوة
 بتركه او سوا هذه القول القسم سمي كذا وما لا يكون كذلك سموا بغير
 ركن واليكبير في القسم الاول فاذا بطلت الصلوة بتركها ولو كان ذلك
 سوا اجا عاود سوا اي بيانية بكثرة الاحرام في الية المخصوصة العار
 لعين اللغطين مما الله اليه تقدم الميتة على الجزاء ما قال في الية وضمتها
 في التوبة وصورتها لان التعبد في الية يقصد حاشي الامور المذكورة ولا يعتبر
 فيها الية المخصوصة بل ان يقدم اي قرشا وتوفر اي جزاء وحاشي المخصوصة
 فان التعبد انما يكون بهذا اللفظ المخصوص المعروف للساد المخصوصة واذ اخرج
 ان الترتيب المخصوص ما يربط فلو على الصلوة في الترتيب لذكر بتقديم الجزاء على
 الميتة او ابدلها يعني التكبير بمراسية بان يقول المعبود الحق اجل او زاد
 كلمة بان يقول الله على اكبر او الله اعلى من كل شيء او كلمة الورد او كلمة اي نحو
 كلمة واحدة كزيادة حرف وان كانت تلك الزيادة مضمومة من غير
 من كل شيء فان افضل التفصيل لا بد من سلة فان لم يكن في اللفظ سلة

الاضمار الصلوة بها

من تقديره لا توقف النبي عليه وكذا الواقي تبرجتها وموقفاً على التكلم بها
 لم يقع صلوة في هذه الصور كلها لان الترتيب الوارد من صاحب الشريعة هو
 الترتيب المذكور في النقطتين المخصوصين والنبي صلى الله عليه وآله وادوم عليه
 والناسي واجل عليه صلى الله عليه وآله صلواته كما رأيتونه في اصلي قبل الجواز
 عند وجوبها اي في الكيفية المولات بين الكلتين فلو اخل بواجبها
 او سكت عنها وطلت مدة السكوت بطلت لانه عليه السلام كان يواظب
 وان يواظب على السكوت بالفضل لنفسه لان ذلك لا يضيئ لغيره فوجب
 فيها الاوامر بغيرها كما ينبغي وسوقه في الامارات
 لان امره بالكلية هو الذي على اسلوب كلام العرب في انهم وجب
 ان ذلك يقيقى رعاية الامور التي هي مع احد الصلوة التي الترتيب
 بوجوبها فكانه اراد بالعبادة ما ليس ينبغي سواها على قوانين كلام العرب
 اولاً والاصل براءة الذمة من الوجوب يثبت ويجب تنظيها استماع
كلام الله كما ان الواجب اجماعاً لان اقل من ذلك لا يبيى كلاماً بل يبيى
 تنفساً ويجب بها العزيمة لوجوب ان يواظب على المنقول من صاحب الشريعة
 الفقيه العربي التاسع العبادة عن الوضوء وميتق الوقت على تقليم فلو خرج عن
 العربي والوقت مرسع وجب عليه التقليم فلا يجوز له الصلوة الا مع سبق
 الوقت يجوز اي العاجز عن العمل بالترجيح لا تقفوت فلو اذنته في وقتها
 بدله فذا بزر كثر فلو قال خذ اي برك وترك صينته اتفضل لم يزد الهندية
 والتركي بلفظها يراود الصنفه وجميع اللغات عند الترجسوا لا ترجع لغيرها

و منهم من منع
 وحسن الاعادة
 الاعراب

استم

بعض

الترجس

ليصنع عبي بعض ويجعل ترجح الكونية والبرية حيث ان تعالى انزل بها
 فان صنعها لم يعيد منها والظاهر بعد ما ادى من الكونية والبرية الى
 ما ذكرنا من عدم الترجيح استشار بقوله من غير تفاوت بين السند وسخط
 رضى الدين عند الكونية كل مملوكة فمن نفس لانه عليه السلام فعله وكذا
 الائمة عليهم السلام وقال السيد زهراء بالوجوب لان النبي صلى الله عليه وآله
 فعله وكذا الاية عليهم السلام بعده ولما خرج قوله تعالى واغزو ذوي ارب
 فمن الصادق عليه السلام ان الجوز رضى الدين هذا الوجه هو الواجب ان النبي
 صلى الله عليه وآله كان يواظب على المنسوب كما يواظب على الواجب والامر
 كما يكون للوجوب يكون للندب ولا صالة عدم الترجح بغيره بطل كونه
 ارضعها عاوان يتقبل ما يظن فيه القبول لان الصادق عليه السلام له
 وسخط ضم الاصابع وزرع ايديش الى خذ اذنيه لاني سبني صلى الله عليه
 الا كان يرضع يديه حال اذنيه وقال موسى عليه السلام رزق الصادق عليه
 السلام رضى يديه حال وجهه ويكره ان يتجاوز بهما رضى لقوله عليه السلام
 فلا تجاوزا ذنوبك وسخطا بارضع عام للمرأة وارجل والامام والمأموم
 والقيام اليه عنه ويجب بها قطع النعمين ويجب التكلم بها في احد في الكبر
 لان الصيغة المنقولة من صاحب الشريعة انما يكون كانت بهذا الوصف فلا يجوز له
 انما لفت لوجوبها في فلو وصلت منزلة المطلبة الكبيرة فان قلت
 كونها نيت منزلة قطع ظاهره اما لا ولا قلت انما لفت لوجوبها في فلو وصلت منزلة المطلبة الكبيرة فان قلت
 حرمته اللغة وصلها وقد حتم في اللفظ قلت انه امر ذو نيت وحين اتم الاول

الترجس
 المسمى باللفظ
 لا يكتفى باللفظ
 بل بالنية

فلما سئل ان الكبر اورد على الشئ مع انما يقطع الفرة على الساع ويكن ان
 السبب ذلك ان الكبر يوجب على الالبان به ييلزم من الاتصال به يتوقف
 في اللفظ ويوجب عدم المدة في فترة اسكنيت يصير استقاما وان لم يقصده
 اذ الاستقام يخرج الصيغة عما لم يقصدها اعني الاخبار وكذا يجب ترك
 ما كبر يجب يصير مجازا فلا يشترط ان يكون له الف توجها
 لمصول الجوزية ذلك يجب بتغيير الصيغة المتقاه من حيث شرع فيقول
 السامي ويكره ما لالف المحلل بين اللام والماء والمراد من المدة المنوع من المدة
 ان لا يد على الله الطبيعي اذ الطبيعي لا يبدل ولا يغير على الاخرى ان يبعد
 قلبه على الظاهر في هذه اللفظ لا يبدل الحقيقة اذ لا يبدل على وجه ذلك
 عليه لا على غيره كما لا يبدل على وجه وجوب فهم مني الغائت والسورة والمراد
 بالمتى الظاهر في موكونه كبر او ثباتا عليه في المدة ولا بد من تحريكه به بقدر
 الاكثار لان التحريك مما لا بد منه في انطق من كماله ولا يسطر بسط
 الموكثر لا يسطر المبدل بالمعنى وعلى الكثرة بالاصح وفي بعض الروايات
 ما يشهد به لك سيره عليك البحث عن ذلك في فضل القراءة انشاء انيالي
 ولو كان مطلقا لسان من اصله وجب تضارعه على الترتيب ويغير فيها
 اني الكبر حيث ما يتغير الصلوة من الطهارة والاستقبال والقيام وغيره كما ستر
 واذا انما التمس اجماعا **ولا يخفى** عليك ان هذه الامور المذكورة كالتسوية
 في الكبر لذلك متبرجة اني ايضا فالالبان الى اعتبارها في التوجيه والدعاء
 عن ذلك سناك مسمد متبينة عليه مما لا يظن وجهه واذا عرفت ان القيام به

اي تركه م
 استقام

مسألة اخرى
 استحقاق المدة والجهاد
 في اللفظ الجلالة فيذكر
 الالهي قضيها م
 كالجزء

فيما فلو كبر ومنه اخذ في القيام اي كبر قبل ان يقرب الى الانصاف او كبر
 متبني على سبب الركوع او اقل من ذلك او كبر اعادوم وهو اخذ في التوري
 في حال سقوط الركوع لم تقع الكبرية في هذه الصور كلها اذ شرطها صحة
 وسو كمال القيام وكبر من اني بها في حالة القيام كما في التوري بها اني
 لا تستباح ولكنه لم يمتنع في الحال بطلان الكبرية الاولى بطلت اني في زيادة
 الركن كجسعت دوح وصحت الكبرية الثانية ونقيد الصلوة بنا لواتي بها
 لم يوجبه الصلوة بانني لمكنها وقت بطلانها بطلت للصلاة ولو نواها في
 نوي المصلي عند الكبر اني بطلان الاولى وصحت الثانية لعدم المحذور
 من زيادة الركن انما من افعال الصلوة القيام وهو واجب
 اجماعا لقوله تعالى وقوموا لله خاشعين وقوله عليه السلام صل قايما فان لم
 تستطع فاعان فان لم تستطع فاعان جنب قال الصادق عليه السلام المصلي
 يصلي قايما فان لم يقدر على ذلك صلى جالبا ولا بالقيام في النكاح
 اجماعا وان كان قادرا على جوارضها مع القدرة فيه اشكال فيها من
 عدم وجوبها ومن انه يجوز صورة الصلوة وهو العقب م ركن في الصلوة
 اجماعا قال بعض المحققين في بعض التعليقات ان القيام بالنسبة الى الصلوة
 على عكس القيام الى الله في اليقين بل شرط تقدمه على الصلوة
 والعقب م في الله وهذا حال اليقين فيكون ما يشترطه في الترتيب وجزئية و
 القيام في الكبر ولا يشترط ركنية كالكبر والقيام في القراءة وسواء
 في ركن كقراءة العقب م الذي متصل بالركوع اعني الذي ركن منه ركن

ركن باب ولو كان سوا بطلت صلوة **فقلت** القيا لم تنقل بالركوع وهو
 القراءة اذ لا يقسم آخر اتفاق فكيف يكون قيام وانقصنا
 الركبة وعدسا **قلت** الركوب سوا اقل ما يطبق عليه القيام
 وذلك تحقق في ضمن قيام القراءة كما تحقق في ضمن غيره كما هو مبني
 عن قيامه بغير ذلك سوا سعي بين الصفا والمزة فانه كما تحقق في ضمن
 المرولة المنصرفة بالاجابة غير من المشي وحالة الركوب اذا عرفت ذلك
 تبين لك ان قيام القراءة قد تحقق بالركبة وقد لا يتحقق بها كما في صورة
 نسيان القراءة ومن فزا القيام القيام من الركوع وهو ما غير ركن ولهذا
 لو هوي سقط السجود سواء سجد لم تنقل صلوة والقيام في العتوت مستحب
 كالعتوت وفيه اشكال لان قيام العتوت متصل بقيام القراءة وكله قيام واحد
 والام الواحد لا يوجب الوجود على استجابته انما ليس من عدم كسيرة القيام
 بطلان بل في علمين مخصوصين صرح المصنف بقوله في موضعين معنى في التكرار
 وفيما ركن عند فتنيل الصلوة بقواته في احد من الموضوعين خاصة ولو
 سوا لا مطلقا في اي حال من احوال الصلوة وكذا ان القيام ركن في
 بدن الموضوعين كما بدله فيكون العتوت في الخارج ايضا ركن في بدن الموضوعين
 فلو فات في الخارج فنيما **قلت** لو سوا بطلت صلوة وحده اي التقسيم ان التقسيم
 ويجعل اي التقسيم بغير التقسيم اه اقامة الصلوة كسيرة لا يملك الاشياء من الجواب
 انما ركنه انما النظام المنطوق في الفتح التي تسمى كل واحدة منها خروجه النظر
 مع قوله خبر انما قال عليه السلام لم يقيم صلبه فلما صلوة فلا يجوز له ان يميل

هذا هو الوجه في ان الركبة ركن في بدن الموضوعين
 ولو كان سوا بطلت صلوة

ونحوها

ولا على طرفه

ونحوها ولا على سبيد الركع ولا على ما سواد من ركنك ولا يعرف في محله الصلوة
 اطراف الركس عانة القيام اذ لا يتغير ذلك في اقامة الصلوة فلا بد من
 والاطراف في الاصل اذ العينين للنظر الى الارض والمروءة اما ان الركوب
 والركبة الى الارض للنظر وجب على مصلح عانة الاقضية والاطراف في الاصل
 بحيث لا يسهل في قيامه الى ما يسهل عليه كالجدار ونحوه بحيث لو رفع الساق سقط
 فلو لم يبلغ الاستواء والالحكا الى جهة الركبة فلا بأس به وبكس القيام
 الارتفاع على الرجلين ما يسهل على مصلح شرع ولان ذلك هو القيام المأمور به
 بنها السن فلو وقف في قيامه على واحدة منها لم تنفع ويجب عدم تباعد
 في القيام بما حجه عن الركبة المأمور به بان يقول بين يديه اربع اصابع
 شبر وان يستقبل اجابتهما القبلة وقال **قلت** سنا بوجوده لك وسيرة
 للاصل وكس القيام الاستمرار بحيث لا يضر ولا يتحرك اعضاؤه اجماعا
 لان ذلك هو المأمور به ما شرع في ضفة القيام فلو صلى شيئا او على
 لا يستمر عليه قدامه كالشع الذائب الذي يذوب الى الجاهل المتصلي
 كما روى القطن المندرج وما شئت به ذلك والمنع من خلق بحاله الاقضية
 اذ لا يشترط ان يقول في الركبة لغوات ما يوجب القيام اجماعا ولو لم يركع المكلف
 على التقاسيم ولم يتمكن منه اصلا وكان ذلك معجزة كالتسليم على حدة
 ونحوه صلى على نحوها لا يمكن ولو بلغ الخوض الى حد الركع في معنى
 الخارج الذي بلغ الخوض الى حد الركع المسمى بالركوع زيادة على ما عليه
 ليجعل الفرق بين ركوعه وقياه اذ الفرق بينهما واجب مع الامكان

طهران

يفصل

منه ١

وجواب

الذي انقصه عليه

وحسب كل عدم الرجوع لان الوجب في الركوع ليس الا ما عليه وقد سقط القيام
 بغيره فلهذا يجب زيادة تكليف في الركوع قال العلامة في النهاية ولو عجز عن القيام
 اي من ان يكون متقلبا غير مستند استند فصيل لما هو واجب ولو كان
 كذلك باجرة لا مطلقا بل المقصود على الاجرة فان عجز عن القيام
 استند لا يستند واحد وصلى قاعدا في حد الجوز وايمان احد بهما
 اني لم يستند بتفادته على القتل والاشكا قال الباقر عليه السلام بل لا
 على نفسه بعبادة ذلك اليه وهو علم بغيره وان فيه العجز عن المشي قد اقلوه
 على من كان على السلام المريض انما يصلي قاعدا او اصاب الى الحال التي
 لا يقدر فيها على المشي بعد اركلته الى ان يفرغ قاعدا قال العلامة والادلي
 من رايته في ادلي وعليه فتوى المصنف يستحب الجوز خوف العدو ولو لم يكن
 بالقيام ان يراه العدو فيقتل عليه او زيادة المرض بسبب او حصول
 الشهادة التي لا يطابق على شئها عادة او قصر السقوط في المكان الذي
 يصلي فيه وهذا انما يكون عند الزوال المتكسر من الخروج عن ذلك المكان كما يجوز
 فيه قضا وفريق البرد ومنه بدور يستحب حالة القيام كما في ركبا السفينة
 سجد ويسقط عنه فرض القيام ولو قدر المعذور على الالف قد عجز عن القعود
 لان ملك الميرة اقر الى حالة القيام والميسر لا يسقط عنه المعصور وجب
 على الذي يصلي قاعدا العجز ان يرفع قدميه في حالة الركوع عما كان مضطرا
 عليه حالة القراءة لان ذلك اقرب الى حالة التمكن من القيام ومعنى
 انما عدا حالة الركوع وجوبا ويجب ان يكون انما عدا قدر ما يمازى وجهه تمام

وجوبا

ركبة

ركبة من الارض فدا اقل مراتبها انما عدا للركوع واكثر ان يخني بحيث
 تها في جنبه موضع سجودها كان اكل الركعات للقيام حالة القيام ان
 يخني بحيث يساوي ظهره ونفسه ويعد ما بحيث تها في جنبه موضع سجود
 واقل مراتب ان يخني بحيث تنال راسه كركبة وجب يقابل وجهه ما وراؤه
 كركبة من الارض والحاصل انه لما لا بد من اصل الركعة في الركوع وحسب
 لا يمكن تقديره حالة القعود ببلوغ الكفين اركبتين لان ذلك حاصل قبل
 الالف رجوعه الى ادم آخر يتحقق مشابته ركوع الياس برالقيام
 وسد رخ الغدتين لتجمل مشابته ولان ذلك كان واجبا في حال القيام
 والاصل بقا ما كان فان عجز عن القعود لم تكن الترتيب ان بره لو كان
 في ذلك بحيث ج الى ان يكون مستند اسقط عنه القعود وجب اصبعه صليا
 عليه السلام صلى قاعدا فان لم يستطع قاعدا فان لم يستطع على جنبه
 عليه مرات الترتيب الاضبطع اذا خفيض طم او لا على جانبه الايمن كما لم يرد
 الموضع في الحمد فان عجز عن ذلك فعلى جانبه الايسر مستند الترتيب قول
 الصالح عليه السلام المريض اذا لم يقدر ان يصلي قاعدا يركع كما يركع الرجل
 في كماله ويستحب على جانبه الايمن يركع بالصلوة فان لم يقدر على جانبه الايمن
 يركع بالصلوة فان لم يقدر على جانبه الايمن فكيف تقدر فانه جائز يستقبل
 بوجهه القبلة ثم يركع بالصلوة ايماء منهم من يمنع وجب مراعات الترتيب لاجل حالة
 البراء وكلام العلامة في نه صرح في عدم الوجوب قال الافضل الايمن مستقبلا
 بوجه القبلة فان عجز عن سنة الاضبطع استلقى كما تحضر بحيث يكون باطن

للقيام

وجب عليه الاخذ في الركوع في الحمد
 وم

قدسية الى القبله ولو قد كان مستقبلا للقبله لقوله عليه السلام فان لم يتطهر
 مستقبيا وعلى تقواه وحملته القبله ويؤسسون حولها اي المضطجع على
 الايمن والمضطجع على الايسر ومن كان مستقبيا بالراس مع القدرة مستند وجوب
 الاشارة بالراس ما روي عن ابي المؤمنين عليه السلام انه قال ان رسول الله
 عليه وآله سئل عن مريض من الارضا كيف يصلي فقال ان استطعت ان
 تجلس والافوجه للقبله وعروقه فليجوي براسه ايا ويجعل السجود خفض
 من الركوع فان لم يقدر على الايام بالراس فيخفف العينين والى به الترتيب
 اشار ابي بوسع ثم يخفف العينين في الركوع والسجود قال الشبيه رحمه الله
 ان الايام بالاعراف لما يكون مع الخرج عن الراس لانه اقرب الى السجود منها
 فانه يحسن الاشارة اليها ويحيى ان الحائض في جنبتي ان لا ياتع في التخييف
 للركوع يستحق للسجود بقيه بما يتأخر عن الركوع لوجوب جعل تخفيف السجود خفض
 من تخفيف الركوع والشبه بقوله بالسجود خفض وذلك مما روي عن ابي
 المؤمنين عليه السلام والعاجز عن القيام والقعود ياتي بالاذكار لفظا
 وجوبا للفرق كذا القراءة فان خرج عن التخييف ومن التلظظ بالاذكار كراهه
 بقدره بان يجرى بالاذكار والافعال كلها على قبله لقوله عليه السلام اذا
 اذكم شيئا فأتوا به ما استطعتم والعاجز المأمور بتخفيف العينين يقصد افعال
 من الركوع والسجود ونحوها عنه الايام بطرفه فيقصد ركوعه عنده اياما ويقصد
 السجود عنده الايام **واسم** ان العوائد القواعد على تقدير الخرج عن الاتيان
 بالافعال جمع بين وجوب تصور الافعال واخراجها على قلبه ومن الايام

العام

الركوع

الحكم

قال

بطرفه مع انه في النسيان جعل هذا الحكم على الانفعال تصور الافعال واخطاها
 بابدال سببها عن الايام **واسم** المستند المعنى شرح حديث قال لا يركع
 الاضلال ميتا زايه اعلى ما ذكره من الركوع والسجود والعيان تقدم
 ان ذلك ليس بتخفيف العينين فستحذف المبدأ من افعال الافعال على قلبه
 الاجزاء عينها ويجوز الاستغناء للقادر على القيام والاضطجع اذا كان به
 رده اليه الا انه لك فيصلي في ينكح الحائضين مستدرة على القيام حيث
 ضروري **واسم** العين اذا لضر ولا ضرار في الاسلام وقال الصادق عليه
 السلام من سئل عن ذلك بالاسل وسئل يجرد عن القادر على القيام
 شكلا او قسدا وقدره العاجز عليه تسفل وجوبا بتلك الحالة المتقدمة
 الى مقدوره تاما كذا القراءة فيها في كلتا الحالتين الدنيا والعلية وجوبا
 على القول الصحيح لو صا واما في الوصا في العليين في الدنيا والعلية
 صلوة اما وجوب ترك القراءة من الحالة الدنيا الى العلية فلا في فرضه
 قد تسفل الى الحالة العلية التي هي الاصل فوجب ان يرتقب الوصول الى الاصل
 واما وجوب تركها في الانتقال من العلية الى الدنيا فلا ان استمر اثره
 مع القدرة وانه لم ينفذ منه المحصو وعند بعض المحققين من قصا انه اذا
 استغل الحركه العلية الى الدنيا لم يقطع القراءة بل يقرأ في مرتبة لان حاله
 الهوي الحلي من القعود حيث انه اقرب الى الاصل والتمحيص الذي افاضه
 المحصو منها انه قد تعارض في هذه المسئلة اعران احداهما الظاهرية حال القراءة
 وتامنها العرب العلية والظاهر ان الظاهرية مقدمة لما اقرب الى مبياه الصلوة

بطرفه

صا والمصلح في صلوة القدر
 الضمير المفعول افعال القدر
 الركوع المأمور لوصا في الصلوة
 حال الصلاة على الخصال
 حال الصلاة على الخصال

ايضا في ركعة لو لم يكن في الركعة بعد القراءة وفي ثمانية بعد الركوع
 الصورة وما ذكره في الوتر كان في قوة الاستئذان من قوله في كل ثمانية
 تكل الصادق عليه السلام كل القنوت قبل الركوع الا الجوفاني القنوت
 الا في قبل الركوع وفي الاخرة بعد الركوع في كل القنوت والقنوت
 بابويه قد عرفت القنوت في حجة ويستحب التكبير في القنوت كما يأتينا
 رواه شعيب بن عمار عن الصادق عليه السلام انك في صلاة الفجر افضل من
 خمس تسعون صلاة تكبير القنوت خمس وقال المفيد لا تكبير له ويستحب
 امير المؤمنين القنوت تلقا وجهه ويطوفها الى السما بطسعين مائة اصابع
 قال الشيخ الاصحاح في رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام
 وترفع يديك حال وجبك يستحب رفع ايديك تفريق الابامين من بين
 الاصابع وحكي المصنف للمعبر قوله لا يميل باطنها الى الارض ونحو
 الابامين من الاصابع ومن ثمانية اربعين ويستحب الجهر فيه مطلقا اي
 في الجهرية والاختائية للامام والمأموم رواية زرارة عن ابي بصير
 السلام القنوت كله جهر وقال السيد رحمه الله تابع الصلوة في الجهر والاختائية
 في الجهرية والاختائية لانه ذكر في القنوت في الآية **وذكر في**
 وتوسكيت كلها بعموم الصلوة النهار عجا وصلوة الليل جهر فالجواب
 ان الخاص مقدم قال في الذكرى ورواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام
 تدل على ان اعمام يسي ان يحرك خلاف الامام فانه متفاته ابن
 الجهم رحمه الله لقول الصادق عليه السلام ينبغي للامام ان يسمع فليس كل

حال القنوت
 ولم يثبت

تشهد
 الشهادة

ما يقول

ما يقول ولا ينبغي ان يسمي شيئا ما يقول ويقضي الساسي بركوع لقول
 الصادق عليه السلام في ارجل يركع في القنوت حتى يركع قال يثبت للركوع
 فان لم يركع في ركعة فلا شيء ولو لم يركع في ركعة في الثانية فلا شيء
 بعد ركعة من الصلوة وسواء كان حال قضاء لقول الصادق
 السلام اذ اسلم ارجل في القنوت قنوت بعد ما يركع وسواء كان
 ما ذكرنا استأذنه ثم بعد الصلوة وسواء كان في الركعة في الثانية
 الصلوة وذكرنا الطريق انه لم يأت بالقنوت قضاء في الركعة قبل
 للقنوت رواه زرارة عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في ثمانية القنوت وسوى الطريق
 قال يستقبل القبلة ثم يقول اني لا اكره للرجل ان يغيب سنة رسول
 الله صلى الله عليه وآله وآله سبحانه استأذنه قال الشيخ وابن ابي عمير
 ومن لم يركع في الركعة الاولى بعد الصلوة عليه السلام عن ابي القنوت فقال
 فركعتين في ركعة واحدة بغير وارجح وجها في نفسه ان كانت الركعة
 الاكبر وفي رواية عن الصادق عليه السلام في ركعتين في القنوت
 العلم غفرنا وارحمنا عافانا في الدنيا والاخرة اترك على كل شيء قد بر
 ويكره الدعاء في اي في القنوت كما يحل لقول الصادق عليه السلام
 من سئل عن القنوت ما قضى له على ساكنه ولا يعلم فيه شيئا متوقفا
 كذا يجوز الدعاء في جميع الاحوال الصلوة بالباح للذين ولا يسموا كان يفسد
 او لم يركع في ركعة الدعاء على الكثرة والمناصحين لان ابن عباس
 عليه السلام دعا في قنوت لقوم باميانهم وقت امير المؤمنين عليه السلام

ليقوله

الاجل

لقد اذع عافيه على ان سوي وعرض عاصم وساو به اس الى سفيان والي العمود
واشياء علمهم احد وسه اي ومن قيل الدنيا للنفس حقة من المتقين
والله العود ان واقفله اي فضل ما يقال في الفتوة كماله الفرج وي
نجد الحكمة المودة عن امير المؤمنين عليه السلام لا اله الا الله محمد بن
لا اله الا الله على العظيم سبحانه امير السموات السبع والارضين السبع
وما فيهن وما هو بينهن وما تحتهن ورب العرش العظيم وسلام على المرسلين والهد
لهدى العالمين ويريد القاصد اي لا ان يريد علي الحكمة المودة كودة
العلم اليك شخصت الابعاد ونقلت الاقدام وقد لا يري في ذلك
وانت وويلك السن واليك سرهم ونحوهم في الاعمال ربنا افخ
وبين قوسنا بالحق وانت في القاصد اللهم انما نشكر ابيك فيية نبينا وقد
عدونا وكثرة عدونا وتظاير الاعداء علينا ووقع الفتن بنا صرح
ذلك اللهم بعدل نظره وامام حق نعرفه الله الحق رب العالمين وروي
ان الصاوق عليه السلام كان يا شريفة ان يقتوا ابدا بعد كلمات
الفرج الرابع من الافعال انما نية للصلوة القرآنة من سنننا ان تفر
عليها التوجه بعزيمة الاستباح فيقول وجبت دجى الذي في السموات
الارض صيفا مستكنا وما نامل من شريك ان صلواتي وسكوتي وخيالي
عاني سب العالمين لا شريك له وبذلك ادت وانا لمسلمين قال
امير المؤمنين عليه السلام كان اذ استفتح النبي صلى الله عليه وآله كبرتم
قال وجبت المويج النبوة قبل القراءة في الحكل صلوة لقول

عليه السلام

عليه السلام ثم تقود من الشيطان الرجيم ثم اقرأ فاتحة الكتاب بقل
تدفعه اوقات القرآن فاستنه باس من الشيطان الرجيم وصورة اعوذ
باس من الشيطان الرجيم ويؤخذ اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وان اردت ان تزد صنفاء
وانما يجب النبوة في الركعة الاولى ثم في الثانية فلو كانت في الركعة الاولى بعد الاوس
لم يأت في الثانية لغزوات محمد لا في النبي صلى الله عليه وآله كان ياتي بينه
ذلك الحبل في غيره وسبيل السراية ولو كانت الصلوة بجزئية تناسبا
باسني والاله عليهم السلام مبي اي قراءة القرآن واجبة في الصلوة القر
اجما عا قال لاصلوة الا بقراءة وقال الله فاقروا ما تيسر من
القرآن ولا تجزي غير الصلوة ونسب ركن رواية محمد بن علي
عليه السلام انه قال من ترك القراءة شتمه اعدا للصلوة ومن نسي القراءة
نقضت صلواته وتبين في فرايض الصلوات الحمد ولا يقوم مقامها
شي من الغنة ان لقوله عليه السلام لاصلوة لمن لا يقرأ فيها بقاتمة
الكتاب وهل تجب الغنة في النافلة قال العلامة في انه كوة الاقوي
عنه عدم الوجوب على الاصل **في خبير** بان خامس الخبرين اول
ان خلة ايضا بالوجوب في التشديد في الذكر في فان اراد الصلوة من الوجوب
امني المصطلح عليه فهو صواب لان الاصل اذ لم يكن واجبا لم يجب اخراجه
لكن الظان ان هذا ليس مراده بل مراده انها تنفقه ونسب من غير الغنة وتبين
الحمد عا لما هو في الصلوة الواجبة الثانية اجما عا كذا في الاخير
من غير ما في غير الثانية يعني في اولى التلايم والرباعية لان النبي

المكلم

نريد صنفاء
عليه السلام

انتهای

2

السورة

الفصل

الكتاب
الجميع مستند العقل الاول قوله عليه السلام لاصلة الاجابة حتى يصح ما
في رواية منصور بن عازم عن الصادق عليه السلام انه قال لا يقرأ في
الكتاب اقل من سورة والاكثر من سبع على المعلي في القراءة مراعات
الاعراب اي الحركات الثلاث وما يقوم مقامها والجرم فلا يجوز الا ان
يتناسا بعضا طبعه واهل بيته عليهم السلام حيث قال صلوا كما
رايتهم في اصلي وكذا يجب مراعات التشديد لان الاصل ان يقرأ
بحرف فيجب رعاية الله وحسبه في كلمة واحدة ولا ينفصل رسوما يكون
حرفه في كلمة وحسبه في افعلي ويجب ايضا عليه مراعات الانعام الصغير
وسداد الخصال الاصيل في المتحرك سواء كانا متساكين او متفارين
كقوله تعالى لك على لم ومن ركب واما الادغام الكبير وسداد الخصال
بعد التكين في المتحرك فلا يجب في المتحرك مراعاة كقوله تعالى تحرر رمية
واصير به ويوجب مراعات ترتيب الحركات والاية على الوجه المنقول
من صاحب الشرح تواتر لانه سأل القرآن يقيننا فلو خالفنا ذلك قدم
المتأخر على المتقدم لم يكن ممثلا ويجوز القراءة بالسبع اي بآي قرآنة
شأن القرآن السبع المشهور المتواتر وهي قراءة حمزة وعاصم والكلبي
وهم الكوفيون وقراءة نافع وابن كثير وسماط الحمياني الاول من حم
المدينة والثاني من حم مكة وقراءة ابي عمرو وابصري وابن عامر
الدمشقي ويجوز ان يقرأ الكمال العشر ايضا وهي قراءة ابلي مجعرو
يتمتع فقلت بناء على قول أبي وبافني الشيد رحمه الله الذي لم يثبت

فيتمتع
 صنف الوقت كما ينبغي
 بل بعد وقت الحذر
 ضاق عليه وقت الحذر
 عما تجلته باقية الامور
 في ذلك فاما ضيق المعيشة
 كلامه الا في بعض الامور
 المتصل في حق الفقراء
 عرف المله ايضا وهو ما يكون
 حله واحده وكذا الامر في
 كمال الدوام الصالحه والامور
 المله اللانتم هو الذي هو

تارة ما كانت تقرأ تارة قرأه السبع ما كان في ذلك من الشواذ فلا يجوز القراءة
 بها فلو قرأ بأحد في مصحف أو مسود أو مصحف أبي لم ينعى وبكس على القاري
 في الصلوة وغيره من أفعال حروف كل من الفاعل والمفعول من
 محاربا كما في الآية كذا الآية لان أفعال الحرف من غير حروف مستند
 الاضلال بذلك الحرف يلزم من ذلك الاضلال بما فيه القراءة والآثار
 ولفظ الباقي في العبارة ليس بغير دوري كالمحكي ويجب مراعاة موالاتها
 بحيث تكون كلاما متتابعة تتألف من قولها فلو قرأها غير ما علمت الاعادة
 الصلوة لانه ابطال صلوة بذلك لمحقق انما لفه المنع عنها لان الشيء صلى عليه
 والله كالمحكي اني قرأت وقال صلوا كما يتوحي اصابه لو كان التباين
 بالغير شيئا لم يطل صلوة بل تطل قرأتها فيستأنفها بالغير أو ما يشاء
 اعاد القراءة دون الصلوة وما يقدر في المواتل السكونية انما القراءة
 ولو سكت عما في آتاسا سكتا خارجا عن المقادير لكن لا ينية القطع
 بالاشتباه والنباتس فكيف ينية كرم يقدح ذلك المواتل ولم تطل
 قرأتها فلا يعلبها عادة القراءة نعم لو سكت طويلا بعد المانع وجازية كما
 مر لفظ العبارة وانما امرها انما اعاد الصلوة في هذه الصورة لا مطلقا بل ان
 حال السكون خرج بذلك من كونه مصليا واعاد القراءة خاصة ان خرج سكونه
 عن كونه قاريا لا عن كونه مصليا حيث يكون زمانا سكونه مصليا لا قاريا
 فلو ان شرط القراءة انما المواتل ولو توالي في آتاسا القراءة القطع مع
 السكون يعني نوي قطع القراءة وسكت بقصد عدم العود اليها بالكلية ثم

في قوله
 في قوله

ن

اشار

ثم رجع عن ذلك المنوي انفي لك انقطع الكلي الذي قصد وقراحي كمن هذه
 المسئلة على تأثيره في اني فان قلنا ان نيت المنان في كفضل المنان في بطلت
 صلوة وان قلنا انما لبيت كالمعاني في الفاعل والماض في المنان في لم يطل
 ومعتق انما في قصد المنان في بطل كفضل المنان في لانها الاستدانة المحكية
 في يكون قصد قطع القراءة على عدم عدم العود اليها ويلزم من ذلك ان القراءة
 بطلان الصلوة ضرورة ارتفاع استدانة نية الصلوة بنية قطع القراءة
 مع قصد عدم العود ومنهم من يقول ان نية القطع لما اقترنت بالقراءة
 خاصة لم يكن تحديا الى الصلوة ولا يلزم من القدر في الاستدانة على القطع
 في الاستدانة المحكية المتقدمة في نية الصلوة بل اللان من سوبطان القراءة
 وهذا هو الحكم الذي كرم نية القطع مع السكون وانما لو نواه اي لو
 نوي قطع القراءة ولم يسكت فعلا ان احداهما لا تطل لان الاعتبار في نوي
 لا بالنية المنفردة عن السكون وانما بينهما بطمان وهو محتمل للمع كالمش
 اير بقوله اصحها البطمان بطريق اولي لان لما في نية القراءة بنية القطع كلام
 اجني فيكون كقراءة غير ما في الاضلال عند الاعتدال بريح ولا يقدر المواتل
 فلو ارجعه واحدة او اية واحدة واعادتها اذ كانت للاصلاح وبغوية القراءة
 ويراعي في الاعادة ما يبيح آتاسا فلو اتى بكلمة مستعين ولم يخرج
 منها مثالا فخرج لم يخرج في الاعادة الاقتصار على عين بل يبعد
 الحكم من اولها ولا يقدر في المواتل تكرار كلمة السكونية كذا لا تقدر
 فيسأل الرقعي الاستعاذة من النسيء عند آتاسا اي عند قراءة آية اومهم والتمتع

منهم

معه

للمصلح

سورة الاحزاب
في قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا

كقولهم يذلل شيئا في رحمة وكفره الطامعين اعد لهم عذابا اليما
كالكلية وجبا نقات كالكمالات وتقول نقت الرجل اذا كرمته وكذا
لا يقدر في المولات الحمد عند العطف بان يقول الحمد لله رب العالمين وكذا
التشيت بان يقول الحمد لله رب العالمين وفيه نقات بالسين الملهو والسين الميمية
وقد قيل انما تراه فان وقيل بالفرق وسواء الملهو والميمية والمنقط
وعا له بعد الموت كاله عا بالنعفوه وانما لم يتجدد المولات شيئا من هذه الامور
المذكورة فان ذلك مستحب قال في هذه صليته خلف رسول الله صلى الله عليه وآله
ذات سبيله فقرأ سورة البقرة وكان اذا امر على آية فيها تسبيح
واذا امر بسؤال او اذا امر بتعوذ تعوذ وكذا لا يقدر في المولات
ردو البتة يسمي بثلث اي مثل لفظ المسلم بان يقول السلام عليكم او
السلام عليكم ثم يغير تقييده بالتقدم والتأخير فلا يقول في جواب
السلام عليكم عليكم السلام بقدم الجار والمجور لقول الصادق عليه السلام
يقول سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام وانما لا تفتح رد السلام
فيما فانه امر واجب لم يعم قوله تعالى ولذا حينتم تحية فيوا يا حسن منها او
روا لان منية الامر للوجه ولان عمارا سلم على رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم الصلوة فرد عليه السلام ودخل مجلس لم يبارك عليه السلام وهو
يصلى فقال السلام عليكم فقال له السلام عليكم فقال كيف صرت فكنت فرح
كوسم عليه بقوله عليكم السلام فوجوه بالصورة اشكال شيئا من النبي
عني حديث الصادق عليه السلام ومن جواز رد مثل التحية حال الصلاة المذكورة

تقصر

الاجاب

في قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا
سورة الاحزاب

سورة الاحزاب
في قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا

واذا عرفت ان الرد واجب فلو اخل به لم يطل صلوة قال العلماء لان
الاتصال التي اشتغل بها عن الرد مني عنها لا تقدر في الاصول ان الامر بالشي
يستلزم النبي عنده فتبطل الصلوة وقال المصنف يا ثم قطعها لكن لا يطل
صلوته اذا انشغل بغير ترك الرد ومن خارج العبادات والتفصيل هنا
ان تلك الافعال التي اشتغل بها عن الرد ايقاعا وجب ايضا كل ان
الرد واجب فيقارن وجبا فيضيقان لكن النبي في صورة ترك الرد
تعلق بمخرج العبادات وفي افعال الصلوة بالامور الخسلة
فلا تبطل بخلاف الاول بخلاف الثاني في فرع لوجبه بغير سلام كالصباح
المس قال العلامة النجاشي ان مني كتحية شرعا جاز دعه بمثل يوم
فيوا يا حسن منها او ردو ولا وان لم يسم تحية وتضمن الدعاء بآياتها
بالعالة اذا كان تقصدا وقصد الدعاء لا قصد التحية ولا يكره السلام على
انصلي للاصل لقول الباقر عليه السلام اذا دخلت المسجد والناس يقولون
فم عليهم وقال بعض العامة بالكرامة ويجب في القراءة تقديم الحمد على
السورة فلو خالفه منس عامه ابطلت صلوة لان الامر ورد بالامانة
على الترتيب وقد فعل النبي صلى الله عليه وآله وقال صلوا كما رايتوني اصابكم
يذو الخلفه خيرة عا والنبي في العبادات يستلزم الفساو ولو خالف الترتيب
بغير السورة فامة لانه ذلك يحصل الترتيب لما مر به وسقط وجب القراءة
بالترتيب لاجري غير من الترتيب لانه لا يركب انما يكون بالامانة في صلوة
ولو كان ذلك مع الترتيب لان ذلك من كلام الدين وقيل لو ضاق الوقت عن السلام

شعاع

لأنه لا يخرج

فإن ذلك الواجب المنع وهو التوضي بأن كرتي أو لوقد على ترجم القرآن وترجم
 المذكورين اللذين يترجمه أن كرتي كرتي ذكرنا باختلاف الاستدلال
 القرآن قال المص ويحب فيهما على سقم والترتيب بين آيات الفاتحة وبين
 آيات السورة لأن نظم والترتيب من ساطع الاستدلال والاعجاز على جري
 القراءة مقطعة كما سماه الله ولا تستداه الخليل في الجزء الصوري الذي سوط
 الاعجاز ويجب كرتي أي يجب أن تكون القراءة التي يأتي بها تشبه عن
 الفاتحة فقرأ المصنف اختيار المخرج على الواجب ما سببنا في سائر عليه الله
 والحمد لله على السلام بعده وقيل يجوز القراءة للمصنف وإن أخذ اللذان بال
 ظهر الفاتحة المنفردة وسر القراءة في الصلوة ما مل به ذلك فيه منع وما ذكر
 المصنف من الجوز عن القراءة عن ظهر القلب وضيق الوقت عن التعلل
 بخبري المصنف لعموم إذا أركم بشي فأتوا به كما تستقيم ولولم يكن الفاتحة كلها
 بل يحسن بعضها وجب أن يدخل في الصلوة وقرأ ما يحسن منها وجوباً عاماً
 الميسور لا يقتض بالمتصوره جواز دخول في الصلوة أنما يكون مع الضيق
 في الوقت إذ مع السعة والحالة به لا يجوز الدخول في الصلوة بل كالتعلل
 واد استعمل الصلوة مع الضيق التي بالحسن منها قبل أن يمضي على الجنب
 منها لا يجوز الاكتفاء بذلك الذي يحسنه الاقرب بمم الاكتفاء بل يجب التوضي
 عن الفاتحة بشي من القرآن أن علم وإليه استارت بقوله وعوض عن الفاتحة بغيره
 من القرآن لعموم قوله فقرأ ما تيسر وقيل يمضي عن الفاتحة بغيره
 ما يسهل منها اقرب إليهما من سوسه ثم ورد هذا القول بأن شي الوارد لا يكون
 لئلا منها

اصداو

اصداو بدل **نفسه** بحيث طه ولا يجوز أن يأتي بالفتن كيف كان بل لا بد أن يأتي
 به راعياً للترتيب في هذه الحالة فلو علم أولها آخر العوض ولو علم آخرها وجب
 بغيره بغير العوض ثم يأتي بالحسن منها ولو علم وسطها قدم عوض ما فات
 من أولها ثم قرأ ما علم منها ثم يأتي بعوض ما فات من آخرها ولو علم بعض الفاتحة
 ولم يعلم من غيرها شئ من القرآن حتى يمضي عن سبيل خيال ذلك كما ذكره
 كذا ما يسهل منها عوضاً عن الفاتحة منها ثم يعلل التوضي عنه بأنه كركل من الأجزاء
 محتمل ونحوه **الحد** به سوال اول ولو لم يحسن شيئاً من آيات الفاتحة فقرأ
 به لا سيما ما يحسن من غير الفاتحة أن بقدر ما لعموم فقرأ ما تيسر من راعياً
 للوفاء به والآيات أن أمكن غير ذلك كمال المشابة بغيره زيادة الفاتحة
 فإن غير الكافي بالساواة في الخوف على جواز التوضي عن الفاتحة إذا لم يحسنها
 بشي من آيات سور الغرايم غير آية السجدة أم لا فبما اشكال شيئاً من عموم قوله
 فقرأ ما تيسر من القرآن وعموم النبي الواقع في الخبر المروي عن الأئمة عليهم السلام
 وأما التوضي بنفس آية السجدة فالظاهر لا يجوز الاستدلال به المذود وهو
 زيادة السجدة وحسن التوضي مراعات التالي إجماعاً وإليه استارت بقوله
 شيئاً من آيات سور الغرايم غير آية السجدة أم لا فبما اشكال شيئاً من عموم قوله
 فقرأ ما تيسر من القرآن وعموم النبي الواقع في الخبر المروي عن الأئمة عليهم السلام
 وأما التوضي بنفس آية السجدة فالظاهر لا يجوز الاستدلال به المذود وهو
 زيادة السجدة وحسن التوضي مراعات التالي إجماعاً وإليه استارت بقوله
 شيئاً من آيات سور الغرايم غير آية السجدة أم لا فبما اشكال شيئاً من عموم قوله
 فقرأ ما تيسر من القرآن وعموم النبي الواقع في الخبر المروي عن الأئمة عليهم السلام

اصداو

وقال استقامت السوراء استقامت والى ما ذكرنا من ريقه وفي بعض الاخبار ان
الشيء الذي وجب الموقوف بقدر ما دلت عليه من تحريك اللسان كما لا حرج
في ذلك لعدم الجهر المذكور فخرج السوراء بالذکر انما يجب على الفاعل وهو لا
صفا وعن السورة فلو عرف الفاعل خاصة كشيء به وجب عليه التثنية في المستقبل
ولم يبيح عن السورة بالذکر اقتصاراً على موضع التوافق ولوعرف بعض
وجب ان يقرأ بعد الحمد ولا يجب عليه ذكر يكون بذلك العنقائي ولو امكن
للعلم الذي لا يحسن شيئا من القرآن الاستقام والاقتران اي من الخبر
وبالاستقام لانه يقطع القراءة فلو عدل عنه الى الوقوف بقدر الفاعل لم
يصح لانه يمكن تحصيل صلوة فيها قراءة ولا يجرى ذلك لانما لم لا يصح
الكان التمام ووجب لم الفاعل على الجاهل امر اجابى فوري يترقب الواجب
عليه ولو امكن القراءة من المصحف او تحصيل حسن الفاعل ويعتد في انشا العلق
فذلك يستقيم على انه كتحصيل حقيقة القراءة **وقال** ان ما سبق من السورة
كلها انما يكون في الفاعل واما في السورة فليس كذلك بل يقرأ اسناداً وجواباً ما
عند الخبر وفيه الوقت المتيقن ويجزى ذلك بعض عن سورة الكافرة
كما قال فذكر لم يحسن شيئا من اجزائ الفاعل عند الصبي ولا عليه
السوراء المذكور كما عرفت اذ السورة المعهية بها تستقيم مع الضرورة فمع
الحمل بها بطريق اولي قال التسمية ولو لم يحسن شيئا من السورة لم يجوز منها
بالذکر اقتصاراً على موضع النقل والآخر من كل ذلك في بيان الاستقام
وجواباً اذ المبدء لا يقطع بالمسألة وبقيده فليست بها اي معنى القراءة ان

بالعدل

أما

منكره
مخبره
مخبره

والله

وان
والله فليقصا كفايته فان كان الفاتية صلوة جهرية فصار جوازا
فصلت النار وان كانت صلوة اخفات اسمها وان فعلت ليلا ونجس
بالسجدة في مواضع الجهرية في مواضع الاخفات قال صفوان بن
علف الصادق عليه السلام ايما مكان يفرق بين الفاتية فافقه الكتاب اسم
والله الرحمن الرحيم فافقه ان كانت صلوة لا يفرق فيها بالفاتية جهرية من الرحمن الرحيم وهي
ما سوي ذلك ولا يفرق في الغيبة خاصة دون انفسه عريته من الغرام الرابع
اجما عا قد عرفنا قال الصادق عليه السلام لا تقرا في المكتوبة شي من الغريم
الرابع فان السجود زيادة في المكتوبة والحاصل انه يلزم من قرأها في الغيبة
احد الامر من كل واحد منها فهي لانه لا يجزئ ان يقرأها في الصلوة فهو كسجدة
انما الصلوة عند تلاوة السجدة ام لا فمن الاول يلزم زيادة السجود
المكتوبة ومن الثاني ظلال بالواجب ان السجود واجب في وما وقع في
بعض الروايات من جواز قرأتها في الصلوة فهو محمول على انها فعل محبا بين
الرواية او اذا قرأها في النافلة وسجد ذلك اذا استمع موضع السجدة في
يقوم فيم القراءة ولو كانت في آخرها تسجد بعد القيام قراءة الفاتية ليس عن
قراءة للرواية قال الصادق عليه السلام وقد سئل الربيع بن السجدة في اخر
السورة يسجد ثم يقيم ويقرأ فاتحة الكتاب ثم يركع ويسجد وكذا لا يجوز فيها
الغزاة كذا لا يجوز فيها ما يفرق الوقت بقراءة سورة في وقت
يستدل بالافعال بالكتاب ويكره القرآن بين سورتين اي لا يتيان بها
في ركعة واحدة على القول بالامح رواية زرارة عن ابا عبد الله عليه السلام انها يكره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الجمع بين سورتين في التفسير الشيخ في نهج من ذلك قال بالتحريم وجعل من
 الصلوة لقوله اهدنا الصراط المستقيم وقد سأل عنه من لم يقرأ الرجل السورتين
 في ركعة قال لكل سورة ركعة والبواقي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ في ركعة
 بين السورتين فالحق ما ذكره المصنف من ان سورة الفاتحة في سورة البقرة وسورة
 المائدة في سورة البقرة والبيان في القرآن ان سالتين معاً
 بل يحكي المصلي اللاتين بها معاً في ركعة فان كل اثنين منها سورة واحدة
 فلو اشتهر قراءة احدى هذه السورتين معاً في ركعة واحدة اختارها المصلي فلا يجوز له
 ان يقرأ احدى السورتين على الاخرى في التفسير وهذا الحكم ثابت عند اكثر
 علما وقال زيل الشحام صلى الله عليه وسلم في الصلاة الفجر فقرأ الفجر والم
 نزل في ركعة واحدة فلو كان كل منها سورة كاملة لم يقع ذلك المجمع
 عليه السلام لذلك قد عرفت ان القرآن اما حرام او مكروه على التفسيرين
 لا يقع من الامام عليه السلام فينبغي منه الفركونهما سورة واحدة في الصلاة
 بينهما اي بين سورتين من هذه السورتين معاً في الصلاة
 الشيخ قول المصنف يستبعد عند المتأخرين في ترتيب المصنف مع اعانة فلا يجوز
 ما لا يخاف ترتيبه في ركعة الجمع مع الاولى او الثانية كما ان القرآن
 يحصل بقراءة سورتين يحصل تكبر سورة واحدة فلو قرأ السورة الواحدة من بين
 فوقه وان وكذا لو قرأ الحمد فالحالة في التكرار ويجوز للمصلي العود
 من سورة بعد شروعه فيها الى سورة اخرى وهذا الجواز مطلق بل ما لم يطلع
 النصف على ما سألنا من الاصحاب جواز الرجوع اذ المبلغ النصف انما يقرأ

سورة

في الصلاة
 في ركعة واحدة
 في الصلاة
 في ركعة واحدة
 في الصلاة
 في ركعة واحدة

منها

بين المتأخرين من اصحابنا وقال بقول الاصحاب يجوز الرجوع اذ المبلغ النصف
 كما يجوز اذ لم يبلغ النصف ايضا وصرح المصنف شرح عدم جواز الرجوع على هذا
 التقدير اذ ليس الواجب ما يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 الرجوع في نظامه قوله قد لا يتخللوا العاقل فان التمسك في سورة الى اخرى
 ابطال للعمل فيكون منبها عنه وخرج من ذلك ما دون النصف لا جامع فيبقى
 الباقي وانما في التورم فيكون لمخرج النصف كما في في من الرجوع **ج** ان
 قول المصنف عليه السلام في رواية عرو بن ابي بصير وكذا في رواية الجلي مرجع
 من كل سورة الا في كل سورة قد قل يا ايها الكافرون ما يدل على جواز
 الرجوع مطلقا غير تقييد النصف ومن سأل عن تبين ان هذا انما يكون في
 غير التوحيد والحمد اما في التوحيد والحمد فمجمع على انهما في الصلاة
 اعدت لهما واليد اشار بقوله الثاني التوحيد والحمد فمجمع على انهما في الصلاة
 لم يبلغ التوحيد حيث انهما اشتبهتا على التوحيد قال العلامة في هذا الخامس
 في الصلاة التي يستقر في الحمد والمتأخرين في الحمد فظهر ما في الصلاة
 التي يستقر فيها قرأتها مع جواز الانتقال منها الى التوحيد والحمد اليها
 رواية محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم عليه السلام في الرجل يريد ان يقرأ
 سورة في الحمد فيقرأ سورة واحدة قال يرجع الى سورة المصحف وفي رواية
 الجلي اذا نعت صلواتك بقل سورة واحدة وانت تريد غير ما مضى فيها
 ولا ترجع الى ان يكون في يوم الحمد فاك ترجع الى الحمد والمتأخرين عدم
 ذكر الحمد في الروايات غير قاطع بل سواة بينهما في الحكم عند الاصحاب

المعنى في قوله
الاستثنائي

والحق بصريح القول
وغيره في كلامه
لنصل بلفظه
لم يذكر الفتوى في ذلك

ذكرنا في الاستثنائي قوله الا الى الجنتين في الجملة وفيه ما لم يكن السابقي
الاستثنائي المذكور بلفظه على شرط علمه فلو كان شرطه في ما لم يكن السابقي
بل على ما لم يكن السابقي المذكور في قوله ان لا يبلغ النصف اما وجوبه
الامر الاول فلان سورة رويها في الرجوع من السابقي اما بقية الامر الثاني
اعني عدم بلوغ النصف فلما مر اذا عدل ورجع الى سورة اخرى فما باله
وجوبه لان ما لم يكن السابقي من كل سورة فالسورة آية من المجموع منها لا من المجموع
ايضا فلو لم يأت بها ثانيا لم تكن السورة وكذا ان سمي بعد الحمد من غير قصد سورة
مبينة فانه عليه ان لا يبعد ما مع القصد والى ما ذكرنا انما بقوله وكذا ان سمي بعد
من غير قصد سورة اعاد مع القصد لم يفتن في كل السورة من دونها اذ هي من حيث
صالة لكل سورة لا تسبى لواءة منها لا يمين وذلك من القصد والى ذلك
اليسجد للحمد لمتينها في كل المطلق على ما في الآية ولوجوبه في كل سورة
قالا قوب الافر اي اذ اراد ان يصلي نفسه آية في قراءة سورة ولم يبر
بل قصد قرأتها بغيرها باليسجد ام لا افراده اتماما وموقوف في الشبهة وجوبه
في الذكر والرجوع على ذلك رواية ابي بصير في الصادق عليه السلام في الرجل يقرأ
في المكتوب ينصف السورة ثم يسي ما في غير السورة في غير موضع منها ثم يذكر قبل ان
يرجع قال يركع قال لا وجوب لانه اذا اجز على المصلي ان يستأنف بحسب الظاهر
فرق بين ان يعلم قصد باليسجد بعد ما وزعمنا وان لا يعلم
ان ينصف السورة من غير قصد فانه اذا ان قصد سورة مبينة من اول صلوة او
في أثناء قراءة الفاتحة او كان متصدا بقراءة سورة مخفوفة كان ذلك كافيا

الامر

سورة الفاتحة
سورة الفاتحة
سورة الفاتحة

من القصد

من القصد في قوله تعالى فارجع الفاتحة قال المعنى في شرحه انما انتم في ذلك
شيئا يقتضي الاكتفاء ولا عده ولا ريب في الاكتفاء على موضعين من السورة
ولو لم تكن سورة يمينها اما بغيره او شبهه او بانه لا يعلم سورة او بان الوقت
مضيق بحيث لا يسجد الا بقصر سورة لم يحل القصد بل يقتضي ان ما في الآية
اذا كان شيئا كان مقصودا من اول الصلوة ولا ضرورة اي لا يجوز ان يأتي
بسورة في الركعتين الا غيرتين من الربعية ولا فاق في ثالثة المغرب اجماعا
لوجوب السابقي اي بني صلاه عليه الله على المعصية في الاخيرتين والثالثة غيرتين
قراءة الحمد وبين سبعين اربع صدقات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
واسمك كبيرا ولا غلا فتنه في التخيير على سائر اجماع عند علمائنا وسال زكاة
اباقر عليه السلام ما يخرج من القول في الركعتين الاخيرتين قال ان يقول كل كان
الله والحمد لله ولا اله الا الله واسمك كبيرا وكبير ويكبر ويكبر في السابعة
الحالات تسوية بينهما وبين المبدل وكذا ان يركع في السابعة في كل ركعة
وسمى ان ادبر في كل ركعة الفاتحة وقال العلامة لا يجزئ التسبيح ما
الفاتحة من الفاتحات وكانت تسبى في الصلاة عدم الوجوب ويجب
كونها عربية اتباعا للنص حيث ان النص ورد بالعربي ويجب فيها
مرعات ما ذكر من الترتيب اتباعا لما ورد في سورة الفاتحة حيث يجب
عربيته فلا يفسد من مراعات الاعاء ايضا لما مر من ان المراد من العربي
يكون على قوائم كلام العرب سلبية ولو كرر التي تسبى تسبى
بحسب التسبيح ويكفي ذلك على قصد الوجوب اذ لو كان من الحمد يكون

وكان ايضا فيها امر
وغيره

ويحرم على المصلي قول آمين في صلوة عند أكثر علمائنا ومرجه في التكرار
 بان التكرار محرم عند الأئمة فلا يتيان في الصلوة لا يجوز ولو كان ذلك
 في غير آخر الحمد سزا كان ذلك سزا او جبراما كان او مفردا او مأمورا
 وبطلان الصلوة به على المصلي لا يقتضي بطلان قوله عليه السلام ان فيه
 الصلوة لا يصح فيها شي من كلام الله وبين ذلك ما بين كل ما هم والقوله عليه
 السلام انما لي تسبيح واكبيرة وقرآن وانما لله الحمد فلا يجوز غيره لكن
 حال التقيية بما ان يقولها فقط في سنن القراءة فلهذا السجدة وقد ذكرنا
 ما يقتضي من سزا ما هو بسبب وجوب التسبيح وتحويله الى ظاهر الامر وانه على خلاف ما
 عليه منظم اصحابنا الشيخ رحمه الله وعلى الجماع على استنباط الخلاف ومنها
 الترتيل ونفي ترتيب الودع والظاهر انما هو في ترتيب الودع بانه حفظ الودع
 او الودع بحد ذاته يمكن السمع من غير ترتيب الودع في مواضع اخرى
 انما هو الحسن والمأثور وسبب في موضع مفصل في علم من كتب القراءة في ترتيب
 في القرآن وقف واجبك في بعض ارباب الامة ان يثبت لوتره آخر وسبب
 لما روي من اباقر عليه السلام ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله سكت في
 صلاة افرغ من ام الكتاب وانما افرغ من سورة ويستحب ان يقرأ في الظهر والظهر
 بقصا المفصل كالتوحيد والحمد والقرآن الجامع المفرد وفي العشاء بسط
 كالسجدة والطارق والانشية وفي الصبح كالمزمل والحدود في ظهر الجنة و
 الحمد للبعثة والمنافقين وفي المغرب البقرة وعشرا بابا في العشاء في
 غداة الاثنين والثلثين سبل الى على الثاني وابل اليك عشرين شيرة

له

تبيين

فسر

محطولاته

م

فيجب بحسب الجدية والتوحيد والحداد بالمفصل من القرآن من الجرات
 آخره على المصلي وانما سميت تلك لكثرة الفصول وفيها اقل افر قال في القاسم
 المفصل من القرآن من الجرات الاخره على المصلي او من الثانية او الثالثة او اوق
 الى ان حكى سنة اقول ثم قال وبني المفصل لكثرة الفصول بين ويكره ان يقرأ
 قبل سورة بغير واحد يستند الى روايته من يحيى عن الصادق السلام وانما
 السجدة الواحدة في الركعتين ومروايتها على ابن جعفر عن اخيه سوادا الكاظم عليه السلام
 ويستحب ان يقرأ أراعات التكبير بين السورتين وفي بعض الروايات عن زارة
 قال قلت لابي جعفر عليه السلام ااصلي بقول سواره قال نعم قد صلى رسول الله
 عليه وآله في كل ركعة من بقول سواره عدم يعيل قبلها ولا بعدة بقول سواره
آتم سواره عليك بين هذه الرواية وما ذكرنا من كراهية كراهية
 الرواية يستند الى روايته على ابن جعفر قال الشيد يمكن استثناء كل سواره
 الحكم المذكور كدلت زيادة والافضل من كل سواره بزيادة اشرف الناس
 من فعل الصلوة الركوع فقط الاثنا عشر عاكدا لك الامة فمقتضى ما يرسى والظهر
 بحيث يعقل كفاه كبريتيه ووجهه ثبات نصا واجبا ومورد في كل ركعة
 وقد لا لانه انما الصلوة على ان ترك شيئا استقبل صلوة ويحبب الاثنا
 عشر فصل كفاه كبريتيه تاسيا باني صلى الله عليه وآله اجابا في العبارة نظر لان
 غير من راجع الى الركوع ولا فقيهة لشرع الا الاثنا عشر المذكور في الفرق بين
 الرجل والمرأة في الحكم المذكور بل جازنا ويكره وفي وجوب حكم المذكور رسول الله
 والمرأة لعدم النص فائدة السيدين وقصير جاء طويلا من جهتهم في هذا الحكم الى استوي الخلف

في سورة الى سواره

سورة

تبيين

مستم

مليح

معلم

فكل واحد منكم ينبغي يستوي الخلق وكتب علي بن الحسين ان لا يقصد بسجدة اي طسوة غير
 الركوع ولا يسجد الا ما نوي فلو قصد بسجدة غيره اي غير الركوع الذي
 عليه القتل حية لم يعبه به اي بذلك الذي وجب عليه الانعقاب و
 القيام ثم الركوع اذ لا عمل الا بالنية ولو اقمرك المصلي العابر عن الاتيان في
 الركوع ان يقدره لان الزيادة تكليف لا يطابق فلو احتاج الى تجديد
 عليه الاتيان وجب في كل سجدتين ان ما يتوقف عليه الواجب وجب
 ولو تقرر ذلك وجب عليه الاتيان برأسه نحو القبلة لان الميسر لا يسطر
 بالمسور وعليه قلت رواية الكوفي عن الصادق عليه السلام وكتب علي بن الحسين
في الركوع ومنها ما السكون بحيث تستقر اعضاؤه في سبالة الركوع
 ويفصل سريته من ارتعاضه منه وايرادها بقوله يكون يجب عليه الاتيان
والاستقرار ولابد ان يكون ذلك الاستقرار بقدر الذكر الواجب فيه وان
 لم يستقر اي وان لم يحسن الذكر لان الطائفة بعض الواجب المقذور فلا يسطر
 عند المسور ويجب الذكر اجماعا ولا يفتي بالتبعية كما ذهب بعض علمائنا
 لا مالا لبراءة من السعيين بل يجري مطلق الذكر سجي كان او غيره مما هي
 تعظيم الله رواية المشايخين عن الصادق عليه السلام اي يري ان يقول
مكان التبعية في الركوع والسجود لا آله الا الله وانه كقول نعم كل هذا ذكر
 وفيه ايماء الى التحديد بمنزلة كل ما عجز ذكره وتفويضه الى غير الاتيان لم يقط
 انت افضل واحوط بوجه في كثير من الروايات والتي هذا انت اقرب
 وافضل سبحانه ربي العظيم ومحمد وسبحان ربي تنزيها له من ان يعطى

استخرج من نسخة

قال بعض العلماء سبحانه استنزيها له من ان يعطى المصداق
 بمحمد ومحمد وعلم ان اكثر الروايات غالية من لفظ ومحمد قال الشبيه
 الاول وجهها بشوكتها في رواية حماد عن الصادق عليه السلام وبه قال
رواية قد يفسر ان النبي صلى الله عليه وآله كان يقول في ركوعه سبحانه ربي
 العظيم ومحمد وفي سجوده سبحانه ربي الاعلى وعنده والله اعلم ما ياتي به
الكل في ركوعه تكرار كما في تكرار الصيغة المذكورة تمت لان النبي صلى الله عليه
 وآله كان في ركوعه سبحانه ربي العظيم ومحمد تمت وكذا روي عن الباقر عليه
 السلام وفيهم من ظاهر كلام العلامة في عدان السبع نهاية الكمال وروي ابان
 تعبد وملت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعطى حدثت له في الركوع والسجود
 ستين سجدة وقال المصنف استحباب ما لم يحصل له سلام وفاقا صاحب المحرر
 الا ان يكون اما ما نصبت له الضيف واذا اتى بالثلاث في ركوعه فربما ياتي
 في تسبحة اربعة منها فاشا جعلها الاولى منها او الوسطى او الاخرة لان ما في الله
 او كما هو في ربي باي فرد كان والى ما ذكرنا است ريقه وتجزئ بين الواجب
 منها ولو اطلق لم يبين شيئا للوجوب اجرا لان المطلق يضاف الى ما في الله
 ومثل ما في الله على التسبحة الاولى ويجري في الركوع من الذكر سبحانه ارد
 قوله ما بعد ذكر اشياء اكرام الله الا احدى مرة واحدة لاصله البراءة عن الزيادة
 على ذلك من التسبحة وعليه قلت رواية المشايخين وكتب علي بن الحسين
في الركوع وفيه ايماء الى التحديد بمنزلة كل ما عجز ذكره وتفويضه الى غير الاتيان لم يقط
 انت افضل واحوط بوجه في كثير من الروايات والتي هذا انت اقرب
 وافضل سبحانه ربي العظيم ومحمد وسبحان ربي تنزيها له من ان يعطى

الوجه ٢

قدرة

الاحكام لمحمد قوله عليه السلام صلوا كما رايتوني اصلي ووجرت ساي فلواني بآخرة
 مع القدرة على العمل بطه و يجوز انتم مجتمع الاضطرار ثم لم يثبت لم ويجزى فيه
 ايضا ومنه اي الاتيان به حال كونه راكعا على كل ما كان عليه من اجزاء
 ارضيه وآله وناسيا به فلو شفع فيه اي في الذكر قبل امتنايه وبلوغه الي
 حد الركن او كان قد شفع فيه بعد بلوغه الي حد الركن كذا وكذا في باقي
 اجزائه بعد حسن الركوع وشره في الانعقاب حال كونه عامدا في ذلك
 بطلت صلوة للفعل الذي منها الا ان يعيده حيث يمكن السوء بان يكون الماء
 في حاله لا يخرج بها عن حد الركن قاله الشبهة الذكر في ريب بحث لان الاتيان
 بالمعنى في العبادة عند مقتضى نصها وان كان وقوع ذلك فيه ناسيا لم
 تبطل صلوة به بل تستأنف وجوبه بالمطلق بل ان تذكر انه اكل الذكر حال
 شربه في الرقع ووجوب الاتيان في اللاحاق ليس جميع الاحوال بل ما خرج
 عن حد الركن وهذه النافذون في زيادة الغنائم الواجب الركوع ثم شفع في
 السرفس قبل اكمال الذكر فخرج عن حد الركن ثم ذكره عليه الاعادة و
 صحت صلوة وعليه بركة السهو ولو سقط المصلي ووقع على الارض غير متعمدا
 ولو كان ذلك قبل بعد القراءة وقبل الركوع اعاده اجماعا اي اعاد الركوع
 انما الغنائم الذي وقع منه حال السقوط بغير التيسار في فيقوم ثم يركع
 لان ما حصل من الغنائم في حاله عدم الاتيان لم يكن مقصودا له والعمل الذي
 من غير قصد لا اعتبار بقوله عليه السلام انما لكل امرئ ما نوي ولو كان سقوط بعد
 الركوع وبغير الطائفة الواجب فيه لم يخرج في هذه الصورة الى القيام والى هذا اثنا

الاختيار

بقوله

بقوله او بعد ديني اذ كان السقوط بغير التيسار في بعد الركوع والبطانة
 اخرجتني ذلك السقوط بغير التيسار في عن السقوط الاختيار في الذي للوجود
 ولم يخرج الى القيام وبه الغائب في ركعة لان حلقه قد فات وفيه نظر لان
 الانعقاب الركوع كان واجبا عليه الاصل في اداء ذلك لان ان السقوط المذكور
 سقط له وانه قد فاتت حلقه وكذا الحكم المذكور في القول بالاخر اذ كان
 اسقوط بعد الركوع قبلما اي قبل الطائفة على قول وهو قول الحق نعم الدين
 رحمه الله عليه بان الركوع المستوع قد حصل فلو اعاد لزاو ركوعا وجب
 توقف لاذكرنا من النظر بل ينبغي ان يقوم في سبيل الى حد الركن تحصيل لما
 فاتت من الطائفة وقال العلامة في التذكرة لو ركع ولم يطيل في سقط افضل
 اعادة الركوع لعدم الاتيان به على وجهه وعدمه لان الركوع حصل فلو اعاد
 لزاو ركوعا وجب عليه المصلي في ركعة اي من الركوع بعد انما المذكور
 وانما حال كونه بعد لاني ذلك ارفع من قبل كمال الانعقاب في فيه فلو
 رقع راسه ولم يبق عليه لم تقع صلوة لفترات التيسار في سبيل الى ريقه آله
 قال الصادق عليه السلام اذ ارعجت راسك من الركوع فاقم صدك فانه
 لا صلوة لمن لا يجتهد عليه وفي الطائفة قد سبق لانه لا صلوة لمن لم يبا
 بعهد الاستقرار والسكون والبراءة بقله حيث يمكن ولو كان ذلك
 يسير اركع راسك من الركوع راسا في الصلوة خلافا للشيخ في ان
 واكثر الامايب في خلافه فلو لم يرفع راسه من الركوع وسوى الى السجود سوا
 وبعدم تبطل صلوة وكذا الطائفة في الانعقاب سبيل المصلي اذ ارعج الدعاء وحله

لأن المتعذر شرط في نطق الروحية ولو لم يكن كذلك لكان لا بد من
 وجوب وضع سادة ونحوها يقع الجثة ولا يكفي أنها الراس لا اله لك
 من غير وضع الجثة على شيء لوجوب سببه التكبيل ووضع الجثة على فقط
 على الواجب بقدر المكان وقد نبه على هذا بقوله فان تعذر الاعضا
 التي بإمكان ويرفع بإيديه لان المقدور لا يسقط بالمعذور فان تعذر
 الاخت سلقا ولو رفع شيء او ما بالرس وجوب مع القدرة والاعطاف
 كما في الاشارة ويجب السجود على الاعضا السبعة الجبهة واليدين الي
 الكفين والركبتين واليدين بالرجلين باجماع علماء الامامية
 فانه قال عوض الكفين مفصل الكفين عند الزندي وما ذكرناه من
 رواية حماد فانه روي عن الصادق عليه السلام يديه على ثمانية اعظم
 الكفين والركبتين واليدين بالرجلين والجبهة والانف وقال في
 منها فرض ووضع الانف على الارض منه والواجب كل منهما ساء لاحدا
 ابراهة عن الزايد قال يستحب الجبهة بالوضع بل يكفي المسمى بقول الصادق
 عليه السلام ما بين يميني هو الراس الى موضع الحاجب ما وضعت منه
 اجزاء اربعة عشر طين فمنا قدر الدرهم وكذا لا يجب استيعاب في
 المساجد بل يكفي الملائكة ببعضها ثم الافضل الاستيعاب ما فيه المباشرة
 في الخشوع والابتداء في اليدين بباطن الكف من اصابعه لا بالظهر سما
 لعمد ملوكا راوتوني اصابعي ولا يمشي الا باليمين ووضع يده سما على ما
 وضع منها افر كما يفهم من روايتهم وان لفظه ونحوه السجود للامانة على

الاعضا

باطن

نظائر

الاعضا

الاصف ويصل ذلك بالاعضا ثقلا التي قبل الاعضا عليها أي نفس الاعضا
 والاعضا يقال بالاعضا ثقلا عليها أي تثقل المصلي على الاعضا فلا يتحمل
 المصلي منها وما وقع في بعض الروايات من الامة يمكن الجبهة حيث قال
 عليه السلام اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض فغيره شارة على ان
 الممكن في سائر الاعضا وانما يجب الامتناع على الاعضا لعدم حصول كمال التكاليف
 في التحمل منها ومن بعضها لعدم حصول تمام المراد من السجود ح والجب
 المتأخرة في الاعضا والتمكين ولو اخل موضع شيء لم يفسد صلواته
 وان كان جابلا بخلاف النسي ولو موضع السجود قرح بالجبهة اقصه وجها
 غيره يتبع السبب على الارض لان المقدور لا يسقط بالمعذور والاعضا
 على السلام او بذلك في الدليل ميت قال اصغر خفيعة واجعل الدليل
 الخفية متى تقع جبهتك على الارض قال المصنف ولا ينفصل الحكم بالخفية
 فلو افقه آله جوفته من طين او خشب او نحوها افر افان تعذر ذلك
 بان استعمل القرح الجبهة على الارضين وساطر فالجبهة عوضا
 وانما يميز ان به لا لا تمنع الجبهة كالحضو الذي الواحد يقوم احدتها
 ولا مانع من تعديها على الذقن ولا او لوتية للامان على الايسر لعدم
 على ذلك فان تعذر ذلك مانع من الضم للذقن لقول الصادق عليه
 السلام يضع ذقنه على الارض ويجب وضع جبهته على ما يقع السجود عليه وسوا الارض
 وما قبل منها فالأيد لكل عادة ولا يلبيس كما هو مفصلا في ثوب المكان ويجب
 الذكورية أي في السجود اجماعا وسوكل قول يستعمل على ثوبا احدته والمناضبة

والدليل

للمصنف

مكتلة

على كل تصوير بان مني زيادة
على امره بان يكون قد
على موصوفه مختصا
لا يعبر عنه فان في
الامرءة ملكة الدار
بان لحداد ابلغ حد
حاله الدفع مح

كلما في الركوع قد سبق تحقيق ذلك وهو اليك بين الله على عدم
التبنيح من مواضع كاشا الى رية وانضك سجان بني الال على وحده
لورود في بعض الروايات وجزئي سجان ابد لومره وكذا اكل ما بعد ذكر
تسبيحا كان او غيره وموتته اي عزية الذكر كرس الامكان لوجوب التاني
فالا حسي حب عليه التمام وحب مولاته ايضا لما في الركوع وحب تيمبه
ومراعات احواله كل ذلك اقتضاه عليه السلام لمعوم صلوا كما راووني
اصلي في الطائفة في اي في الذكر الواجب اي حال كونه جاد ابقدر
اي بقدر الذكر طو شح في اي في الذكر عاده اقبل بلزج الساجد
ومصل بمسلة الارض او كان قد اتى بمسلة ساجدا ثم اكله والي
بابا في سنة بعد قرب عاده ابطل صلوة لثلاثة المنى عند العلم لسان
بالامور به فام يكن متمثلا وان كان اسيا لاعاد او لا جاهلا بما او ك
يعني يأتي بان تذكرك ذلك وموت في محله اي في محل التدارك لوجوب التاني
بالامور به في محله والظان هذا الحكم اعني التدارك على تقدير الذكر في المحل
يستلزم بالصوتين المذكورين اللتين احد بياني الشروع في الذكر قبل
وضع الجبهة والثانية اكله بعد الوقوف مع انه لا مجال للتدارك في الصورة الثانية
لانه لا جامع شيئا من رات انزع اصله الى اذ الحق اي برتبة من رات انزع
كان ذلك معونة للتدارك لوجوب الذكر وضاق الوقت على من لم يسقط
عند وجه الطائفة التي كانت لازمة لذكر كذا لا يسقط الميسر بالمعنى
وحسب انزع من السجدين لقوله عليه السلام لا اراي في انزع راسك حتى

تفكر

تفكر في انزع الركوع لا اعد الى فيه اي في انزع اجابا تاسيا بانني واهل تعليم
السلام ويجب ان يكون في الامتثال مطينا لامر في تسليم الاعمال ولا يجب
الطائفة في انزع من السجدة التي لا جلا وهدا المشهور بين الاصحاب لصلوة
البراة منها بل هي ان وجبت كان ذلك لتشهد كافي الركعة التي فيها كانت
او الترابية وانما في غير هذه المواضع فلا يجب الجوس فضلا عن الطائفة اليه
است بقوله ولا للجوس ثم يجب الجوس بعد انزع من اننية
وحيث لم يستر انه قال الصادق عليه السلام اذا وضعت راسك من
السجدة الثانية من ترية ان تقوم فاستسجد جاك ثم قم وقال عليه السلام
ان هذا من توفير الصلوة وليست واجبة فلا فالبسبب به فانه اوجبا
لفظ الرواية لثقة وهي رواية ابي بصير وهي تعارض باري زراة
ان راوي ان اباقر والصادق عليهما السلام قاما الى اننية بغير جكوس
ويجب ان لا يقصد بوقية بغير السجود وليس للمؤمن فعله الا ما اقتضه ونوب
فلموسوي في انناء لاذن شي او قل حية او عرق عاد الى القيام وموسوي
قاصد للسجود تحصيل على قلبه ولو صار في تلك الحالة اي في سوية الذي
لم يقصد به السجود بصلوات بعد ميت وضع جبهته على الارض ولكن لا
فيمكن ابطال ان اي يمكن القول بطلان صلوة لمزيدة اذ لا اعتبار
بتلك السجدة ووضع الاعضاء وتكبيرها فيكون اضا لاذ ايدة لا اضبية
من الصلوة قد اتى بما عدا او ما لو صار سجدا من غير قصد السجود ولا
لغرضه فلا قرب الا بقرأله الشبهة في الدرس وذلك لان كل فعل من

انما الصلوة لا تغفر في الايمان به الى تيمم السجدة ولو قصد السجدة فقط
 اختياره على سجده ثم انقلب على وجهه فوضع وجهه على الارض حاله في
 الاخر اعلم بالصلوة بيق ولما لم يمتد يد اليه والقصد عند كل فعل سجدة
 الكبير قبل السجدة يعني اذا اراد السجود الاول يستحب ان يكبر ثم يسجد
 بقول الباق على السلام اذا اراد ان يسجد فافزع يركب بالكبير وحز
 ساجد او سجد الكبير بعد الرفع من السجدة الاولى ايضا للهوي الى
 السجدة الثانية ثم يكبر للرفع منها اي من السجدة الثانية ويستحب ان يرفع
 ذلك قائم السجدة الاولى لك انما على الفعل الشبي على ابيه وآله واهل بيته
 عليهم السلام وسجد على عاتقهم ايضا امام التبع السجود وتليته اجماعا قال الصادق
 عليه السلام اذا سجدت قل اللهم لك سجدت وبك انت وعليك توكلت وانت
 بريء مما في قلبي من غيبه وشقي سمع وبعده والحمد لله رب العالمين تبارك
 اسمك في الغيبين ثم قال سبحان ربّي الا على ثلث مرات ويستحب ان يرفع
 الاثنتان بان يلقى الله بالتراب والاعوام من التراب كما من الرواية
 ان الصادق عليه السلام سجد على ثمانية الكفين والركبتين والاعمال الجاني
 ارجس كبرياء واهمة والاثنتان قال سبع من وافق ووضع الاثنتان على الارض
 سنة ورد في غير النبي صلى الله عليه وآله لاصلة من لا يقرب ما يصيب الهمة
 واجر السيد رحمه الله في الارغام بالاثنتان التي هي في الحاجة قال ابن
 الجنيب باسأل لارض بطرف الاثنتان يستحب الدعاء بين السجدين كان النبي
 صلى الله عليه وآله كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي واجبرني وارزقني

فله

البر

اهدي السبيل الاقدم وعافني قال الصادق عليه السلام اذا فرغت ركعتك
 بين السجدين فقل اللهم اغفر لي واجبرني وعافني اني لما ازلت الي
 من غير خيرة تبارك اسم رب العالمين وكبره الاخاء بين السجدين وموانع مقية
 بعد وقوفه على الارض وجلس على عقبيه وقال بعض اهل الفقه وسوان مجلس
 على البيت صبا فانه يشل اخا الكلب كما كبره الاخاء بين السجدين كبره في
 القسمة وسبا يترك في المتن ويستحب الدعاء عند القيام بعد السجدة الثانية يقول
 بحول الله وقوته اقوم واركع واسجد فبيل محل هذا القول جلت الاستراحة
 وما هو السجدة المعصومة من الشبه بغيره لما روي عن الصادق عليه السلام اذا
 قمت من السجود قلت اللهم عجل لي قوتك اقوم واقعد واركع واسجد ويستحب
 الاستسقاء والابحار فيه اي في القيام حال النهوض على السجدين حال كونهما سجدتين
 اي بسوطي الاصابع يعني ان لا يبعثا كماله يبعث ويذل على ذلك روايه
 الجلي عن علي بن ميمون ان يكون سوفي حالة النهوض سابقا رقع ركبتيه على رضع
 لانه يشبه بالترافع والاعون للعلي ومن سجدت رضع اليدين بالكبير الى الجبال
 وجهه بقول الباق على السلام فاذا اردت ان تسجد وارفع يركب بالكبير
 وسجد واجبالا لاسل خلافا للسجدة بغيره لانه روايه ويستحب ان يتورك بين السجدين
 فيقع على ركبته لا يبرهن الى الصادق عليه السلام اذا جلست صلواتك فلا
 تجلس على يديك تجلس على يارك يستحب ان يركب لثنية اذا استوي جالس
 ومن استسقاء الجلس على ثنية ويستحب جلت الاستراحة للرواية
 قال الصادق عليه السلام اذا فرغت وكان اير المؤمنين عليه السلام اذ ارفع راسك

الصادق
 في قوله
 الاستسقاء
 والابحار
 فيه

نبأني وجرأتني من هذه الوجوه الاربعة كان خيرا تفصيل الحق ان ساروا
 لا يظن من هذا ما اصابه من راي محمد بن مسلم اسألت الله ان لا يكون في الصلاة
 الاية اعني اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 والاخرى روي بسورة كل سبب عن الباقر عليه السلام الدالة على الاكتمال بقوله
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسوله وطريق الطبع بين الخبرين كل
 الخبرين على الوجهين وان كانت احدهما افضل من الاخرى اذا
 عرفت ذلك فنقول اذا ثبت الرواية على جواز حذف لفظ وحده لا شريك له
 وكذا على جواز حذف لفظ عبده في كل مرة في كل صلاة بالبيان بانتمية وترك
 التسمية او بالكلية فيكون كل واحدة من الصور الاربع مبررة لكثرة الرواية
 المتفرقة من نسخ من المحدثين بالصورتين الاخيرتين لعدم النص لما عرفت
 انه في تسمية الصلوة على النبي وآله عليهم السلام اجماعا ونصا تفصيل الماراد بالكل
 شاسونير ما شتم وجوا المطل على ال محمد من كان على دين محمد فالصلوة
 والوردان اللذان هما المصنوعان من اهل بيته اذ لا بد من الصلوة على غيرهم ولو
 لم يكن التشهد وضما للوقت من التمس قيل عني بالجملة بقدره اي يتكرار في
 اللفظ بقدر التشهد وفيه تشييد في الذكر وسن لعوي رايه كمن من حيث بين
 اباقر عليه السلام حيث قال او احدث الله افراده **وانت خير** بان اردوا لئلا
 فيما الى وجوب تكرار اللفظ بقدره ويغنى عن سق الكلام المعبر عن
 التشهد كان فرضه الاتصال لله بالحقية على راي القائلين ان كل ما قيل
 به بل الواجب مع الخبرين الاتيين بالترتبة اولاهما في الترتيب متباينين

خبرين

تفسير

اسه 7

له

من شيخ الدرر والذكر في حديثه ان ترك ذكره في التشهد وجاؤه بغيره
 والله لا يسر ويخرج عليه من تشهد ما عاين على اليدين واليدين على الا
 اتها فالفعل انبي على الله سبحانه وتعالى وقال الباقر عليه السلام اذا قعدت في
 تشهدك فالتفت بكتيك بالارض وفرج بينكما وليكن ظاهر قدمك اليسرى على
 الارض وظاهر قدمك اليمنى على اليسرى وابتك على الارض وظرفا بينك وبين
 على الارض اياك والفتوة على قدك فلا تغير لتشده والدعاء وروي
 الحسن بن علي عليه السلام انه قال اذا قعدت اسكن من السجود فلا تقف
 كما يقف الكلب يستحب وضع اليد اليمنى على القدمين حال كونها مكشوفتين اصابعها
 مضبوطة بالاصابع كلها لا مفراجات اجماعا ما ساء بايدي صلي عليه وآله وتفرغ
 اليدين بالاشارة بالسبابة في تحريكه بجملة وهو مطابق لما ذهب اليه في
 التشهد يستحب سبب في القول بقدره على التشهد وسبب اسد وباعه والمحمدية
 الاساسية وتبين في الاشارة المنقول عن اهل البيت عليهم السلام وتبين
 في التشهد لا يخلط بين التشهد الذي يسميه دون التشهد الاول ولو اتى
 بمانع الاول واعتقد شروعيته بطلت صلواته وصحته التشهد مع التحيات
 ان يقول بسم الله وبالله وبغير الاسماء واشهد ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اسد بالحق بشير او تذكير بين السبابة
 اشهد انكم تعلم الرب اني محمد انتم ارسول التحيات لله والصلوات الطاهرات
 الطيبات الزاكيات العاديات الراجيات السنيات انعامات الله ما
 طاب ذكي وطهر خلقه في خلقه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له

باطل قدم

كلها

اشهد ان محمد عبده ورسوله بالحق بشرا من ربي لا اله الا الله
 ثم الرب واشهد ان محمد انتم الرسول واشهد ان الساعة آتية لا ريب فيها وان
 اسرعت من قبور المحدث الذي به ان الله او ما كنا ننتهي له لان الله
 اسد والمحمد سب العالمين اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على نبيهم
 وآل ابراهيم الكرمية محمد بن عبد الله محمد وآل محمد واغفرنا ولاخواتنا الذين
 سبقوا بالايان ولا تخلف في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا الملك في جميع
 اللهم صل على محمد وآل محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
 والمؤمنين والمؤمنات ولا تتركنا في الظلمات يا ارحم الراحمين اللهم صل على محمد
 وآل محمد وبنو محمد وبركاتك السلام على انبياء الله ورسوله وسلم على خير
 وبيكائيل والملك المقربين السلام على محمد بن عبد الله فاتم النبيين لاني عبده
 السلام علينا وعليه وعلى الصالحين قال النبي الذي كرمنا واكرمنا واصحابنا
فتستجواب قولهم بسم الله وبالله والسماء المنى كلها الله يستجب الزيادة في
الصلوة على النبي وآله وقد اشرنا الى مواضع اكثر اوردنا زيادة ويستحب
اسماع الامام تشده من اخذ من الماسيين قال ابو بصير صلينا خلف العاصي
عليه السلام فلما كان في آخر تشده رفع صوته حتى سمعنا فلما انصرف قلت
كذا ينبغي للامام ان يسمع تشده من خلفه قال نعم ويستحب للامام سراد
وتحريك الغرور وكما يستحب للامام اسماء اثنين شبيه اسماء الازكار ايضا
وكبرية الجوس للتشده كبريا وخطا الاقفا وسواها فقلت ان يفتد به
 بحيث يكون صدورهما على الارض ويجلس على عقبيه مستند الحكم قد سلف

و محله

الحمد

اشهد ان محمد عبده ورسوله بالحق بشرا من ربي لا اله الا الله
 ثم الرب واشهد ان محمد انتم الرسول واشهد ان الساعة آتية لا ريب فيها وان
 اسرعت من قبور المحدث الذي به ان الله او ما كنا ننتهي له لان الله
 اسد والمحمد سب العالمين اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على نبيهم
 وآل ابراهيم الكرمية محمد بن عبد الله محمد وآل محمد واغفرنا ولاخواتنا الذين
 سبقوا بالايان ولا تخلف في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا الملك في جميع
 اللهم صل على محمد وآل محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
 والمؤمنين والمؤمنات ولا تتركنا في الظلمات يا ارحم الراحمين اللهم صل على محمد
 وآل محمد وبنو محمد وبركاتك السلام على انبياء الله ورسوله وسلم على خير
 وبيكائيل والملك المقربين السلام على محمد بن عبد الله فاتم النبيين لاني عبده
 السلام علينا وعليه وعلى الصالحين قال النبي الذي كرمنا واكرمنا واصحابنا
فتستجواب قولهم بسم الله وبالله والسماء المنى كلها الله يستجب الزيادة في
الصلوة على النبي وآله وقد اشرنا الى مواضع اكثر اوردنا زيادة ويستحب
اسماع الامام تشده من اخذ من الماسيين قال ابو بصير صلينا خلف العاصي
عليه السلام فلما كان في آخر تشده رفع صوته حتى سمعنا فلما انصرف قلت
كذا ينبغي للامام ان يسمع تشده من خلفه قال نعم ويستحب للامام سراد
وتحريك الغرور وكما يستحب للامام اسماء اثنين شبيه اسماء الازكار ايضا
وكبرية الجوس للتشده كبريا وخطا الاقفا وسواها فقلت ان يفتد به
 بحيث يكون صدورهما على الارض ويجلس على عقبيه مستند الحكم قد سلف

في الصلوة

اولا في الصدوق والحق

على استجابة ولا ريب ان الوجوب احوط اذ يحصل ببرائة الذمة على جميع القول
والاداء والاداء في الاقرب الى الصواب على القول بالواجب معين
صية السلام عليكم ورحمة وبركاته كخروج من الصلوة كما تقتضيه رواية الي
بغير من الصادق عليه السلام حيث روي انه سئل بعد ذكر السلام على
الانبياء والملائكة وعلى عباده الصالحين لا التحية فيها اي يني هذه الصيغة
وجوبية السلام علينا وعلى عباد الصالحين كما في السجدة بجم الدين رحمه
جماين ما دل عليه اجماع الامة واجاز الامامية اذ لا قائل به قال الشيع
في انه كروي بعد ما حكى كلام جهم الدين وسوقه متين الا انه لا قائل
من القدر ما دل عليه ما ضعف التحية ما حكينا من رواية ابي بصير عن الصادق
عليه السلام حيث انما تقتضي ان صيغة السلام هي السلام عليكم ورحمة
وبركاته خاصة وليس السلام علينا من تسليم وكذا الكلام جمع من الاصحاب
كاسبه والى الصلاح وابن ابي عمير في صريح من ان عبارة التسليم هي الاداء
دون الشارة الى ما ذكرنا من التسليم في الشارة المعقب له لان في بعض الاحوال
وكلام جهم من الاصحاب انما لا التسليما فلما يكون الخروج عن الصلوة الى
الاداء على القول بالوجوب فيه ما يوجب التسليم من الجوس بقدره
والطائفة اختيار او عريته مع القدرة والانتفاع في الوقت والى ما
ذكرنا انما بقوله عليه السلام لا التسليم والطائفة بقدره مع الاضيق
فيستفاد ذلك مع الاضطرار اذ لا ضرر ولا اضرار في الاسلام وكبح عريته

على استجابة ولا ريب ان الوجوب احوط اذ يحصل ببرائة الذمة على جميع القول والاداء والاداء في الاقرب الى الصواب على القول بالواجب معين صية السلام عليكم ورحمة وبركاته كخروج من الصلوة كما تقتضيه رواية الي بغير من الصادق عليه السلام حيث روي انه سئل بعد ذكر السلام على الانبياء والملائكة وعلى عباده الصالحين لا التحية فيها اي يني هذه الصيغة وجوبية السلام علينا وعلى عباد الصالحين كما في السجدة بجم الدين رحمه جماين ما دل عليه اجماع الامة واجاز الامامية اذ لا قائل به قال الشيع في انه كروي بعد ما حكى كلام جهم الدين وسوقه متين الا انه لا قائل من القدر ما دل عليه ما ضعف التحية ما حكينا من رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام حيث انما تقتضي ان صيغة السلام هي السلام عليكم ورحمة وبركاته خاصة وليس السلام علينا من تسليم وكذا الكلام جمع من الاصحاب كاسبه والى الصلاح وابن ابي عمير في صريح من ان عبارة التسليم هي الاداء دون الشارة الى ما ذكرنا من التسليم في الشارة المعقب له لان في بعض الاحوال وكلام جهم من الاصحاب انما لا التسليما فلما يكون الخروج عن الصلوة الى الاداء على القول بالوجوب فيه ما يوجب التسليم من الجوس بقدره والطائفة اختيار او عريته مع القدرة والانتفاع في الوقت والى ما ذكرنا انما بقوله عليه السلام لا التسليم والطائفة بقدره مع الاضيق فيستفاد ذلك مع الاضطرار اذ لا ضرر ولا اضرار في الاسلام وكبح عريته

على استجابة ولا ريب ان الوجوب احوط اذ يحصل ببرائة الذمة على جميع القول والاداء والاداء في الاقرب الى الصواب على القول بالواجب معين صية السلام عليكم ورحمة وبركاته كخروج من الصلوة كما تقتضيه رواية الي بغير من الصادق عليه السلام حيث روي انه سئل بعد ذكر السلام على الانبياء والملائكة وعلى عباده الصالحين لا التحية فيها اي يني هذه الصيغة وجوبية السلام علينا وعلى عباد الصالحين كما في السجدة بجم الدين رحمه جماين ما دل عليه اجماع الامة واجاز الامامية اذ لا قائل به قال الشيع في انه كروي بعد ما حكى كلام جهم الدين وسوقه متين الا انه لا قائل من القدر ما دل عليه ما ضعف التحية ما حكينا من رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام حيث انما تقتضي ان صيغة السلام هي السلام عليكم ورحمة وبركاته خاصة وليس السلام علينا من تسليم وكذا الكلام جمع من الاصحاب كاسبه والى الصلاح وابن ابي عمير في صريح من ان عبارة التسليم هي الاداء دون الشارة الى ما ذكرنا من التسليم في الشارة المعقب له لان في بعض الاحوال وكلام جهم من الاصحاب انما لا التسليما فلما يكون الخروج عن الصلوة الى الاداء على القول بالوجوب فيه ما يوجب التسليم من الجوس بقدره والطائفة اختيار او عريته مع القدرة والانتفاع في الوقت والى ما ذكرنا انما بقوله عليه السلام لا التسليم والطائفة بقدره مع الاضيق فيستفاد ذلك مع الاضطرار اذ لا ضرر ولا اضرار في الاسلام وكبح عريته

الامكان

الامكان والقدر عليه لو لم يتبين في علمه بقدره على العربي التي باقية
كان في سائر الاداء وجوبه بالعموم فالتامة انما استطاعت يد مع ضيق الوقت
والا لم يستطع عليه انتم واداءه بقوله وسنة الوقت وفي هذا
المقام بحث عيسى الاشارة اليه وموانع هل تحية الخروج من الصلوة
ام لا يحل الاول لا نه يميل وتبين في النسبة كالحلل في الفرة ويحل الثاني
لا صالة البراة وان نية الصلوة قد اشتقت عليه لان مقتضى نية الصلوة
فعل الصلوة تمامها الذي لا يمكن به التسليم والفرق بين الحج والصلوة
طالبتا فخر واحد ان يفعل نية واحدة بخلاف الحج لان الفصل كل فعل من
عن الآخر ولا يستفاد المصداق وجوب الخروج لعدم صحة الدليل كذلك
اشار الى ذلك بقوله لانيه الخروج على الاقوي **مسلم** انه لو قلنا بوجوب
نية الخروج فيسقط عليها اي فيها قد وجوب القربة ونحوها مما
تبينه في الصلوة قاله الشيعية في الذكر ويحل ان ينوي الوجوب والقربة
لا يقين الصلوة والاداء لان الامتثال تقع على وجوه وغايات
تطلبه لانه من يسير لا اتيه والما يقين الصلوة فيكفي ما تقدم من
ينما ونسب التسليم مرات ما ذكره لو لم يتبين في علمه ابدل التسليم
بمرات كالتحية او ذكر السلام بان يقول سلام عليكم او جمع ارحمة
بان يقول رحمت الله او رحمة وبركات بان يقول برزخه او اقمه منظره
او ملك بان يقول رحمة او يقول ورحمة الله وبركاته الله لم يعجز في
هذه الصور كلها لانه المنقول عن صاحب شرع ثم ان كان المصلي منفردا

لو كان متدبرا في نية الصلوة لم يلزم قصد اذ لا يلزم نية الصلوة فيه كل فعل من الصلوة نية كل فعل م قصد

ليس امام ولا ماموم فهو من الفروع من التسليم تسليم واحدة ومب
على القول بوجوب التسليم ان يكون تلك التسليم تصفية السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته حال كونه مستقبل القبلة ويؤتى حال التسليم بمفرده عن
استجابا اما واحدة فتلقوا الصادق عليه السلام في رواية العريضي
اذ كنت وحدك فسلم تسليم واحدة واما الايام فمؤخر عنده الى مينة
عليه السلام الرواية تصرح بما اذا قام الرواية قوله عليه السلام عن عليك
وطاهر ان استغادة المنى المذكور واستخرج من اللفظ المذكور اني
قوله عن عليك لايجزئ من خلف قاله المصنف واما كونه حال التسليم حال
الاستقبال فلهذا في ذلك في رواية عبد الحميد عن الصادق عليه السلام
وان كنت وحدك فواحدة مستقبل القبلة ويستحب ان يكون قاصدا
بما اي يقصد بالقبلة المذكورة الانبياء والائمة الاثني عشر عليهم السلام
والخلف من الملائكة الموكلين عليهما فطين له قال الله سبحانه له تقبلات
بين يديه ومن خلفه يحيطونه من امر الله وان قصدوا بالسلام عليكم
سبح الانبياء والائمة عليهم السلام للملكة اربعين اعم من الحفظه كان ذلك
سما لا استجاب التسليم عليهم والامام ايضا كذلك اي كالمفرد في
التسليم تسليم واحدة الى القبلة رواية عبد الحميد ان كنت اما ما
اجزأك تسليم واحدة عن عليك ويدل على كونه مستقبل القبلة رواية ابي بصير
عن الصادق عليه السلام وانت مستقبل القبلة قال المصنف في ان يقف بين
الروايتين بعد لان تنفي لا بد كون التسليم عن ايمين وتنفي الثانية

انما

انما يأتي بما حال الاستقبال من غير انما عامل ولا كان في كيفية الايام فوق
من المفرد والامام حيث ان لا يكون فيما على نوح واحدة است رالي الفاني
بقوله الا انما اي الامام يؤتى في حالة التسليم بمفرده بعينه وجهه بحد
المفرد ويستحب للامام ان يقصد تسليمه مع قصد ما قصد المفرد بتسليم
التسليم على من يصلي اليه است ريقوله يقصد اي الامام بتسليمه استجابا
الامام من ايضا من يقصد الانبياء والائمة والحفظه استجابا استجابا
يقصد الامام من ستم في رواية علي بن جعفر ما يدل على استجاب التسليم للامام
المفرد كما للمومنان ان المشرك في الواحدة والامام تسليم مرتين استجابا
وهو اليه طلاقه في ان كان علي ياراه احد لقوله الصادق عليه السلام
ان كنت مع امام فتسليتين وان لم يكن علي ياربك احد سلم واحدة
قال الشهيد في الذكرى جلد انا بابوية الحاريط عن ياراه كافي في تفسير
الامام ولا بأس باتباعها لانها جليلا لا يقدح لان الاعم شتت و
ايراست ريقوله قيل ولو حاريط اي لو كان في ياراه احد لكان ذلك
كافي في استجاب التسليتين فينا واما لا يني احديهما عن مينة والافري
عن حماد بن عيسى من الامام ان يأتي بها حال كونه يقصد بل ويومها الرد
على الامام استجابا واحدا وجوب الاذ ضيف يقصد بان يديه منها
الانبياء والائمة والحفظه والامامين واذا اقرن تسليم الامام
اجزا ولا ردها على القول بوجوب اذ وكذا اذا اقرن تسليم
الامام من لكانا فرم في التحية والاي وان لم يكن في ياراه الامام مفرد

عن اخيه
فها

حاريط

به وافضل علي من فضلك انشر علي من تحتك وانزل علي من بركا كتمسك
لا اله الا انت اغفر لي ذنوبي كما يغفر الله ذنوب عبدا جميعا
اللهم انك اسلمك ما فيك في اموري كلها واعوذ بك من غري الدنيا و
غدا والآخرة واعوذ بوجهك الكريم وغفرتك التي لا ترام وقدرتك
التي لا يمتنع منها شيء من شر الدنيا والآخرة وشر الاولاد جاع كلها لامل
ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله الذي لا يموت الحمد لله الذي
لم يخذل ولا دلم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وكبره تكبرا
ثم يسبح تسبيح الزهراء عليها السلام ويذبح بعد ذلك اعطيتك وجهه
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبري اذ ارفع العجوة يريه ان يردحها
ضمرا حتى يضع فيها فزا وقال مولانا ايم المؤمنين عليها السلام اذ ارفع
احدكم من الصلوة فليرفع يديه الى السماء فيقول اللهم ارفع عني
عظيمي ولوالديه ولاخوانه والمؤمنين لان التسبيح الذي اقره الى
الاحابة وبذلك رد الفخر وسبل الجذ ومستعين من الله وسبح الفخر
بقوله سبحانه ذلك ربنا فرفعوا ايضون وسلام على المرسلين والحمد لله
الرب المبین قال المومنين من اراد ان يجال بالكمال الا وهو عليك
ذلك واذا ارفع من الله عابدين ردد سماه يسبح بها اي بايديه
وجهه ومصدره فذا ارفع قال الباقر عليه السلام فاذا دعا احدكم فلا يرد
يده متى يسبح بها على راسه وجهه وتقبل استجابا موافقا لاسمها الشكر بعد
التسبيح ثم يخلل ما تارة مني مني ان يكون السجدة ثمان آخر تسبيحها تسبيح

في كل سجدة تسبيح
الزهر عليها السلام ثم يقرأ
الحمد لله الذي لا يموت

ان الله قد
خيراه

صالحه

صلى الله عليه وآله وسلم يعلم السلام روي رارة على الصادق عليه السلام
الشكر واجبه على كل مسلم ثم ياصلوك وتريني بباركك تقبلكم الله
كاتب سجدة الشكر تقبيل الصلوة يستحب عند سجدة فمعه ووقع فمعه روي ان
رسول الله صلى الله عليه وآله اذا جالس في سجدة فربما جد او يستحب في سجدة
الشكر ان يقرأ تسبيح ذراعيه ويصلي صدرة ويطه بالارض قال يحيى بن
عبد الله رايت ابا الحسن عليه السلام سجدة سجدة شكر فافترش ذراعيه
والصلى صدرة ويطه فانه عن ذلك فقال له اوجب والماء بشفاء الكحل
ويستحب التسبيح بين السجدين والماء يغير الخدين والجبين وسوما خدوش
العرق يفتح العين والقناة التي تستضيء في ذلك قول الباقر عليه السلام
وسوانه او في الصلاة الى موسى عليه السلام انه يري لم اصطفيتك بكنائي
وكوني قال موسى لا يا رب قال موسى اني قلت عبادي فاما اجد
اولي في نفسي منك يا موسى انك اذ اصبحت وضعت فمك على التراب في
ما ذكرنا من سجدة التسبيح استأذ بقوله ويغير منها اي من سجدة الشكر
في سجدة قاله التثنية المذكري والطاوي يستحب بوضعها بما اتفق
وان كان في الوضع على التراب افضل فذهب المصنف على هذا بقوله وافضل الوضع
على التراب من زيادة المشي والذل عند ربه وسبح للبارئ
الدهار وطف الخواص فيما يقول يسبحك امة عزة واشتيت غفر اغفرا
لا روي عن الرضا عليه السلام واقف اي اقل ما يقال في سجدة شكر ثلث ايتي
شكر الشكر اقل الصادق عليه السلام ان العبد اذا سجد قال يا ربني عظم

منكم

كلهم والباقر

مجلد السلوة
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة وعلما ورحمة
والحمد لله رب العالمين

في بحر الملاحة

الحمد لله

کذا
منه

عالم الصانع في القواعد موضع
الجبهة ثم نرى على الصانع
انظر العدم لان الصانع
لا توجد في العالم
تتخذ نظور الصانع

لمناقشة

۱۰

فصل اول

۱۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لا معلقا على شيء

مع لعل الوقت هو

والاخييار

العالم بسم الله الرحمن الرحيم

وجوب

44

44

بجاء الخبرين ما رواه في وقت خاصه دون خارج
لأنه قد علم بالجماعه وكذا الترتيبين يعني أنه اعترف بالجماعه
للتعلقه بجاء مكان المصلي أو اعترف بوضع الجنبه أو مع التقديري إليه أو إلى
محلها فالجواب المتعلق بجاء الترتيبين المذكورين في الأصل في توضيح
فإن كان عالما عام أو جيب الاعادة مطلقا أو سبب كالتامد أو أمانا بالجماعه
ففي التفصيل المذكور وكذا يقطع الصلوة زيادة ركن من ركنها
بأنه وكذا انقصاؤه أي نقصان الركن لكن انقصانها غير مؤثر في
البطلان لم يكن تارك حيث لا يبقى للركن محل الرب استأثر به
مع تجاوز محل فلو ترك الركوع مثلا وجلس للركوع ثم ذكر قبل السجود
أنه لم يركع فهو وإن كان نقصانا في الركن لا يؤثر في البطلان لأنه يمكن
التدارك فيقوم ويركع ثم يأتي بالسجود أما لو أخل بالركوع حتى سجد أو
بالقيام حتى نوى أو بالنية حتى كبر أو بالكبر حتى قرأ فبطلت الصلوة به
وكون انقصان أو الزيادة محلا ليس بخصوص ما يكمله العبد بل كل واحد منها
مبطل ولو كان سهوا أو الحكم بالبطلان في العزمين إجماعي وقال الصافي
عليه السلام من أدى صلوته فصيله الاعادة وسئل الكاظم عليه السلام
عن الرجل يسجد حتى قرأ قال بطلت الصلوة وكذا يقطع الصلوة إجماعا
ركن واحد أو أكثر كما ركعت وكان ذلك سهوا ولم يركع ذلك انقصان
أي نقصان ذلك الركن حتى لا يثبت الذي هو مبطل مطلقا عند كان أو
كله في السنة بأمر أو المنافي بالمعنى الآخر مواته لا يكون مبطلا إلا مع العمد

كالأصل

كلاكل واشترط التكلم فذلك لا يفرق فلو تكلم سهوا ثم ذكر نقصان ركعة
من صلوته أتى بانها نقص وتيمم الصلوة ورواه محمد بن مسلم عن أبيه عليه السلام
مستندة في ذلك حيث قال يتم ما بقي ولا شيء عليه وإلى ما ذكرنا استأثر به قوله من
الغيا في عمدا على الأصح وشيخ رحمه الله وجب الاعادة لأنه تمهيد بالكلام و
كذا يقطع الصلوة الكلام بغير قصد إذا كان غير قرآن ولادعاء
ولا ذكر ويكون ذلك عمدا ولو كان ذلك جوبا لم يفسد أوله إلا بالرب
أو يكون ذلك سهوا لا كراه فلو نطق ولو كان مكررا بغير قصد يبطل الصلوة و
إذا لم يكن مقصدا كان من المحلات المستثناة في صورة الكراه على أشكال
شأنه قوله صلى الله عليه وآله رخص عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه من أطلاق الأخبار والعلماء في به جرم بالبطلان لأنه مناف للصلوة
فمركلة حدث وأعرض عليه بأنه قياس مع الفارق وقيل مستند البطلان
في الكل قوله عليه السلام أن صلوته ما يذو لا يصح فيها شيء من كلام الناس
أما السجود والكبر وتلاوة القرآن فالكلام أن تضمن دعاء أو سجدا أو
غيره من أنواع الذكر لم تبطل به الصلوة والمبطلت ولا بأس بالتمتع وإن
بأنه عرفان لا بأس من قبل الكلام ولا يكره تبنيه عرف تحقق
فأثبت الصوت قال العلامة به وقيل نعمه الكلام شارة إلى أنه لو تكلم
سهوا لم تبطل صلوته لعدم رخص عن امتي الخطأ والنسيان ورواه غيره عن
بنا في ج في الصادق عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتكلم في صلاته قال يتم صلوته وسجد بغير تبين ولو طأ الكلام شيئا لم يفسد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

وضع الكتف على الكتف ولا بين وضع الذراع على الذراع ولا بين فوق الشرة
لعمدته وتقول اسم الكتف غير يوم الحذر وصرح المفسر شرحه وذكره انقطع الصلوة
نعم الاكل والشرب فيها لا مطلقا بل اذا كان المؤذنين بالاعراض عن
الصلوة فلا بأس بازدياد ما بين اسنانه او ابتلاع ما يحصل من فو ديان
قلعه كمره في الفم لان اشغال ذلك لا يخل بنية المشرع والى ما ذكرنا
اشارة بقوله لا نحو اذ ما بين اسنانه او ابتلاع ذوب كره بخلاف ما في
المفسر والبلع فان ذلك افعال مفقودة منافية لمية المشرع وشرة بالاعراض
ان كونها من مطلقات لا خلاف فيه وانما الخلاف في القدر المطلق شرح
او بطلان بما سماه ورواه العلاء وقال لا يطلان اذا بلغا حد الكثرة
لا بما سماه وقال فيه ولو مضى عليك نكاحك لاول ولو اكل ناسيا او نسيبا
بان نزلت النجاسة ولم يكن عليه اسكان فلا بأس به بحسب جلي وسوان الاكل
والشرب لا يطلان الصلوة اذا كانا مؤذنين بالاعراض وانما يؤذنان
بالاعراض اذا كانا متضمنين للفعل الكثير فاطلها باعتبار اشتغالها على الفعل
الكثير فلا يكون في عدمها مع ذلك الفعل الكثير من مطلقات فائدة بل الايمان
بكره بغيره فيا سول المقدم اذ يترجم من ذكرهما مع ذكر الفعل الكثير ان سماهما
قادر وان لم يغني الفعل الكثير واستثنى بصيغة المثنى للفعل من انه كور
الشرب لا مطلقا بل في صلوة الوتر لا مطلقا بل في الصيام لا مطلقا
بل اذا كان يطرش ويغشي طلوع الفجر كما به عليه بقوله وعطف ان اذا
غشي فبأية الفجر اي طلوعه نيتته والمستثنى ذلك رواه صحيح السبعين

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

1

وبين حق آلا دي بان يا مرتسليم امية فلا كلام في هذه الصلوة ولو لم يصلي
 اول الوقت ولم يسلم ايضا حق العبد حتى يفرغ الوقت صارت الصلوة ح
 ايضا من الواجب المضيئ ولو كان احد من موافقها وذي الاخر قد تم الوقت يصلي
 اه لا ثم يصل الحق لما كرهه الى ما ذكرنا من ان الاشتغال بالصلوة في الوقت
 الموعود لو كان شافيا للتسليم بموجب العادة انما يقول وخرج بيقين خربس
 فصلا بتأخير الصلوة مع ستر الوقت ووجوب العادة بالمسافات في آدي مضيئ
 والتوجه قد يترتب الحكم من المنطوق الى المسكوت والمراو بالمضيئ هو الماحور بما رواه
 اوردوه على الفور كالعين المنصوبة والامانة اذا اظهرها فالكفا والمطلوب
 اذا كان قادرا على اداء المراد بالمسافات عدم إمكان الجمع بينهما بان يكون الا
 بالصلوة مضمونا للمطلوب والمالم يكن لهذه المسافات في الروايات اشت
 المعنى الى ضعف بقوله وسبب اي وفيما خرج ضعف لاصالة العتق وعدم ورود النص
 على البطلان وما ذكره سبب على ذلك فهو قد وجد اذ الصلوة كما استعمله على
 حق الله كذا شمله على حق الادي وكيف صار منها حق الادي خاصة ولانه لا ريب
 في ورود النص كقول الكلف بخير في جميع افر الوقت فاذا اشرع فيها في اي خير من افر
 الوقت صدق عليه انه قد اتي بمجي واجب عليه هذا بما روى ما ذكره وبينا على المعاملة
 المذكورة ولو تم التعليل المذكور قلنا بان المطالبة على في التفتيق للزم من بطلان
 صلوة عليه الزكوة والنسك والكفارة لان الفقر المضطر من الالاف ايضا
 سطا لوزن حقوقه عند الشدة سطا لوزن حاله بوجبه للرفع القوي وبجود المصلي يحسن
 الشرح في صلوة ولا يجرم ذلك على الاخرى على ما في الشرح رحمه الله فانه اتي في خط و

الخلاص

الخلاف ان الرجل اذا صلى وسقطت من شتمه عدا بطلت صلوة ولا كبرية ولا
 تحريم على النسب بل هو على تقدير التحريم او الكبرية انما يكون للرجل عاصنة وما في
 الشرح لا يبيح له الايباعه النصوص والاصل العتق وعدم التحريم والحق ما ذكره المعبر
 اذ الرواية بالنبي على الصاق عليه السلام غير صفة بالتحريم والابطال في
 محلهما على الكبرية صفة صفة للنبي اذ في مراتبه والمراد من عتق الشرح مع
 الرسل وشده وكذا الكبرية التطبيق في الصلوة مطلقا سواء كان الصلي عبدا
 او امراة والمراد بان يلصق بطن احد يديره على الاخرى وبضعها بين ركبتيه
 قال الشيخ في الجوز التطبيق واقع عليه بالاجماع ورواية محمد بن سبي وابطال
 بانه لم يثبت في المتن بان الرواية ليس فيها نص بالتحريم والاصل عليه
 لم يكن محتمل بالتحريم فالوجه حملها على الكبرية اتفاقا وعلى الاصل فان
 اذ وكذا لانه قد روي بعضها فقول كبرية البعث لما ليس عدم اقبال تام على الصلوة
 وترك الشرح وكذا انت وبت التعليل والتميم والحق برواية الي بصير في الصاق
 على السلام وفي رواية الجلي عن علي السلام ان التعليل والتوب والشتيان وديرا
 الاصابين اذ اخرج كاستعماله في الصلوة وقوله عليه السلام لا صلوة لمن
 وقع من وضع السجود كاستعماله على اشتغال عن الخضوع وقوله ايضا ان ينجني
 الصلوة والامانة بين وبين اشمال للرواية وسبب التفتيق لما في من المنع
 عن التمكن من التسليم على ميت واحد وقرنه الاصاب لقوله عليه السلام لعلي عليه السلام
 لا تفرق اصابعك وانت تقبلي وحرم قطع الصلوة لقوله عليه السلام لا تقبلوا
 اعمالكم وبجوز تجسبه كروا لابق وفوتيم وقد كان صرة افعاء والفريق و

الحرة قال صلى الله عليه وسلم ان كنت في صلاة الفريضة فرائيت غلاما مكاف
 آبق او غلاما عليك عليه يد جنة فما على نفسك ان تطلع الصلوة واتبع الغلام
 او الغريم **فصل** الثاني في من الغلط في بيانه حكم السهو
 ولا تكتشف بآتيه من الاكتشاف لا بتفصيل حالات النفس بالنسبة
 الى حد كارتنا فنقول ان النفس ملقة بالقيس الى الحاصل عند ما يمتد
 بقا ذلك الحاصل وزواله والاشغال منها ما يمتد وسكون ذلك الحاصل
 بالنفس قد يزول ذلك منها لكن يبقى في غير انما بحيث يتمكن من خطئها
 من غير شتم كسب يد قد حوز دل غير انما بحيث لا يتمكن من ملاحظتها
 الا كسب يد فالاول عبادته عن السهو والثاني عبادته عن النسيان فالسهو
 حالة للنفس عارضة لما يبدى الى الصورة الحاصلة من بعد ونقاسها في وجه
 نسيان النسيان فانه حالة عارضة للنفس سبب زوال تلك الصورة بالكلية
 وفي الفرق حكمي وظ ان في السهو منظر الفقهاء سبب لغيره من سبب واحد وهو
 ترك شيء وزيادة شيء او زوالا ونقصا واشك عبادته عن تركه والذبح من
 طرف الايمان والسبب في ترجيح احدهما على الآخر ما نطق اعتقاد المظهر في
 راجع مع تجويز الجانب الآخر بخلافه امر موصاه اهل بقابل لم يكون المراد
 العلم والوقت هذا فنقول من سبب في ذلك عن شيء واجبت واجبات الصلوة
 سواء كان في الركوع والسجود والقرآن او كيفية كاللينة والسجود على
 اعضا السجدة لم تجاوز محل حيث لم يزل في ركعتين آخره ولكن مع ذلك تاركه
 والبيان زيادة على عمدته الى وجوبه لانه ما مور بالبيان فلا يسيطر بالبيان مع

او هو كسب يد
 او هو كسب يد
 او هو كسب يد

المكان انك لم تكن مكان ذلك المترك اولاً من غير فرق شاك لم يكن سبب في
 عن القراءة كلها او سبب في ابعادتها كاتية او آتية من او اكثر او اقل او
 سبب في معناها كالا وقام الغنمة والا عاب الترتيب وذكر بعد الذبول
 قبل الركوع مانسب فانه يجب عليه ان يرجع وتيدارك ما ينبغي ثم يرجع
 وبعث القراءة وانما كانتا ليس كما كذا لك فلو وضع الاخلال بها في محلها لم
 يجب تداركها وان لم يتجاوز محلها ومنه استثنى ما في المذكور بقوله لا اله الا الله
 والاعفان على قول قوي وذلك لان النسيان في اصل القراءة عذر في
 كيفية بطريق اولي وسوق في العلم به وفي التعديل نظر اوسى عن الركوع او
 سبب في ارفع منه اي من الركوع اوسى عن اللينة فيه اي في الركوع او في ارفع
 منه ولا يسجد اوسى عن الترتيب اوسى عن شيء من واجباته اي من واجبات
 الذكر كالاخلال برف منه او بالترتيب او بالاوليات ولا يرفع راسه او
 سبب في السجدة ما او احد منها اوسى عن الغنمة او عن ابعادها كما صديقتها
 اوسى عن شيء من واجباته كاللينة ولا يركع بعد اوسى عن اللينة اعدا
 السجدة من اوسى عن الترتيب اوسى عن شيء من واجباته اي واجبات الذكر
 وكان ذلك قبل مفارقة حنة الارض كما استقر عليه بقوله ولا تراكب منته
 مسجد اوسى من رفع الركس من السجدة الاولى اي في حاشية السجدة الشايع
 او عن اللينة فيه اي في رفع الركس من السجود الاول ولا يسجد ثانياً في
 هذه الصور كلها بطلب الاتيان بما تركه لانه فطبيع ولا يسيطر بالبيان
 ولو تجاوز المصلي في محل اي محل تدارك ما ينبغي وذلك ان دخل في ركعتين

فرضت صلوته لا مطلقا بل ان كان المترك ركن وانه اما خلا للركن
 على ما جاء في الروايات وان لم يكن المترك ركن وجاز للمصلي عن محل التدارك
 كنيان القراءة او بعضها او صفاتها حتى ركن استتم صلوته وجوبا ولا يجوز
 الرجوع وسالته اركها ما لان صلوته قد تمت لعوم قول النبي صلى الله عليه
 وآله رفع عن امي الخطا والنيان وسلي على عليه السلام من ركن ركع
 لم يستكملها قال تمت صلوته وساروايات اخر تشهد ايضا بعموم
 التدارك فان عاده اي تدارك المترك عمدا بطل صلوته لانه مني ثم عاده
 سواء كان عاده سهوا للركن لم تبطل صلوته لعوم رفع عن امي الخطا والنيان
 ثم ان كان المترك الذي يبرئ الركن ولم يأت الشك في الرجوع تدارك اذا تجاوز
 ركعتين سجدة واحدة او اكثر من واحدة لكن كل واحدة منها ركعت على حدة
 سواء كانت المنسية من الركعتين الاخيرتين او من الاولى من غير فرق بالارتداد
 بقصود ولو من الركعتين الاولىين وقال الشيخ في التهذيب ترك سجدة واحدة
 من الركعتين الاولىين عاده الصلوة وان كانت من الاخيرتين لا يعيد روايت
 ابي بصير قال سالت الصادق عليه السلام عن نسيان سجدة واحدة و
 قدر ركعة وسوفايم قال يسجد اذا ذكرها لم يركع فاذا اراد ان يركع فليصلي
 فاذا انصرف فليصلها ان لا يربها شاملة للاخيرين ايضا ومك التمشيد
 المترك الصلوة على النبي وآله عليهم السلام وكذا حكم ايضا حكم السجدة الواحدة اذا
 تجاوز محلها فلا يجوز الرجوع اليها تداركها بل يجب الاتيان بها بعد ذلك
 لم يخرجه الرجوع تدارك هذه الامور المذكورة ايضا اذا تجاوز محلها ولمكان الحكم

الاتية شكا من السجدة الثانية وبين هذه الامور يلحق عطفها عليها اي على السجدة
 قوله او تشهد او صلوة على النبي وآله عليهم السلام او بعضها اي بعضها من التشهد
 والصلوة على النبي وآله اي بقاها مترك سجد هذه الصور كلها سواء كانت
 سجدة واحدة او تشهد او صلوة او بعضها ومحل الاتيان بها ما يكون
 مستويا وما ياتي به ما وجب لان الملتزم به عبادة فلا بد فيه من سجدة
 فقول في فضل المترك اذا كان سجدة قولنا سجد الصفة اسجد سجدة
 المسبوبة او يوي سجد الكيفية اذا كان المترك الصلوة على النبي وآله الصلوة
 المسبوبة ويحيى ان يمينه اليه ذلك الفرض الذي وقع السهو فيه فيقول في ترك
 كذا او يوي او اذا كان التقصير في وقت ذلك الفرض او قصا ان كان
 الاتيان في خارج وقتها وكذا ان يري القضا وجوبا ان كانت تلك الصلوة
 التي وقفتها السهو قصا ويجب ان ياتي في اليه بالرجوع العرف فيقول كذا
 قرينة الى الله واما بالنيان سجد الامور المنسية وتداركها لانها من اجزا
 الصلوة وقد فاتت سبب النسيان والنيان لا يصلح ان يكون مستطاعا
 فيبقى في عدة الامر بها حيث انها عبادة مطلوبة منه في ضمن الصلوة ولم
 يات بها واما وجوب الاتيان بها بعد التسليم والفرغ من الصلوة وانه
 الصلوة فذلك لغيره بين الاصحاب انه لا يخفى ان الاتيان بها قبل التسليم
 انما الصلوة مما فيه من الصلوة وكفى اي في فضل المسبوبة كل ما يجب من غير
 معة اخر الصلوة من الطهارة والستر والاستقبال لان هذا الخلق به وان لم يكن

بغير حقيقة بل إطلاقاً على ما يكون من سبيل الجواز لكنه لما يؤتي به يكون بغير
 النيات التي كان بغير حقيقة غير قريب ما كان مقرباً في المبدل وهذا مما لا
 خلاف فيه بين الأصحاب **بقي** بحث ومما لو احدث بعد الفراغ وقبل
 التذكر قبل بطلان صلوة أم لا اشكال في شأنه ان المأني فيكون
 المحدث بعد الفراغ الصلوة وانما قبل بطلان ان إطلاقاً على ما يكون
 على سبيل الجواز كما عرفت والمأني في به خارج الصلوة بعد فراغها يكون
 كالبدل وكيف يتوهم كونه جزءاً من وجوب افراد النية لفضل هذا
 ما في الحديث لا يبطال **مسألة** انه لو لم يأت بالابرة المنسية ولم يصليها
 الصلوة في وقتها بل تركها انه اركع عند اقصى خرج الوقت بطلت صلوة
 اجماعاً لانه كابر السابح لكل قول في وقت المبتوع الذي هو
 الكل في عليه قضا الصلوة وان كان ذلك سهواً قضا بعد الوقت في
 صحت صلوة الاممية لعدم رفع عن متى الخطأ والسيان **وبقي** قضا
 بعض التشهد كالشهادة بآرك لا تنوع ذلك مع ما يجب اذ الصلوة
 امر اخر **مسألة** اي اعادة التشهد من اوله فصيل للشرع والمالاة و
 كذا يجب قضا بعض الصلوة اعادة اي اعادة الصلوة لما ذكرنا وسجد
 وجمعا سجدتين للمبتوع **ابن المقضي** ويجب ان يكون اللاتيان بهما بعد
 اي بعد اللاتيان بالجزء الثاني فلو قد معاً على اللاتيان بالجزء الثاني لم يصح
 قال الشيخ الذكي وكان من انما كذا تعقبي من الاجزاء وهذا هو الآخر لان
 لان خرج الوقت بطلت صلوة قطعاً وياتي بمختلف سجدتي السهو فان كثر

في سجدتين لم يفسد
 في سجدتين لم يفسد
 في سجدتين لم يفسد
 في سجدتين لم يفسد
 في سجدتين لم يفسد

الاصحاب على عدم فوريته لاصالة البراءة من الغورية ولو تعدد الباطل المنسية
 التي يجب قضاها كما كالمسحاة الواحدة والتشهد **مسألة** السجود اي سجوداً واحداً
 سوا التجانس لاسباب الجهرية كالسجود الواحدة مرتين او عن الصلوة
 على النبي وآله كذا لم يكن سجدة واحدة كاستقلال كل واحد منهما بالسجدة وقوله
 السجود لكل سجدة فان قلنا اخل في كذا السجدة بمسحاة واحدة
 بامانة البراءة ولان المقدم هو الجهر وسو يحصل بالمرّة فلا يحتاج الى التكرار
 ولكم بعد السجود عند تعدد الاسباب انما يستقيم ما لم يبلغ السجدة
 لانه لا ريب في انما ياتي به الكثرة اذ لا يخرج في الدين وانما ياتي
 به اي بالسجود للسجود الواقع في الاجزاء بعد الفراغ منها اي من الاجزاء
 المنسية فان كان المنسي اولاً هو السجدة الواحدة والمنسي ثانياً هو
 التشهد والمنسي ثانياً هو الصلوة على النبي وآله عليه السلام كان الواجب عليه
 في هذه الصور ان ياتي بالسجود الاول اولاً ثم للثاني ثانياً وهكذا او
 انما يجزى ايات ترتيب ترتيب الاسباب لتتعال ذمتها بالاول فالاول
 وسما كما بين ان للابرة المنسية بجان ايضا زيادة سجدة واحدة قال
 الشيخ لم افق فيها على خصوص نص بالوجوب ثم يدخل فيما رواه الشيخان في الصلوة
 عليه السلام تسجدتين السهو لكل زيادة عليك او نقصاناً وكذا ايضاً في
 في موضع القعود والعكس **وتشهد** كذا رواية عماره الزدوت ان قرا
 فسجدت او اذوت ان تسجد فوات عليك سجدة السهو لست في غير محله
 لا عند افان ذلك بطل للصلوة ولكل حال لا مطلقاً بل لكل حال المنوع اي

ولو كان في سجدتين
 ولو كان في سجدتين
 ولو كان في سجدتين

ان تقول في عبادة الحق تكرار لانه قد سلف فيه ان سجود السهو انما يأتي به
بعد الفراغ منها اي من الاخر المنسية فيكون فيه اكرار لم يمتنع **فيكون**
ان يقال كما عاود ذلك لم يطرأ قوله وان تقدم السبب وكفي به فائدة
وما ان سجود السهو على التسليم مطلقا اي سواء كانت للزيادة
او النقصان ولا يجوز الايتان بها في اثنا الصلوة عند رخص الزيادة في
الصلوة لانها ليست بغير الصلوة فلو نقصنا في اثنا الصلوة لمصل الزيادة
المطلقة لانه فعل كثير ليس من الصلوة ولقوله عليه السلام لكل سهو محذور
بعد ان يسلم وقال علي عليه السلام سجود السهو بعد السلام قبل الكلام في هذا
رواهه قال الصادق عليه السلام فاذا سلمت فاسجد وقال ابن ابي عمير
ان كان للزيادة فاجتهد وان كان للنقصان كما نطق قبل التسليم عليه
قلت رواية سعد بن مسعود الاسدي عن ابي عبد الله عليه السلام ومحمد بن
ابن بابويه على التقيية فانه ندب مالك ويجب بها اي في سجدة السهو
كل ما عجز سجود الصلوة من الطمارة والتمز والاحتفال سراقنا بوجوبها
في صل الصلوة او خارجها وهذا الحكم لا يمتنع تردد لاصالة البراءة ومن
حيث انها سجدة وان واجبان مكلان للصلوة التي يشترط فيها ما هو المعتبر
في ذلك فان قلت هذه المقدمة ثم ما ذكره المع من مراعات كل ما يجب في سجود
الصلوة من انشروا في من قبلتنا ان يكونا على الاعضاء السبعة وعلى ما
يسجد السهو عليه وايضا يغير فيها وفي الرمي الطائفة لان المتبادر في عطف
ذلك قال العلامة وفيه نظر لانها ليست من افعال الصلوة بل انما

وتساعلي المكلف عقوبة لفعله في الصلوة فما كالا بها الجنب وان كان
ارتباطا بالصلوة والاصل براءة الذمة من نه التكليف واللام بها لا يدل
اعتبارا به الاثروا بطريق من الدلالات التي لا ريب ان حمل هذا السجود
على سجود الصلوة قياس خصوصا على القول بوجوب الايتان بهذا السجود لغيره
من الصلوة ولتوهم التحليل المذكور لزوم منه اعتبار ذلك في سجدة الصلاة ايضا
مع انه غير متبرها منه وداظمه ويجب لهما والايتان بها مع انه اي بعد
الصلوة بغير فصل اي على الفور بخاري عن علي عليه السلام انها قبل الكلام
قال الشيخ ولا يخفى عليك فانه لا دلالة للتبرع بالفورية وقيل لا يجب الفورية فيها
لاصالة البراءة منها واللام بها لا يستلزم الفورية وقد يقال ان في قول
الصادق عليه السلام فاذا سلمت فاسجد ولانه على الفور حيث ان محله انما يدل
التعجيل محله وهو في السجدة الرسالة الثانية على عدم وجوب الفور يجب فيها التبرع
لانها عبادة وعلى يجب التسبب بها من الزيادة والنقصان ام لا قال الشيخ
في الذكرى بوجوب ذلك وقيل لا يجب لاصالة البراءة ولان الغرض من السجود هو
بهذا من السبب فتدبري المع على الاول وما اي سجدة السهو ما بعد
المجودة في الاول او الثاني فحيث فيها الغرض للبراءة ان كانت المجودة او
وللنقصان ان كانت نقصا وقيل لا يجب الغرض لذلك لانها ليست من افعال الصلوة
المجودة بل هي عبادة خارجة عن الصلوة لا تعلق لهما بوجوبها وان وقتها
لها والارجح وجوب الغرض كما ذهب اليه المع لان لها وقتا محذورا وان لم يكن
ذلك لاصالة بل بطريق التسبب للغرض المجودة بها واما ما من الغرض للبراءة او

صحة السجدة

هو القضا في نية اللاحقة الغنية فلا نزاع في ذلك حيث انما هو راداعا
الصلوة فيكون حاله كالكل قد نية وعلى ما ذكرنا من انه لا نزاع في
الحكم المذكور بالنسبة الى اللاحقة انه بقوله كذا لا يجوز ان يكون
في شمس من ان التشبه بلاءه ان يكون اقر في ما شتر في الحكم من تشبه
على نية الكيفية اسجد سجدة في السجدة فرض كذا اذا لم يجره الى اسد
فاسلم انه يتفق ومن عدم العبارة حيث قال ويجب بينهما ما يجزى
الصلوة انه يجب الذكر فيها ونسج الصلاة من ذلك في المختلفات وعلى
اصالة برآة واستناد الى رواية عمار بن باطية عن الصادق عليه السلام قال
سألت عن سجدة السهو هل فيها تسبيح وكبير فقال انما هو سجدة ثان فقط
ذكر المصنف في الوجوه في السجدة في الذكر في الصلاة في رواية الجلي
الصادق عليه السلام سمعته عليه السلام يقول في سجدة السهو بسم الله
وباسم الله وصلى الله على محمد وآل محمد وفي المرة الاخرى بسم الله وباسم الله
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وقد اشترط المصنف في ذلك بقوله وذكرهما
اسد وباسم الله وصلى الله على محمد وآل محمد ما قيل ان رواية الجلي تنفي ما
الغضب وهو سوال الامام فلا عمل سلبيا فضعف هذا الخبر المذكور
سوال الامام لم يرد ان يكون مراده بقوله فيها على وجه لاقتضائه عليه السلام
وقال فيها في الذكر والاصحاب كلهم عالمون بهذه الرواية ولا تنوع من شخص
العبارة المذكورة بالذکر ان الاتيان بالعبارة الاخرى لا يجرى عنده لان
ذلك تشبه وانما عليه بل كل احد من العبادتين مجزى كما صرح به في حقه

النية

الشيخ في المطبوع وابن ابراهيم قال بالعبارة الثانية وادب الصلاح بالعبارة
المضيدة رحمه الله في عبارتين **فاحمل** ان عبارة السلي في وقت الكليتي
بسم الله وباسم الله صل على محمد وآل محمد وفي المرة الاخرى بسم الله وباسم الله
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فعلى هذه العبارات المذكورة في هذا الباب
بحيث يثبت ان صديقي السجدة ويكون الوجهين يتغير في ذكراتي في سجدة
الا ذكر كان جزيا وقد تردد وصاحبنا في ما في اصل الوجوه في
التيين ثم انفي عدم وجوب التسبين والصواب عند المصنف ما ذكرناه ما تشكك
العلامة من اصالة البرآة وما رواه عمار بن باطية عن الصادق عليه السلام
بكونه في الفقرة عند ورود النفس الى ال على حاله وما كان فيه من نية القبول
اشترط ان عمارا في ذلك يستبد على قوله وفي التشديد بعد القول الصادق
عليه السلام واسجد سجدة في غير ركوع ولا قراءة تشبه فيها تشبه
بسم الله في قول الصادق عليه السلام ثم سلم بعد ما والى ما ذكرنا
اشترط بقوله وتشبه بعد ما خفي ما سلم فلو نحل المتناهي فيها اي في سجدة
السجدة بين الصلوة كالتسجيل كالحديث والاشارة بالركعة في الصلوة
التي تجزئها لانها ليست من اجزاها بل هي عبادة مستقلة بوقتها خارج الصلوة
جبر اللفظ كالحديث والاشارة في لافظ السجدة لا في لافظ السجدة كالحديث
وغيره لا مطلقا بل مع حفظ المأموم عليه وان ائخذ المأموم فانه يفرقه ولو
لم يكن عدلا ولا كسرا للاحكام لسؤال الامام اي تشكك ايضا في حفظ الامام
عليه السلام وجوب رجوع اليه اليه في صلاتها من الارتباط والملازمة

وروي بعض ابن النخعي عن الصادق عليه السلام ليس على الامام سب ولا عيب
حلف الامام سبه ولا على السبه سبه وبل كل من سبه الى غيرهما لو حفظ الله حال
العلماء نعم ان انا والظن والافتقار الى المعص لا اقتضار على موضع النفس
ولو فقد كل واحد من الامام والماموم يعلم لم يخرج لاحد صحاح ان يعمل بحفظ
الاخر ولو لم يعلم بل يجب ان يعلم بحفظ نفسه فلو تيقن الماموم ان صلواته
ثلاث ركعات وعنده الامام ان اربع ركعات لم يعلم كل منهما يقضي علمه لان ذلك
توكليفه والى هذا اشار بعض العلماء ان يعمى شيئا فيزنها حكمه احيى حكم علم
فيعني عبادته في هذه الصورة على يقينه لانه مكلف من جهه الشرع
والاستسنا المذكور انما يظهر اتصاله وارتباطه بالعبادة السالفة اذ لو حفظ
معها ما يفرغ عليها وسواء بحسب على كل واحد من الامام والمماموم ان يقبل
الاخر ويحفظه ولا حكم ايضا للسبه موجب السبه بغير العلم به في وجوب
السبه ولو سبه سبه في السبه لم يكن عليه سجود الاصاله البراءة ولان لو قلنا ان
حصوله لا يري ذلك لا التسلسل ولو شك في حصول السبه معني انه لم يبرهن
منه سبه ام لا لم يحل شي اذ الاصل عدمه وايضا لا حكم للسبه مع غيبته من
احد الطرفين معني لو فرض انه شك في شيء اجبات الصلوة من جهه الفعل والترك
وسوى محله ثم غلبت عليه انه فعل المشكوك لم يكن لذلك الشك حكم بل عمل
عليه اي على الظن لان الظن يقوم مقام العلم في التكليف الشرعي اذ
تحصيل اليقين في كل ما يتعلق بالصلوة وسائر العبادات عسر على المكلف
بهذا ولا حكم للسبه بالشك علمه مع بوع الكثرة وان قلنا بالثبوت والاكثارة

بل لا يضر

بل لا يفتت اليه لما في وجوبه انما كره فخرج ولقولنا الصادق عليه السلام اذكر شريك
السوا مضى في صلواتك المرفوعة في الكثرة العرفاء عاها شرح رد الكاس
الى المتأخرين منهم فيما لم يبين عليه وقيل في هذه ان يشترطوا فرقية وامة
ثلاث مرات وقيل ان يسوي في ثلاث صلوات متواليات وهذا انما في نماز
الدروس مال الى المعص كانه عليه بقوله ويحقق اي الكثرة بتواليها في
السوا الثلاث اي ثلاث مرات في ثلاث غزايين متواليه او ثلاث مرات في
فرقية واحدة وربما يقال ان رواية محمد بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام
اذا كان الرجل من سبه في كل صلوة فممن يكثر عليه السهوت منه نظامه كما
الي المعص متى تحققت الكثرة فيه لم يزل الاتيان بالفعل المشكوك وان كان
معه يمين وجوبه بتحقيق الكثرة على فعل الواجب اي على انه قد اتى به ذلك
المشكوك فلو اتى بعد الحكم بالكثرة بالشك فيه فالظاهر ان صلواته لانه
قد تحقق بازياده للمني عندا لان فرضه ان يحصى صلواته وايضا يجب عليه ان
يبنى على عدم تحققه البطل فلا شك انه اتى بالركن متلا مرتين فالاصل
عدمه فيصير في صلواته كما نطق به المزمع المذكور ولو تركه المصل فزأ من غير الصلوة
كالشبهة او سجدة واحدة في ثلاث صلوات متواليه وسوكان يفتي ذلك
المتروك ويسمى للسهرار استعداد اثرته هذه الكثرة واوجب سقوط
السجدة بين السجدة المرة الواحدة لتحقيقه سقوطه بل احصى الكثرة لا سقوط
تدركه معني ليست هذه الكثرة مترتبة في فضا المتروك اذا كان المتركون
الاخر بل عليه الاتيان بالمشي قطعاً وانما السقط السجدة وان ولو شك

فقد
بعضه او يميني

انما لا يضر
انما لا يضر

المعصية فعل واجب من الواجبات لا مطلق بل ان لم يجز في محله اي على تركه
فان تركه بعد ما اتي بالمشكوك انه كان قد فعله بطلت الصلوة لا مطلقا
بل ان كان لما ياتي به ركن من اركان الصلوة لان الزيادة في الركن تقضي
بطلانها اجماعا ولا ياتي وان لم يكن لما ياتي به ركن فتركه بعد الايمان به انه
قد فعله من شك في قراءة الحمد في محله فاتي به ثم تذكر انه كان قد قرأه فلو
زيادة سهوا لا يبطل الصلوة بها نعم عليه سجود السهو ولو شك في شيء من الواجبات
وجاز في محله اي على تداركه لم يفت الى ما شك فيه ومضى في صلوة بناء على
اعتبار وقوعه في محله فيه واعتمادا على انما لم يجز في محله اي على تداركه لان
كثيرا من احواله ما فيه من ان ذلك من شك في الشيء وقد ذكرنا في المشكوك في
قراءة او شك في القراءة بعد الركوع روي زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
رجل شك في الاذان وقد فعل في الاذان قال يعني قلت رجل شك في الركعة
وقد قرأ قال يعني قلت رجل شك في القراءة وقد ركع قال يعني قلت رجل
في الركوع وقد سجد قال يعني على صلوة ثم قال يا زرارة اذا فرغت من
تدويرك في غير شكك ليس بشيء قال ابن ابي عمير لو شك في قراءة الفاتحة
وسجد السورة لم يفت واليرى مال المحقق لصدق الانتقال واكثر الصحابة عليه
خلاف ذلك لعدم ما في الحديث اني قوله قلت شك في القراءة وقد ركع فان
مضموم انه لو لم يركع لم يفت الى ما ذكرنا است ربه قوله ولو كان قبله فقولنا
اي ولو كان شك قبل الركوع في قراءة الفاتحة وسجد السورة فصل في معنى
صلوة ام يرجع وتدارك قراءة الفاتحة وفيه قولان والما رجع عليه لاكثر

ادناه

ولا ذكرنا ولو شك في الفاتحة او في السورة وسجد شرع في الفاتحة
ابن ابي عمير والمحقق عدم الانتفاء منها اولى لان الاشتغال في هذه الصورة
قد تحقق في القراءة بالكيفية قد ثبت المعصية على ما ذكرنا بقوله روي في العلم
لو شك في فاتحة والفتوى على الرجوع ووجب التدارك لمن صدق الاشتغال
في هذه الصورة ايضا وكذا الحال اذا شك في بعض الفاتحة وسجد فيها او في
بعض السورة وسجد فيها وكان الشك في غير او مضى كقوله او اعاد
او فرغ ولو شك في القراءة وسجد الركوع او شك في رفع الركعة من الركوع
في السجدة او شك في شيء من واجبات الركوع كالطهنية او الذكر وكان
ذلك بعد رفع الركعة او شك في شيء من واجبات السجدة كالذكر والركعة
بعد رفع الركعة او شك في شيء من واجبات السجدة الاولى فقامت عند
الاسترخاء لا او شك في الطهنية في السجدة الاولى وكان ذلك في صورتين
بعد ما اتي بالسجدة الثانية او شك في وقوع السجدة وكان ذلك بعد ما اتي بالركوع
لم يفت في هذه الصورة في شكك يعني على وقوعه واليه است ربه قوله او سجد
اي او شك في الركوع او في رفع الركعة من السجدة لا قبله او في شيء من واجبات
اي واجبات الركوع كالطهنية والذكر بعد الرضخ او شك في شيء من واجبات
السجدة بعد الرضخ او في شيء من واجبات السجدة الاولى او في الطهنية
في السجدة الاولى وقد سجدت بناء على شك في السجدة وقد ركع بعد فانه في هذه
الصورتين لا يفت لا المتيقن لا المتكبر يعني على وقوعه وقد است ربه قوله لا
قبله انه لو شك في رفع الركعة من الركوع قبل السجدة وجب عليه الايمان بالمتكبر

مقالة

فيقوم ثم يأتي بالسجود لان ذلك اجزء الغرض ان عملاته ارك باق فلا بد
لعدم الالتفات اليه وكذا التشبه وابعاضه فانه لو شك في التشبه على ان
يه ام لا او في ابعاضه كالصلوة على النبي وآله وكان ذلك بعد ما ركع لم يفت
اليد لان عملته اركه قد فات ولو كان ذلك في حاله الجلووس قبل الركوع
يه وانه ارك بمشاكله ولو شك فيهما اي في التشبه وابعاضه كان ذلك قبل
الركوع الثاني وبعد استيفاء القيام واستكمال خدم الالفات الى ما
فيه قوي وكذا التشبه بالسجود بعد استيفاء القيام لغاياته عمل السجود الى ما
الحقيقي ولا يخرج جزاءه اذا فرغت من شئ ثم دخلت في غيره فشكك ليس
وما قرأه لم يثبت في التشبه المذكري تمامه المحقق في التعليق المذكورين
فأما بانه لو شك في التشبه لانه لو كان لا فادان التشبه الفاتحة او
السورة بعد التشبه في الفتور ايضا مما لا يلتزم به ولو تعلق الشك بالركعة
دون الابعاض بان يقع وجه على شئ من الركعتين او اثنتين فان كان
ذلك الشك واقعاً في الصلوة الثانية او الثانية او لم يراه كم صلى على ان
لم يقع وجه على شئ من واحدة او اثنتين او شك في الاولين من الرابعة قبل
تمامها وتمامها كما يحصل بكمال السجدة الثانية في الركعة الثانية سواء التي بالذكرة
لا او شك فيما زاد على الاولين على سني انه لا وقع وجه على واحدة او اثنتين كذلك
وقر على الثلث والرابع ايضا قبل اكتمالها اي قبل اكمال الاربين وقد عرفت
صلها كمال ولم يترك في هذه الصور ما اتى بعد الركعات حتى اتى بالتمسك
للصلوة كما لا يستبعد بطلان صلواتها عما وروي عنه من مصوب قال قال

ابو عبد الله

ابو عبد الله عليه السلام اذا شككت في المنزلة فاعده اذا شككت في الجزء فاعده
وروي صفوان عن ابى الحسن عليه السلام لم تترك صليت لم يقع وجهك على شئ
فاعد الصلوة وروي محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في الرجل يعطى قدامه
يرري واحدة او اثنتين قال يستقبل حتى يستيقن انه قد تم وروي الفضل
بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام اذا لم تحفظ الركعتين الاولىين فاعد
صلواتك لا يخفى فاني هذه الاضمار من الدلالة على بطلان الصلوة في هذه الصورة
الذكر كونه كلما ولو تذكر في اثبات صلوته ماضية قبل المنافي على مقتضى ذكره
وكذا ان يشك فيه اي بعد اكمال الاربين بغيرنا او طناً فله صورتيه في
تفصيله **مسألة** فنقول فان شك بين الاثنين والثلث او بين اثنين
والاربع او بين الثلث والاربع مطلقاً سواء كان قبل اكمال السجدين او بعده
او بين الاثنين والثلث والاربع بعد السجود نجى في هذه الصورة الاربع
على الاكثر لان ابعاضه على الاكثر ان كان مطابقاً في فضل الاربعة فقد وقع
قوسه وكان ما بين الاضطرار افاً خارجاً عن الصلوة لا تأخير في بطلانها
قطعا بل بغيرها فله وان لم يكن كذلك كان الناقص من صلوته مسترد كما لا يخفى
من الاضطرار ولذلك لو بنى صلوته على الاستئصال لان ذلك قد يشتمل على حصول
الزيادة في اثبات الصلوة وما ذكره مؤلفه ورواه عن الصادق عليه
السلام قال اذا مضت فابن على الاكثر فاذا فرغت وصلت فقم فصل
طنت اركعتك فان كنت اتممت لم عليك شئ وان ذكرت اركعتك
نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت وشاروايات اخرته لا ايضا على صفة

مسألة

الكم المذكور وانما يشترط فيها اذ انما لظ الشك الاولين بعد اكمال السجدين
لان قبل اكمالهما يكون الشك في الاولين قبل الصلوة ح ايما عا
بان الصورة المذكورة كالمستقر على كون الشك وحصوله بعد اكمال الاولين
وكالماتيسل الا بطل السجود ان في الركعة الثانية كما مر في الايام
واذا كان كذلك فعليه ركعة بالبعدية اعني قوله بعد سجود مما لا فائدة به
والا ان المراد بقوله الشك بين كذا وكذا او كذا كين الاثنين والثلاثين
مثلا الشك الزايرة على العدة الاول بعد يقين اكمالها واذا عرفت انه
يجوز البناء على شئ من الركعات وجعلية الاثنين بذلك الباقي وايراش
بقوله واتم في الصورة الاولى فانه اذا بنى على الثلث في ركعة فوجبه
ثم ما بقى للركعة فاذ سلم وجعلية الاثنين بعد تسليمه بأكبره وموجب
بالاصطباط في الصورة الاولى والثالثة ومما لا يكون الشك فيهما ان يكون
الشك بين الاثنين والثلاثين وبين الثلث والرابع بحالهما في الركعة
التسليم ركعة قايما او كركعتين جالسا او ليس بركعة واحدة او تسليما
في الصورة الاولى وفي الثانية ركعة قايما او كركعتين جالسا اما بالاصطباط
بغير فلام من رواية جالسا فاطنت كمن نكثت واما التخيير بين الركعة قايما
والركعتين جالسا فمستند به رواية جميل در ارج ان شأنا من كركعتين جالسا او كركعتين
جالسا مستند به رواية في الصورة الثانية وهي الشك بين الاثنين و
الرابع كركعتين قايما او كركعتين جالسا مستند به رواية محمد بن الصادق عليه السلام فيمن لا يركع
اربعين صلوة ام اربع قال سلم ويصل ركعتين بقائه الكتاب في شئ

نعم

ونفسه وليس في هذه الرواية تصريح بالتصميم لكن رواية الباقية
ويطابق في الصورة الرابعة وهي ان يكون الشك بين الاثنين والثلاثين والرابع
كركعتين قايما او كركعتين جالسا رواية ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام
في رجل لم يركع تسعين صلوة صلى اتم ثمان اربع قال يقوم فيصلي ركعتين
تسليم وركعتين من سجود يسلم ويصل ركعتي الجهر ركعة قايما لا
تقبل بالشيء في انفسه را على ثور الرواية وقيل بالاول والتسليم وبنائها في جعل
الفرق والاول هو الرابع عنده واطمك است ابيه بقوله لا وتكث قايما لكن
بحالهما ان يكون تلك الثلث تسليمتين فيصلي ركعتين وتيسد ويسلم ثم يصلي
ركعة اخري بنية تساقطة وتيسد ويسلم وهل يكتفي بركعتين هذين
الاصطباطين قال الاكثر لا وقال بعضهم يتعلق الشك بالاثنتين قبل
الثلث فوجبه جاء في مناقشة طائفة او مناسك اربعة قد تعلق بالمجموع
فوجبه واحدة فلا تقديم لبعض على الآخر والارجح عدم الترتيب لاصل فالحكف
في تقديم ايهما شأنا كما به عليه بقوله فيما في التقديم فله ان يأتي بالركعتين
اولا ثم بالركعة ولان في كل حال استدلال على وجوب التقديم بانفسه الرواية
حيث انه قدم فيها الركعتين تسليما ثم عطف عليهما الركعتين من سجود
فانه العطف بالاول لا يدل على الترتيب كما تقر في موضع نعم رعاية ترتيب العمل
ولو تعلق الشك بالثلاثة وله صور شئ است را في تعصيفا بقوله فان شك
بين الاثنين ولم يركع سوا كان قبل الركوع او بعده او شك بين الثلث
والرابع في جميع الاحوال الا قبل الركوع فانه شك بين الاثنين والرابع

ويهدم شدة ويقعد تشبهه ويسلم ويقوم فيطله فيصلي كغيره من قيام
 لا شمالي ان يكون في المندوم الثالثة وليست بحجة في السهو لزيادة استعمال
 ان يكون المندوم محيية او يكون الشك بين الاثنين والثلاث والشك
مطلقا سواء كان قبل الركوع او بعده بطلت صلوة في هذه الصورة على الاثر
 لتغير البناء في هذه الصور على احدى طرفي الكثرة والفلك وذلك لانه لو بني في
 الصورة الاولى على الاثنين وانتم فصل ان النبي يأتي به عند زيادة يكون
 مبطله ولو لم يأت بشيئ من الركعات وانقصر على اتي به ففصل ان الماتى بقضا
 وانقصر ايضا من المبطلات ولكن ان تقول في هذه الصورة ان الرواية
 قد روت على ان ابنه على الاكثر واجبة اليومية وذلك تحذف في هذه الصور
 لانهما اذ بني الماتى بطلت للزيادة وما ذكرنا من وجه هذا البناء
 في الصورة الثانية والثالثة وان شك بين الاربع والشك بعد السجود بني على
 الاربع وانما باقي عليه التشديد والتكليف وسيد للشك في ذلك رواية
 عبد بن سنان عن الصادق عليه السلام اذ اكنى لانه روي اربع صلوات
 فاسجد سجدة السجدة لا يخفى ان مدلول الرواية اعلم من الصورة المذكورة
 في المتن لان الشك بين الاربع والشك على ما يكون حاله قيامه قبل الركوع سواء
 قرا ولا ويرى يكون بعد الركوع سواء كان قبل السجدة او غيرها ويرى يكون بعد
 السجدة لكن المتأخر من صفه الرواية الى الصورة الآخرة وحكمه في الآخرة
 انه يجب عليه ان يهدم الركعة ويسلم ويبكيه الشك بين الثلاثة والاربع في الاحياء
 واختاره في الصورة الثانية فمنهم من قال ببطلان حصول زيادة عند ان قلنا وجوب

القول بالسجدة الواحدة
 في الصلاة الواحدة
 وهو ما لا يخفى عليه

التمام عليه لم يحصل نقص ان اذناه بالقطع ومنهم من قال بالبعث كما في الصورة
 الأخيرة من المخطوط المرحمة سنة له مجموعا وما الى التشديد الرسالة وضعف
 هذا القول طلق القول بالخلق في سبيل القول به وانتم في بيان هذا
 القول باصالة عدم الزيادة التي هي المندوم حيث انها مبطله متفرد لانه
 يقتضي ان لا يبطل شي من سبيل الباب وما فصل من التشديد في ترويح هذا
 القول ان غاية ما في به تجوز الزيادة المبطله وذلك لو كان مبطلا بطلت
 الصلوة بالشك بعد السجدة ايضا اذ التجوز حاصل من ايضا ورد عليه المص
 بان هذا عدول عن الانصاف كيف وجه السجدة في المندوم بخلاف المشايخ
 في زمانه من مرض للزيادة لا يقال استعمال الزيادة قائم في الصورة الأخيرة
 على تسليم قوله فلا مندوم ينبغي ان يكمل ببطلان لا يقال هذه الزيادة متفردة
 بالنقص لا يتعدى الى غيرها والشك المتعلق بالاربع والشك اذ انقضى قبل الركوع
 يكون ذلك شك بين الثلاث والاربع وقد مر حكم هذا الشك في عدم قيامه
 لشمالي كونه للمحسنة وتشديد يسلم وباني كجسته اضيقا لا اتصال كون
 المندوم رابعة ولو حصل الشك لمد كونه بعد الركوع سواء كان قبل السجدة او
 بعدها فلا محالة في قولنا قول ببطلان في الموضعين وقول بالبعث
 فيها وقد مر ذلك مما منع بسبيل كل واحد منهما واعتد سوا القول الاول كما به
 عليه بقوله الصلوة المبطلان وسوفا رالامة وقدمنا مفضلا وضعف القول
 الثاني انفي القول بالبعث ومثبت له التشديد في الرسالة ومن المؤيد كالمبطل
 بالاربع ان يشك بين الاثنين والاربع والشك يكون ذلك بعد اكمال السجدة

وهذه الصورة لما كانت محل للصورتين اللتين لا خلاف في صحة الصلوة
فيهما والشك بين الاربع والخمس في السجود والشك بين الاثنين والاربع
كان الحكم بجهة الصلوة في الركب ايضا مما لا ريب اذ غاية ما يكون فيها احتمال
فعل الخامسة سواء هذا الاحتمال لا تعذر في الحق اجماعا نعم يجب في كل سجود
السجود اليه اثبات بقوله او بين الاثنين والاربع الخمس من السجود بي علي
الاربع واذا جازحتين من قيام وسجد للمسحوط كما ان يكون متساويا لافعال
في ان يحيل سلة الى سلتين كل واحد منهما محل لفعل لا يبيح قياسا حيث ان
القياس يهدي الحكم من الاصل الى الفرع وظاهر ان ما نحن فيه ليس كذلك
ومن المعلوم ان المتعلق بالنية ان يشك في الثلث والاربع والخمس كما اشار اليه
بقوله او بين الثلث والاربع الخمس وفيه الشك في صورتيه فان كان في سجدة
الشك قبل الركوع فهو في حكم الصلوة ويلا لاجتياح اذ من استكمل الاثنين
والثلث والاربع عليم في هذه الصورة ان يجتهد بركتين قايما وركعتين
من مكوس لافصال ان يكون المدة مائة سنة فيكون مصلوة على هذا
اتخذ بركتين ويكمل ان يكون في اربعة فيكون الباقي عليه كونه وان كان
عروضه بعد الركوع وقبل السجود فغيب وجهان احدهما البطلان لعدم مكان
ابتناسا اذ مع الامر بالتمام يحتمل الزيادة المبطله وبعدم يحتمل انقصا
المبطل وثانيهما ابتناسا على الاقل لانه المتيقن والراي مستكبر فيه فيطرح
ونحن على المتيقن وتم الصلوة وصنعت الوجه غير خفي لما قلناه ما ذكرنا
من ان الضال على وجوبه على الاكثر وموردنا به عمار الباقى

الصديق عليه السلام وفيه استنباط بين الاصح فالمتقدم الاول والى ما ذكرنا
بقوله او بعد الركوع وقبل تمام السجود فالاصح البطلان بقوله ان كان في ركعة
بعد تمام السجود لم تبطل مصلوته في هذه الصورة واثبات بقوله او بعد السجود
بي علي الاربع وصحت مصلوته وذلك لان هذه الصورة رجعا الى احد الامرين
كل واحد منهما محكوم بالحق نفسا وحما الشك بين الاربع والخمس بعد اكتمال السجود
والشك بين الثلث والاربع واذا كانت تخل الى المرجع الصحيح المنصوص عليه
فلا محذور ولا فادح في الحق فلم تبطل مصلوته في هذه الصورة واحاطا بركعة
قايما او ركعتين جالس او حال كونهما فليكون المأتي به او سجدة للمسحوط
وجوبا لاستكمال الزيادة وكونهما مساوانا شك بين الاثنين والثلث
والاربع والخمس وصحت مصلوته لرجوع هذا الشك الى صورتين كل منهما صحيحة
عليها بما ناهى ما يقال في هذه الصورة احتمال فعل الخامسة سواء في ركعة قايما
كما عرفت وتعيين الشك بقوله بعد السجود منهم انه لو كان ذلك قبل السجود ولزم
منه الشك في الاولين بشرط اكتمال الركعتين ويستتبع البطلان عند جميع
الاصحاب ولزم استصحابه لكون كل موضع تعلق الشك فيه بالاوليين بشرط
اكتمال الركعتين واذا اتى على الاربع وتشهد وسلم اتى بالاضحية فيصلي ركعتين
قايما حال ان يكون التسليم على الاثنين وركعتين جالسا لافصال
التسليم على الثلث وسجد وجوبا لزيادة الحمد ولو تعلق الشك بالاول
فمنه احتمالات ووجه الاول البطلان في الجميع لان الزيادة في الركعة
مبطله مطلقا عند او سوا مع احتمال الزيادة لا يمتنع ابرأه فيسعى

الأشهر

طبر

طريق القصر

الصورة انما تشهد بالسجود وما عدا الصورة المرسية قبل الركوع لا يطل للصلاة
قاصح فيها لان الشك في غير ما بين الصورتين واير من المذوونين المذكورين
اذ لو بين في الصورة الاولى على اليقين لزم منه الزيادة المطلقة ولو بين على
الاشتباه وانما احتمل ان يكون كما في زيادة عند اقبل للصلاة ايضا
وكذا الحال في غير ما وما عدا الصورة الثانية فوان الزيادة منقصة
لمعلوم الرواية عليه السجود السهل احتمال الزيادة وما صرح الرواية
اذا هم قياص حار الا ان الشك بين الرابع والخمس بعد السجود مضمون
عليه الصحة نعم عليه السجود زيادة القيام سهواً من الصور الخمس عشرة
ست ثمانية اجزاء ثمانية الاول الشك بين الاثنين والثلاث والت ثمانية
الثاني بين الاثنين والرابع والت ثمانية الشك بين الاثنين و
الخمس والت الرابعة الشك بين الثالث والرابع والت ثمانية
الشك بين الثالث والخمس الست السادسة الشك بين الرابع والخمس
والست ثمانية فاما اولاً فقلت الصورة المذكورة ففي الصورة الثانية
من الصور المذكورة وهي ان يشك بين الاثنين والرابع والت لا يطل
لا يطل بل اذا كان الشك المذكور بعرضه بعد السجود انما يصح عليه النقبة
لان الشك يرجع الى الشك بين الاثنين والرابع ولا يربى الشك فيها
ليس بقاصح والزيادة منقصة بمعلوم الرواية ومما يطرحان قايماً لان ذلك
كم الشك بين الاثنين والرابع كما عرفت ويجب للزيادة التحمل في الصورة
الاربعة وهي ان يكون الشك بين الثالث والرابع والت ايضا لا يطل

لا يطلق بل ان كان بعد السجود واكمل له لان هذا الشك يرجع الى الشك بين
 اثنتي والاربع وقد عرفت ان الشك بينهما بعد السجود يوجب احياطا
 كونه قايما او كونه بين جالسا وسجد للسهو وان كان الشك في هذه الصورة
 قبل اي قبل السجود بطلت الصلوة في جميع صورة المحتملة اي سواء كان بين السجودين
 او قبلهما وبعد الركوع وسواء كان في الركوع او بعد الرفع منه وسواء كان
 بعد القراءة وقبل الركوع او في انشائها وقبلها ووجه الطبع ان في الكل فيه الشك
 فيما على احد طرفي القلة والكثرة اذ الامر بالقطع يستلزم احتمال النقصان و
 الامر بالانعام يستلزم احتمال الزيادة في الصلوة وفي الصورة الخامسة
 الصورة الستة الشك فيه وهي ان يكون الشك بين اثنتي والخمس والستة كذا في
 الصورة السادسة منها وهي ان يكون الشك بين الاربع والخمس والستة نعم
 الصلوة لا يطلق بل اذ كان الشك كذا في الركوع قبل الركوع سيما في الصلوة
 المذكورتين ولما به ان قايما بركعتي قايما او كونه بين جالسا في الثانية من الصلوة
 المذكورتين لانه يحتمل ان يكون المدة هي الرابعة ويسجد للسهو ايضا للزيادة
 المحتملة وكذا يجب ان يماطركتبتين في الصورة الخامسة لانه ان يكون
 المدة هي الثانية ويسجد للسهو للزيادة وكما تقع الصلوة في الصور ستة قبل
 الركوع كذا في سجود بعد السجود اذ الزيادة المحتملة منقصة للركوع لمفهوم الركوع
 اي اشارة بقوله او بعد السجود في الصورة الثانية من المذكورتين انما السادسة
 للسهو للزيادة المحتملة وما عدا ذلك في ما سوي الشك كذا في الصورة الثانية
 والسادسة في الخاتمة اعني قبل الركوع في الصلوة بين او بعد السجود في الثانية

في اي حال كانت
 في اي حال كانت

في اي حال كانت سواء كان ذلك في حال الاعتناء الذي يبلغ فيه المدا ركوع
 او بعد الرفع منه او في حال السجود او في السجدة الاولى او بين السجودين
 في بطلت منه راجعا على طرفي الكثرة والقلة في هذه الحالة المذكورة وكذا في الحكم
 المذكور اعني بطلان الصورة انما البايتان من الصورة الستة ثمانية غير الاربع
 المذكورة وسواء ان يكون الشك بين الاثنين والثلاث والست وخمس
 والخمس والست بطلت بطلان بينهما ما من غير راجعا ومن الصور الخمس عشرة
 اربع اي اربع صور رابعية تركيبية رابعية اربع الاولى منها الشك بين
 الاثنين والثلاث والاربع والست انما في الشك بين الاثنين والثلاث
 والخمس والست انما في الشك بين الاثنين والاربع والخمس والست الرابعة
 الشك بين اثنتي والاربع والخمس والست ففي الصورة الاولى من هذه الاربع
 ان وقع الشك بعد السجود لم تبطل صلوة على هذا التقدير نعم على هذا الصلوة ووجهها
 بركعتين من قيام كاحتمال وقوع التسليم على الاثنين وركعتين من سجود
 ايضا كاحتمال كون التسليم على الثلاث ويسجد للسهو للزيادة المحتملة والحكم في
 الصورة الثانية من هذه الصور الاربع كذا في بطلان ان وقع الشك بعد السجود
 في هذه الصورة لانه لم تبطل صلوة ايضا على التسليم كما في الصورة الاولى
 لكن يعبر هنا على الركعتين من قيام لان مرجع الشك الى الشك بين الاثنين
 والاربع فيكون في الاحياط الركعتان من قيام والزيادة منقصة لمفهوم الركوع
 ويسجد للزيادة المحتملة وان كان الشك في الصورة الاولى والثانية قبل اي قبل
 السجود بطلت الصلوة سيما لو توقع بين المدة وبين المذكورين وفي الصورة

الركعة من الاربع وهي ان يكون الشك بين الثلث والاربع الثلث ان
كان الشك قبل الركوع فترتك بين الاثنين والثلث والاربع والثلث
بني تعصية على هذا التقدير كما نفع في صورة الشك بين الاثنين والثلث والاربع
والثلث وجه التعذر كما استدلنا سلفا ان هذه الصلوة ترجع الى صورتين
كل منهما محتملة قطعاً ونعائياً فاحتمال الزيادة ونعائياً مقسمة بارواية متقدمة
التقدير للركعة كركعتين قايماً بركعتين ما ساء الا الاول فالحال في وقوع
التسليم على الاثنين واما ان في غلظة احتمال وقوعه على الثلث وان كان الشك في
الصلوة الاربع لم يقع بل الركوع على السجدة احتياطاً بركعتين من ركعتين
او ركعة قايماً لاحتلال وقوع التسليم على الثلث وسجد للسهو للزيادة المحتملة واذا
كان الشك في الصلوة المذكورة بعد الركوع وقبل السجدة فيسجد على ركعتين
ابتناء وفي الصورة الثانية من الصور الاربع الابطال مطلقاً سواء كان وقوع
الشك فيها قبل الركوع او بعده قبل السجدة او بعد السجدة ابتناء في هذه الحالة
كلما كان الركوع من عشرة المتعلق بالركعة صورة واحدة مما سبقت ذكره من
اخر اولى الشك بين الاثنين والثلث والاربع والثلث المستدرك على
حكم هذه الصورة الشك والاحتياط ما قيس من التسوق للصلاة الفاسدة معلوم
كما سبقت من الباطن والاحكام السالفة تعني على الاربع ان كان بعد السجدة و
بين ركعتين من ركعتين من ركعتين او ثلث قايماً بركعتين وسجد للسهو للزيادة
المحتملة وان كان قبل السجدة فليس للزم المدة المذكورة ولو تعلل الشك بالسابعة
فان اردنا ان اسماء الاحكام السالفة واخرها كما فيها اي في هذه الصورة أي

مركبة

مركبة تعلق الشك بالركعة فيحكم بالركعة في هذه الصورة لا قطعاً بل نظراً للموضع
التي قد حكم فيها بالركعة من ثلث الشك كما سبقت وقسمي الحكمين على البطلان
والاجرة وجه البطلان الاحتمال الزيادة فلا يصح حجة اذ لا يقينا
وعمل على الشك في ركعة قايماً لثلاث ركعات بركعة ان ما سبقت من ركعات
من ركعات والركعة الى الدالة على الركعة في المواضع المذكورة قايماً متتابع
صلوة الاحتياط كما نفع في الصلوة المجرورة من الطهارة والستر والاحتياط
وفي هذه امور الوجبة فيها البنية وضعت اصولاً ركعة احتياطاً او ركعتين قايماً او جازاً
في فرض كذا وانما قلنا بوجوبية في الاحتياط لانه عبادة يبنى بها التسليم و
الفرغ من الصلوة المجرورة به المأواه اكان كذلك كان عبادة منفردة ليست
بالركعة محتاجة الى نية لان كل عبادة لابد فيها من نية كما لا يشك
الذكر في لايه في الاحتياط من نية وكيفية الاحكام لانه اما في ركعتين
او صلوة منفردة بركعة ما يثبت في الصلوة تقول فرض الركعة والركعة
بما يقتضي عدم جواز الانيان بالركعة استيناف النية لا يستلزم ذلك زيادة
الركن وسو يقتضي البطلان فمما اذا كان عدداً لا يثبت نية الا اذا
ان كان يأتي بما في وقت المجرورة وبركعتين بين القضا ان كان يؤتمرها
خارج وقت المجرورة والمشكك الصلاة في وجوبية الاداء والقضا ولم ين
وهو الاشكال والظان وجه ان هذه الصلوة لما كانت منفردة
وليس من الصلوة المجرورة فلا يكون في ركعة الوقت مرتبطاً بالمجرورة حتى
يرحل في الاداء والقضا باعتبار بقا وقت المجرورة وعدمه والاصل

برآة الله من هذا التكليف والمعتمد وجوبية الآلة والقضاء لا نه ان
كانت صلوته منفردة ليس لها وقت محدد وبالذات على كل لها وقت محدد
بطريق التبعية للفرعية المحبوبة بها الرب انما يقول لوجوبها قرينة الى اعادة
وقضاء ومن حيث انها عبادة مأمورة بها وجوبية الوجوب القرينة وقد نية عليه
يقول لوجوبها قرينة الى اعادة ولكانت صلوته منفردة فكان وجوب فيها الزيادة
ايضا التحريم والقراءة والتشهد والتسليم وجميع يعتبر في الصلوة من الشرايط
والافعال ويعين فيها الحمد وصدقة خلا للمفيد وان ادرىس فانها قال
بالتميز من الحمد والتسبيح وغيره من سلم من الصادق عليه السلام فيقول كفى بعبادة
الكتاب وكذا غيره من الاخبار بحسب عليها واما هذه الحمد فلكونها بال
من الاخبار تنفي فلا يميز بينهما على حكم مبدلها وللإجماع على عدم وجوب غيره
موجب الايمان بالحمد اتفاقا لما من حديث الربيع **وقال** ان يقول لا رب
انه لا يلزم الربوبية والوجوب وادة في كل الاحكام فالحكم بوجوب الخصال
فيما مع كونها صلوته منفردة محل نظر على ان الاصل برآة الله من هذا
الوجوب على النعنين ولا يجرى فيها التسبيح لما عرفت والربوبية لا تقتضي وادة
من جميع الوجوه ولا يفي ان لو كان الواو فاء كان الصق **وقت** **غير** بان ما
مضي من قوله وسحق الحمد وصدقة يجرى عن قوله ولا يجرى التسبيح وانما اوردته ليكون
كان كيد للاول وفيه جاني رد ما للربيع المفيد وان ادرىس ولو تعلق المتن
بنه اي عن الاحتياط وبين الصلوة المحبوبة به ففي الاحتياط قولان منفردا
على ان الاحتياط على موخر من الصلوة الاصلية ام صلوته منفردة اقربها

العدم

العدم لانه ما يوتي به التيسير لا شي من افعال الصلوة كذا كفى لو كان
جزا لم ينجح الاستيفاء فيه والتحريم وادة لم يكن خرا فلا التعلق الحدث
بنه وبين الصلوة والربوبية لا تقتضي وادة من كل وجه **ولكن** ان قول
من الامور البينة ان القائل بالحرمة لم يرد كونه خرا حقيقة وشبهه ذلك
تجدد الربوبية والتحريم والتسليم على راد به انه كالمز حيث انه يقوم مقام الجز
ولا ريب ان قول القائل بالانفراد لا ينافي ذلك اذ هو ايضا معروف بان ما
التي سب من الاحتياط يقوم مقام ما فات ولا نزاع بينهم في الحقيقة لان
مال المقابلين **واحد** **ع** **م** انه لو جازت السجدة او التشهد او الصلوة على
والله على السلام ففعل المنافى قبل فعلها شيئا وجان المذكور ان نية
الاحتياط كما استأثر الرب بقرينة في الاجزا المنسية **رد** وقال العلامة في به
بني تحلل الحدث بين تلك الاجزا المنسية وبين الصلوة بطلت الصلوة لان
كل واحدة منها جزء حقيقة **وقال** ان يقول لا رب ان ما ياتي بين الاحتياط
بعد الفراغ من الصلوة كسنة ركا فافات من التشهد او السجدة ليس نفس
فاته ذلك لانه لا يقتضي ليس من المقتضى فلا يفيق الجزئية حقيقة فيمنع
ان لا يكون لذلك المنا في المتأمل اثر شيء البطلان وهو في المصروية المسئلة
على ما قال العلامة كما صرح به بعض تعليقاته وموعلي نزاع لما عرفت ولو
ذكر انك قبل اي قبل الاحتياط النقصان اي نقصان صلوته المعروفة
سنة اركه واتي بانقصه سواء وسجد للسجدة والتدراك ما يوجب ما لم يركب
بالمسألة كالمسألة والا اعاد اجماعا وكذا الوطال زمان الفصل عرفا ولو ذكر

انقصان بعد الاضيق لم يثبت سوا كانت الوقوعت باقيا ولا لا الاضيق
الامر بالاجرة انقصا اشتل يخرج عن العدة وقدس على يد ايقوله وبعد لم
وقيل لو ذكر انقصان في انشاء استأنف الصلوة لزيادة الزيادة الكبير
بسم لان كون الزيادة مسطرة ليكل بحيث يقع في كل صورة الصلوة
اذ زيادة الركوع مع الالمام من قبله اذ ارفع ثم اعد غير مسطرة في
واذا اشتت في هذا النفس فما المانع من اشتت على انزع فالله في بعض
وقيل لو ذكر انقصان وهو انشاء الاضيق لم يثبت ايضا لانه فعل ما عر به
شعر عايقه ما يقى منه وخرج من العدة والبراش ايقوله وكذا في
انثاء ونسكل القول بعد الانفاث في صدره نسل المناهي في اطلاق القول
بعد الانفاث اذ ذكر انقصان في الموضعين اعني بعد الاضيق وفي
انثاء يوجب الاشكال في صورة التي بالاضيق بعد وقوع المناهي ثم
به الفرائض الاضيق ذكر انقصان او شرع فيه بعد وقوع المناهي بين
الصلوة وبين ما يقوم به وما ولا يزال الاعادة في طين الصلوتين اولى
وكا يوجب الاشكال في صورة تكلل المناهي بحسب ايضا في دانته الاضيق
كركتين بنسبهم وكعتين من جلوس بالنسبة الى من كان شكه بين الاثنين
والثالث والاربع ولا يتحقق الاشكال هنا على جواز تقدير بل اذ لم يكن
الاضيق المدة وبنسب الاضيقين مطابقا كما ذكرنا اذ امكن ان
كركتين قايما ثم ذكر ان انقص من صلوة ركعة واحدة لا كرتين وان
ما اني سب اعني اركعتين بسبب بقا ودلا لشكال ان الماتى به اعني

الركعة

الركعتين لما كان متعلقا على ايراد لم يكن محسوبا على الركعة فوجب السادة
ومشيت انه لا يقرب الخطا بقدر في الاضيق لم يسلم ان اضيقا اصلا اذ
ذكرنا على الاستياج اليه وصول الكبير اذ ايد المنوي بسبب الاقتراح وانما
فقط في شكل كمال بالعدم المطابقة اذ على تعدد المطابقة تقع الصلوة لان
اقرب ما خرج يعمى كعتي كالوقوع في الصورة المذكورة الاضيق كعتين
بالتم ذكر ان انقص من صلوة ركعة **وقيل** ان يقول اجزا كعتين
بما سبب كعتي قايما انما يكون في صورة عدم العلم المانع عليه كما في
هذه فلا تم انما يقوى ان مقام كعتي قايما ولو ذكرنا انشاء الاضيق بالتمام
اي تمام صلوة المتكسوك فيها يخرج في القطع والتمام لان الغرض من
وقد امكن ان لا نقصان فلا يمر ان فله القطع وله التام بنية النقل
نكبرون له ثوابا لما عرفت ان وقت المعبودة وقت المعبودة بوي في
الاضيق القضا لما عرفت ان وقت المعبودة وقت له بالبيعة نكبرون
له وقت محدد فاذا وقع في خارج ذلك الوقت كان موقفا في غيرته
ولانني بالقضا الا ذلك وقيل ليس فيه نية الا اوالقضا وقدمت
البر لا شارة ولو اعادة العريضة المتكسوك فيها من وجب عليه الاضيق
دميات بحرانا لم يجر ما اعادة عنه اي من الاضيق لانه لم يات
بالامورية فلا خرج عن العدة قال الشيبه وربما حصل الاجرة الاثانية
بالواجب زيادة وكذا الحكم من وجب اجرة كالسجدة المنسية والاشد
المنسية فانه لو لم يات بالمنسي من الاجرة اعادة العريضة لم يخرج بذلك

من العدة لعدم تيممها بالأسورة وإذا عرفت ذلك فنقول لو أعاد الغرض في
 صورتين ولم يأت بأمر به فإن قلنا بطلان الصلوة الأصلية في كل
 الفعل المتأخر منها ومن جارية أعادته أي الصلوة لانه قد ابطالها
 بالفعل الكثير والصلوة المعادة والأيوان لم تغل باطلان على هذا
 التقدير إلى جابر أن الذي قد أمر به شغل ومته بذلك **فخرج**
 لزم على الاستصحاب فقدم عليه غيره من الصلوات فضا كان أو نظرا
 بطا ما أتى به عليه لأنه لا اعتبار بالاعتباط واجتنب في الجوز تأخير
 والعرض تصح في التيمم عن تغييره فيكون ما أتى به قبله باطلا ولو
 حسب عليه الاحتياط في الظهر فضا في الوقت إلا عن الضرر إذا
 كان ينبغي الاحتياط وقت ركعة للعرض كان لا يفي صلا العزم في
 بطلان الظهر وجان استيان على أن فعل المتأخر قبل الاحتياط بطلان
 لا قاله الشيخ الذي لا يجوز الاحتياط بالاحتياط ولو يمتنع لاحتقال
 أن يكون الاحتياط نافعا للمام برفقة الأسورة ولو أفر الاحتياط عدا
 حتى خرج الوقت فحل بطلان الصلوة بذلك لا الأقوي أنها لا يطل إلا ما
 قدمت بالتيمم لكن لا ثم حاصل لأنه ما مرس به بفعله على الفور أجمعا
أما من الغرض المتأخر في الغرض **فخرج** أن العبادات أن وقت
 وقتها محدد ولم يتبين بطلانها أو الألفاء عادة وأن وقتها بعد
 وسأى الغرض واجبا ما ونص قال النبي صلى الله عليه وآله من فاتته صلاة
 فليقضها كالمات ووجه ليس مطلقا بل بشرط بشرط الأول ضمن البلوغ

الغرض السبب إذا قبل مع البلوغ عين الصلوات فليكن قادر على الطهارة
 وبعثتها منها وأصل كان عليه على هذا التقدير فضا تلك الصلوة وكذا الكلام
 في الجنون البش في تحقق العقل وقد نبه عليه بقوله والعقل على ما يجب على
 الجنون فضا ما فاتته زمانه جنونه أجمعا ونص الألفاء في زمان
 الألفاء وإن شغلها السلام واليه شارب بقوله والسلام فضا
 على الكافر بعد إسلامه ما فاتته في زمان كفره لأن الإسلام يجب ويديم قبله
 لكنه لو سلم في آخر الوقت بحيث يدرك من الوقت قدر العبادة وكثرة
 وأصله وعليه فضا تلك الصلوة كافي البهي والجنون والاربع تحقيق
 السلامة عن الألفاء كما أشار إليه بقوله والسلام من الألفاء المتأخرة
 للوقت لقول الصادق عليه السلام في رواية أبي أيوب لا شيء عليه شيء
 قيد الاستيعاب أي إلى الفأيدة التي ذكرناها في البهي والجنون والكافر
 وكذا الغرض والغرض سبب كلابه في الغرض من الأمور المذكورة كذا
 يربطه أيضا سلامة المرأة من الغرض والغرض على المرأة فضا ما
 فات منها من الصلوة في أيام حيضها ونفاسها لقوله عليه السلام لا تسألهن
 بنت عيسى نري الصلوة أيام حيضك ونفاسك في الحكم كالماتين وقد
 البعث في ذلك والدين المذكورة في البهي والجنون من كسبه سيما فلو ظهر
 الماتين في آخر الوقت وأدركت من الوقت ما موصف العبادة وكثرة
 وأصلت بالصلوة فليكن الغرض **والنهي** عليك أن لو لم يكن لفظه كذا في
 العبادة لم يكن عطف الغرض على الألفاء صريحا في أدائها المعنى المقصود كونه

واما الصوم وسكره كذا النبي فليس منه سقطا للفقراء وقد اشار
الاولين بقوله الا الصوم وسكره المستند في الكل قوله عليه السلام من نام
عن صلوة او سبيا فليعلم اذا ذكر ما كان قلت دلالة الخبر على الاول
انما اشارت مما لا يخفى واما دلالة علي وجوب القضاء على السكران فليعلم
تعلقه لا يخفى ان الخبر المذكور قد دل على وجوب القضاء في حق المعذور كانت دلالة
في حق المعذور ويطرق ادبي وقد تبين من ذلك ان السكران انما عليه
القضاء اذ تعد بتركه سكرا عالم بكونه سكران فلا بد من ما يزيل العقل جازلا
او اكل هذا سويا لا يعلم به عليه القضاء لان ذلك في حكم الانعام
وسببا في تفصيل ذلك انما قلت قال النبي صلى الله عليه وآله رفع عن
امتي الغطاء والنسيان وقال ايضا رفع العلم من ثلثة عن مبي حتى يبلغ من
الناسم حتى يتيقظ ومن الجنون حتى يفتق ووجوب القضاء يتبع وجوب الاداء فلم
او القضاء على النسيان وانما قلت مما عار جان من الصوم بانقصه
قوله عليه السلام اذا نسي احدكم صلوة او نام عنها فليعلمها اذا ذكر
واردة في الحكم كالسكر كانه عليه بقوله والردية وان كانت قطرية
وذلك لان اللمة كان قد انزمت بسلام جميع التكليفات لسلامة فليعلمها
عنه بالكمية حاج الى نفس ولم تثبت دلالة السجدة بحره على الاداء في حال
ردية فيكون مخاطبا بالقضاء بعد توبته بحكم الاستصحاب في هذا العمل انما فيه
بالقياس الى غير الفطري والمصطرط الحكم الى الفطري ايضا ولم يفرق بينهما وهذا
بناء على ان توبه الفطري مقبولة وعدم سقط القضاء لا يدل على عدم قبول التوبة

في انزالي الحسن فبما ابنية فان القتل لا يسقط عنه مع ان توبته قبل
استعدا القتل بعد قبول توبته كيف وعموم قبول التوبة في الآياتين اوله
ايضا لا يراد به مخاطب بالبيان كغيره من الكفار فينتج عدم قبول توبته واللا
يترك البعث في تكليفه لك ولو توبه المكلف المارقة فاستوجب قاطرة وقت
الصلوة فيها تفصيل فتقول فان جعل كونه موقفا او كان عالما بكونه شرعا
كالحاج المأمور فلا حرج لظهور عذره وزوال العقل يستلزم زوال التكليف كما
علم من امره على شربه والاي وان لم يكن كذلك بان يتيقن الوضوء ان
الذكر ان عن رب المارقة وجب عليه القضاء لانه قد ازال عقله
فكانت تنه في ترك الصلوة ولو فقد المظهر اوجب به ما كان او ترايا او ما
مفاده لم يجلبه قضاء ما فات بسبب فقد المظهر على الاقرب لعدم
تمكنه مما لا يشبه في اعتقاد الصلوة وقيل بوجوب القضاء على فاقه المظهر عموم
قوله عليه السلام من فاتته فريضة فليقضها كفاية قال المصنف في هذا الخبر دلالة
على مطلوب القول لان ما فات لم يكن فريضة عليه ووسط فالمعذور ما ذكره
لاصاله البراءة من هذا التكليف وانما الاداء الجدي الدال على القضاء وقال
بعض المتأخرين فاقه المظهر هو كراهة سجانية في وقت صلوة بقدر ما لم عليه
القضاء واما مع الاستلال بالذكر فليحتمل القضاء وضغطه اذ لا يستند له
المقالة ولو اسبغ الخائف للمخ من فرق المسلمين وهداه الله الى صراط
المستقيم ومن عليه بولاية الام لا شي عشر صلوات الله عليهم فله في ذلك ما يشاء
افراد ما صلا في زمان الخائفه راجية على ابن ابي عمير عن محمد بن مسلم قال

كنت جالس عند أبي عبد الله وقل علي كرتيب ن كانا زبديين فقال
جعلك عليك الله انما من علينا بولايتك فقل يقبل شي من اهل بيت فقال
عليه السلام اما الصلوة والصوم والصدقة والنج فان الله يتبعكم ذلك
فيلحقكم واما الزكاة فلا لانكم اعداء فما حق امي سلم واعطيتاه فخره
ويستحق العقاب عن الكافر الاسلي بالسلام **ولا يحل** عليك ان تأسف
لشيء اطاك السلام في وجهي بقتلني في عرض هذه المسئلة منها
لكنه وام طلة انما جاز يكون كما سبيل لذكر الاسكالم المتعلقة بالكافر
التي من عيلتها ما ذكره بقوله وكذا غير الصلوة من الواجبات كالصوم
والزكاة لان السلام يجب قبله **ولا** غاية جليله وهي ان الكافر لو
اجتنب زمان كره ثم اسلم لم يقطع الفضل بسلامه كسقوط الصلوة
والصوم عنه وقد اشار اليه لاحكم المحدث السابق على اسلامه فانه لا يقطع
ذلك لان صح صلوة وصوم بعد الاسلام مشروط برفع الحدث منه فبالتالي
بالشرط والايام المشروط ولا يرفع الحدث عنه بالسلام على لا بد
النفس فكذا لا يزول النجاسة العارضية عنه به وثوبه بالسلام بل لا
من ازالتهما عنها بعد الاسلام لو كانت وقد نه على به ايقوله وكوه ابي غوث
المحدث **ويستحب** اي وقت العشاء حين يذكر المكلف الفاتة لقوله
عليه السلام فليصلها اذ ذكر فلا خلاف بين علما في ان اول وقت
العشاء حين اذكر انما الخلاف ان وقت اذكر على موضعين عليه بالاثبات
فيحيث لا يجوز انما خير منه ام لا بد من واجب مع ما ساء العشر من وقتنا

منها وبه

والمصنعة فمع من تقديم الحاضرة على الغائبة مع سعة الوقت واد
تقديم الغائبة عليها ولو اوقع الحاضرة قبل الغائبة عما بطلت وان فيها
سواء وجب له ان ذكر في الاثنا واجتمع على ذلك تارة بان الام يقضي
الفورية وتارة بقوله عليه السلام لاصلوة لمن عليه صلوة وتارة بالاصل
المحصل يقين البراة والجواب عن الاول يمنع كون الام للفورية كما حقق
في موضعه ومن الثاني يمنع صحة الحقل النقل اذ لم تثبت صحة السنة ومن
ان قلت بان الاضطرار معارض بالبراة اذ تارة وايضا الاستيصال
لما يقتضي الجواب بل الاولوية ونحن نقول به اذ لا ريب في تقديم الغائبة
اولا ومنه من منسب على عكس ما في الصحيحين **المصنعة** فقال بالتمسح به
في المحدث وعنده المص كما به عليه بقوله والاصح عدم وجوب الفورية
رواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام فيمن نام ونسي ان يصلي الموعود
والغنى ان استيقظ بعد العجر يصلي الصبح ثم المغرب ثم الغنى قبل
طلوع الشمس قال العلامة المختلف ولا يمكن ان يمتهن الغنى وقت العجر
لان عليه السلام قال ثم انما قبل طلوع الشمس ورواية سعد بن سعد عن
الرضا عليه السلام رواه في الوقت عليك فصلها فانك لا تدري ما يكون
وتصبر الى الصباح لان والاقامة لغنى مع استحبابها يشهد بعدم
الفورية ولان القول بعدم جواز تقديم الحاضرة للاص فحين وقتها
يستلزم جبا عليها لانه يستلزم التردد المصدا لا واخر اوقات
الصلوة بالضرورة على ما لا ينقص ولا ريب ان هذا اخرج وقرر علي

المكلف مع لاضر ولا ضرر اني السلام والخرج مني بالآية ومنهم من قال
 بوجوب تقديم الغائبة الواحدة واستصحاب الزايد ومنهم من قال بوجوب
 تأخير اليوم سواء قدمت او تعذرت ومنشأ الاختلافات ورود الاخبار
 المختلفة قال بعض المحققين الاخبار الواردة في يد البائنة خير التاخر
 لان ما يشهد بمقالة ارباب المضائق منها ما يبرح بمقالة اصحاب التسوية
 منها ما سوجه للتولين الاخير من جملة المتأخرين وقد تقرر في الاصل
 انما اذا تعارض دليلان فالعمل بما او من اطراحا او اطراح احدهما
 مستثنى ان يلج من تلك الاخبار وطرق الجمع ان يحمل سنة اصحاب المضائق
 واما المتولين الاخيرين على الاستصحاب لافرق في ذلك اي في عدم وجوب
 الغورية واستصحاب تقديم من الغائبة الواحدة وما يوسع وان تعدت
 ولا ريب ان العمل المذكور طريق الجمع والى ما ذكرنا من الاستصحاب
 وطرق الجمع انما روي له وان قدمت الغائبة او كانت من يومه لارائه
 احوط وافضل لما ابرأ المدة واذا عرفت ما ذكرنا من عدم وجوب
 الغورية فيصير الاداء وتقديم الغائبة في اول الوقت ذلك ان الجمع
 انقل من عليه قضا اي قضا المصلحة اليومية وغيره وكذا ايجع من عليه
 القضا القضا عن الغير ايضا لو كان ذلك تبرعاً عن امر اجرة واستصحاب
 وجوب الترتيب في قضا الغرائب مع العلم بان بقه وكذا ان قضا
 الجرائن ايضا كما قامت فلو قامت غرض يوم ثم ظهر يوم ثم صبح يوم وجب
 الايمان اولاً بالعصر ثم بالنظر ثم بالصبح وكذا ايرت الجارات بترتيب الجوار

في عصر يوم السبت
 في عصر يوم السبت

فلو وجب الاضطرار في ظهر يوم السبت كما قالنا في القضا
 واما ان الغرات لنا صلوات قد وجبت مرتبة فليقتضها كما قامت
 لغرضها السلام من فائتة صلوة فريضة فليقبلها كما قامت ولان يعين
 ابراهم في معرفة على البينة المذكورة وكذا الكلام في الاخر المنسية
 كالسجدة الواحدة والتسعة المنسية وما ذكرناه من وجوب الترتيب كما يكون
 العلم بالترتيب في الغرائب كما انتم اليه واما على تقدير البيان فالحال
 كما ذكره المعصوم ولو نسب اي لوني ترتيب بعد ان كان عالماً بان تقدم
 وانا فيمكن في القضا وجوبه اي بوجوب تفصيل الترتيب بالكرار
 فلو قامت ظهر وعصر يومين ويلي في قضا القول بوجوب تفصيل الترتيب
 وان كان يصلي الظهر مرتين فيها العصر او بالعكس ولو كان المغرب من ثلث
 صلى الظهر والعصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم سلم ان
 الضابط في تفصيل الترتيب ان ينظر الى الاحتمالات الممكنة في المسئلة
 ثم ينظر الى الترتيب بطريق كل واحدة من الاحتمالات عليه فيها كيعلم وجوب
 الترتيب في سوط الفلحة كاتومات ظهر وعصر محمول ترتيبها فان سناك
 جملة من تقديم الظهر على العصر فاذا صلى الظهر في عصر او العصر
 فحصل الترتيب وكذا لو اضيف اليها صبح فان الاحتمالات
 حاصلة من ترتيبين في ثلثة ويصبح سبع فرائض بان يربحها فمقتضى
 الجملة الاولى فيصلي الظهر ثم العصر ثم الصبح ثم الظهر ثم العصر ثم
 الثالث من مرتبات الاحتمالات اربعة وعشرين حاصلة من مرتبات اربعة

في عصر يوم السبت

تسليم م

في ستة وربع بعد الترتيب خمس عشرة بان يضاف الى المجموع تسعة
بين السبعين وقد علق المصنف على هذا المقام ملاحظة تسوية البحث وفن علقها
مناجيا لما في من الكشف وتبين المقام وهي هذه نوافذ من كلام
ترتبا اصل فيها احتمالات باعتبار التقدم وان فرغوا من الصلاة
فاحتمالات ماضية من ضرب اثنين عدد الصلوات في الاحتمالات
ولوا نعم اليها محسبة فاحتمالات اربعة وعشرون ماضية من ضرب عدد الصلوات
في عدد الاحتمالات السابقة ولوا نعم اليها محسبة فاحتمالات ثمانية
وعشرون ماضية من ضرب عدد الصلوات في عدد الاحتمالات وعلى هذا القياس
فطريق البرائة ان تكرار تلك الصلوات على وجه يطبق على جميع الاحتمالات
الممكنة فمن طرق البرائة ان يصلي الصلوات بأي ترتيب اختاره ويكررها
كذلك قصة من عدوا ما تلك الصلوات واعدة ونعم بما يراه مستلاني
الاول ويصلي الظهر والعصر ويستتم بالنظر وبالعكس في الثاني يصلي الصبح ثم
الظهر ثم العصر ان شاء ثم يصليها مرة اخرى كذلك ونعم بما يراه وعلى
هذا القياس انتي كلامه وقيل سقوط الترتيب على تقدير البيان لا للاحترام
بتكليف وان كان مصلا للترتيب لكن لا يلحق ما في من الخروج وزيادة بالكرار
والخروج من غير نما والاصل نزاهة الذمة من التكليف بالزاية وهو المعتمد
عند المصنف كانه عليه بقوله والاصح سقوطه وعلى القاضي مراعات العدد
في العققا فيصلي عاما وان كان من فرا ان فانت الفريضة في موضع
وجوب العام ويصلي قسرا وان كان ماضيا ان فانت الفريضة في موضع وجوب

القم

القم وذلك تفصيلا لثلاثة المذكورة في الفريضة فلهذا عليه السلام فليفتها
كافاة وعلى القاضي ايضا مراعات جميع الشروط من الترتيب والاحتمالات
وجوبها على المبيات كالمرة والاحتمالات والظاير ليقول المماثلة
الاصح على ما اجماعا وكذا جميع مراعات غير ما ابي غير المبيات من الاول
المقبلة في العلوة من القيام والركوع والجلوس ولم يورد وان لم يكن ذلك لا يرد
الواجبة مقدرة للقاضي بين الفترات كما في حالة الخوف المرفوض يمكنه
من سبقتها من غير ايا قلناه من وجوبها بالمبيات وقت الفعل لا
وقت الفترات اجماعا على الخلاف لا من سبقتها فيه وتوالت على القاضي
مراعاتها اي مراعات الامور الواجبة التي كانت متمكن منها حال الفترات
ففي مقابلة دوره لان تكليف العاقر على باليت بمقدرة تسبج عقلا
وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام فانما فيك والمريض
بمسكنته ولو كان كل واحد منهم لا يقدر عليه الامور في صلواته كما
كان في الخافرة ولا يضر من عليه القضاء الممكن والقعدة على الاتيان
بجميع الاحوال على وجه الكمال بل ولا يجب التاخير لذلك كما في المبادرة المسبقة
الى فعل الطاعة وان فات ما عليه قضاءه حال الكمال والقعدة والاصل
ان قدم الممكن من الامور المذكورة على وجه الكمال لا يوجب الاضطراب ولا شئ
منها عند التقدير وعند الممكن يوجب التاخير الا لظلمة فانها اذا اعتذرت
وبالتاخير لا زمانا يمكن اجماعا ولا يصح منح فعل القضاء كما لا يصح
فعل الاداء ولو ذكر المصنف سابقه وسوح في انشاء لا مقدر عدل على اللافتة

المتروك من السابعة التي ذكرها تفصيل الترتيب ما عدا العبد والحيوان
 العبد وذلك اذا لم يحب نومه على العمل العبد كونه على الربا
 وركب في الشاة ثم ذكر ان عليه فريضة يمشي فانه يمكن من العبد
 الى الشاة قبل فلو فعل في الرابعة وركب في الرابعة ثم ذكر ان عليه كذا
 اذ في هذه الصورة لا يمكن العبد ان يحصل ان كانا امكن له العبد اذ وجبا
 ان كانا في السابعة والى هذه اذ كانا في العبد والحيوان او على واحدة منهما
 قضا والاي وان لم يكونا اذ اتي او تعفنا بين بل امة مما قضا والا فري
 اذ او سو قد شرع في الاداء اعدل الى القضا استجبا بانه العبد
 الاستجبا في العبد ان لم يمشي في الفريضة ومع التعفنا لا يمشي عدم جوازه
 اذ سرح التعفنا ما سرح الايمان بالفريضة اجماعا على العبد والاي فريضة على هذا
 انفسه يمشي عا ومو اي مني العبد من الاقامة الى السابعة ان يقف
 المصلي بالاتي به وبما ياتي تلك الصلوة الممهولة اليها ولو كان ذلك قبل
 التسليم ولا يشرط في مدة العبد انما يمشي بين الممهولة والمعهلة الى البيوت والى
 اجماعا ولو لم يقف من اراد ان ما يقف عليه من الصلوات قد العارية ولا يعلم
 عددا او قدر العارية يعني انه لو كانت منه فريضة يمشي كالتصريح بالاراء او
 صارت المراتب مجتمعة عنده كمر العفنا في الصلوات حتى فعل على طه الوضوء لان
 ذلك ساط البراءة العينية على هذا الوجه بين غير صلوات وغير من اتي
 بالمشي اذ لا يحصل البراءة المقطوعة الا بقبول شئ على الاقل فبما في الفريضة
 وبغيره او منه ولانه المستيقن لان الظاهر حال المسلم عدم ترك الصلوة

المعتمد

ومما يلاحظ في هذا
 من ان السابعة من
 الفريضة

والمعهلة من المعتمد الاول ولو كانت من الفريضة فريضة واحدة من الفريضة
 التي هي في المغرب ربا عية مطلقه اطلاقا كما كان في الفريضة في البيوت
 بين ثلث ربا عيات تحصيل البراءة المقطوعة ويخرج في الجهر والافتح
 لعدم الجهر فان قيل قد تقرر ان البراءة في النسيئة واجبة قواعد حال
 العكس في التمسك الكليف التبعين اعم يصح ومسلمه والا لزم الكليف
 بالابطال واذ اسقط التبعين كفت ربا عية واحدة ومنهها تسانس
 في الصورة المذكورة خمس صلوات اعتبارا بالبراءة في البيوت وقد عرفت بوجوب
 وقد اجاب بعض المتأخرين عن السؤال المذكور ان التزويج في اصل البيوت
 ياتي بعين الفاعل وموادة التزويج في التبعين بين سبعة يزداد التزويج
 في البيوت من غير ريبه ولو كان الفاعل اي فوات فريضة من الفريضة
 فبما في اي محله ان يقضي ثمانية مطلقه اطلاقا ربا عية في البيوت
 الصبح وثلث ربا عيات مقصودات ويقضي مع ذلك مغربا وبذلك فصل
 البراءة المقطوعة ولو كانت من المكلف صلوة واحدة في يوم واكثر
 ذلك اليوم فلا يدرى ان كان في ذلك اليوم سافرا او ماضيا فافقه
 ذكرنا في المسافر الا انه يضيغ سنا ربا عية مطلقه اطلاقا ثلثا وبذلك
 يحصل البراءة بيقين والى ما ذكرنا ان يقول مع الاستبابة فبما في ذلك
 ورا عية مطلقه اطلاقا غيب استعمال فوات تلك الصلوة مفرا ويجب ان يقضي
 مع ذلك كغيره باجماع لان يكون تلك الفاعل في المغرب ولو كانت الصلوة التي
 كانت اثنين من يوم واحد ففي الفريضة صبا معينة ورا عيتين لا على وجهين

على يمينها اي في يمينها اطلاقاً شاملاً ويبقى المغرب فيما اي بين
 الرابعتين فلو قصر على واحدة لم تفصل البراءة المقطوعة كما قال
 الغايتين رابعيتين ووجوب اوقات الترتيب يقتضي الاطلاق في الثاني قبل
 المغرب بين الظهر والعصر وبعد بين العصر والعشاء او بين العشاء والضحى
 ذلك على غير الاستمالاة الممكنة في الفوات ويبقى في الصورة
 المذكورة تفصيل البراءة المقطوعة ثنتين كذلك اي يطلقه يكون
 اعم مما قبل المغرب يرد بين الصبح والظهر والعصر والاخرى بعد ما يرد
 بين الظهر والعشاء فالاطلاق المحترق بين الفاتر والمبكر كونه
 الاول ثلثي وفي الثاني ثلثي وفي الثالث ثلثي وقد اشار الى الفرق المذكور بقوله
 واطلقت اي اطلاق المسافر ثلاثي والثلثية اي التي في يوم الغايتين
 حيث لا يدري انه كان ذلك اليوم حاضراً او غيباً الاقام او سفر
 وجب على التقديرين في هذه الصورة على الفاتر ثمانية ياتي بها بعد
 قضاء الفرض المغرب فيكون الواجب المشتمل خمس فرائض تفصيل
 ثمانية يطلق فيما كل ثمانية بين الصبح والظهر والعصر ثم يصلي رابعة يطلق
 فيما ثمانية بين الظهر والعصر ثم يصلي المغرب يصلي بعده ثمانية يطلق
 فيما ثمانية بين الظهر والعصر العشاء ثم رابعة يطلق فيما بين العصر
 وبذلك يحقق البراءة اليقينية ولو كانت اي الغايتان من يومين او جمل
 الجمع والفرق بيني انه لا يسلم انهما فائتان من يوم واحد او اعم من يوم
 الاخر من يوم آخر كان الحكم في الصوتين واحد في فقي الفاتر تفصيل البراءة

من كل يوم اثنتي عشرة فريض فيسبى سباً ومغرباً ورباً مطلقه اطلاقاً
 ويبقى من هذه الصورة من كل يوم اثنتين فيسبى المغرب في التبيين
 ياتي ثلث اطلاقاً رابعاً وبذلك نبراً ومنه ولو كان الاثني عشر
 فيسبى من ثمانية فواته صلوة واحدة مثلاً من يوم وشبهه عليه ذلك
 اليوم فلا يدري انه كان في ذلك اليوم سبياً او كان في احد الموضعين
 التي تحرك الكلف فيما بين الظهر والاعام فالقضاء سابعاً لا قبل الكلف
 فان مضى في حال القضاء التمام فقيم عليه ان يقضي بالمجب على المقيم
 على الصورة المفروضة ان ياتي ثلث فرائض بما مضى ومغرباً ورابعة
 مطلقاً والا اي وان لم يختره حالة القضاء التمام بل القصر وكما عليه
 في الصورة المفروضة ان ياتي بغيره ثمانية مطلقه اطلاقاً
 ومغرباً وبذلك يحقق البراءة اليقينية ولا تقتضي المحبة اي لا يشترط قضاء
 اعمالان ومما اذا خرج اسفل فرض الكلف الى الظهر فان صلى الظهر
 فوالجهد والاكاف اوقات سواظهرنا على افعال الوجوب في اللاتيان
 بالظهر ولا يكون هذا قضاء الجملة لعدم واة في العدد وما وقع في مباحث
 نعمنا من ان الجملة تخصي تعضي ظهر لم يرد بالقضاء الاضواء اللغوي
 اعني اللاتيان كما في قوله فاذ اقصيته مناسككم وكما لا تقتضي الجملة لا تقتضي
 العيدان كما لم يشتر وان كانت واجبتين عند اكان الفوات او شيئا من رواية
 زكاة عن ابن ابي قريظ السلام من لم يصل مع الامام في جماعة يوم العيد
 لا يكف القضاء وكذا انه ان يصلي اثنتي عشرة ركعتين وان شأنا رابعاً من غير ان

ان يفقد بها القضا وحديث ميسا بن النخعي يروى عن القضا ورواه
القضا العموم قوله عليه السلام من فاتته صلاة فليصليها كما فاتته حتى يروا به
ابي حمزة عن الصادق عليه السلام من فاتته الصلوة فليصليها كما فاتته حتى يروا به
عن القضا بالكيفية ولو اوتت المكاتب سوا كان عن فطرة او غير فطرة
تحتي من السكرات من قبله عالم به ثم من بعد الازالة او السكر او ما
المرأة او غفلت بعد الازالة او السكر فالتقصا لازم لزمان الازالة و زمان
السكر فاصلة دون زمان الجنون والحيف ما وجب القضا على المرتد فالتقصا
واما وجوبه على السكران فلا نه بنفسه صار سببا لثابت بقله فهو كمن غفل
الصلوة وقدرت الازالة المارة والاضواء المارة والقضا لما فاتته
زمان الجنون وايام الحيف فالتقصا واجب على المجنون بسبب غيبه العقل ولا بالترك
والخائض مأمورة بالترك اي هذه طائفة من الكلام ثم بما بحث يرون
الصبي والصبي على الصلوة الى جوارحه استجابا وهو اي التمرين في القضا
التي يبين والمراد بينا التوجيه وهذا الاستجابا يتعلق بالولي وليس به بالذمة
الاسطلق الصبيان لمن ينجح سنين كما اشار اليه بقوله سبع لغيره عليه
السلام وهو الاولادكم بالصلوة وهم اثنا سبع فللام خصاص مني الحكم
الذكر خاص لصاحب سبع وفي رواية غار عن الصادق عليه السلام
والكلمة في هذا التمرين ان يكون في اوقات البلوغ متدرج فيصلي سبع فاعلموا
الايمان بما عند توجبه الخطاب السكيني اليهم وصرح بالصبي لمشر اي اذ بلغ
تسعين لغيره عليه السلام واضرعه ثم كسبها وهم اثنا عشر والعرب على تركها

ما لازم

فلازم

بما انشر استقلا ما يترن على قضا فليصلي عليها اذ بلغ كما يفرق القضا وقيل
انما يستعمل البلوغ بالسلام وضعيف لا ماله لهدم
انما لم يتركها انما لانها لا تستعمل على اللطف في مقام
التمويه على طاعة الصلوات عند البلوغ فلو اخل بها لم يكن عليه قضا
لان الله تعالى لا يكون امر اجاب قال العلامة في محله على الاطلاق
الامارات على كلهم عليهم الطهارة والصلوة والتسبيح والتكبير والعزيم
على تركها بغير الشر والاعذار بالوجوب سنا كما كيد الاستحباب واجرة
تقبل انما يرضى من مال الطفل فان لم يكن ضلي الا بانه لم يكن ضلي الا لما
لاية من المصالح قاله العلامة في غير الصبي على الصلوة بعد بلوغه المعلوم
بالسلام اي يخرج من الموضع معتادا او الانبات اي بانبات
تسعين على العانة وما تمان العلة استبان شره كان بين الذكر والاني
او اكمال تسعين سنة لا بالذخول في الخمسة عشر كما قيل وهذا انما
يكون في الذكر خاصة ويمك بلوغ تسعين اي بالكمال على الاصح
بالذخول في التسعة كما قيل وهذا انما يكون في الانثى وقيل ان يؤمنها
باسن كما ذكره قيل باحدى عشر سنة وروي غار عن الصادق عليه السلام
بلوغ السلام والبارية بنت عشرة قال الشيخ في السنة ضعف وقد سلف
في البحث في مقام الكسب فيصلي سبع الصبي التمرين في نية الصلوة بين نية
الوجوب والذب قال الشيخ في الذكر في الوجود الاول يقع التمرين
فربما فيكون المراد بالوجوب سنا ما لو اوجب على الكلف **ويكن** انما يشال

فيه بان التمرين في السبل والتدين كما عرفت ولا تتعلم الاطلاقات التي
 انشأه وانما ليدل القصد وطا ان كانت فيه في التفرقة في الالفاظ
 لم يقع موقوفه ولا يتبين بانها لم يردم وجها للوجوب في ذلك
 الخلافت جزم بان صلوة ترمية مقتد بها لقوله عليه السلام من روى
 وجرز اما سنة في الفريضة وجب على الولي وصو الولد الذكر الصغير كالحج
 الاكثر وهو المشتهر كائنه عليه قوله في المشهور وان كان عام الروايات انه
 الاقرب مطلقا فضا ما فات اباه دون انه لم يقع لفظ الرجل في الروايات
 ومضى فقنا جعل ذكر الرجل في الرواية لا يقتضي لا يقتضي فوجب على
 الرجل القضا من المرأة ايضا واليه مال الشيعي في الذكرى ولو وقع الرجل في
 الرواية قال بعض علماءنا بوجوب القضا على العبد ويحمل عدم الوجوب في المرأة
 من كونها وارث والعبد لا يورث والزام الولي بالقضا بعينه ولا
 يكس على الولي قضا جميع المهور الواجبة الغائبة عن الميت بل اذا كان
 ذلك من صلوة وائتة او صيام واجب لا مطلقا بل اذا فاتا عنه
 كالمريض والخوف فلو تركه مع عدمه عليه لم يكس على الولي قضاءه والروايات
 في هذا الباب تحمل على انما من التركة سواء يكون على هذا الوجه وقال
 جمع اصحابنا ان على الولي قضا جميع فوات الميت سواء كان له عذر او لا
 هذا القول فتوى السيد الدررسي وقال ابن ادريس ليس على الولي الا قضا
 ما فات من مرضه سواء في زمانه في القضا والقصد والقول الاول الذي
 ذهب اليه هو قول الشيخ محمد الدين وعليه فتوى الشيعه وجرزه في الذكرى

الاجابة
 في القضا
 من المصنف

في القضا
 من المصنف

الولي بجميع ما تركه الميت معذورا كان او غيرا كما در اتين من مشتق وضرر
 في القضا والصلوة في الاسلام فالرواية الواردة في هذا الباب محمولة
 على ما مر من ان القضا من مال المسلم انه لا يترك الواجب الا عنه
 والى ان التركة كانت رتبة له ما تركه على الاطلاق ولو قلنا لا يوجب
 على الميت القضا في المصنف وليس احد من المصنفين في ذلك في حكاية واحدة منهم
 الا في موضع من مخرج وسع الوصية اي مع وصية الميت بقضا ما فات من القضا
 بقرينة من القضا على الولي لعموم النص على وجوب العمل بما وصى به الموصي
 ولو قيل الميت لما في القضايت عمد او عذر ما لا يكون اجرة لفظ ما فات
 في انه اي ذلك المال الموصى به يخرج الثلث لاسل المصل فلو كان ذلك في
 بقدر الثلث من تركته فلا يثبت والافرح منه ما مر بعد ان لم يجر الزكوة
 وانما يكون ثبته ذلك لان هذه العبادات لبيها كالج والركوة والمحسن
 حتى يخرج الثلث بل هي بنية محضة لا تعلق لها بمال كالمصوم **قال** اذا
 لم يمسق في القضا نير البدن بل من خلع البدن في لم يخرج المال لاجله
قلت اعقد اجماع الاصحاب على جواز ذلك مسورة وصية بثلث الثلث
 لا يضره حيث شاء ويصرف فيما اراد **قال** يجب اخراج الموصي للصلوة من المال
 لاسيما فيكون حاله حال المرح وان كان كذلك فلو لم يوص بقضا سواء لم يكن له
 شيء ياتي به او من المال المخرج كالج وسيتاجر عدلا ياتي به **قال** انه لو
 لم يكن الولي ماله الوفاة كما ملأ بل غير البع انما الميراث عليه تكليف القضا لرفع العلم
 عن النبي صلى الله عليه وسلم القضا عند البلوغ فيمكن ذلك لان استحقاق الميراث ملزم وكذلك عليه

عظيم

فهو على وجهه اما لو كان متعيبا او فاسدا لراى فنه الحق انما لا يخفى من الحيوة والحيث
 القضاة واما عند الشيخ وابن ادريس فانما يخفى من الحيوة والحيث
 اخذ باليوم وعلى يجوز للولي لا يستبرأ من الصلوة في يومه
 القيام بحسب ما لا لاول لان المقصود براءة ذمة الميت بغيره على غيره
 فواتر عياستهم كان ذلك بزيادة ايضا والا قرب الثاني حاله في الذكر
 كونهما في طابا بياج الصلوة لا تقبل التحمل عن ابي الرابع من الفضول
 في صلوة السفر وبيان سبب القصر وهو ابي القصر في الصلوة الاولى
 هذه الركعتين الاخيرتين للصلوة الرئيسية واما القصر في النوافل فلان
 الثاني نوافل الظهر والوتر والقصر منها عبارة عن السقوط كافي الصوم
 ولا قصر في ذلك اجماعا وعلى التقدير الاول واما القضاة فمضى في ذلك
 المستند في جواز التقصير قوله قد واذا ضربتم في الارض فليس عليكم
 جناح ان تقصروا من الصلوة وصل النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام
 قصره استغاره حاجا ونمازا ولا يجوز التكاهر وجاحده كافر لانه من راي
 الدين وسواء بعينه نالارخصه فلو اتهم عالما عاهدا ابرجوب القصر طلبت
 صلوة عند سلماته لانه زاد في الفريضة عند اول الحسبي سئل الصادق
 السلام فقال صل الظهر اربع ركعات وانما في السفر قال اعد وروي جابر ان ابا
 علي عده رسول الله صلى الله عليه وآله صاموا في السفر فسام العشاء وقصر
 ملازم لقصر الصوم اجماعا **قلت** خبر الجلي دل على ان الجليل ليس بمعدود وهو
 قلت ما اعظم اليه ايضا **قلت** قوله صلى الله عليه وآله انكسرت سنة ما لم يجرؤوا

ابرق عليه السلام ان كان قد قرئت عليه آية القصر وقصرته له اعاد وان لم يكن
 قرئت عليه لم يعيدها ليعيد الان على ان الجليل معدود ومخصان للجزالة كور
 وهو على سفر تاما ما يباح له الاعادة عليه كما في الوقت لا فارجله لانه
 لم يأت بالامور وعلى وجهه في عدة التكليف وقال عليه السلام في ارض
 يمشي عليه السفر اربع ركعات ان ذكر ذلك اليوم فلا اعادة وله ان يجر
 القصر سببان بحسب حق كل واحد منهما القصر السبب الاول السفر بركا
 ابرجوا وان كان ان في مكروه فخر صالحا لانه واما لم يكن مطلقا السفر موجبا
 للقصر بل هو سبب السفر الى المشروطة بشرط ان يقصرت انما الى ذلك بقوله
 وشبهه فانه الاول منها ربط القصر وجعله متعلقا بمعلوم ابي بقصره يكون
 ذلك معلوما عنه فلا يقصر المقيم الذي لا مقصده له وان طال سيره على روي
 صفران من الرضا عليه السلام في رجل يريد ان يمشي رجلا الى ميل فلم يزل
 حتى بلغ النهر وان قال لا يقصر لانه لم يزل السفر فمضى فراح واما خرج
 يمشي باخيه فهاذي السبب وكما لا يقصر المقيم لا يقصر المار بالبلد ونحوه
 كطاب الحال وان تجاوز كل شهر في سببه **قلت** يعني فانه في ارضه لا ياتي
 عوده لان قصده حدره بربطه بمقصود سببه في سببه القصر وقصره المتبع
 المسافة المعلومة كالف لا يتابع في الحكم فلو سافر بعده وروى واجرهم
 المقصود وقصده ذلك سببا لقصره فترخصه او استفاد من ظاهر عبارة المتن ان
 قصده المتبع يقع بلا من قصدهم فلا يعتبر فيه القصر اصلا وذلك لانك اذا
 قلت غسل الجنابة كان في الوقت او في غسل الحوض او في العيادة البدلية

ط
 فتاوى

الوضوء غسل اليدين بالكلية الى الملاءمة والشهيد ان مولا لو علم المقصود
ترخصوا والظن من قولها انه غير نسيم قصد اخروي قصد المتبوع وان لم يكن
بالله استلج باليسع واذا عرفت ذلك فلا يخفى عليك ما بين كلام المصنف وبين
كل الجملة والشهيد من عدم التقابل بين الطبيب به ولو جرد العبد المتق
ازوجبة الطلاق وعرضا على الرجوع متى حصل فلا حرج لهما ولا هم حرج
اتابع الذي قصد بربوط بقصد المتبوع ان يكون من عليه المأبذة كالتبعية
الزوجية في الحكم المذكور جاز في الصالح ايضا لكن اذا وطن نفس المتبوع
وقد نه على تباعده ولو في الصديق اذا كان مابعا وكذا حال لا يبرأ ايدي
المشركين والمأخوذ ظلم فانها ان عرف مقصدهم مقصداه فلهما اثر
وان عزم على الحرب متى قدر اعلى التخلص لم يترخصا ونظر الرخصة على المسافر
ينبغي اذا كان على راس ثمانية فراسخ فهو في قصر وهو ياتي في ذلك الموضع
لا واما على اثنين يوما وهذا حكم عالم يزوم ويقصد العشرة اي اقامة عشرة
ايام في ذلك الموضع ثم بعد ثلثين يوم صلوة ولو كانت ربيعة واحدة وسنة
الحكم رواية ابي بصير ولا تنس الباق على السداد فان لم يدري ما يتيسر يوما او اكثر
فليجده الى ثلثين ثم يتم وفي بعض الروايات يقصر اي المتردد في الاقامة عددا
الى شهر فلهذا هو المكان الشهر بلا تسعة وعشرين يوما واقام من اوله الى
آخذه اتم التمسكين قال العلامة والوجه بتقصير لان الشرا الواقع في بعض الروايات
كالمحل والثلثين كالبين والظن ان بعض اليوم لا يجب يوم كامل بل يفتق
فلو كان وصوله الى مظهر الرخصة الى المسافة وقت الغفر لم يتعين به الحكم

المذكور

المذكور في نظر الرخصة اذا بلغ المحل فلهذا يستوجب على كل مسافر نزل في غير
بلده وتردد عزمه الى ان يصفي عليه ثلثون يوما والى هذا اشار بقوله ولذا
كل فرقة وعرضا في غير بلد ثلثين يوما ثم يتبين عليه بعد ذلك الاقام ولو كانت
زبيقة واحدة لما ذكرنا من حيث الباق على السداد والمسافر في حدوده
يجب قبل وصوله الى محل الرخصة لا يجوز له التقصير او تسخير ولو خرج من منزله مسافرا
مطلقا سفره على طول الرقعة وبلغ مع ذلك المحل الرخص الذي دون المسافة
فلهذا على هذا التقدير ايضا يتم لا يجوز له التقصير لان المتيقن المذكور محلي بالقصد الجزم
بالسفر وكذا الى ما ذكرنا من انما يقول وكذا في محل الرخص قبل المسافة
اذا علق السفر على الرخصة فبني حكم المسافة الذي يزل في محل الرخص الذي
لم يبلغ المسافة مع التعليل وكذا المذكور حكم من نزل في حدوده والمراقص
المذكور التعليل الذي لم يقرن بالعلم وعلية الظن فلو علق سفره على الرقعة وعلم
ومولها او سلكه طنة الوصول فهو كما جزم بالسفر وتقصير المقام ان مقام
المتوقع ان كان على راس مسافة وسوم خيال اقامة فيه فهو قصر وعلى التقدير
وان كان قاصرا على المسافة فان ضي اللاء ان والجد ان وهو جازم على
السفر دون الرقعة وعلى التقدير ايضا لم يبرأ الاقامة فيه ولو كان في حدود
الغفار ولم يكن جازما على السفر به ونما او كان جازما لكن العشرة فالرواية
هذه الصور الاقام والمكره على سفره يقول على طنة وتعيد عليه فان غلب على
الاكراه والاكتفاء عليه ونظر مقصده المكره ترخص ان كان عزمه الى السفر قدر
على التخلص لم يترخص لعدم الجزم بالسفر وان احتمل الارني او جبل مقصده المكره

لم يترخص في من الشروط التي كونا المقصودا بالمسير ولا راي ذلك
 يستدعي ثبوت المسافة وتحتها والعلم بالمسير بالاعتبار بالادرع و
 ليس مقصودا عليه بل ثبوتها قد يحصل بطريق آخر كالبناء كما استرأى
 بقوله ولو شهاوة عدلين ولو تعارض السان بالنفي والاثبات فالعمل
 بالاثبات لان شهاوة النفي غير محسنة شرعا ولو حصل الاخبار الواحد بذكر
 من باب الرواية لا سبب الشبهة كفي اخبار الواحد بما اذا كان عدلا و
 يتفرع على هذا الوجه فرائض احدى ما يققه المسافة واللازم لا يققه ما
 جاز ان يقيد بكل واحد منهما بالآخر لعمدة صلوة بالنسبة اليه قال الشيخ
 الذكري ولو شك في مكانه لم يلزم المسافة اتم الاصله عدله وحي الى
 التي هي من الشروط التقديرية فرائض كما نطق حديث سامة وسئل ابو
 ابي بصير عن المسافة عن التقدير قال لا يري في ابي بصير يوم والتقدير
 ان ذكر قد يرد لا تقرب عليه بقتض شيا قليلا لم يجر القصر بانه لا يستأد
 ورد في الفضل من شأنه ان من الرضا عليه السلام قال انما واجب التقدير
 في غاية فرائض لا اقل من ذلك بعب ان يترسبه اما من شتى عمارة البلدة
 الذي يباقر منه يعني من مدج رانه دون البساتين والمزارع وعلية
 على تقدير ان لا يكون البلدة شحاجد ابل يكون معتدلا متوسطا في الماء
 وعدله كما به عليه قوله المتوسط فلو استقر خط البلد جدا جبان يترسب
 المستثنى من هذه المستثنى عمارة ذلك البلد والفرج عند اهل اللغة والعرف
 تلك اميال من غير اختلاف واختلف في الميل فهو عند اهل اللغة قدر مبر

تقريبه الى

في الارض المستوية من اهل الوقت رعبت الارض فرائض كل فرائض
 وفرائض اصحاب كل اصبح سبع شرا كل شبر سبع شرات من شرا البر دون
 الميل اما شرا المنسوب الى ما ستم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اربعة الاف
 خطوت او اثنا عشر الف قدم لان كل خطوة ثمة اقدام وسويعة
 لثمة قاله العلماء ولذا والماء فرائض ليوم كفي في عمل الحكم اربعة
 فرائض كد اربعة من مسلم من الباقر عليه السلام اذا ذهب برية او رجع منها
 فقه من يومه يكون الاربعة على هذا التقدير مسافة حيث قدر في المسافة
 الى المسافة يقدر بمسير يوم السيد انما يقوله او اربعة ابي اربعة
 فرائض اذا اراد الرجوع ليومه ولو لم يثبت التقدير بمسير يوم لما ثبت مع ما
 زاد في ذلك من تقصير بر الله بيل وقد ورد في خبر الفضل عن الرضا عليه السلام
 انه لم يثبت بمسير يوم لما وجبت سنة لان كل يوم بعده اليوم فاما يوم
 فغير اليوم ومبني بمسير يوم ان يكون كبير لابل للمقام والقوافل والقال
 وبه يثبت خبر الفضل عن الرضا عليه السلام ولو قصد الرجوع الى بيته و
 يومه فالأقرب القصر قاله الشيخ الذكري لم يسل مشقة المينة واليه سئل للم
 كاسب عليه يقوله او بيته وهذا لما يكون مع اتصال السفر فلو قطع البيت
 انقطع لم يقطع لان فاع المشقة وحصل الراحة **مس** انه لو قطع المسافة عن
 اربعة كاشفة ثم مضى ثلث دات لم يترخص والارزم تقصير المنة ودني اقل
 من سبيل وهو باطحا عا دالي هذا است ريقوله لا اقل اي من اربعة فرائض
 ويكفي للمكلف مع الشك وعدم ثبوت المسافة بالاعتبار بل بالادرع وشهاوة

على من حيث لم يتفق ذلك سيرة يوم ما عرفت من ان المسافة تعتبر بسيرة اليوم
 فيكون ذلك ايضا من طرق حصول العلم ببيت المسافة اذ كان في الغار
 والميل المحتمل لمن لا مطلقا لان الاخبار المطلقة في كفايتها طول الشارح
 قفوه وشبهة التوضيف خارج عن البحث وكان للبلد بغيره تعالى مما
 ابعد مسافته والاخرى اقصر وليس في تركه الاقصر وسلك البعد
 الطريقين الذي مسافته وان كان ذلك سبيلا الى الرخص والالتيان بالتقصير
 دون غيره من الاعراض كزيادة الصديق ومطالبة العزم قصر للامانة
 ووجود المقضي وسلك المقضي المسافة وقال بعضنا ان التمام لانه
 كاللأبي بصيرة لم يستبعد واذا عرفت كفاية اختيار سلك الابل بعد تركه
 في الطريق وفي البلد وفي الرجوع وان كان رجوعه بالطريق الاقرب لانه بعيد
 عليه ان يسافر وانما يخرج عن السفر بالعود الى وطنه الى ما عرفت في حكمه ولو سلك
 الاقصر كان الواجب التمام في طريقه وفي البلد وان كان قد قصد الرجوع
 من الابل لانه بعيد عنه لم يقصده او لا مسافة والعقد الثاني لما حكم له سلك
 الشروع الثالث من الشروط الثمانية الغرض من الارض فلا يكفي في القصر مجرد قصد
 المسافة بل الغرض اجماعا للتعليق في الآية الكريمة ولان اسم السفر اي
 يتحقق بلا قصد ولا يكفي مطلقا الغرض بل ضربين مخوفين احدهما ان
 يتوارا جدران بلدة وما فيها ان يفي اذ انصره اما الاول ففي رواية محمد بن مسلم
 عن الصادق عليه السلام قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل يريد السفر مخير بين تقصير
 قال اذا اتوا من بيتك واما الثاني ففي رواية احمد بن محمد بن عثمان عن الصادق عليه

السلام

السلام قال سألته عن التقصير قال اذا كنت في الموضع الذي لا تسع فيه الا ان تقصر
 والى ما ذكرنا انما يقصر لم يحث بحفي اذ ان البلد جدرانها والحدود فيها
 ان لا يسبح صلاها ان ولا يرى صورة الجدران ولو راى شيخ الجدار ولم يميز صورته
 لم يقصر في يومه التقصير بخلاف ما لو سمع صوت الالة ان ولم يميز بين فصوله
 اذا عرفت ذلك تبين لك ان ادراكا صامعا مما حاشه يجعل المسافر في حكم المقيم
 ولا يكفي عليك في اضافة الجدران الى البلد المسافة اذ المراد منه جدار
 بيوت البلد كما تشهد به رواية محمد بن مسلم ويشترط فيها التماسك والتوسط
 فلا يبرح سماع الالة ان الغوط في العلوك لا يبرح به اذ كان في غاية الخفاض
 وكذا الخالي في الجدران ولا يبرح به علام البلد كالمسافر والقلع والعباب
 المرتفعة الخارجية عن عمد الالبنيان لان الالفاظ المطلقة تحمل على المتعارف
 والمهود وقد ثبت على ذلك في بقوله لا السور والاعلام والسببين
 فان ذلك ليس بمعارف ويعتقنا سالم منبر الامر من المذكورين في التقصير
 بل اكتفى فيه بالخروج من منزله مستمدا على ما روي عن الصادق عليه السلام
 اذ اخرجت من منزله فقصرت الى ان تعود اليه قال الشهيد رحمه الله تعالى لا يبرح
 المسجد بل يكاد ان يكون اجماعا والمهر المذكور المروي عن الصادق عليه السلام
 من اجل مجمل والمحمل على المبين والسيد رحمه الله فحقا وما معاني فروع
 وفي دخوله يقصر حتى يبلغ منزله اما الاول فلهذا بين واما الثاني فلهذا بين
 من الصادق عليه السلام لا يبرح الى المسافر من قصر حتى يدخل ابله ويقصر المكلف
 المسافر في البلد المرفوع جدار البلد المتخصص جدا لا يسور والاعلة الى غاية ما يجب

فله على تقدير كونها مستوفية في الارتفاع والافتقار من ان لا يسبق اذ انزل
 جدران في الموضع الذي سرفه قعره الاقله والحد للبدوي في الموضع الذي
 نصب بيوت وحياته فيه ونزل فيه كذا الملة الواقعة في الموضع
 كالملة التي وجب التعديل في اقدار البدوي بعد فخره من نزل له انه في موضع
 لو كانت حلت ذات جدران لكانت مخفية عنه وجب عليه التقصير في ذلك
 الموضع وكذا الحال فيمن خرج من الملة المذكورة **مسلم** ان بعض فقهاء ساءد
 الى ان المتبرع في التقصير فاعادها خارجا وعاد الاضعا مما عاينها
 لو ادرك في العود احد ما وحق الاخر لزمه التقصير او علمته التقصير فاعادها
 وهو حاصل فلم يخرج له الا عام الابدان اراك الاخر ايضا والمعم قد حاول
 التوسيع فوجد عودا اما الاول فمضي حيث قال بحيث يفي اذ ان
 البلد وجدرانها واما رده في الثاني فيقول في العود يتم باوراك احد ما
 اذا كان او جدرانها وادعوت ذلك علم انه قد اعبر العلامة حماد
 في قطر المسافة وجوب فاعادها خارجا وارجا فهو في الرجوع ايضا
 فاعادها في وجوب التقصير فاعادها مما عاينها في الرجوع وجب عليه التقصير
 متى ارتفع فاعادها او فاعادها زال حكم التقصير معلق به حكم الاعام
 والشيد في الدروس المذكورة على عليه العلامة من اعتبار الامر في وجوب
 التقصير خارجا وارجا على الاروايتين المذكورتين **لا يمين** عليك بعد الاضعا
 بطريق المعادلة المذكورة والتمس فيها ان معاملة المص في هذا الموضع مطابقة لمعاملة
 العلامة والشيد شمله على رد ما استاده غير ما في هذا المقام الرابع من الشروط

انما يشبه كون السفر شاعرا كان واجبا او تداوبا حاشا لابقى سببه
 والناشر من زوجه ومارك وقوفه في المقيض من غرات قبل العود
 اعتبارا او كذا انما كذا للوجوب وكذا اسالك اي سالك طريق بطن
 فيه العطب في الملة كذا المتصيد هو وسلولته في مصيده ويطبق مصيده
 بعد الاخذ وكذا انما كذا في جوده وكذا اسن موده والفاية المخرقة كذا
 الزمان في سفره وطالب قتل نفس معصومة لا يترخص في ذلك لان الرخصة انما
 في تخفيف واعانة للمسافر على سفره ولا يسيل الى اعانة المعاصي فيما عاصى
برون فزاد ان المسافر اذا كان باقته على سفره فعل الطاعة
 كالم في زيارته النبي صلى الله عليه وآله ثم خضعه للمعصية في سفره كشراب الخمر والربا
 لم يبعد ذلك ترخصه في الاتفاق للمعصية بما سبب ترخصه **لوقصه** المعصية
 في اثنا السفر المباح بمعنى انه احدث فيه المعصية بمداينة لاوي انقطع ترخصه
 لاحد فلو عاد الى الطاعة قال لا ان يبعد ان يترخص في الاثر طاعة فمجرد
 لان المانع كان معصية وقد اذعفت **جواب** ان السفر على قصه معصية مضي انما
 كانت غاية واباقت عليه معصية لقتل نفس معصومة ثم في اثنا الرجوع من
 ذلك بل قصه وغرم على فعل الجمر ترخص ان كان الباقي من قصه
 الاضعا **مسلم** من الشروط انما يشبه بقا القصه واستمراره فلو قصه
 المسافة ثم رجع عنه اي عن قصه وقطع فيه السفر فان كان ذلك بعد
 بلوغ المسافة لم يكن قادرا في التقصير بالمسافة عشرة ارجا في الملة وان
 كان رجع منه قبل بلوغ المسافة او عزم غرما فاعادها في الاثنى لانس اول السفر

2

س

7

اقامة عشرة ايام مطلقا اي سواء كان ذلك قبل البلوغ او بعده او غرم عليه
 اي على اقامة عشرة ايام من ايام السفر لا غراما اذا كان ذلك الغرم
 على ان يقع تلك الاقامة في خلال المسافة وفي اثنائها لم يقصده في هذه الصور
 فخرج من حكم المسافر ولو تغير غرض الاقامة بعد تحققه وتبوءه وكان ذلك
 بعد بلوغه اي بعد بلوغ البلوغ فخرج من حكم المسافر لا مطلقا بل ان لم يكن صليبا
 ذلك الموضع الذي تغير فيه غرض الاقامة صلوة واحدة تاما والافضل به
 حكم التمام رواية ابي ولاد عن الصادق عليه السلام ان كنت صليبا فريضة واحدة
 بتمام فليس لك ان تقصر فالتمام مانع من التقصير ومحقق المنع مع التمام
 من عدم التقصير ولو كان ذلك تلبس بالركوع في الركعة الثالثة اذ الرجوع الى
 التقصير سيندم ابطال العمل وسنعي ان كان الرجوع عن نية الاقامة
 قبل ذلك فلا تقصير لان نشاط وجوب التمام ولو زوجه سرانجام صلوة ولم يقم
 للشيخ قول بوجوب الرجوع الى التقصير معصية اليها على ما افتتحت عليه من التخصيل
 المذكور في المتن وسواء ان يجاوز على القصر لا يرجع لانه يلزم من ذلك
 ابطال العمل وان لم يجز فخرج لانه يصح عليه ان لم يصح تمامه من وجوب
 الصلاة وعليه فتوى المصنف ولو اصرح بنية التقصير ثم نوى اقامة عشرة ايام في
 اثنا صلوة وجب عليه التمام اجمالا لا تنافيا سبب القصر وفي الاكثار
 في لزوم التمام بخروج وقت الرباعية فتواتر سواء كان فواتها على او سوا
 او بوجوب الشروع في صوم واجب دون مند حيث انه يسوغ في السفر على الاقوي
 او لاكتفاء بالاعمال في مواضع غير تردد وشاه امامنا في الصورة الاولى من الاقامة

نقص

الى استمر الصلوة في نية تمامها او المفروض ان رجسه من نية الاقامة
 انما حصل بعد خروج وقت الرباعية ونظرنا الى عدم خلل التمام وانما في الصورة
 الثانية من حيث ان الصوم الواجب على العبادتين المشرطتين بالاقامة
 وتحقق نية الاقامة فيكون الشروع فيه نية الاقامة كما تمام الصلوة وحسن
 ان نشاط الحكم من الصلوة وانما في الصورة الثانية من حيث انه يصح عليه ان
 صلى تاما اذ الموقوف في الحكم حقيقة ليس الا القدر الزايد عن الركعتين الاولى
 وقد حصل وحسن انه لم يصح منه ذلك مما بل على سبيل التفضيل والبرهان
 فكان وجوده كعدمه لا يحاط ان كل واحد من الامور المذكورة فمعه حصول مانع
 من الرجوع عن نية الاقامة والتقصير في بعض حلقها المتطرفة الى
 ذلك السبب من الشروط الثانية ان لا يصح للموضع له فيه ملك مستوطن
 ستة اشهر واثباته بقوله عدم بلوغه صدق بطلان نية ملك فلو كان له في
 اثنا المسافة ملك قد استوطنه المدة المذكورة وجب عليه التمام اذ
 بلغ ذلك الحد سزا عن على الاقامة او لانه مقيم في بلده وروى محمد بن
 بزيع عن الرضا عليه السلام عن الرجل يقصر في ضيقه قال لا بأس بالنيو
 عشرة ايام لان يكون له فيها منزل مستوطن فعلا الاستيطان فقال
 ان يكون له فيها منزل مقيم ولا يشترط ان يكون ذلك الملك صالحا سكني
 بل ما يصح عليه اسم الملك ولو كان ذلك ملكا دامة وكجوا بشجرة وبعيد او
 المستنبة ذلك رواية عمار عن الصادق عليه السلام ولو لم يكن له الا ملكة
 ما ذكرنا من اعتبار الاستيطان في الحكم المذكور انما بقوله قد استوطنه فلو كان له

بعد

في الثاني ملك لكنه لم يستطع لم يقطع سفره بالوجه اليه كما كنت على الرواية
والاستيطان على اي نحو كان لا يمكن بل لابد ان يكون في زمان الملك فتو
استوطنته قبل زمان ملكيته ثم حدث الملك لم يكن ذلك من تراخي الحكم المذكور
والاستيطان الذي ترتب عليه الحكم المذكور ليس على اي حد كان بل له وجهين
وموصولة فيه ستة اشهر معينا كما نطقت به الرواية ولا يشترط التواني في الاشهر
بل لا استوطنته مطلقا ترتب على الحكم وقد نبه على يقوله ولو متفرقة للملك ثم
للمتفرق والمتوكل ولو فرغ ذلك الملك عنه ساء في كل البلية غير من البلية ان في
التي خلاف ما لو اجره او اعاده او الشرط من ملكه الرقبة وفيه دلالة على انه لو
غضب ذلك الملك من بعد الاستيطان لم يقبح ذلك في تركه بل كما عليه التمام
الحكم الملك الذي يشترط ستة اشهر لا تقطع سفره به كذلك على اخذه ورافاه
على الدوام فانه لو اجازته وجب عليه الاتمام وان لم يكن له فيه ملك لان الظاهر
ان ما حكم الملك على شرط استيطان السنة كان في الملك قال الشهيد لا فرق ذلك
ولما ذكرنا كماله استار يقوله او اخذه الى البلد ووطنه على الدوام بشرط الظاهر
المذكور فلا يترتب على الجواز التقييد اي من اجتنابه عليه مع استيطانه
المدّة المذكورة كونه من حكم الملك فلو قصده ذلك اي الاجتناب او اقامه
غرفة ايام في مكان وكان ذلك المقصد من اول السفر الى من ابتداء افروجه
من منزله لم يقصر لا مطلقا بل ان لم يسكن ما بينهما اي ما بين مبدا سفره و
ما بين مقصده لم يقصر لعدم حصول سبب التقييد وان كان ما بينهما مسافة
تفرق الطريق لان ينتهي الى ما هبة الجدران او سماع الاذان لانه قد صا

بحكم

لا يشترط بحكم بل السبع من الشروط الثمانية ان لا يكثر السفر الى ما يريد
سفره على حضرة في حصول كثرة فيه احوال اعيان بالسفر الثانية وهو سبب
العلة في المختلف ما بينا بالاول في السنة كما لم يكن في الملاح والملاح في السنة
مطلقا في السنة وغيره وسبب التشديد ان عرفت ذلك فالبدو في
الطال على اضع العشب من حيث الشجر وكذا الملاح اذ لم يكن اهل منه ولم يكن
سفينته نية لان الملاح الذي سفينته فيه واهله ليس بطالع بل يكون
سافر الى موضع وكذا المكاري التاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى
سوق وكذا البريد والرسول في توهم كالملاح والايام الذي في امارته وكذا
الذي في حاشية يقولون ولا يترخصون لما رواه اسمعيل بن زيار عن الصادق
عليه السلام سببه لا يقصرون في العسوة الى ان يدور في حاشيته والايام
في امارته والتاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى سوق والراعي والبدو في
طلب القطر ونسب الشجر والرجل يطلب الصيد يريد به الدنيا والحارب وما
الملاح يطلب معدودا في هذه الرواية لكنه قد كوز في رواية محمد بن مسلم عن ابيها
والمقبر مولانا صدق الاسم كما استار اليه يقوله او اصدق الاسم ومراعاة
يحصل بان يسافر اصدق الى مسافة ريتين لا اقل فبان انه اي بالسفر الثانية
يقصد ويتحقق كثرة في جوب الاتمام بما يتحقق في السفر التي تسمى فيها كثرة
السفر فهي في الاسم في المختلف يتم في الثانية حيث ذهب الى ان كثرة
يتحقق الثانية كما مر ويجب عليهم الاتمام عنه تحقق الاسم مطلقا بل كط
عدم اقامته مطلقا سو كان في مسافة او يدور بها وهذا الإطلاق انما يحتم

في بلده واما ان كان في غيره فليس كذلك بقا في الرخص الاسم كما
 فيه عليه بقوله والسنة في غيره متى تحقق الشرط وموسم اقامة العشرة
بيننا اي بين تلك السفرات الثلاث وجب الاتمام ولو اقام كثير السفر
العشرة في بلده مطلقا او في غيره بلده سنوية بعد ابي عبد الله كانت سفرات ثم
 سافر وجب القصر لزال الاسم الموجب للاتمام عنه وكيف في العشرة اقامة
 في كثرة السفر كونه مطلقا بحيث لا يحلها السفر الى مسافة فلو استعمل من
 سكان اقامته الى موضع يفي فيه اذان مكان الاقامة وجدرانه ولو لم يقع
 في ذلك الموضع عشرة بل رجع الى مكانه ثم استعمل الى مرة اخرى الى موضع
 يفي فيه الاذان والجدران ثم رجع الى مكانه وهكذا حتى كملت له عشرة العشرة
 في ذلك المكان كانت تلك العشرة المقصورة قادمة في الكثرة واما ان كان مكان
 الاقامة الى موضع موطن الموضع فهو في حكم مكان الاقامة والمسلم انه لو نوي
 المسافة اثنا عشرة مسافرا من البصرة سوجبا الى الكوفة مثل اقامة
 عشرة واثم ثم سافر قبل تمام العشرة من ذلك الموضع سوا كان ذلك في صوب
 المقصد او لا يكون في هذه السفر ثمانية ام لا لظن انها سفر ثمانية لان الاول
 انقطعت شرعا بالاقامة والاتمام ثم بعد ذلك الانتقال الثاني من ذلك الموضع
 بقصصت نصف ضلعي هذا الموضع في الانتقال الثاني الى موضع سوا ذلك ولو نوي
 اقامة عشرة واثم ثم قبل تمام العشرة ارتحل من ذلك الموضع اما الى صوب المقصد او
 الى غيره كانت هذه سفر ثالثة حسب الاتمام ولو كان له في تلك المسافة
 اثني عشر البصرة والكوفة او طان كثيرة في هذه السفر حادثة وكان غيره في

جبر

اول فرج حسب ينسب على اوطانه فلي يقال هذه اسفار متحدة ام لا
 فيه تردد والذي تحت الشبهة حماد موالفاني لانا سفر واحدة وعرضا
 لانا مفصلة حسا وان كانت مفصلة شرعا ومن ثم لم يذكر الاصل في السمال
 في ذلك اما لو وصل الى وطنه الاول وكان في قصده عدم النجاء وعنده في
 سفره ثم عرض له سفر آخر الى وطنه الآخر قبل العشرة وتجددت له السفرات
 على هذا الوجه تحققت الكثرة وجب الاتمام في الثالثة اثناس من الشرط
 انما يستتبع السفر لوقت الاداء فلو خرج الى السفر بعد دخول الوقت
 وبعد ان ادرك من اول الوقت قدر الطهارة وقدر وقت اربع ركعات من
 الصلوة قال كونه حاضرا في بلده او قبل وصوله لخصا كما انما رايه يقول
 ولو دون على الرخص اي ولو كان ادراكه ذلك الوقت لم يفته على الفضا
 او ادرك عايد من سفره الى بلده من آخر اي اخر الوقت قدر ما اي قدر الطهارة
 مع ادراك قدر ركعة من صلوة اتم في الصلوة ثانيا في الاول فيلزم رواية بشير
 التتال عن الصادق عليه السلام ولانه غاطب بالصلوة في اول الوقت ونفي
 او اياها فاستتمت في ذمته عايدا ولما ذكرت المرأة في المقدار من الوقت
 ولم تصل في وقت لم تسقط عنها بل يجب عليها فقلت ما ذكرته من
 المستند بعارضه رواية اسمعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام فانه قال
 قلت يرحل وقت وانا في اهلي واديه السفر فلا اصلي حتى اخرج قال صل
 في قصر قلت هذه الرواية محمولة على ما لو خرج قبل ضي الوقت فجاءه بن الجبر من
 المتخلفين اذ الاول وال علي وجوب الاتمام والثاني على وجوب القصر حماد كراما من

وجوب الاتمام والقصر المذمومين للغير من المذكورين بتبين ان محل النسي على الانبياء
والاول على الوجوب للغير من الخبرين كما فعل الشيخ رحمه الله ليس هو ان المستحب في
الصورة الثانية فمما يتقارب فيه فرض وثبتت سبب الاتمام قال الصادق عليه
السلام حيث سأل السجمل بن قباير يدل على وقت الصلوة وانما في السفر
فلا اصلي حتى ادخل البيت واتي وقال الشيخ رحمه الله لو دخل على الوقت
وسوى السفر ولم يعجل حتى دخل المسجد فان بقي من الوقت مقدار ما يمكن فليس
بالاتمام فليدبر الا تمام وان لم يبق ذلك المقدار قصر وفيه ان سبب القصر اما
انتهاء الوقت وكلاهما مستقيمان في هذه الصورة وروى بصريحه عن النبي
عليه السلام في الصلاة والسلام من ادرك ركعة من الفضة قبل طلوع الشمس
فقد ادرك الغنمة اذ تامة ومن علمنا من اجزال الوجوب لا اتمام الا اذا
فجر وجوب الاتمام في الصورة الاولى والقصر في الصورة الثانية وكما يتم المسافر
وجوب في الصورة المذكورة من كذا ان يقطع ثم قطع في خواتم الفجر في صلاة
فاته في الفجر ولو كان يقضيها سركا به عليه بقوله وان قضيت سركا اذ
انقضا تابع للاداء وقد فانت تماما قال عليه السلام في فاته فريضه طليقها
كما فاته والحكم بوجوب الاتمام على المسافر مقصورا على الفواتي الفجر فيكون
حكمها بخلاف فواتي السفر لان الاتيان بما يجب ان يكون قصر او ان قضيت
حضر اعرفت من ان القضا تابع للاداء في المذكور **روى** ان اصحابنا
رضوان الله عليهم تفردوا بالتخيير بين القصر والتمام في الاماكن الاربع المسجد
الحرام والمسجد النبوي صلى الله عليه وآله وسجدة الكوفة وحائر الحبش على السلام والمصعد

ان يشير لاذك فقال وانما يجتم على المسافر القصر في غير سجدة من المسجد الحرام
وسجدة المدينة ومسجد نبينا صلى الله عليه وآله وجامع الكوفة وما يؤولا
الي مسجد الحسين عليه السلام لما عرفت من ان النسي الدالة على وجوب القصر
المسافر مع تحقق الشرط فيه اما الصلوة سيما اني الا ما كان المذكورة فان
اتمام الصلوة مع سوء الوقت افضل ويجوز القصر اما جواز القصر فيها فاجماع الفقهاء
لا من اصحابنا فيه واما المستند في جواز الاتمام فنقول الصادق عليه السلام
يتم الصلوة في المسجد الحرام ومسجد الرسول وسجدة الكوفة وما يؤول اليه من المساجد
ان الفضل اذل على جواز الاتمام فيها ثبتت الاصلية باعتبار كثرة الثواب
كاستدراكه زيارته فانه في الاقامة الاتمام بالسنة في الوقت اذ مع الغنى
القصر قطعا وقال السيد رحمه الله جواز الاتمام ليس مقصودا على من المدين عليه
بل يستحب على من كل امام من الائمة الاثني عشر وخمس ادريس للاصل وسو
الحق وانما من الميبرس ما دار عليه سور المشهد لان دون سور البدر لان
الميبرس المكان المطهرين ذلك الوصف ما تحقق فيها ذكرنا اذ فيه جاز الحائز
لما امر المسلمون لغيره باطلاق الماء على قبره لانا المدين لانه لا شيء لا شيء
منه اثر **روى** ان الشيخ رحمه الله ذهب الى استحباب الاتمام للمسافر في البلدان
الثلاثة مكة والمدينة والكوفة ولم يجعل الاتمام مقصدا بالمسجد بين طمع
الكوفة وظاهر من الروايات تشدده وما وقع في بعض الروايات من القصر بالمسجد
فمنه ان ذلك ليس ليخصيص بل تشدده وقال بعض فقهاءنا بالتخيير في البلدان الاربع
حتى لا يبدل المصنف لورود الخبر على المسلمين السلام وقوله فراجع وبارك وتعالى

مسجد خاتمة
النبوة

وقال الكل حرم وان بقا وتنت في الفضيلة تحت رالمص سمو المقدم على المستحق
 وعلمه في العلم في المختلف ولوفات الغير في غير المسافر في احداهما في اظه
 الا ان كان حتم الوجب في القصر الفضا مطلقا سواء ياتي بها في تلك الا
 او في غير لغوات حمل الفضيلة اعني الاء او ينهل القصر ان اتي بها في غير حمل
 المرنية واليمين ان ياتي بها لان القضا تابع للاداء ويحمل التحريم مطلقا سواء
 صليها شيئا او في غير لان القضا تابع للاداء وان فاته يوصف التحريم فيكون
 غير اني قضاها بين الاعام والتغير وهذا الجسما لسوا الرابع عند انهم
 كما است بقوله فالظان التحريم كماله وان قضيت في غيره اى في غير موضع غير
 لغاه قوله عليه السلام فليقتضها كما فاته والظاهر ان تمامه في حمل
 واما لانها لا يجب ان لا يفي التمام واسترطاطية منه اى التحريم ان
 امتاره وذلك لانه لا ثبت غيره فيها بين التمام والقصر فلا بد ان يكون ما
 ياتي به بعد الاخرى والالتيان باعدهما لا يستلزم به كفيضا متفق على اذ كان
 معية اية نظر الشارح ولا يغيرت اية الا بالتحصيل قصدهما باليمين
 اذ ليس لهما الا ما نواه من علم لقوله عليه السلام اما ان العمل بالنيات ولقوله
 عليه السلام لكل امرئ ما نوي واذا ثبت وجوب احدهما فلا بد ان يكون
 ذلك الشيء موضع اليقين سواء لالصلوة فيجب ان يكون احدهما عند ذلك الوقت
 في اليقين لا عام شيئا لم يتم عليه الا عام بحيث يزول عنه وصف التحريم في ذلك القصد بل
 الظاهر يفتي في ايضا على حكم التحريم ولم يخرج بذلك عن كونها لو توي القصر فانه ايضا
 عاصفة التحريم وعلمه والى ما ذكرنا است بقوله والظاهر عدم طرح بابا فيه احد مما

القصر

انهم

التحريم الذي كان عليه بل انما لا يصلح الا استحباب نعم يرتب حكم الشك
 على ما نواه قصر او ناهما ولو شك من الاثنين والثالث وسوقه نوي القصر
 حكم بطلان صلوة حيث انما ثانيا يديه اليه است بقوله فبطلت في المنوي قصر
 ولو توي الا عام فخر في الشك لكونه لا يقدر فيها بل يجب عليه ان يني على الاكثر
 ويتم صلوة ويأتي بالاحصاط كما نبه عليه بقوله ويجب ان ياتي في الاخرى اى في
 المنوي تمام ولو ان المصافر في غير مواطن لا يجب مع علم الحاشية
 التي ربط فيها قصده والعلم بان فرضه القصر اعادة مطلقا في الوقت
 خارج وسواء قصره الدشة او لا لانه زاد في العزيمة عند التحول
 عليه السلام ساءه صليت الظهر اربع ركعات وانا في السفر اعد ولو بقدر
 بالصلوة بشئ اذ ان شئ العلم بالي بالي في الوقت والبال
 انه قد صلي ما قبل بعد العلم فكله كى على الاعادة مطلقا
 بين بدو في القصر وظرف وظرفه فلو اعدا في ذلك الوقت قصر
 رتت ومنه ولو تناول ولم يعد في ذلك الوقت حتى فرغ الوقت حسب
 الاثبات ببقائه خارج الوقت لانه كان قد خطب بالقصر عند خبر العلم
 مع بقا الوقت وما تاتي به لم يقع على وجهه فيبقى في عدة التكليف اما لو فرغ
 الوقت وقد صلي ما يجب العلم بالسفاه لم يكن عليه الاعادة وان فرط
 في التفتيش وقصر في التفتيش في المسافة في سيرة اذ اصل عدمها التكليف
 بالعلم واليه است بقوله لان فرغ الوقت وان قصر وفرط في التفتيش و
 الاستسلام لان لما بانما وقت مشرعة ولم يعلم بوجوب قصره الا بعد

فوات الوقت ولو ان العالم بالسنه جازيا لم يكن بمنى انه لم يعلم ان فرضه التقصير
السفر فلا اعادة عليه مطلقا لان الوقت والاني خارج لان السنه في حده عالم
يبدل او رداية زراة في الباقر عليه السلام من قرئت عليه آية العقر وقت لا اعادة
وان لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها لم يجد الحكم بالتقصير في الصلوة والصوم كرواية
الجبلي عن الصادق عليه السلام في العالم في السفر ان كان قد بلغ ان رسول الله صلى
الله عليه وآله منى عن ذلك عليه التقصير وان لم يكن بلغه فلا شيء عليه وما قيل
وجوب الاعادة على الجاهل اذا علم الحكم والوقت بان هو خلاف المشهور والرسول
اي ولو نسي حكم التقصير بعد ان كان موصوفا ما تم فالشهر بين الاصحح بالاعادة في الو
خامس وليس عليه الاعادة لو خرج الوقت لقول الصادق عليه السلام وقوله الله
الجبلي عن رجل صلى مسافر فقام الصلوة ان كان في الوقت فليصلي وان كان
الوقت مضى فلا **فان قلت** الرواية ليست صحيحة في النسي فيمكن ان يكون المراد
الجاهل **قلت** الامم لا تشبه اما في الجاهل او في النسي اما الاول
فلا يجوز علما عليه اعادة اما الثاني فلما روضة الرواية السابقة في حق الجاهل بين
علمها على النسي في رواية الجبلي عن الصادق عليه السلام في الرجل نسي فيصلي
في السفر اربع ركعات فقال ان ذكرتها في ذلك اليوم فليصلي وان لم يذكرها
مضى ذلك اليوم فلا اعادة وقيل باعادة النسي مطلقا والرواية ياباه كادف
خرج بالوقت من بعد ان صلى في غير امة تاما في المقام فخرج بالاولى وهو في وقت
حد الرخص موضع خلا الا انه ان كان غرم حاله فخرج من مقامه على العود وغرم
على الاقامة في المقام عشر مستثناة من الشرع في زمانا اولاه مطلقا بغير ذيمايه

وعوده وفي المقام وذلك لانه انقطع سفره بانقطع الشبه وقدرت ان شرط
التقصير استمرار المقصد وروي عن ابي الحسن عليه السلام تيمم الصلوة الذي يقصر
في غير المقام المدة الذي يقول اخرج اليوم اخرج عداشته او ان غرم ماوي
المقام غير بعد التمام حاله فخرج على المفارقة في المقام مفارقة سفرية بان
يقصد الخروج من المقام السفر قصر لانه زال عنه سبب التمام وقصد سبب التقصير
لكن لا يقصر الا بسبب محمل الرخص لان السفر من بلد الاقامة كالسفر من بلد
بجانب اقامة المقام كما يجب بناك اذا قلنا المفارقة على المفارقة السفرية
لانه لو فارق مكان الاقامة بعد التمام فبقي على وجوب السفر بل في موضع
آخر وفي المسافة يمكن عليه التقصير بل يجب عليه التمام كما في مكان الاقامة
او خرج ماوي المقام ميدان صلى عازما ما على العود الى مكان الاقامة فليس
بالاقامة فيه عشر او يجب التقصير عليه حاله العود بلا خلاف واما في الذهاب
المقصد فبغير خلاف للاصحاب منهم من اوجب التقصير عليه فيما حيث انه يقصد
انه عازم في الاقامة ولو كان في نية العود فهو بمنى ان سفره في حاله
خروج ولم يكن له نية العود ونهم من قال بوجوب التمام في حاله لا يثبت
سبب العقر حاله خروج وما زال عنه سبب التمام ميت ان في نية الرجوع لا
كانه وان لم يكن في مقصده الاقامة فيبقى على حكم التمام فيهما والمقصد
عليه التقصير المصداك است ابي يقول او على العود يعني ان غرم على العود
من غير قصد الاقامة فيه فالأقوى التمام في الذهاب والبلد المقصد و
العقر العود اما الاول فلما عرفت من انه لم يثبت موجب التقصير فيكون نفيها

المقصد والتمام

على ما كان وانما انشا فلانما احج بيل القم ولو لم يقصد ما بقي المقام في حالة حرج
 عن مقام شيئا من الرجوع والاقامة ولا السفر حيث يكون اهل البلد او مترودا في
 هذه المسئلة ما سبق في المسئلة السابقة من الخلاف انما انشا الى بلده بقوله فوجان
 والمقصد ما ذكرنا في السئلة وموانه يتم في الذم في المقصد لانه يقصد في عليه
 انه لم يشأ سرج القم حالة حرج حيث ان اهل او مترودا فيكون فرضه
 ابقاء على ما كان عليه وانما الاقام في الرجوع الى بلد الاقامة فمشرط يقصد
 الاقامة ويوسف عن اهل البلد المترودا ولو خرج الناصبي بعد الاقام فوجا
 كذا كذا في حرجا بالفاصله فرض لكن يفرم التردد والسبي بين المقام وبين
 مدسين ياد الملوك فترار استعده ويغرم الاقامة في المقام مشرة مستطاف
 اخري ويكون ذلك في اية الشرط الاخير الذي يمتنع الى المقام فالانعام اي
 الانعام كما سبق في الصورة الاولى لانه لم يحدث فيما نحن فيه مرجعا للتقصير
 فيبقى ما كان عليه من الانعام **مسلم** ان هذه الصور المذكورة كلها مشرة
 وسنية على ان الخروج مما هو في الاقامة قد حصل بعد ان صلى فيه تمام الليل
 قصه الاقامة وقيل الانعام اذا عرفت ذلك فلو نوي في مكان اقامته مشر
 ولم يصل فيه تمام فخرج الى ما دلوك فتراد ان كان في نية العود الى ذلك
 المكان لم يكن الحكم فيه كما ذكرنا بل يلزمه التقصير في جميع الصور والاحوال اي
 سواء نوى في حرجا على الرجوع او لا قصه عارقة ذلك المكان او لا وسواء
 كان اهل البلد يقصد شيئا او لم يكن بل يقصد ما دون المسافة وسواء لم يجر
 ان حرجا ولا الى ان يفرم العشرة في موضع ويتم فيه رواية ابي الداود في

قال

بغيره المزمع بان المقام
 من حيث

قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني كنت نويت حين فعلت هذه ان اقيم
 فيها فاني نوي في ان اتم ام اقص فقال ان دخلت المدينة فضليت بباصلة
 ورضيت واحدة بتمام عليك ان تقصر حتى تخرج منها وان كنت حين دخلتها
 على نيتك التمام فلم تقصر شيئا فبعض واحدة بتمام حتى بدالك ان يقيم فانت
 في تلك الحال انما ان ثبت فانما المقام فقصر ما بينك وبين شهر فاذ مضى
 لك شهر فاقم اشترى عبارة الحديث وقوله فقصر ليس مشرعا على نية المقام بل
 يطوي اذ المراد انك شيت فانما المقام فاقم وان ثبت لا تنوي المقام فقصر
 قال فاما والله استدلال من هذا الخبر على عموم الحكم في جميع الصور ان ترك
 الاستقصا في جميع الحالات السؤال تبين صور اشترى بعض عموم الحكم اعني وجوب
 التقصير **مسلم** انه لا يجوز للمسلم ان يهاج بين الصلوتين المشتركتين في الوقت
 ومن سجد لك لمسا فقل نعم والياش بقوله وسجد المجمع من القرصين لما روي
 النبي عن الصادق عليه السلام قال كان سوا صلوا عليه وآله اذ كان في سفر
 او تجلت به فاجتمع بين الطهر والعصر والمغرب والعشاء وقال الصادق عليه السلام
 ان يجل الوقت الاخرة بانفسر قبل ان يغيب الشفق وكيف المجمع ان يأتي باذان واحد
 واقاتين ولا تقبل بينهما فاحذر من تشبه به لك روايه منصور عن الصادق عليه السلام
 لانه قد ساء من صلو الموقت بجمع قال باذان واقاتين لا تقبل بينهما شيئا
 بكه اصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وتيمم المجمع ان يفرم الثانية الى بان يأتي بالاول
 في يستما الغشص ما تم يأتي بالثانية بعد الفراغ منها من غير استعجال بالانزال
 او يفرم الاولى في الثانية بان يوحرك الاول الى اخر الوقت فيبقي اولا الاولى ثم

انما

۱۰۰

فمنه

فباح ان تقعدوا من الصلوة ان حضرت اول الليل لم اذن من الغيب فبأنس من الفقر
والا لكان اشترط الخوف لمواظبة رواه ثمانية عن ابي بكر عليه السلام صلوة
الخوف احق ان يقعد من صلوة سفر فليس فرض ومن سبعتين انما تقصيرة
مطلقا جماعته وفراوي وقال الشيخ انما تقعد في الغيب بشرط الجماعة لان النبي
عليه السلام انما قصر في الجماعة **فكأن** ان تقول وقوع ذلك في الصلاة
عليه وآله اتفاقا لا يدل على الاشتراط والمحقق ان الغيب كالمسافر في البيت فبالجماع
انه خالف من اشترط الجماعة ولما ابي للصلوة خوف صرنا رابع اراه المعاد في شرط
كل واحد منها يستدعيان كيفية صلوة ذات الزمان فان كان العدو ماله للزمن
وقت الصلوة واقفا في غير جهة القبلة **كان** او تنحالا او مغاويرا
بجوه ابي جهم وعلمته ماله الصلوة على المسلمين يكون فم ابي
المسلمين قوله لا تفرق بحيث يمكن ان يفرقوا فرقتين يكون احدهما نصلي
مع الامام والاخر في مقام العدو وهو سهم ولا بد من ان اعتبار شرط آخر
وهو ان لا يخرج الحال الى الزيادة التفرق على فرقتين كما عليه بقوله مع عدم
الى الزيادة على فرقتين فصدق هذه الشرط الاربعة كلها صلى الامام بالاوي
اي الفرقة الاولى في مكان ليس بلغ من العدو ركعة واحدة والظان يقال ايديها
فادفع الامام مع الفرقة الاولى من الركعة الاولى وقام الى الركعة الثانية فعدوا
اي الفرقة الاولى عن الركعة الاولى والامام وجوبا وانما صلوتهم فيقومون مقام الاخرى
انتي كانت في الفرقة الاولى فيقوم مقام الاولى فبذلك على وجه الامام
ومو يطردهم ويطلب قرأته في الركعة الثانية وهذه الفرقة انما يرد قوله اي

الامام فواجب للشيء الثاني ففقد من الثاني والامام في التشيخ
 صلواته ويطلق الامام التشيخي وجوبه على كل من في الفرق الاثني عشرية
 الاكابر كالمجاهدين والاشاعرة والشيعة والامام ان ينفذ القراءة الثانية
 على سبيل من عمل السلاح وكذا استحباب التخصيف في كل ما لا يقتضيه الا لا يقرأ
 في ركعتي الثانية من الصلوة فمما لفت لبنا في الصلوة في وجوبه او المأمور
 تمام المأمور والامام الصائم بالبقاء **مسألة** انه لا بد للثبوت من الغايه في هذه
 لان فرض يحصل به الثقة بكونه قريبا يكون شخص اهل بقاءه في ركعتي
 للصلاة في انما صلوة ان يطعن بغيره والثقة مع تباينها اختيارا او اضطرارا
 لا يثبت فضلا كثيرا او لاحتاج الى كل شيء في ذلك في صلوة واما ما من الكيفية
 انما هي في التمسك بالمقصود والصبر والتمسك في حصول الشرايط المذكورة
 صلى الامام بالركعة الثانية ركعتين او بالركعة الاولى على السلام يعني في غير
 الصلوات وذلك لان الصورة الاولى تشبه بجواز ما رواه المصنف في الصلوة على السلام
 وقد صلى المصنفين على السلام ليلة الهرب بالركعة الثانية ركعتين واما
 الصورة الثانية فهي بدول رواية رامة ومحمد بن علي بن ابي القاسم السلام واذ كان
 الحديثان صحيحين فنحن ثبت التخيير لكن الاول افضل قاله الشهيد وذلك لان
 المصنفين على السلام حيث فعل ذلك واما لان في ذلك من النقص في العمل بالركعة
 وذلك لان الاول اكد من موضعين كبر الامام والتقدم فيه في ان يزيد الثانية
 في الركعتين يجرى نقصه في الركعة واما الثاني والامام الصلوة الثانية في المغرب
 صلى بالركعة الثانية وحسب له ركعتان الثانية في الصلاة فمما لفت لبنا في هذه

وقال

وقال العلامة لا يشترط في التشيخ الاول جاذبية كونه اسوة لغيره **مسألة**
 انما يجب على الفرق المصليّة هذه السلاح لقوله تعالى ياخذوا حزمكم **مسألة**
 ان الامور للمجاهدين على الفرق الاكابر ايضا من باب الاول لانها المستعدة
 للقتال ومنه ما يقول ان الامر المذكور في التأسيس للوجوب بل لا بد
 على الجاذبة والمجاهدين السلاح الذي كسبه السيف والمخو والمكين وتترك هذه
 السلاح في موضع ومجه لم يتصل صلوة لان لا بد من شريط في هذه الصلوة
 ولا يجوز منها وانما هو اجتناب عن الصلوة انما هي عن فاعلة العلامة التشيخي
 نعم يكون انما يتبركه **مسألة** بانه لو صح هذا الاستدلال بالعلامة لزم منه
 صحة صلوة من لم يكن تم المصنف والعلامة المصنوعة في صلوة وان كان
 عامدا في ذلك اذ الدليل المذكور جازية مع انه ان في القواعد **مسألة**
 وهذه الصلوة التي فيها كفيتهما وهي من الصور الاربع تسمى صلوة ذات الرفع
 وقد عرفت انها مشروطة بالشرايط التي هي في الواقع واحد منها بان لا يكون
 العدو في غير جهة القبلة بل في جهتها او لا يخاف من مجرمه او لا يكون في المسلمين
 قوة يمكن اقترافهم وقتل او تخرج الحال الى زيادة الفرقين لم يبق قدره
 الصلوة لان صاحب الشرع انما ربط هذه الصلوة بهذه الشروط والعبادة ايم
 توفيقه لا بد فيها من اعلام صاحب الشرع وانما سميت بذات الرفع لانها كانت
 في موضع كان فيه مطلق جبل الوانة مختلفة بعضها من بعض اسود وبعضه اصفر
 وقيل كانت الصلوة معلقة على ارجل الملبود والحق انما يخرج والصلوة
 الثانية من الصور الاربع المذكورة ما انما لم يبق قوله وان الكل اي وان اكل الامام

الامام في حالة الخوف الصلوة بكل فرقة بان يصلي بايدي الفرقتين مجموع الصلوة
 والفرقة الاخرى تحسم فاذا سلم الامام ذهب الفرقة المصلي الى مكان اصليهم
 لكسبة ثم يصلي بالطائفة الاخرى فقال له وفرضنا له صلواته والصلوة الثانية
 المعتادة للفرقة الثانية فعل له او وجبت بالنسبة الى الفرقة الثانية فهذا مما
 على حوازه صلوة المفرد خلف المنفصل وهي اي الصلوة المذكورة على الصفة
 المذكورة بطلان العمل وانما سميت بذلك لانه عليه السلام صليما في ذلك
 الموضع قبل مواسم واد اوقرية بالجواز وشروطها ثلثة احدى كون العدو
 قويا يخاف سجود على المسلمين في الصلوة والثاني ان كان اقر من المسلمين
 فرقتين لا ازيد وان كانت كونه في خلاف جهة القبلة ولا يشترط في
 مشروعية هذه الصلوة الخوف يجوز الايمان بهذه البنية حالة الاثر
 نعم ترجح فعلها حال الخوف والصلوة الثانية ما اشد ريقوله وان كان
 العدو في جهة القبلة حريا يخاف سجوده ولكن للمسلمين الاتصاف بالفرقتين
 بعد تحقق هذه الشروط صحت اي تبهم ضيق بان يعمل الامام المسلمين ح فرقتين
 ويعمل كل فرقة منها فيقف منفصلا للامام ومنعه هذه كل الصنف واحرم
 بعد ذلك ثم اي اصحاب الصفتين حيا لا باءه ما دون الاخر وكذا الامام
 ركعتيه حيا فاذا سجد لم يتابعوه جميعا بل يتابعه اصحاب الصنف الاول فسجدوا
 سجد وحسب الصنف الثاني الذي وراء الصنف الاول قائمين اصحابهم اي اصحاب
 الصنف الاول والامام عليه السلام فاذا قام الامام الى الركعة الثانية وقام
 معه اصحاب الصنف الاول سجد الى رسون يعني اصحاب الصنف الاخير وحسب الساجدة

الذي سجد واسع الامام اصحاب الصنف الاخير في سجودهم ثم ينقل كل منها الى مكان
 حسب ما قال العلامة والليته في هذه الصلوة اشغال كل صنف مكان الاخر
 بل لا لازم كل طائفة مكانهم جاز ما وقع يوم عسفي من قيام كل صنف
 الآخر لا يدل على الشرط بعد الركوع ولكن الاول في اشغال كل صنف في الموضع
 آخر الثاني ولما كانت احوالهم والوجود بان يحرس في الركعة الاولى والصلوة
 اصحاب الاول وسجد اصحابهم الذين خلفهم مع الامام او اخضع كل صنف يبا
 اي الحوازة على وجه الكمال في ركعة واحدة من اولها الى آخرها لا في حال
 التسعين خاصة كما في الفرض الاول ذلك بان يكون الاصحاب الصنف الثاني
 مثل كما يجردون في الركعة الاولى مع الامام واصحاب الصنف الاول كذلك لا
 يكون ايضا هم فيها بل يقيمون حالة ركوع الامام مع الصنف الاول فاذا
 سجد سجد الاولون مع الامام وقاموا ركع الواقفون اعني اصحاب الصنف الثاني
 ح وسجدوا وقاموا في الركعة الثانية بالمكان بان يقيم الصنف الاول حالة
 ركوع الامام في الثانية مع اصحاب الصنف الثاني ولا يكون معهم الا يتابعونهم
 في السجود فان اكمل الامام معهم السجودين ركع الصنف الاول ح وسجد السجودين او
 اخضع بها اي بالمراسلة الكمال التي من اول الركعة الى آخرها الصنفين
 كالصنف الثاني مثلا فاحصه في مجموع الركعتين بان يقيم الثاني في حال ركوع الامام
 مع الصنف الاول ولا يتابعونهم السجود فاذا سجد الامام معهم وقاموا ركع اصحاب
 الصنف الثاني الحارسون وسجدوا وقاموا في السجود الاول مرة اخرى اعني
 في الركعة الثانية ركع الحارسون اعني اصحاب الثاني وسجدوا وكثرت الصنف

بعد الركوع قاعين موقرين سجودهم

كما يشهد في قوله اني تلك الصلوة المكتوبة في السجدة الحامدة بان كل
 الاخير ان بعد ركوعها مع الامام والصف الاول في الركعة الاولى فحينئذ
 الاولان مع الامام فاذا قام الامام مع الاولين الى الركعة الثانية فحينئذ
 الصفان الاخيران الحارسان ولحقا فاذا ركع الامام في الثانية ركعتيه
 معه وجميع الحاضرين اولاً اعني اصحاب الصفين الاخيرين وحرس الساجدة
 اعني الصفين الاولين فاذا اجلس الامام للقراءة سجد الى يسون وجلس الامام
 واصحابهم فينشده الامام وسلم ثم يستعمل ان يكون في ترتيب السجود والركوع
 انه اذا ركع الامام في الركعة الاولى وركعوا جميعاً معه وقف الرابع بعد الركن من
 الركوع كل ركعة وسجد الى يسون الاولين فاذا ارفع الثالث راسه من السجدة
 الاولى فحينئذ يسجد الرابع سجدة الاولى فاذا قام الاولان الى الثانية سجدة الاخيرين
 ولحقا ثم يفعل الاولان في الركعة الثانية مثل ما فعل الاخيران في الاولى كما يمكن
 في هذه الصور والبيات المذكورة كلها الجواز وانما ذكر للصلاة البيات
 كلها على سبيل الامتثال لما فيها من القوة والصدق في صلاته عليه وآله في يوم
 عسكان لكن لما كان في ذلك دلالة على الوجوب في شرطية ملك البيات المخصوصة
 بقيت هذه البيات المذكورة كلها في غير الاستمال وهي في الصلاة المذكورة
 صلوة عسكان وسواء تم قريباً جامعاً على اثني عشر فرسخاً من مكة وقد ذكر العلماء
 هذه الصلوة في شروط ان يكون العدو في بقعة واحدة اذا لم يمكن ولا مكان
 الاقراق في الصلوة الاكد لك الحامدة وان يكون مريباً بان يكون على قلة
 ميل او في ارض تنوي لا يحول بينه وبين الصلوة حائل من ميل وكثرة

من الصلاة تم وكسيتهم والذي ينبغي من كلامهم ان الشروط يجب كونها
 في جهة القبلة ودويب العدو وان يكون في العدو قوة في نفسه بحيث
 يكون للمسلمين كثرة يمكنهم الاقراق **مسألة** ان العلاقة لا ترفع في الصلاة
 بنية الصلوة حيث لم تبت ثقلها من طريق صحيح عن اهل البيت عليهم السلام
 قال الشهيد هذه الصلوة وان لم يدركها كثير من الاصحاب لكنها مشهورة
 كغيرها من الشرائع ليس فيها مخالفة لافعال الصلوة غير التقدم والاقرار
 وتختلف بركن ذلك لغيره فادخ في صحة الصلوة حال الاستيلاء وكيف
 الضرورة والصورة الركعة ما استلزمه بقوله وان اتهمتم التمس القتال
 واتصل الحرب بالضرر المتواتر والطن المتتابع واشتد الحال وانتهى الامر
 الى المسانعة والمتابعة فلم يتمكنوا من ترك حيث لم يأتوا مجموعهم ولو انهم
 وتغذرت الوجوه بالقتل والبيات الماضية فلم يقم حال التفرق الى وقتين
 يجوز بعضهم بعضاً صلوات بكم الا يمكن فلم ان يصلوا رجلاً ابي مشقة
 وركبنا اذ لا يكلف نصف الاوجهما وان قدر على ان يصل الى جهة القبلة
 وجب ويجوز الى غير ما مع عدم امكانها ولو تمكن من استقبال ماله الكبير
 وجب وكذا لو تمكن من في الاشياء وسجد الراكب في صلوة مع الامكن
 على قرب من سره او غرضه اية ولو تمكن في الاشياء من النزول بالسجود
 على الارض وجب ويحتمل سقوطه للثقة فان تعذر السجود على قرب من سره
 غرضه اية او ما وجب بالركوع والسجود وكذا يوم الماشي والسجود في الصلوة
 اية حال الماشي والركوب اخفض وجب القول بالاقبال عليه السلام وميل

السجود خفض ويقع في هذه الصلوة الفعل الكثير الذي ليس من احوال
مع الحجة اليه كالتحريك المتواتر وجذبات غسان النفس التي تتأخر و
تتبع في هذه الصلوة المأتمتع لعموم الاخبار الواردة في فضيلة المأتمنة
والترتيب بها ولا يشترط فيها الاستقبال مع تقديرة فلم ان يعلموا مقدرين
بالامام وان خلفت في ما لم يقدروا عليه من وجوب وجبة ويكونوا
كالمستدبرين حول الكعبة ومع تعدل الافعال والآثار والحوادث عن الاماير فمحي
عن الركعة الواحدة بالتبنيات الاربع فيقول عن الركعة بسجدة واحدة
ولله الحمد والمنة والحمد لله الذي جعل في الدنيا تسبيحا في كل صلاة
اليه وجوب القول عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى
ومع البكيرة لقوله صلى الله عليه وآله عز وجل البكيرة التشديد التسلية المذكور
في هذه صلاة المؤمنين عليه السلام واصحابه عليه السلام ان
العلماء رحمهم الله على عدم سقوط اليه البكيرة والتشديد في هذه الصلوة ما كان
مجا مع الفصال وسوق يقتضي ان لا تنقطع الفاضلة ايضا لان قرائتها
ايضا يفعل يمكن ان يكام مع الفصال كل او بعضها ولا يجب على المكلف الاعادة
اي اعادة ما اتى به من الصلوة في شدة الخوف على المية المذكورة لانه اتي
بالا موبه فترت ومنه علم يمكن عليه الاعادة وان امن بعد ما اتى بالصلوة
ولان المؤمنين عليه السلام لم يامر اصحابه باعادة ما اتوا به في ليلة
المر من الصلوة بحسب دورهم ولو كان عاديا بقضائه عاصيا بجره باعيا
في تقوية لئله او كان فارا لما راس الخوف اي حين شغل العدو والمكن الوجوب
نظرة

ان

اي يمكن القول بوجوب اعادة والقضا لان عدم الوجوب اعادة وتلقاها
اعانة وتخفيف في حق المكلف والاريس لا اعانة للعاصي ولا سبيل للتخفيف فيها
مواضع في وفاته الخوف اي الصلوة التي فاتت من المكلف حالة
الخوف لا يلزم عليه في قضاها مراعات سياستها حاله الفوات بل يقتضي
تمكين العائنه بطلب المكان حال الفعل فان كان في حال الفعل مريضا اتي بها
على قسوة المريض راعيا مقدرة جاب او فطما وان كان صحيحا قادرا
على سبها جميعا فاعانها وجب ان يأتي بها على حسب كونه حاله
من ان لا اعتبار بحال الفعل اجماعا لا بوقت الفوات لكن يجب ان يأتي
بما قصر القول عليه السلام عليه لانه فليقضها كما فاتته وكل سبابة اي سببا
الخوف سواء لا فرق بينهما في ايجاب قهر الكم بقية ضد العدو وقصر
الكيف لعدم الاتيان ببيته القيام والاستقرار والاستقبال على سبيل
والسبب فانها ايضا سببان بوجوب العقر في الكم والكيف لان سببا
الحكم الخوف وقد اتى على ذلك روايات صحيحة منها قول الصادق عليه السلام
يكبر ويروي برأسه حين سئل عن الرجل يخاف من لقي او عدو او سبع كيف
يفعل ومنه روايت عن عمن رضى الصادق عليه السلام في الذي يخاف
السبع او يخاف عدوا يشب عليه ويخاف للصوف يعلى على دابة
نما الفريضة ايما ولوراي سوادا مقيلا فظن انه عدو ففعل صلوة الخوف
وقصر ثم نظر فاد الفطن من صلوة ولم يكن عليه الاعادة سواء كان الكوفة
باتيا او فارجا ولله الحمد والمنة انما رقبته ولو اكتشف خطا ظنه وقد صلي

بحسبه اي تعضي عنه اجزا ولا اعادة عليه ظنا لانه اتى بالمسورة فخرج
العمدة وكذا الحال اذا راى سكرامن العدة وفصله صلوة الخوف ثم بان
ان يتم وبين حاكم لا حائل من نراؤضه من مانع وصوله للموكل و
الفرق بين ان يبالغان فيما كلاكهما في المرات فيا تيان يمكن
لكيفية الواجبة في الصلوة فلا يجوز لها كيفية اعمال من الكيفية
المقدورة عليه من القراءة والركوع والسجود فان تمكنت منها او من استقبال
القبلة وجب ان يجزاها ما اعما بجزاعته ولا يقصر العدة لاصالة الاقام
الاصح السفر والخوف لوجود المقتضي الحاصل من الفضل التي في التراجع
بيان صلوة الجماعة وشروطها وهي في الصلوة شرب الاسلام وعلمانية
مستقرة لا مطلقا بل في الفرائض مطلقا او واقعا حتى المنة ورة وشاكه
الجماعة في الفرائض الخمس اليومية والمجمعة في صلوة الجمعة مطلقا واجبة
كانت او مندوبة وكذا يجب في صلوة العيد الواجبة المتقدمة شرطا
وقد الجمعة بالندوة وشبهه كما يجب اصل الشروع وحرم الجماعة في الندوة
للنبي عن ذلك قال الصادق عليه السلام لما دخل رمضان اصطفت النسل
فلف رسلا صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام ايها الناس نذرة نافذة
فليصل كل منكم وعده ويومئذ يعلو الله تعالى في كتابه واعلموا انه لا حاجة
في نافذة يوم القاسم واستغنى المعص منكم المذكور بعض النواقل يقول
الا لا تستحقوا العبد بانه اذا ضل بعض النواقل لان جواز الجماعة
فيها اجماعي والا العبد بركا ذليل ابو الصلاح ويظهر ذلك من كلامه

نحوه

رحمته وان لم يجب تفريحه في كلام اكثر الاصحاب سيما عليك بيان
كيفية هذه الصلوات الثلاث الاول الطائفة من الكلام المستثنى من الحكم
منه المذكور مع انها تنضم ايضا في الصلوة على من مات ولم يبلغ سنين
تأمل وفضلها اي فضل الجماعة عظيم تيرت عليها ثواب جزيل لقول النبي
صلى الله عليه وآله صلوة الجماعة تعدل ايات وي صلوة الفقة بسبعين
درجته والفقة بالذات للمؤمن الواحد وروي عبد الله بن سنان عن الصادق
عليه السلام الصلوة في جماعة تفضل على كل صلوة الفرد ياديع وعشرين درجة
يكون وجب وعشرين صلوة وعنه صلى الله عليه وآله ما لم يشته في قرية او بلد لا يعم
فسيتم الصلوة الا استخذه اي علب عليهم الشيطان فليكن الجماعة فان الذنوب
ياخذ القاصية الي اثبات البعيدة من القطيعة ووجهه ان المنفرد عن الجماعة
هو سيرة المؤمنين امة يستدل بخل الجماعة بانه الحديث على وجوب الجماعة
معارض بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله ان صلوة الرجل مع الواحد افضل من صلوة
وحده قال بعض المحققين ليس به الفرق تفريح بالجمعة لان اقامة الصلوة
تصدق على فعلها مطلقا مع انه ليس من الصحاح انتهى كلامه ولا يخفى عليك انه لو تم
كلامه في القليل لم يكن في الجماعة كونه على مطلوب المعص من تأكيد الجماعة
في الجماعة لكنه ليس بام اذ قوله عليه السلام عليك الجماعة تفريح بالجمعة
واما قوله لان الخبر ليس من الصحاح فعلى تقدير تسليمه يوافق في انه لا
بإثرة الضعيف في قبول عليه اذ عاصده الشبهة واحدا اخر ومن ان يابوية
من ترك الجماعة لث جميع من اليات التي تامة اسبوع اسابيع من غير علة

هو منافق وقد روي عن الحسن عليه السلام ان صلوة الجماعة افضل من صلوة
 الانفراد في صلاة الجمعة بين ان صلوة الجماعة في اي مكان كان افضل من صلوة
 الانفراد في سجدة الكوفة وقد استخرج بعض المحققين من به الميزان ان الصلوة الاولى
 في جماعة افضل من الف صلوات حيث ثبت ان الصلوة في سجدة الكوفة بالف
 صلوة ولا يخفى ان به والنسب والمدة المذكورة تدل على ان افضلها عظيم ^{في صلاة الجمعة} ففصلها
 انما انقضت الى غير ذلك من الاجزاء الكثيرة المروية عن اهل البيت عليهم السلام
 في الجماعة وتجب حضور جماعة اهل الخلاف استجابا بما روي عن ابي حمزة
 بن عثمان عن الصادق عليه السلام من صلى معهم الصف الاول كان بمن صلى
 خلف رسول الله صلى الله عليه وآله في الصف الاول وروي عن الصادق عليه السلام انه من
 صلى في سجدة ثم اتى بسجدة وصلى معهم خرج بحسبائهم وقد روي ان النبي صلى الله
 وآله ان صلوة الرجل مع الواحد افضل من صلوة واحد وحده حيثما كانت الجماعة
 فافضل واذا عرفت ان ما كان اكثر ترجيح يكون اعظم فضلا استدل بحديث ان
 يقصده سجد يكون منصفه في الجماعة اكثر الا ان يعطى سجدتين من غير السجدة فان
 انما الصلوة في ذلك المسجد القريب افضل واذا في ذلك المسجد الابعد وترك المارة
 سجدتين فربما لا قرب من موطن منجى منه قالوا سجدته ومن اظلم من منجى منه
 ان يتركها اسم وسجدتين فربما لا قرب من موطن منجى منه في العجوة ايضا كان قريبا
 من المسجد لا ولا ريب ان المسجد لا جماعة افضل من فرد جماعة على غير ذلك
 الا كونه وشروطها اي شروط الجماعة ستة احدها اهل الامام لاقتداء
 وهي ثلثون او عشرة احدها بلوغ الامام فلا تصح الجماعة البهي في غير الجماعة

بمكة
 في مكة
 في مكة

واما الميزان في صحة الامانة قولان والاصح عدم الجواز لعدم موافقة ترك
 شي من الواجبات فلا يؤمن قول الباقر عليه السلام لا تغفل الاصل من شق
 بنية والامانة وبما يتبعه فلا تصح امانة المجنون اذ لا قصد له وكذا المجنون
 يمتدده او دارا صحت في حال فاقتة نزول الى المانع وتامنا ايمانه فلا يصح
 انما لف من فرق المسلمين لانهم تفتوا والعاطس لم قال لا يعد ولا تتركوا الى
 الذين ظهروا قالوا بنية عليه السلام لا يؤمن فاجربنا قال الشيخ الذي
 الايمان اخص من الاسلام في الحكم وان سادته الحقيقة ^{في الحقيقة} جلي اذ
 الاسلام ليست الا الاقرار بالشهادتين وليس الايمان كذلك فكيف سادته
 في الحقيقة واربعا عدته فلا تقع خلف الفاسق وان مقتضى الحق لما ذكرنا
 والقوله عليه السلام لا يبي ذر لا تغفل خلف فاستقر ^{في الحقيقة} عليك ان امتنا الواحدة
 ينبغي ان ذكر الايمان بل معنى من الشرطين الاولين عسنى البلوغ والعقل ايضا
 لان المجنون والعبي لا يقفان بالعدالة اما الاول فبالاجماع واما الثاني
 فلا عدم انصافه بالايمان حقيقة بل يحتاج سببا الى الشرط الخامس ايضا
 لان ولد الزنا شر الثمة فلا يكون عدلا وخاصة طهارة مولده فلا يصح
 امانة ولد الزنا لقوله عليه السلام ولد الزنا شر الثمة واذا شره اعظم من
 ابو يلم تصح امانته لعدم صحة امانته لثقتها فلا تصح امانته ايضا وقال
 الباقر عليه السلام ولا يقبل شهادة ولد الزنا ولا يوم الناس وساد
 صفة صلوة لا في نفس الامر بل ظاهره بالنسبة الى اعتقاد المأموم فلو كان الامام قد صلى
 محذورا ولم يعلم المأموم بذلك صحت صلوة لان الناس سجدوا لم يعلموا به فيقبل ان يرا

من عبارة المتن معنا آخر وهو ان المتبرع بصلوة الامام بالاضافة الى اتفاق
 لا بالنظر الى الواقع ونفس الامر فلو صلي في فرق الثياب والارانب متفقا
 بوازده وصحت مع عدم مطابقة اتفاقه للواقع ونفس الامر لم يكن ذلك
 قاطعا في صحة صلوة وكذلك لو توفضا بما متفقا انه ظاهر انما على اصالة
 الطهارة ولم يعلم بعد الوضوء ايضا انه كان يجب في نفس الامر فاني ذلك
 ايضا لا يفي بوجه صلوة وسببها قبيحة مما عاقلوه عليه السلام لا يورث
 احد بهي جاب لم يقولوا لير المؤمنين عليه السلام لا يؤم المنقية بالمطهر
 ولا حسب الفاعل الاصح فلو لم قاعدت بما بطلت صلوة المأموم اجماعا
 وهذا الشرط ليس شرط بالنسبة الي كل فرد من المؤمنين بل بالنسبة الي
 من فرضه عليهم منهم فلو لم الجالس العاقر عن اقيام مثله جاز اجماعا وانما
 اتفقت في القراءة فلا تقع امانة الا في المتقين اجماعا والمرد بالاجماع من كسب
 قراءة الفاتحة والسورة ولو لم مثله جاز كما است الى بقوله الامع
 المأثم وهذا على تقدير عدم التسليم لستوا في الافعال وهل على البايع
 وموقف اللسان الاتمام بالقاري المضي مع القدرة على الاتمام والتجزؤ
 التسليم يجوز لهما الانفراد الكان قال العلامة بالاول لانه يتمكن من
 الصلوة بقراءة جميعه عليه وياسما وكوبية لا مطلقا بل ان ام
 ذكر او نسى فلا تقع امانة المرأة للرجل لقوله عليه السلام لا تؤمن
 امرأة رجلا ولا الخنثى مثلها لا يستمال كون الامام امرأة والمأموم رجلا ولا
 محذورة امانة الخنثى للمرأة وعائنه كونه غير مؤتم فلا يجوز ان يكون الامام

كسرا

كسرا فوات لا يجب في الصلوة ان يقرأ وما اشار اليه بشرط المعبرة
 في الامام من التسليم والتعقل والايان والعدالة وطهارة المولد فرغ على
 صدر كل واحد منها حكما فقال لا تقع امانة الصبي الخمر للبالغ وان بلغ عشرة
 خطا فالشيخ رحمه الله فانه يجوز في المكسوط والخلاف امانة غير المراهق المفسر
 في الفرائض والاصح ما ذكره المصنف من ان لا يقولوا لير المؤمنين عليه السلام لا يمس
 ان يؤذن في الامام قبل التيمم ولا يرم حتى يتكلم فيك الشيخ بالاجماع بقوله
 عليه السلام مروه بصلوة سبع لانه يدل على ان صلواتهم شرعية وما ذكره
 من الاجماع فتبوت في غير المتكلم **قلت** يمكن ان قد استدبر رواية طهر بن زبير
 عن الصلوة عليه السلام عن ابي عبد الله لير المؤمنين عليه السلام انه قال لا يمس
 ان يؤذن في الامام الذي لم يستلم وان يؤم **قلت** في طريق هذه الرواية
 من لا يحسن ضعف كاصح بالعلامة في النهاية فلا يكون حجة واما عدم جواز
 امانة الصبي غير الخمر فواجب وقال بعض فقهاء جواز امانة الصبي
 ايمير بن جابر للصبيان لتساويهم في الرتبة وكوز في النافذة ولا يلزم
 من عدم جواز امانة في الفرض عدمه في النفل لان الفرق بين الصورتين
 حاصل حيث ان النفل مني على التحقيق قد استدل الى المستلزم بقوله
 لا يمسك في النفل بعض كلام الاصحاب قد صرح العلامة في عدد
 التسمية الذي كره بالصحة في الموضعين والحق ان خلفه ليس شرعي على ما
 بالصحة او الصبي ليس من اهل التكليف فلا يقع عليه طهارة لان الطهارة
 الامر وسوسين بما مر وكذا لا تقع امانة الصبي كذا لا تقع امانة الخمر

ولا جامع وان كان المجنون يفتنه اذوار التي يورثه بعض الاوقات
 الاحوال دون العجز عن عدم الجواز في المجنون بالجنون الادوار التي تنقض كماله
 المجنون فاصلة واما حاله افاقته يجوز نزول الى الحيوان كالحب عليه قوله
 الاحال الافاقه فيكره وذلك لجواز فاقة المجنون في اتسا الصلوة و
 لا مكان عروض الاستسلام له حال المجنون وكذا لا تنقض اقامة الكافر
 وان كان عدلا في دينه وكذا اقامة الفاسق لانه سئل اسمعيل عن
 ارضا عليه السلام رجل يتبع النوب ومو عارف بهذا الامر
 اصابه خلع قال لا بد قال النبي صلى الله عليه وآله لا بد ان يترك شيئا من هذه
 فلا تجعل شيئا من هذه ولا فاسقا من هذه اي ومن قرأ الفاتحة التي
 روي اسمعيل بن يحيى عن ابي جعفر عليه السلام في رجل يحب سير المؤمنين ولا يتبرأ
 من عدوه فقلت له هذا غلط وموعده ولا تنقل خلعك الا ان تقيته وكذا لا
 تنقض اقامة ولد الزنا ومولا قد تهم منه وان اموال مسلمة فلا تنقض اقامة
 الكافر والكافر ولا الفاسق للفاسق ولا الفاسق للفاسق ولا اقامة ولد الزنا
 لشدة لان اقامة يقيضي اليه وسابقة الظالم من غيرته قال الله ولا
 تركوا الى الذين ظلموا وقد نفي انه لا يجوز الصلوة الا خلف عدل بعد معرفته
 فلا يبرهن عرق العدالة وطريق معرفة العدالة ما في منفتح الكتاب من معرفة
 ابن سبويه او شاذة عدلين او اثنان من اهل البيت او جماعة يعرف عدلته
 صلوة عدلين خلفه الحقيقية لان ذلك غير الشهادة ولا يكفي معرفة العدالة
 الاسلام فلا يستدل بالسلام بالرجل على عدله لان الاسلام يحل الفسق

في الرجل
 الذي استجاب

للعبية

اذ لا فاقة فيها وقد سبب بعض فقهاء المتقدمين الى ان المسلمين كلهم
 على العدالة الى ان يظهر منه ما يوجب تبعية ولا يجوز في ثبوت العدالة
 التحويل والاستناد على حسن الظاهر من اشتغال بالفرايض للستجاب اقامة
 الصلوة في اوقاتنا واثبات الفقر لان الظاهر يجمع الفسق المجني ومن
 قد وجدنا من الظاهر وسلوك الصالحين في بعض ما يحرمه عاظمه ثم نبهنا
 وفاء انهم من غير الشيطان الا ان في الشيطان هم الخاسرون وقال الباقر
 عليه السلام لا تنقل الا خلف من شق دينه واما تبعية الصالحين من عدل
 في العدالة على الظاهر لا يطلع على البواطن والحق في المؤمنين ما ذكره الله
 كما ذكرنا واثبات الاضيق ما ذهب اليه اصحابنا في المسلمين بقوله على الاصح
 ومنافع حسن اثاره بقوله والخلاف اذا كان في الفروع والمسايل
 اجتنب اذية كوجوب السورة بعد اقامته في الغرضية وجواز الصلوة في فروع
 اقتضت لارباب مانع من الاقامة لا مطلقا بل ان يبطل ذلك الخلاف
 الصلوة عند المأموم فان اقصى رأي المأموم وجوب السورة والامام لا يبري
 ذلك كان قادحا في صلوة المأموم وبانها اقسى منه لان ذلك متفق لمرك
 او من في الصلوة عند اواما اختلفت المسائل المصنوعة التي لا دخل لها
 في الاسلام كنفى الجوسر الفرد والقول بان الاعراض لا يتبقي زمانين فذلك
 ليس بقادح وتؤم المرأة التي تقول الصلوة على السلام وقد سئل هل
 تؤم المرأة التي لا بأس لمن ان يعجلين عاسته كرجال اجماعا
 غير مسجلين بسيرة كالموجوب على من سب على ابيهم الله وادانت المرأة

استحبنا ان نتقف في مسكن في موضع لو شح الائمة وتنازعوا فيهم
في تربية الامانة فان اتفق المرون على واحد منهم قدم بمنازل الحاشين
ما فيه من استماع القلوب المتعاضدة به صرح الشهيد ومع اختلاف في
مع اختلاف المسكن في التقديم قال العلامة بقدم اختيار الاكثر **فقط** ان
كلام الاحي يابا في ذلك لانهم ذكروا انه اذا حصل الاختلاف يطلب الترجيح
قال الشهيد ان الذي يظن ان الاختلاف لا يفي في قوة عدم
فلانه لا اختلاف في مع الاختلاف ليس للمؤمن ان يثبت **المؤمنين**
الائمة فيصلي كل قوم خلف من قبله من ائمة فقهوا
في الفقه والكثرة فلعلمنا فيه قولان احدهما انه يقدم لافقه لان التمسك
الى الفقه اسم لان القراءة التي تباح اليها في الصلوة محصورة والغرض ان
الغرض فيها وانما يحتاج اليها في الفقه غير محصورة فادعوا في الصلوة كما
الكثرة الفقه في محرمته والاصل ان الفقه المصلي الى الفقه انه مسياجا
من القراءة لان الفقه له مدخل في جميع الصلوة براجماتنا وسمياتنا ومبرها
وان عرض في الصلوة ما يجوز الى الغير ان يخالف القراءة واختار المعقول
الاول كما است رايه بقوله **فاما** قراءة **واحد** من سنته القول الثاني ان تتقدم
الصلوة او محصورة محصورة والمفروض ان الاقرا عام ساكالا فقه وقدم
الغاري على الاخر فحجوة الاداء او اتقان القراءة وان كان اقل حفظا
اذ الظاهر المراد بالقراءة في الحديث هو الاجود قراءة ولو تروى في القراءة
فان في تقديم لافقه على غيره لقوله عليه السلام فان كانوا في القراءة

فالمسلم

فالمسلم بالشيء لقوله عليه السلام قل يا ايها الذين آمنوا ان الله لا يعلم
وان في الفقه ايضا ما لا يمتنع ان كانا متساويين في الفقه لكن احدهما
مع ذلك ما شئنا والاخر ليس به قدم حاشي على غيره وفي اعتبار تقديم
الافقه على الهاشي تنبيه على ان التسمية بحسب الدين اعلى من التسمية بحسب
النسب **فقط** ان العلامة في القواعد والمحش في الترتيب قد اطلقا كلاهما
في تقديم الهاشي وصرح العلامة في المختلف بان تقديم الهاشي مشروط وان
زهره جعل تقديم الهاشي بغيره **فقط** وقال الشهيد الذي كرهى نحن لم نترد ان يكون
في الجواب الاماروي مسندا احسنه بطريق غير معلوم من قول النبي صلى الله
وآله قدسوا قرشا ولا تفقدوا سورة وسو على تقديم سلمه غير صريح في المدي
بهذا ما مشهور في صلوة الجبارة خاصة ثم في تقديم نوع اكرام رسول الله
واذا عرفت ان الهاشي يرد لافقه يقدم على غيره فان فقدوا ولم يكن مع الشرايط
او تروى في التسمية فالاقدم بوجه اي يقدم من بركة اقدم على غيره لما فيه
من الترفيع فيل المراد بالاقدم بوجه من كان استحق بركة من الطرب الى دار
السلام وقيل من كان سبق اسلاما وقيل المراد منه من يكون اولاد من
تقدمت بركته سوا كانت بركة قبل الفتح او بعده وقيل المراد في زماننا
من سكن الامصار لاننا يتبعنا بل البادية مسكن الاعراب فان اهل الامصار
اكثر من التحصيل شرابط الامانة من اهل القرى والبادية وسولتفسير لا غير
سواله في هذا المقام كما است الرى في بعض تعليقاته ولدت ووافي الجواب
في الاسلام لقوله عليه السلام فأكبرهم سنا وانما قيل الحسن بقوله في الاسلام

لان ذلك هو الحق بالاكرام والاعظام والاقرام فلو كان احد ما بين
 كان الاول هو الحسن فان تساواني السن فالاصبح في تقدمه في البيع
 وجاؤد ذكرنا ان الحق لا اري للاوليهما ولا اثر في الاولوية اذ لا يملك
 شرا فالرجال في المعتمد هو التفسير في وكلة السيد وابن ابي عمير وقال
 العلوية المختلف راوا على الحق تقدم الاصبح وبما لا فيه من الدلالة على
 اقدمه وان تساواني جميع ما تقدم فالفرقة بيني وبينهم لانهم اقدموا
 في الاستحقاق وتقدم الجميع في الاستحقاق كما في سائر الحقوق فيقدم
 بالسنة القديمة وهذا كله تقدم استحقاق التقدم ابا الفضل على الفاضل
 هذه المرات كلها جاز على خلاف ولا يميز في امارته اذ كان فيها شرايط
 وكذا الامام اقر العظام في مسجده وكذا اذ والمنزل ابي صاحب بيت فيقول
 ابي جده الثلث مطلقا لو كان في الماضي من معهم من موافق ائمتهم او ائمة ولا
 يعارضهم اي سؤالا التثنية غير الامام الاظم لقوله عليه السلام لا يؤمن الرجل
 بربه ولا في سلطانه وقال الصادق عليه السلام لا يتعدن احدكم الرجل في منزله
 ولا في سلطانه والمسجد النبوي الامام الرابع بمنزله وقال الشهيد لعوله قول النبي
 صلى الله عليه وآله من ارقر ما قبل يومهم عام في المسجد وغيره ولان تقدمهم
 الغير يوزن حشده وتنازرا ولو ان سؤالا الغير ثم اندفع المحذور انفي الكرامة
 واذا كان في الرتبة يبين لا يقدر على القيام وكذا اصحاب البيت لم يجر
 له ان يؤتم بالقيام وذكره امامه المحمود بعد توبته بسقطته محله في القلوب
 واما ما سئله من حديث الجوزان ياتم الحاضر بالمسافر وبالحاضر فيقول

عليه السلام

عليه السلام لا يؤتم الحاضر في البيت فولا المسافر والحاضر واما من كبره كما يقولون
 لان ابيهم المؤمنين عليه السلام قد اناه قروم حبل فقال يا سنا ومن كان
 فقال عليه السلام انكم لم تروا طبع الحق الممثلة وانما الممثلة والبواو والطا الممثلة
 والهاد به هو الذي يتصور الامور وتركيب كل ما يريد فله منتهى بالامور وان
 ياتم المتوفى بالميت ثم نقص طهرته ولا خلاف في جواز ذلك لان طهرته شرعية
 ولا يجوز امانته بل في النكاح لا يصح لان الصحيح في هذه القرارة تمكنه منها مع
 الامام لا يصح نقل ويجوز ان يؤتم مثل ذلك في الحرف الذي سواها من
 الاتيان به جميعا وفي امانته لا تقدم والابرص قوله ان احدهما عدم الجواز
 لعدم اتيان النفس لا طاعتها ونحو الطبايع منها ولقول الصادق عليه السلام
 لا يؤمن من خمس على كل حال الجذوم والابرص والمجنون وولد الزنا والاسود
 وفي القول بوجوبه الشيخ والسيد ومهما انه وما بينهما الجواز لان جده ابيه بريء
 سئل الصادق عليه السلام عن المجذوم والابرص يؤمان المسلمين قال نعم
 قال بل يتولى احد بهما المؤمن قال نعم ويكسب الله البلاء الا على المؤمن ويكره
 امانته اتهم وسواله في يرو والاسام ياتي في جميعها والغافا وسواله في يرو
 الغافا ويأتي به ولا يشترط جواز امانته لا بها ياتي بالخرق على الكمال وانما
 لا تقر لانها متلو بان ولا يجوز امانته الناشئة عن الشقة على ما قاله القرأ تطرف
 اليان وسواله في يحمل اثره على طرف لسانه لا ما قاله ان سري الاصبح
 بابيا المنقطه كسبتا نقطتين سؤالي لا يبين الكلام وكالا يجوز امانته الناشئة
 لا يجوز امانته المارت وسواله في يحمل الكلام تارة باصباح امانته سؤالا لان من كان

فوا اي بالنسبة لغيره وتمت اي اني شئت وطالما قد اقبله
 انسان احدهما الامام والاخر المأموم وان كان امرأة لقوله عليه السلام لان
 فافرقها بحجة وسئل الصادق عليه السلام عن رجل ما يكون الجاهل في حال
 رجل وامرأة وقيل تنفرد الجماعة بالصلاة لاني ابن عباس اتيتم بابني
 صلياً عليه وآله وكان غير بالغ وهذا القول انما يمشي اذا قلنا ان فصل
 الصبي يضيف بالجمعة واما اذا قلنا ان فصله تمرينية فلا ويكفي الا تيان
 في كل ما يجمع فيه الاقول في صلاة الجمعة وفي صلاة العيد كما مطلقا بل مع وجوبه ان
قلت قد عرفت في الاصول ان اقل الجمع ثلثة فكيف في مكان الجماعة فتعذر
قلت امرأته ان تضيق الجماعة تحصل من اثنين فلا منافاة و
 تمامها اي انك شئت شرط الجماعة عدم تقدم المأموم في الموقف فاصل
 قد امة بطلت بصلوة الجماعة سواء كان ذلك التقدم منه بكثرة الافتتاح
 او كان في اشياء الصلوة وذلك لقوله عليه السلام انما جعل الامام امام المؤمنين
 بركة اقبل في التعليل والتسليم به صلى الله عليه وآله والامة عليهم السلام بعده
 وفي رواية الخبر المذكور على المطلق بغيره ويجوز مساواة المأموم الامام
 في المواقف اجماعاً والافضل ما فرقه عن الامام قاله العلامة وقد اخرجني
 او بسبب جواز المساواة وادب المتأخر وان كان في الظاهر الجبر وما ذهب
 اليه وان كان قد وعدوا لكنه قد اخرج فيها ادعاء العلامة من اجماع على جواز مساواة
 وكيف يتم به دعوى اجماع على جواز المساواة مع مخالفة من جرحوا عن ائمتنا
 واما قلنا ان ما ذكره ابن ابي عمير من لان طاهر محمد بن مسلم عن ابي الحسن السلام

البرهان

الحسين بن ابي عمير عن ابي الحسن السلام بيقوم من شئ يرفعه والعمر في التقدم والساواة
 بالثقب للمجد فلو كان ثقب المأموم مما لا يثقب الامام ويكون على سجدة متقدمة
 على موضع سجدة الامام لم يفتح ذلك في الاقضية او بعد الصلوة وايضا لو كان
 رجل المأموم اطول من رجل الامام فوقف بحيث يكون عقبه مما لا يثقب الامام
 وتقدمت طرف اصابعه على اصابع الامام لم يكن ذلك قادما في الاقدام و
 الا حط تأخير المأموم يا مقبداً لاصابع الامام وعدم العبور بموضع السجدة قدما
 انما يتقدم في غير المستدبرين بالكعبة واما بالنسبة اليهم اعني المأمومين
 المستدبرين الذين هم في خلاف جهة الامام سواء كانوا واقفين في مقابلته
 الامام او في طرف آخر دون الموجهين للجهة الامام فلا يثقب رعداً تقدم
 موضع السجدة ايضا عليه بقوله الا في الجماعة حول الكعبة واما بغير ذلك
 ح لكما يكون المأموم اقرب اليها اي لا الكعبة نفسها من الامام اذ القرب اليها
 يتحقق التقدم والتقدم على الامام بموجب بان اجماعاً فرفع يجوز الجماعة
 في عدة صفين سواء كانت مقفلة او مفصلة مع التباين في اليمين واليسار فيقف
 المأموم فان بقي المأموم على نية الاتمام بطلت بصلوته ولو نوي الاقرا
 صحت وكما تقرر تقدم المأموم على الامام اجماعاً كما اشتهر بعدم علو الامام
 بحال المكان فلو كان كان الامام اعلى من مكان المأموم بما يقبده به وهو بال
 يخطي في العادة وما علق العرفي كان ذلك قادما في صلاة المأموم كما دون
 الامام ان يقف من النبي عن في الاسفل يعني لم ان النبي عن قيام الامام في مكان
 اعلى ليس له من صلاة المأموم بل لا يعمل في صلاة المأموم فيجب ان يكون موقف

ان اصل ان المأمومين في الصلاة
 لا يثقبون الامام في حال سجدة
 ولا في حال قعوده ولا في حال
 قيامه ولا في حال ركوعه ولا في حال
 سجدة التلاوة ولا في حال
 سجدة الاستسقاء ولا في حال
 سجدة التضرع ولا في حال
 سجدة التوسعة ولا في حال
 سجدة التهنيت ولا في حال
 سجدة التبركع ولا في حال
 سجدة التبركع ولا في حال
 سجدة التبركع ولا في حال

الامام ويا او اخضع لبيع الاقدار مسند الحكم ما روي ان عمار بن بكار
 قام على دكان في المدينة وان سلسل منته فاحده خديفة بيده حتى انزل
 فلما فرغ قال له خديفة لم تستع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول اذ ام
 احمل القوم فلما يمشون في مكان ارفع من مقامهم فقال عمار فله لك
 ابتعتك حين اخذت علي يدي وروي ايضا ان خديفة ام علي دكان بالحد بين
 فاحده عبد الله بن مسعود فبقيصه منه فلما فرغ من صلوة قال لم تعلم انهم كانوا
 يمشون عن ذلك قال بلى ذكرت من خديفتي مسند ان علو مكان الامام
 لو كان يسير اجاز عاهل تفسر العلوم من شبر او يال تخطي قال
 العلامة سلك واستار المعص لان ذلك مما يقتضيه العرف ويمكن ان يكون مأخذه
 رواية زرارة عن ابي ابراهيم عليه السلام قال ان صلى قوم و بينهم وبين الامام
 مالا يخطي فله ذلك ليس لهم بالمكان فالكاف ان يرتفع بقدر الزراع فصاعدا في خبر
 المسح وما دونه في خبر الجواز مسند العكس بان يكون المأموم اعلى من معصا
 وكونه ويكون الامام قدامة على وجه الارض للاصل ولقول الصادق
 عليه السلام اذا كان الامام سفل من موضع المأموم فلما ليس وجه العكس
 لبيطه على اي مكان الارض اعلى بل بالمعنى العلوي هو البعد المعط كان
 يكون المأموم فوق سارية عالية او على قله جبل شاسع والامام على
 وجه الارض اذ انوقت ذلك فاذكرناه انما هو في غير الارض المعذرة واما
في الارض المعذرة اي في غير المعذرة في اصل الخلقة فلا جرح فيها بل يعظم الخلق
 من الجانبيين اي من طرف الامام والمأموم فلو وقت الامام في اعلا ما

فلما اسر

فلما اسر وان كان علوه بالمقدرة لا صالة الجواز مسند في هذا مسند القزويني
 المروي عن القزويني بن الامام والمأموم كما به عليه بقوله عادة وانما على القرب
 بنا على القزويني لان كل عالم يزويه نفس فالخاتمة فيه نفس على العرف كما هو
 ما نحن فيه عالم يقع فيه التخصيص فيكون عرقيا وانما تقدير القرب بينهما بسط
 الجسد والقلوب باسرها ذلك كما يقول ابي ابراهيم عليه السلام يكون قدر ذلك
 مسقط الجسد فذلك مستبعد على الاستجماع بالعلامة في المذكرة وقد رجم
 البعد بما يزيد على ثمانية ذراع والقرب بما هو يادونهما واستضعف المعص من
 المستند وانما راي رد بقوله ولا يقدرة راي القرب بلجانه ذراع على الاصح
 وسوقه لفضل العاقلين صلى الله عليه وسلم خلف الامام على خديفة
 ثم بعده مصفاة على هذا النسبة ثم بعده ذلك كذلك صحت صلواتهم ومع الفصل
الصفوف الكثيره وهو اعتبار القرب العرفي بين الصف الاول والامام ولهذا
 بين الصفين الصفين لا يبعد الذي بين الصفين لا غير وبين الامام وان
 افرد ذلك البعد نحو فرسخ او ازيد الى ما ذكرنا من اعتبار القرب العرفي
 بين الصفين انما بقوله اذا كان بين كل صفين القرب العرفي وهذا الحكم
 على ما حمل اجماع فتصح صلواتهم اجماعا الرابع من الشروط الستة جيدة
 الامام والاقدمه والمراد به ان يحمل المأموم صلوة مرتبطة بصلوة الامام
 ربطا ماصا وجوبية الاقدار اجماعا لعلة عليه السلام انما لكل امرئ ما يجر
 ولو نوي فيه الجاه مطلقا لم كيف لا شتره كما بين الامام والمأموم وليس
 فيه الجاه مطلقه تية الاقدار او ربط الفصل بفصل الغير فلا يتخصص احد منهما الا

بالنية فلو تابع المأموم الإمام بغير نية أي بغير نية الاتمام بطلت صلوة لما عرفت
لا مطلقا بل إن أخلح بما يلزم المفسر من قوله في الصلاة فلو ترك الحالة هذه
القرأة عند أو قبل بطلت صلوة وكذا لو نوي لا يقصد الوجوب كتحكي على
المأموم كما في رواية أبي بصير في قوله أعني نية الإمام أجماعا لقوله عليه السلام
إنما جعل الإمام ليؤتم به كما جرى لظاهر الخبر المسطور في أواسطه استثنى
بسبب الزمان بحيث يكون وقتها في زمان واحد ولا يلزم على الإمام نية
الإمامة للأصل ولما روي أنس أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي ففصل
خلفه ثم جاء آخر حتى صاروا رمطا فلما خسرهم النبي صلى الله عليه وآله كان آخر
في صلوة وقال بعد الفراغ من صلوة أما جعلت هذا لكم ولأن أفعال الإمام
سواء في أفعال المفسر أو في صلوة الإمامة لعدم الاختلاف في أفعال النبي
والأحكام وبطل شريطة نية الاتمام في الجمعة وما يشترط فيه الجماعة وقيل لا
إذا الجمعة لا ينفقه الجماعة فلا يحتاج إلى نية الإمامة ومضمون لقوله عليه
السلام أما الأعمال بالنيات وقيل نعم لأن نية الفعل الواجب واجب
التمتع منه المصروف إليه است ريقوله لأن في الجماعة الواجب وإذا عرفت أنه
لا يشترط في صحة العدة نية الإمامة فكل صلاة ذلك قيل نعم ليقطع بطل التواتر
وقد ثبت عليه بقوله لكن يتوقف حصول الثواب أي حصول ثواب الجماعة
عليها أي على نية الإمامة فلو لم ينو ثابته لكان من جملة الأمانات فلو
لواقعة في جماعة مع شعورهم لم يكن له حظ من ثواب الجماعة وإنما مع
عدم الشعور حتى فرغ من الصلوة قال المشيبي يمكن أن يقال الثواب

لأنه لم يقع منه إعمال النية فيجعل من كرم الله فضل حرمانه وكسبه ففقد القدرة
وعدة الإمام وتعيينه في نية الإمامة أو بوجه ولو يكونه الإمام الحاضر فلو
كان بينه وبينه اثنين ونوي لاقتة بأشياء معا أو بأحد مما لا يميزه لم يصح
إمام في الأول فلا مكان الاختلاف المتخفى لاقتة المتابعة فيكون صلوة
معرضة للبطان والمافي أن في ملتقى تسابقتها مع الاختلاف وتباعد
أحد معا دون الآخر ترجيح من غير مرجح ولو عين ما خطا في تعيينه بأن نوي
الاقته أزيد فيان أنه لم يطل بطلت صلوة لأنه لم ينو الاقته أن يخطا
ولم يربط فعله بفعله وما نواه لم يقع له لعدم إمكانه وكذا لو عين الميت صلوة
الجماعة وأخطا في تعيينه فخطأ في الصلاة كماله العلامة في نية ولو أخطا في
بالمأموم لم يقع أجماعا ولو صلى اثنان ونوي كل منهما أنه إمام صحت صلواتهما
لأنه قال على عليه السلام صلواتهما تامة ولو نوي كل منهما أنه مأموم بطلت
صلواتهما لأنها قد أختار بالقرأة ولو استعمل المأموم الإمام آخر وربط
صلوته بصلوة ذلك الآخر مع حصول عذر من العذر في أثناء الصلوة لما
مطلعا كما است ريقوله عند عذر من مانع للأول عن الإمامة كالجنون أو
الحدث أو النعاس أو الموت جاز للأصل ولأن الإمام لم سبق عند عذر من
المانع ولما روي أنه إذا انقطعت الصلوة عن الأول صار المأموم منفردا
وجاز للمفسر الاتمام تحصيل الغنيل الجماعة وبغير من كلام المتن أن
جواز العذر للمأموم إلى إمام آخر إنما يكون عند عذر العذر وما بعده فلا
يجز الاحتال في ذلك الشيخ أنه جائز سواء كان مع العذر أو بغيره وسئل الشيخ

على جواز ذلك بحال الصلاة بجماع الفرة وما الى العلامة بن علي جازية
الانفراد على تقدير الاحتياج للتفرقة من منع طاعة ستة وقول النبي صلى
الله عليه وآله انما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه الفرق من ما نحن فيه
وبين تحديد الاحتياج للتفرقة طاعة لان الفعل في الصورة فيه لتفصيل
الجماعة وهذه العبارة حاصلة فيما نحن فيه فلا وجه للعدول ثم يتوجه
مع رجحان الامام الثاني على الاول بوجه من وجوه ارجحان كونه اعلم او اقرا
او اعدل لا مطلقا ويعلم ظاهر كلام التذكرة ان هذه المسئلة محل اجماع
قال يجوز للامام المأموم ان يتفقد غير من الاحتياج الى الانفراد لغيره كان او
غيره عنه على ما فان فحسبه ما ادعاه من الاجماع لم يكن في تعيينه كونه
المانع كما فعله المعص فائدة حيث انه الجواز حاصل من غير العذر ايضا الى كسر
من انشروط التمسك بغيره المأموم بحيث على المأموم في صحة صلوة اذا
كان رجلا ان يشهد للامام بمسألة او لم يشهد به اي من يشهد للامام
المأمومين فلو كان بين المأموم وبين الامام حائل من جدار او غيره يمنع المشاهدة
لم تقم القدوة وكذا بين الضيق والمسئلة موضع اجماع وروى زرارة
عن الصادق عليه السلام وان كان بينهم ستر او جدار فليس تلك لم يقبلوه ومشاهدة
المأموم للامام كافي في العمى ولو كان ذلك يوجب بطلان القدوة بالامام
وسواء لانه لكن يرى واحدا المأمومين وذلك المأموم يرى مأموما آخر
وذلك الآخر يرى مأموما آخر وذلك الآخر يرى الامام صحت صلوة القدوة
بالنسبة للجميع لا تشاهد تشاهد السبب وهل يعتبر في ذلك العلم بغير صلوة

اوساط

اوساط بان يكون المأموم عالما بغير صلوة الوسطية فهل ذلك اذا المأموم
الذي لا يكون صلوة صحيحة كاشف شبهة كاشف هذه الاشياء والحق ان
الاصل في علم المأموم بغيره عدم العلم بنفسه وصلوته ثم اي صلوة المأمومين
الذين في علمهم بطلان صلواتهم تحت القدوة والاقامة او اذا علم بطلان
صلواته فهو حائل كالجدار المأموم في الحقيقة ولا كان ذكره السنن شرط المني
شبهة المأموم للامام لا يستقيم بالنسبة الى النساء لورود النص بجواز
الحائل في هذه الصورة لان عمار اسئل الصلوة على السلام عن الرجل يصلي
بالقوم وخلفه دار فيها نسائ هل يصليهن خلفه قال نعم قلت ان بينه و
بينهن حائل او طريق قال لا بأس ولان المرأة عورة والجماعة مطلوبة
للتسارع بالنسبة للجميع المكلفين فيجب بين الصبي وبين الفضيلة استتحي
اقتداء المرأة عن الكم المذكور بقوله الا ان يقضي المرأة بالرجل فيفقد الحائل
واذا امت المرأة النساء في لطمها واتهن للرجال في الكم المذكور فستر
عدم الحيلولة بين الامام والمأموم منهن وليس الزور والطريق والقصر الحائل
اي الحائل القبيح بين المأموم والامام في بعض احوال الصلوة اني قلت
المكسرة خاصة دون حالة القيام وكذا الحائل الجرم المنسوب الذي
يجب الاستئذان دون المشاهدة وكذا الظلمة سوانع من الاقامة اما الظلمة
فطائفة لا تسمى ماليا في العرف والما في طائفة لا يمنع المشاهدة اصلا ولا في
بعض الاموال وبعض قصات سوانع من الاقامة اذا كان الحائل بينه وبين الامام
نحو اوتبها كالظلمة رواية زرارة عن الصادق عليه السلام ان علي قوم منهم

في بعض الاموال

وبين الامام ما لا يحيط به فليكن ذلك الامام هو الامام ولو صلى الامام في وقت
في حجاب او في الحايطة او صلى في مقصورة من اماكن التي في الحواضر مع
محرمه اي غير متقربة صلوة العامين اي الطرفين الواقفين عن الامام
وعلى سياره باطله لا مطلق بل ان لم يتشبهوا اي اصحاب الطرفين من
شيء هذه اي من شيء الامام **وقال** ان يقال ان هذا القيد يعني
توكله ان لم يتشبهوا والاشياء بالكلية المحذورة انما بطلان صلوة
الامام في الحجاب الاصل وفي مقصورة غير محرمه ولا يخفى انه لو لم يكن القيد موقع
بالنسبة الى المسئلة الاولى لان الامام اذا وثق في حجاب داخل في حايطة
المسجد فلا محالة ان الواقفين في جاني ذلك الحجاب لا يشبهوا الامام ولا من
يشبهوه ويمكن ان يكون المراد من الحجاب الذي يمنع على طواف
حايطة المسجد وبني بازاءه على قطعة من ساحة المسجد متصلا به كما هو متبع
الحائزين في سائر محلات لودخل فيه الامام وقفت فيه منوها الى ذلك
الحجاب لم يشبهوا احد من الواقفين في ذلك البناء **السابع** من الشروط
الستة **توافق** نظم الصلوتين معنى صلوة المأموم والامام في الاركان
والافعال لاني عدد الركعات فلا تقع القدوة مع الاختلاف فلا يقيد في
في ايرسية بنوكسب والبراني عن النخلة والامر بالمسابقة ولا ريب ان
المسابقة مع اختلاف سبابة الصلوتين تنذر كذا بالكلية واليقين في الكسوف
بالجوسية لا ذكرنا من جو المسابقة قال عليه انما جعل الامام ليؤتم فلا يلزم
عليه ولا فضا في ان المسابقة مشا غير ممكن وبمجرد الاقنعة في ركني الطواف

طواف

باب

باب ايرسية وبكلية كسب لانتقاء المحذور في الصور بين اذ لا فضا الصلوتين
في البنية وكذا الفرض بالنقل منى كما يجوز الاقنعة في ركني الطواف
باب ايرسية كذا يجوز اقنعة الفرض بالنقل اذ لا يشترط توافق الصلوتين
نوعا يجوز ان يقتدي بالفرض بالنقل لان معاد اكان يصلي مع النبي صلى
الله عليه وآله الوشا ثم يرجع الى منزله فيصليها بقصه من له تطوع ولهم بكتوبه
ولان الرضا عليه السلام امر سميل بن بزيغ بذلك وكذا النقل بالنقل
يجوز ان يقتدي بالمتفعل كذا لا مطلق بل في مواضع مخصوصة كالاستعانة
والصلوة المعادة منها والغير من المندوبين والغير الذي يغيره الموضع
فمنع اجماعا لقوله عليه السلام لا يجتنب في نافذة **والسبع** انه كما يجوز اقنعة
الموذي بالموذي يجوز اقنعة القاضي بالقاضي واقنعة الموذي بالقاضي
بالكلية وكذا لا يشترط الاتما والنوع كذا لا يشترط الاتما والصبي يجوز
ان يقتدي به الظهري يصلي العصر والكلية لان الصادق عليه السلام نقل
عن امام علي الصريح جماعة وبني لهم نقل قالوا عن ابنه واخواتهم ولو
اقنعة يصلي الصبح يصلي الظهر كان بالخيار غدا اثنا صلواته بين التسليم
والانقطاع **السليم** مع الامام ولو اقنعة يصلي الظهر يصلي المغرب فانتهى
الامام الى التسليم اتم المأموم صلوة والى ما ذكرنا كماله اشارة بقوله وبعض
ايرسية بعض لا يجوز اقنعة بعض البيوتية بعضها ومع نقص صلوة المأموم
يتم ايرسية المأموم بين التسليم ومفارقة الامام وبين انقطاع التسليم الامام
ليس له معه ومو ففضل اي الاشارة لاني من مراعات الفتاوى ولو زادت

صلوة المسحوم على صلوة الإمام كصلي الظهر على الصبح ومن لم يكن الإمام في الركعة
 الأخيرة قل له أي ذلك الإمام المسحوم لا تقعد أسن غير التلفظ بالنية بل
 في التهمة التي يجازي عليها من الركعات المسحوم آخر من الركعات في الأضحية
 ما يشهد باستحبابه كمن سار وري أن رسول الله صلى الله عليه وآله رأى رجلاً
 يصلي وحده فقال لا رجل تصلي على هذا فيصلي معه فجعل الصلوة معه ثم لزم
 الصلوة عليه والظاهر أن هذا المنع ولأنه على المطال أن المقوم منه أن ينبغي من
 التكليف أن يكون حرصه في تحصيل الجماعة على أي وجه كان وفي أي صورة
 يمكن له ذلك لينال بها ما فيها من خير على التوازي ما نحو فيمن الصور المحمكة وما
 ذكرنا سابقاً وهو جواز اقعة المسحوم بوقته التامة وإن لم يكن من الإمامين
 طلباً للفضيلة ويحسب على المسحوم متابعة الإمام والمراعاة المتابعة أن يجري
 آخر الإمام بحيث يكون ابتداءه بكل ما يأتي به من الواجبات والمستحبات
 عنه فلا يتقدم عليه في الأفعال والأفعال لقوله عليه السلام إنما جعل الإمام
 أمماً يوتى به فلو كبر المسحوم قبل الإمام بطلت القدوة ولو أحرمت فذلك
 للجملة المذكورة لقوله عليه السلام لا تتبادر الإمام إذا كبر فكبر أو إذا ركع فركعوا
 وإذا سجد فاسجدوا ونسب قول آخر مستبعد إذا عرفت أن المتابعة وآ
 قيام المسحوم بالتقدم على الإمام لا مطلقاً بل إذا كان ذلك عند الإسبوا
 ولا تبطل صلوة المسحوم بالتقدم عند اختلاف الشيخ في المبطول أنه صرح
 بأن قارن فارق غير عذر بطلت صلوة فطائر الجرحين الساعين منه
 له وقال المسحوم لا تبطل صلوة بركعة ولا القدوة للماضي الذي به

الصلوة ويحيى أن يركع قبل فراغه أي قبل فراغ الإمام من القراءة فأنه
 ولو فعلت مع تركه القراءة عند سبب أو نية واجب على المسحوم إذا سبق على
 الإمام عند أني الركوع بعد اكتمال القراءة أن يصير حتى يخطئ الإمام فيصير فيها
 ولا يجوز الرجوع من الركوع حاشية يستلزم زيادة في الركعة وسئل الصالح
 عليه السلام في الرجل يركع رأسه من الركوع قبل الإمام ويكسر إذا
 أبطأ الإمام قال لا دوكان ذلك التقدم منه سيما لا بعد الرجوع إلى المتابعة
 يسأله الإمام وجوباً وإن زاد بسبب رجوعه كمالاً لا اعتباراً بركوع
 الإمام وسئل الصادق عليه السلام عن رجل ركع مع الإمام فقف في ركنه من ركع
 من السجود قبل أن يركع الإمام رأسه عنه قال فليجده ويأمن الروايتان في حق
 الناسي للأئم لأن الزيادة عند إسبغته فلا يؤمر بالعودة في القول بوجوب الرجوع
 في الناسي ووجوده العام لجميع من رآه في الرجوع وعدمه لأنه كروي الرجوع إلى
 أيضاً عن الصادق عليه السلام عدم جواز الرجوع دعي وأية عياش قال لم يرجع
 إلى المتابعة فهو تحت تبطل صلوة لو كان ذلك السابق قبل تمام القراءة ولو
 كان ذلك بعد تمام القراءة فتمت صلوة وكذا لا يتم حيث أنه صار متعمداً
 والظاهر يعني من علق من المؤمنين ركع الإمام فركع بناء على طهته ثم فسد
 طهته فهو كالمسحوم على التفصيل المذكور ولو خلف المسحوم عن الإمام عمداً
 من غير عذر بركعة واحدة أكثر من واحدة لم تقطع القدوة بذلك التخلل لاصلة
 البناء فالمنية للأفراد به فلو ركع الإمام وخلف المسحوم عنه حتى رفع الإمام
 رأسه بقيت القدوة على حالها وإن خلف بركعة واحدة الحكم لو أفر منه

كسرين في هذا قال العلامة في اشكال ان يشأ من عدم المسابقة ومن اصله العتق
وهو محقق عليك ان هذا الاشكال كما توجه في الصورة الثانية يتوجه في الصورة الاولى
ايضا فانهم بالعتق في الاولى والاعتق في الثانية مستبعد وكان ذلك لعدم
تلاخل في العتق وتيجل الامام القراءة في الموم دون غير من افعال العتق
فلا يجب على الموم القراءة سواء كان في الصلوة الجهرية والسرية كما روي
في ابيات علي السلام انه قال كان ابي الحسين عليه السلام يقول من قرأ
خلف الامام ياتم به ثمان مائة على غير الفطرة وفي رواية يرس عن العتق
عليه السلام انه قال قضيت قرأة فلا تقرأ خلفه وفي رواية الجلي عن
الصديق عليه السلام اذا صليت خلف امام ياتم فلا تقرأ خلفه سمعت قرأة
او لم تسمع الا ان يكون صلوة جهرية بالقرأة علم تسمع فاقرا **مسلم** ان
مسلة قرأة الموم خلف الامام على خلاف الصحاب وذلك لاختلاف
اروايات في هذا الباب فمنهم من منع من ذلك جهرية كانت الصلوة او
اخفائية وسوق الشيع في يرووا بالسلفية او النهي للتخريم ومنهم من قال
بجهرية ذلك سواء كان جهرية او اخفائية الا ان يكون جهرية ولم تسمع فانه
لا كراهة وسوق المحقق لاصالة البوازي والنهي في الرواية في تخريم ومنهم
من لا يجوز قرأة في الجهرية اذا سمع القرأة ولو جهنمة ويقول يستجاب
قرأة الحمد فاجته في الاخفائية وهذا قول الشيع لقول الصادق عليه السلام
اما الذي يجرسها فاما امر بالمعروف والنهي عن المنكر فان سمعت فانعت
وان لم تسمع فاقرا قال العلامة وهو يعي استجابة القرأة في الاخفائية

ومنهم من

ومنهم من منع قرأة في الاولي بين جميع الصلوات اخفائية كانت او جهرية الا
مع عدم سماعه الجهرية فانه يقرأ لنفسه وامام في الاخفائية قالوا في ان
يقرا اي يقرأ الموم سيما السج و هذا قول السببه رحمه وتفسير المقام
ان الصلوة ان كانت اخفائية فلا صحاب فيها اقوال ثلثة الاول استجابة القرأة
للموم و هذا قول الشيخ وتيسر الاستجاب بقرأة الحمد و هذا ما روي بالعلامة
في عدة اشياء في التحريم وسوقه السيد ابن ابي عمير قال ان الكراهة في
سوق المحقق في الدين وان كانت الصلوة جهرية فلا مانع ان يكون عسوة
للموم اذ في فعله بقدر السماع يسهل قرآن التحريم وسوق الشيع لعل به النهي
اكرامه وسوق المحقق لاصل والنهي في تخريم لا ينبغي قيام دام على تقدير
عدم السماع قالوا في ثلثة الاول وجوب القرأة وسوقه لعل به النهي
والثاني الاستجابة بوسطه المحقق رحمه لقول الصادق عليه السلام وان لم
تسمع فاقرا والثالث يد على ان الامر بالاستجابة ما روي عن الكاظم عليه السلام
في الرجل يصلي خلف من يقيده بغير بالقرأة فلا تسمع القرأة قال لا بأس
ان سمعت او قرأت ان كانت عدم القرأة وعليه سلك من فقهاء قال العلامة
في المختلف والاقرب في الجميع نيل الاخبار استجابة القرأة في الجهرية اذا
لم يسمع قرأة ولا سمعته لا الوجوب وقريم القرأة في سماع والتخيم في القرأة
التي يسمع في الاخفائية من الاخفائية واذا علمت ذلك تبين لكان هذا المع
في هذا المقام من بين الاقوال ما ذهب اليه المحقق كما اشار اليه بقوله
فيكون للموم القرأة فيها اي في السرية والجهرية المعسوة على الاخر

فيما بين الامام وبين التوسيع للمقام القرائة في الجهرية ولا ممتدة اي صوتا ضعيفا
استقبل ان يقرأ مستند الحكم ما ذكرناه في الكلام كلام المحقق وكما يجب
لما سمر ان يقرأ في الصورة المذكورة يستحب ان يتبع آية من قراءة المستند
لا مطلقا بل ان تقف قرائة من قراءة الامام وانما يستحب ذلك لما سمر
يركع مما يبي عن قرائة مع الامام ويدرك اي الاموم الركعة بكمالها ياد الله
اي ياد الله الامام وكما ينبغي بان يدرك الاموم الامام حال كون الامام ركعا
وكونه في ذلك بعد ان ذكر الواجب الصريح وهو قول المرتضى وابن ادريس
مستند القول بادره سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام في الرجل اذا
ادرك الامام وسور ركع في ركعة او ركعتين ثم يركع قبل ان يركع الامام
تعد ادرك الركعة في مخالفة الشيخ في ذلك وقال اذا لم يلحق بكثرة الركوع فقد
فانته الركعة ومستند ما روي عن ابي اقر على السلام لا تقعد بالركعة التي لم يشه
بكبيرة لا يؤمن في ذلك بان الكبيرة قد يطبق ويراد بغير نفس الركوع ونه الجواز
بجعل الجمع والاتفاق بين الاخبار ونيزع المسافات ولو شك المأموم في
في انه هل ادرك الامام في ركعة قبل ان يركع راسه ام لا فيحتمل لان
اقرهما عدم الادراك لاصالة العدم والبراهين بقوله لا شك بل او كبره
اوراقا وتحمل ان يقال بادره لاصالة العدم والبراهين بان يكون عليه من الاعمال
لان يتحقق الرفع ولو ادركه بعد الركوع قبل ان يركع في الركعة او بعد الركوع وبعد
الركعة الاولى استقبل في الصورةين ان يكبر بكثرة الافتتاح فادركه بعد ركعة
تمام الامام الى ركعة اخرى فامره به بل يحتاج في الصورةين الى استيفان آية

ام لا قال الشيخ بانني لان زيادة الركن معتبرة في متابعته الامام وقال
الطحاوي بالاول وهو محتمل لصد كاستشرا لغيره بقوله واستأنف آية اي
في الصورةين عند قيامه الى الركعة الثالثة لان الزيادة في الصلوة عند
مطلقا يجب البطلان فخصر صا زيادة الركن واتبع العلامة على هذا المطلق
بقوله الصلوة على السلام اذا سبقك الامام بركعة فادركت وقد رفع
رأسه فاجتمع معه ولا تقعد بهما قيل في عبارة الحديث انها لان احد هما عدم
الاعتداد بالسجدة وبالصلوة بناء على ان يكون الصغير المذكور في العبارة
ارجع الى السجدة لا الى السجدة **التي** ان يطرقا للاحتمالين قاض في حقه
اخر على المطلوب لان يقال ان الاحتمال الثاني اطهر واقرب الى الغنى
يحمل على المعنى المتبادر وهو في غير المنع ولو كانت السجدة التي ادركها مع
الامام هي السجدة الاخيرة من الركعة الاخيرة استأنف صلوة ثانية
مستأنفة وتكبير متبوعه وليس ان يكون ذلك التكبير اي بعد تسليم
الامام والعلامة الاستيفان ما ذكرنا من ان الزيادة مطلقا فادركه اذا
كانت عند ادمنه وجرأه ولو لا عند ادمنه فلا يستأنف صلوة وثالثا
به الوجه رواية محمد بن مسلم قلت له متى يكون ادرك الصلوة قال اذا ادرك
الامام وسوى السجدة الاخيرة من صلوة ثم ادرك لفصل الصلوة مع الامام
والحق ما ذكره المصنف ما ذكرنا من ان الزيادة على سبيل الحمد مطلقا العترة
وان لم يكن ركعا ولو كان المأموم قد ادركه بعد راسه من سجدة بالخير
لقد استأنف منفذ بالامام ومبعض ما بعده في التمسك والرائد

وانت سكت لما ان يرفع الامام فان كان ذلك بعد التشهد الذي يابو في التشهد
الاخير قام الامام يومئذ يسجد في سجدتين الامام بيمينه صلوته المستوع فيها بغير استئذان
اي من غير ان ياتي بتكليم آخر لافتح لانه لم يزد ركنين بطلان الصلوة بطلان
القيام بغيره من حيث انما ركن والجلوس للباس به لانه مأمور به
لا ذاك فضيلة العسمة بل بحري البكيرة الحاق بها قطعاً او بغيره
على انه قد ذكر في ابته هذه الركعة وفي رواية عمار ما يدل على الاجرة **وقال**
انه يقول هذه الركعة المذكورة لكستيناف في المسئلة الاولى وهي ان الزيادة
اذا كانت عند ابطلة للصلوة فيما نحن فيه وان يكن ركن ان قلت قلت
على بطلان الصلوة فيما نحن فيه لانه جلس وهدم قيامه وقر التشهد متابع
الامام ولا يخفى ان هذا كله زيادات قد اتي بها بعد ان ينشئ استيناف
النية والبكيرة ايضا كما في المسئلة السابعة نعم لو ثبت هذه على نفس او
اجماع الاصحاب وان لم يثبت بالسؤال والطعن الامر الواقع في الاجابة
انه يدرك في هذه الصورة وكنه اني الصورة السابعة ففعل القدره والا
لا تغت فاية الامر بذلك وقال في المحققين الصالح انه لا يدرك صليبه
الجاعة في صورتين المذكورتين لانه لم يدرك معه تلك الصلوة ولا ركعة
منها **والثاني** مع عدم شيء من اجزاء الصلوة منه داخل الكل اذ لم يكن ذلك
الاخير منه مما لو كان التشهد اي الاول تابعه في صلوته بغير القيام ايضا
الذي يابو به سوا التشهد كما بعده التشهد قبل القيام واجزاء ذلك
اكبر الذي ان له لا الكساح ففكر في هذه الركعة التي نفس اميا الامام

ثامنه

ثامنه لم يدرك باليمين للامام وراعي الامام سبق نظم صلوته فيها صلي
مع الامام من ركعة او ركعتين مجزئاً يدرك معه ولا ويساوان كان ذلك
باليمين للامام اخر صلوته وهذا الحكم موضع اجماع لا خلاف لعلمنا فيه
لقول امير المؤمنين عليه السلام جعل ما ذكر مع الامام من الصلوة اولها
او ركعة معه ركعة كانت تلك اول صلوته وادرك معه ركعتين فقد ادى مع الامام
ركعتين من صلوته فيتم باتباعه عليه وتخير الامام بعد مفارقة الامام في
الركعتين الاخيرتين **الرسالة** الرابع من اجزاء صلاة الحمد والحمد لله والحمد لله
وبين الفاتحة **والسجدة** وان سجدة اخرى على الصالح لانها اثير ان فلا يسقط حكم
الخير فيها وقيل يجب القراءة فيها على الامام يومئذ **الامام** فيها لا يجزئ
عن الفاتحة ولو كان الامام غير مني لا يقضي بغيره فلا بد من
تسابقته ولو اضطر الى الصلوة معه فقيه ما يقضي في الاضطرار اولا لا يجوز له
ترك القراءة خلفه بل يقرأ بنفسه وجوب بالقول الصادق عليه السلام يحكي
اذا كنت مع من من القراءة مثل من يشك في النفس ويجزئ الفاتحة وحدها مع عذر
السورة والى ما ذكرنا ان يقول ولو سرائي الجهرية او شل مني **الرسالة**
ولو اضطر الى القيام معه قبل ان يتشهد قام وتشهد قائما وحده عليه بقوله
وتشهد اي المصلي خلفه من لا يقضي به فقام ويسلم ان اضطر لاذلك
ولو ركع الامام غير المرفعي قبل اكمال قرآته قرأ في ركوعه ولو بقي عليه شيء
فلا بأس له به الى بقية من الصادق عليه السلام ان فرق قبلك فاقطع
القراءة واركع معه وسيتب لك من تسوية الصفوف باستواء المناكب

الاجابة

قال

ابا قمر

ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال سواي منصفوكم وعاذوا
بينكم وبينكم لا يستخفون عليكم الشيطان وروي ايضا عنه عليه السلام انه قال
انتم انصفوكم فان اراكم من خلقي كما اراكم بين يدي ويستحب ايضا
انصاف كل فضل بالاول من النصفين للمجاهدين في الله في النبيه لوسعي الامام
او احتاج لا اختلاف ولا تم اشراف من غيرهم بليكنوا في غير النصف
وسر الاول ما روي عنه عليه السلام غير منصف الرجال اولها وبنيته اي ليس
للفضل افضل ما روي ان الرمة تنقل من الامام اليهم ثم اليها نصف
ثم لا التمس ويكره بليكن في العبيد والعبيات في اي من النصف الاول
ما عرفت من انه غير النصف فلا يليق الا بالفضل ولا يبعد ان يكون
الامام من العبيد الذين ليسوا اهل الفضل فلو كانوا منهم لم يمتنعوا من الاول
وكذا الكلام في العبيات واذا ائتمر المأموم وكان ذكرا وقف عن يمين
الامام لقول الصادق عليه السلام الرجلان يوم امدما الآخر يقوم
من يمينه فلان النبي صلى الله عليه وآله مذهب ابن عباس من وراءه فاداره
الي يمينه وكان قد وقف على يمينه وان قد ائتمر المأموم فلفه اي
يستحب لهم ان يقفوا خلف الامام مضافا وصفوا فاداره الحكم موضع اجماع لافضل
لامر من العبادات فيه فيكون حكم المتقدم من الرجال في الاستسباب كالمراة الواحدة
والفتى المشكوك ولا يخفى عليك ان القول بسميانه الحكم في المراة انما يتم على القول
بكرامة محاذات المراة للرجل في الصلوة واما القول بترتيبها فلا بل كسبها
ان خرجت في سنة الحكم فيها ما روي عنه من غير عن الصادق عليه السلام الرجل

يوم المراة قال نعم كون خلفه وقال النبي صلى الله عليه وآله انتم ومن حيث انتم من
انتم تقدم ولوات المراة النساء لم يقعد من بل يستحب ان تقف وسطا بين
رواية ابن بكير عن الصادق عليه السلام تقوم وسطا بينين ولا تقعد مني اذا
عوقت لك تبين ان حاشي في الجماعة كجاست المراة من الرجال فان
امامهم ايضا يكون في وسطهم برواية عبد الله بن سنان فانه سأل الصادق
عليه السلام عن قوم صلوا جماعة وهم مراة فقال يقعدون امامهم بركبتيه و
يصل بهم بلبوسهم جالس ولو امد الامام الصالح للمامنة المنفردة في الصلاة
قطع ذلك المنفصل بغيره بالامام مطلقا بل ان خشي القوات فبغيره بالامام
افضل منها واذا قطعها وحل محله في الفرض ولم يخف القوات اتم الصلاة
ولا يقطعها ولو كان صلوة المنفرد فرضا نقل اليه استسبابا الى النقل وان
تملك الصلوة بركبتين ثم يرد مع الامام في الفريضة فبغيره بغيره بالامام
عامة في الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل كان يصلي في موضع الامام
وقد صلى ركعة من فريضة قال ان كان اماما عدا فلا يصلي ارضي وبعيد
ويجعلها نظرا عاويده في الامام وهذا اي اما ركعتين استسبابا بالامام يكون
بحسبهم فرفد فرايت اركعتين الامام ومع حب القوات فيعطى اي تلك
الفريضة ولم يجعلها ركعتين استسبابا بالامام ذكرنا من فضيل الجماعة وهذا القطع
انما يكون وهذا الاستسباب ليس بالنظر لكل الامام بل انما يكون في بعض الصور
كما لو كان الامام امام الامام لا يفرق من المدة المقتضية للاستسباب بغيره
ولم يسهل موضع اشكال شيئا من عموم النبي في قطع العمل من المراتب بغيره الا في

والافعال وقهر العلامه في انسابه يجوز القطع كانه فله وقطع المختلف بعدم
القطع ونسب ابن ادريس جواز النقل الى الفضل لان ذلك في قوة القطع
والقطع حرام وكبره النقل بعد الاقامة لانه وقت قيامه للعرض فلا يثبت
بافيه من التشغل بالمخرج عن الراجح للشيخ قول بعدم جواز ذلك وقت
القيام الى الصلوة عند قول المؤذن قد قضا الصلوة وبه رواية حفص بن
سالم عن الصادق عليه السلام وقيل وقت القيام عند قوله حي على الصلوة
لانه دعاء الى الصلوة وقيل وقت بعد الفراغ من الاقامة بكاملها ومقاله
الشيخ في ط **مسألة** انه اذا دخل للمكث فركع الامام وعاف فركع
الركوع باز ان ينوي ويكبر ويكبر في مكانه ويمشي راكعا حتى يلتحق بالصف
قيل وضع راس الامام تحصيل الفضيلة الجماعة واليه يستدل بقوله وما بعد
فركع الركوع بالحق كبر مكانه ويسجد في مكانه ان شاء ويلحق بالصف بعد
السجود وان شئت في ركوعه حتى يلتحق بالصف والمتشد في هذا الحكم قول
احد ما عليه السلام في الرجل يدخل المسجد فيركع في ركعتيه الركوع قال يركع
تيل ان يبلغ القوم ويمشي وسور اركع حتى يبلغهم قال الشيخ والافضل السجود مكانه
ثم الاتحاق اذا قام لما روي عن الصادق عليه السلام اذا حضرت ان يركع
قبل ان يغسل اليه فكر اركع فان وضع راسه فاسجد مكانك فاذا اقام فالحق بالصف
وان لم يسجد فاجلس فاذا اقام فالحق بالصف وفيه الاجواز الفصل المذكور من
المكث مشروط بشرط عدم فعل كبره فلو كان بعيدا من الصف لم يجز له
مشي كثير خرج به عن كونه مصليا لم يزد ذلك وبشرط ان يكون مكانا كبيرا

صالح

صالحا لشد ان كان باطلا بالمقدرة او يكون بينه وبين الامام حائل منس
المش هرة لم تقع عليه البصر حتى يلتحق بالصف ثم يركع في ركعه اخري و
يعيد السجدة الذي كان صلى وحده صلوة مع الجماعة ولا ياتي بها وجر بان
استنباها اذا وجد جماعة تحصيل الفضيلة الجماعة وكذا الجماعة الذي يصلي
جماعة فانه يستحب له ايضا اعادة تلك الصلوة اماما ومواليا لقول الصادق عليه
السلام في الرجل يصلي الفريضة ثم يجد قوما يصليوه جماعة يجوز ان يعيد
الصلوة معهم قال نعم وموافقت ولا ريب ان طاهر الخمر عام تينا ولا الضرير
اعني صورة الانفراد والاجتماع ويحق عدم الجواز في الضرورة الثانية لان
تسريح الاعادة لاستدراك فضيلة الجماعة وفيها من فيه قد حصل المطالب
مسألة انه اذا اعاد صلوة كان الفرض هو الاولى والثانية شئ لانه
قد صلى ما كتب عليه على وجهه فخرج من العدة فلا يكون الموقوف بالكتاب
الا الثانية وروي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لم يلحق بغير الجماعة ولم
سهم الامام قد صلوا في رحابها اذا استتمت في رحابها ثم اتيا سجد جماعة
فصليا معهم فانما يكملوا فلهذا عرفت ذلك فماري عن الصادق عليه السلام
في الرجل يصلي الصلوة وحده ثم يجد جماعة قال يصلي معهم ويجعلها فريضة يحمل
عليها اذا دخل في الصلوة ثم حضرت الجماعة فانه يعدل بميتة لا الفضل ثم يحمل
الثانية في الفريضة وهذا التاويل للشيخ رحمه الله وبنيته في بين الاخبار ويجعل
الثانية فيهما وتيمم العبد في الصلوة المعادة بين الواجب او الله يا وبيته في
حيث انه قد خرج من عدة الفرض فلا يكون في فعله الطائفة الاولى فحق الحكم

منه على ما ياتي به حيث ادى عليه وخرج من المطالب فاعلوا لا فلا ولا يوجب
فيه الخلف اذ لم يورد في بعض من اعدوا عليه السلام وسواه شيئا من ارباع
القدرة وعده ثم يجد جماعة ما يصلي ثم يجعلها الفريضة ان شاء الله تعالى
وعده خارجا على الصف لورود النبي عن ذلك في رواية السكوني وقد ورد
من الاخبار انه قرأ بالبصرة في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
الزحام بل في تصوره على من يحسد من خلاف في الصف يمكنه الدخول فيه
وقد ثبت عليه بقوله اصحابنا وقال ابن الجني من فقتنا ان امكنه الدخول
في الصف لم يخرجه منه وعده ويدفعه قول الصادق عليه السلام في رواية
ابي الصلاح في الرجل يقوم في الصف وعده لا بأس وما تنك به ابن
الجني من انه روي ان النبي صلى الله عليه وآله ابصر رجلا خلف الصف وعده
فامره ان يعيد الصلوة فليس من طعن بل من طعن المخالفين على انه حارص بما
ذكرنا من حديث الصادق عليه السلام مع اصالة الجواز ويكره تحصيل الامام
بالاعمال لا روي عنه عن الصادق عليه السلام عن ابيه الطاهر عن رسول
الله صلى الله عليه وآله من صلى يقوم بنفسه بالدمعة فانه لم يأن للقوم
جلوسه منهم ومن اشبهوا كما قال صلى الله عليه وآله لا يذري رضى الله اياكم شيئا
فلما جعل شيعته فيها ولا ريب ان الشيعه او الم تسمع من رسول الله صلى الله عليه وآله
وبجوز للمأموم التسليم قبل الامام عند ركض او قوت غير جماعه فيؤي الانفر
ويعدل عما كان عليه في الاتمام ولو نواه اي لو نوي المأموم الانفراد
عاد لا من نية الاقعة الا لا بعد جاز البين اجماعا لما روي عن الرضا عليه السلام

الرجل يكون خلف الامام فيبطل التشبه فياخذ المرأة او ينفذ على شي ارباع
كيف يصنع قال سليم وينصرف ربيع الامام وسئل الصادق عليه السلام
في الرجل يصلي خلف الامام فلم يقل الامام قال ليس بذلك كس روي
ان حاد اقرأ سورة البقرة فانه وبعضهم قال له رسول الله صلى الله عليه وآله
ايمان انت يا ساذم تين اقرأ سورة ذات البروج والليل اذ انشئت
والسماء والطارق وهل انتيك بيت الفاشية اذ عرفت هذا فتقول جواز
نقل النية من الاتمام الى الانفراد انما يتصور حيث لا يجب الجماعة كالجمعة
والعيدين من شهر ابي وامام وجوب الجماعة فلا يتصور فاذ انوي الانفراد
حيث يجوز الانفراد فذاق الامام وجوبه ان يراعي ما يجب عليه الاتيان
به في صلوة فبيني على ما مضى من صلوة مع الامام فما اذكر معه من
ركعة او ركعتين فذلك محسوب له فلا فائض العادة حيث ذكرنا بطلان
انما يسلوة المأموم تمت كما بقوله عليه السلام انما جعل الامام اماما ليرى
نه كما تلتفوا عليه والواجب ان تقول بموجب الجواز انما هو انما هو انما هو
ما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
الانفراد فان كان انفراده قبل القراءة اي قبل قراءة الامام قرأ
المأموم بوجه فارق نفسه ومجبالا ما صار مفردا ولا يسقط فصل القراءة
من المفرد امتيا را اجماعا او كان الانفراد بعد اي بعد قراءة الامام
وقرأه من الفاتحة والسورة في اجزاء المأموم بقراءة الامام لان
القدوة كانت باقية الي تمام القراءة وكان الامام نائبا له في القراءة

اجماعا فلا يجب ج العادة القراءة في ركع من غير قراءة وقيل يشك
 القراء في نظر المكون في محل القراءة لو كان نوي الانفراد في أثناء ما يلي
 في أثناء قراءة الامام فان كان ذلك بعد فرائع الفاتحة احتل البتة و
 الاكتفاء بقراءة الامام فيأتي بالسورة خاصة دون الفاتحة حيث انما قرا
 نيا به فلا يجب ج العادة فيها واختاره العلامة في التذكرة واحتج بوجوب
 العادة في هذه الصورة لما ذكرنا من كون نفي محل القراءة وان كان نوا
 في أثناء الفاتحة فمما التذكرة العادة مع الاحتمال القراءة من موضع
 المفارقة وكذا الكلال في السورة **قول** اذا قلنا بان الامام يحل غير الحرم
 القراءة كما لم يقر عند منظم الاصحاب فيس في ذلك لا يكون تاييلا بسبب التقيد
 والعدة فينبغي ان يحل للمسلم وتواتر من الفاتحة نظر المكون وكيفية ما
 العدة باقية فاسقاطا لطلبه الامام نيا به عنه كلالا وبعضه وعدم اعتبار
 بالنسبة اليه على وجه شرط والحاصل ان ينبغي ان لا يكون محل توقف الابن
 الحكم فيها واضح وسيأتي في المتن ان الامام اذا عرض له قاطع الصلوة كانه
 فانما يسهل بنى على ما مضى من فعل الامام ونوى انما القراءة **وهي** **بكاله** **عما**
 يؤيد ما ذكرنا اذ لا فرق بين هذه المسئلة وبين ما نحن فيه والله اعلم وفي حراز
 الاقيد ابن علم بما تشرع به اي ثوب الامام وبه ترويه اركان العلم بوجوب
 في أثناء الصلوة وكان سابقا على الاقيد او نيت التردد من حيث ان
 لمصلوة الامام صحيحة لكونه لا يعلم بالنجاسة ولا تكليفه في الغافل والفتل
 ستم لم يعلموا اذ كانت صلوته شرعية يحصل بها الاشتغال كانت صلوته

الامام المرتبطة بها ايضا صحيحة وحيث انه قد علم بالعلم الامام به وصلى فيها
 صلوة باطله وسألا وجه كاشد اليه بقوله او جنة المنع لان صلوة الامام
 في غيب الامة باطله ولما لم يعلم بالنجاسة والوقت باق وجب عليه العادة
الرسالة بان هذا التعليل ناهيهم اذا قلنا بوجوب العادة على الجاهل بالنجاسة
 في الوقت وما على القول بعدم الاستناد عليه طلقا كما ستره السبيد وابن
 ادريس وجماعة من علماء فخرنا قروي فيقولون انما قول الاول انه صلى
 مشروطة فانكم البطلان والى الجاهل العادة بمحتاج لا يسيل ولم يثبت على
 ان الجاهل العادة متضمن لكيف الغافل في مسوح ولو علمت الحرة من سن
 تفعل كشوف الركن اي علق الاية التي تصلي مشروطة الركن جازية
 بتقن نفسها واداءت الامام بها المكن جواز الاقيد ابن ابي الاله الجاهل
 بالفتن المصلي كشوف الركن لان جليلهما محكوم عليهما بالفتنة حيث صليت فيها على
 الوجه المأمور به فلا محذور في الاقيد ايا والعلامة في القواعد لم يوقع
 من الامام في هذه الصورة وتوقف المسئلة السابقة فهو يحتاج لا الفرق
 بينهما **ممكن** ان يقال في الفرق بينهما انه ليس على الامة بعد الفراغ وقد علم
 بالنسبة العادة وان كان الوقت باقيا اجماعا بخلاف الجاهل بالنجاسة فان
 رواية بوجوب عاداته اذا علم بها والوقت باق واذا عرفت هذا فيقول
 الشبهة البيان والفرق بينهما ليس بتاملا ولا بمعنى من المكلف
 ترك الجاهل لانهما شرعا السلام ولما ورد في الاخبار ان اكلت عليها
 قال الصادق عليه السلام ان رسولا من الله عليه وآله قال صلوة لمن لا

في المسجد الحسيني الاثنى عشر روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله قال من
سمع الله ان ياتي فلا صلوة له الا ان يردده في اول الباب ان ياتي
فصله اكثر من سبعين مرة المكلف ان يغيره ولا يتركها الا العذر والعذر على اثنين
عام لا يختص بمكلف وذن آخر او خاص فخص شخص وذن آخر والمصاورد
شأنها على الترتيب بقوله كما لمطر كذا الريح الشديدة والوجه بسلامة
او الغرض وكذا الخوف من طاعن فيسقط استحباب المصنوع عن المكلف المندرج
فيصلح في منزله بمسكن مع زوجته وولده وعبيده وروى ابن بكير
اذا ابتلت النعال فالصلوة في الرجال ويستحب لمن يوم الغسل تسليما
والأطباء لقصور المؤمنين فقبيل الفضيلة المباشرة وذا الترتيب كما
ان رجلا امام زوال العذر المانع من المصنوع وادراك الجماعة في وقت
الفضيلة فإذ تضمن الانتظار خرج وقت الفضيلة لم يستحب اذا عرض للامام
ما هو قاطع للصلوة كالحديث او الجمع اشتاف من المؤمنين ما تم بهم
استجابا لا وجوبا وبما يقال بوجوبه عليه لقول أمير المؤمنين عليه
السلام من وجد اذني عليا فخره رجل وليستهده والمحق ان الامم تتاحول على
الاستجابة لاصالة برادة الله من الوجوب **وانت** غير بان في الخبر دلالة
على ان التأييد للجب ان يكون من المؤمنين بل يجوز ان يكون من غيرهم قال
العلاء في التذكرة ويجوز ان يستحب المنفرد فان لم يفعل الامام ذلك لم
يستحب احد الا عرضا فيكون او موتا او انجاء استنابا للمؤمنين استجابا
في التذكرة لا يشترط الاختلاف فلو تقدم بعض المؤمنين فبعضهم استجابا

استجابا

واتم الصلوة بازوي في الخبر المذكور دلالة على الاختلاف فلو للامام
فلو تقدم احد من غير استناب لم يرد في رواية الحسيني عن الصادق
السلام رجل ام قوا بركة ثم مات قال يقيمون رجلا آخر ومن بعده
باركة دلالة على ان الامام لو جن او اعنى عليه او مات كان الاختلاف معا
للمؤمنين فلم يكن لاحد منهم ان يتقدم نفسه من غير ان يتخلوه والنايب
الذي كان ماموما واستخلفوه لا يكون له الاستيناف بل يجب ان يني على
ما تاتي به الامام فيجب ما مضى من صلوة وما تاتي بالباقي وقد ثبت على هذا
بقوله يعني النايب على فعل الامام فيبدي من موضع القطع ويكون
ذلك القطع في اثنا القراءة سواء كان في اثنا الفاتحة او في اثنا
الصورة لوقوع ما مضى على الوجه المذكور فلا وجه للعادة
يكبره ان يستأجل بوقول الصادق عليه السلام ثم اذا احدث الامام و
سنة الصلوة فلا ينبغي له ان يقدم الاثنى عشر الا فاته ويستحب للامام ان
يخفف صلوته وان يقصر على الصور القصار لما مضى فقهه معاذة والتبنيج
في الركوع والسجود ثم لا ازيد قال النسل ما صليت خلفا فاحفظ
واتم صلوة من رسول الله صلى الله عليه وآله وقال سول الله صلى الله عليه وآله والسلام
من صلى بالناس فليخفف فان خلم السقيم والضعيف وروي الحسن بن الصادق
قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله الفجر فحفف الصلوة في الركعتين فلما انصرف
قالوا اخففت الركعتين فقال نعم نعم خراج النبي ولوا في ركعتين فقل بال
بقره عليه السلام افضل الصلوة ما طال قوتها ويستحب للامام ان يسبح من قدره

يقول ولا ينبغي لمن صلى ان يشتمه بما يقول ويستحب ان لا يخرج من مكانه حتى
 يتم بسوق ما فات ويستحب ان يقول الحمد لله رب العالمين حين فراغ
 الامام من قراءة الفاتحة ولا يخرج من احكام الصلوة ان يشتم وما
يتلى سارا وان بين ياتي الف ايضاً في بابها قال ولما لم
في باقي الصلوة المفروضة وهي انواع اما المصيبة فهي كذا في وهي
 مستقرة براسها وليست طر امقنودة اجمالاً كما ذكرتم بعض العاقر حيث ان
 فرض الوقت من الظهر لا غير وما ذكرناه من الصواب لقوله عليه السلام
 عليكم الجمعة فريضة واجبة الى يوم القيمة عليكم التكليف استقامتها بالظهر لانه
 مأمور بالجمعة ومن سلكها ظهر امقنودة جاز عند نقل النبي من المصيبة الى
 انظر كماله الذي دخل في الصلوة فنوي في اثنا الصلوة الاقامة وفي
 اخبر المذكور ولانه على ان وجوبها على الايمان وقال عليه السلام فمن تركها
 في بيوت او بيوته وله امام عادل استغفا او جودا بها فلا جمع الله عليه
 ولا يارك في امره الا ولا صلوة له الا ولا ركعة له الا ولا جله الا ولا يوم
 له الا ولا بركة في امره حتى يوب فان تاب بامر الله وفرض الحمد سائر الفرائض
 في الاركان والشرائط لكنها تخص بشرط ستة زائدة على الشروط التي
 احدها الامام العادل المعلوم عصمته بانفسه ومن نصب عيناً او نحو ما حثت على فيه
 وشرط الصلوة الجمعة بشرط اتمامها لا خلاف في ذلك لعلمنا وانبي صل
 اس عليه الله كان يعين لاقامة الجمعة وكذا الائمة عليهم السلام بعده وكلا
 يصح ان ينصب ان نفسه قاضياً ومن اذن الامام هكذا امام الجمعة

ولا يرب

ولا يرب في اعتبار شرط الائمة السالفة فمن نصب الامام وهي البلوغ والنقل
 والايان والعدالة وطهارة المولد والذكورة فلا تقع الائمة البيهية وان
 بلغ عشرة او لا يتعد ايامه المجنون ايضاً اذ لا قصه له وكذا الائمة غير المؤمنين
 لان غير المؤمنين فاسق وكذا الائمة المؤمنين غير العدل لان الامام شيعي والحق
 ليس له اية الشفاعة كما هو في قصدي ورفض الائمة ولد الزنا اجمالاً من
 ولائمة المرأة لعدم تكليفها بهذه الصلوة وعدم صحتها امامتها للرجال
 وشيئة ايضاً سلامة الامام من الجذام والبرص عنه اكثر على ما رواه
 ابني بصير عن الصادق عليه السلام فسمي لا يؤمنون النفس على كل حال
 المجذوم والبرص والمجنون ولد الزنا والاعرج وفي الامم خلاف
 والحق الجواز للاصل وما في رواية السكوني من المنع ضعيف قلت لا
 ليس مكلف بهذه الصلوة فلا يصح الائمة قلت اذا حضروا جبت عليه وانفقدت
 به وما قيل في المنع ان الاعني بافضل لا يمكن من الاقرار عن انبياس فلا
 يصح منه المنع بل فكلام ظاهره ضعف وفي زمان العيبة كزماننا هذا
 يجوز ان يجوز للفقهاء اقامة الجمعة على راي لاصالة البراءة الجواز ولقول
 الصادق عليه السلام اذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة وفي رواية
 مسنونة عن الصادق عليه السلام يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا تحت نهار يومهم
 قوله قد فاسوا الى ذكره والاصحاب الصيوة لم يثبت على ان الفقيه الجامع للشرائط
 كما دون من نصب من جهة الائمة الحاضرين واذا هم كاذن الامام الحاضر واذا
 كان كذلك فلا مانع من ان يعقد الجمعة وقيل ايضاً ان الاذن اعلى من

كان يمكن ومع عدم الاسكان يسيطر اعتباره. وبقي عموم الآيات خالياً لمعنا
فان قلت لو كانت المقدمات المذكورة لذلك الدليل المذكور على الوجوب
هذا هو الخط اعلم هو الجواب **قلت** لزوم الوجوب من الدليل لم يكن يجب
ان يعمل الوجوب على الوجوب بخبري اذا لم يكن في حالة اليقين منى بالاجماع وقيل
في هذا المقام ان هذا الشرط اعني وجود سلطان العادل ومن نصبه كقيل
ان يكون شرط للفقهاء وان يكون شرط للوجوب في النصوص الواردة من
اهل البيت عليهم السلام ليس تصرح بها من الامرين المذكورين فان قلنا
انه شرط للفقهاء لم يقع ايضاً في زماننا لفقهاء شرط الصحة وان قلنا بالثاني في اقل
جواز ايضاً عما عدا تحقق باقي الشرايط وهذا لا يخبر سني على مسند اصولية
وسى ان الوجوب انه ارتفع من فعل تعي الجواز **فيس** ان ما ذكرنا دل على
انقضاء كل على كمال التقديرين في زماننا مع وجود الفقيه الجامع للشرائط حيث
ان منصوب من جهة الامة الحاضرين كما عرفت **فان قلت** ان الفقيه الجامع منصوب
من جهة الامور الضرورية لئلا يتبطل على الناس ما يعمر به البلوي **قلت**
لا ريب انه في زمان الغيبة يكون في امور عظم ما نحن فيه كالحكم والفتوى في
الاسوال والنكاح والفروج فيكون ما نحن فيه اولى بالقيام وجميع من فقهاءنا
قد بالغوا في عدم اعتقادهم في زمان الغيبة وصرحوا بعدم شرعية لان شرط
شرعية منسقة من الامام او من نصبه ومنعوا ورود الاذن في ذلك وقروا
الاذن في عصر الامام عليهم السلام على من سمع ذلك الاذن ليس في كونه على من
من الكلبيين ولان وجوب النظر معلوم فلا يسيطر الا معلوم الحاصل اذا عرفت ذلك

ملك الفسخ في تسليمه في الماضي الاول فلان القول بانفسا الشرط كحاجة
لان الفقيه الجامع شرابط منسوب كما دل عليه الاخبار والماضي فلاننا
لان وجوب النظر عيناً وعلى انزع الانبياء **وس** ان مقالته القائمين بالاعتقاد
في زمان الغيبة كما انما ينبغي على وجود الفقيه الجامع شرابط كذا كذا ينبغي على
ان يكون مناسك من رضى الخلفين بان يكون **فان قلت** مرتفعه الى ما ذكرنا
استد رقبه مع الامر بوجودنا الغيبة وهو الفقيه الجامع للشرائط
والحاصل انه اذا تحقق شرط الشرايط المذكورة في زمان الغيبة استسحب الاستماع
والقيام بالجمعة مع الغيبة فينبون الوجوب ان لم يحتم عليهم ويجزى عن
النظر **فان قلت** نقول اذا كانت تيمية فكيف يبرون الوجوب ويكون تجزية
عن النظر **فان** الجواب عن ذلك ما حققه المصنف في شرح القواعد سواء قلنا
ذكره التيمية في الذكرى وسواء ليس المراد بالاستجاب ايضاً ما مندوبة
لانا مجزئة عن النظر الواسع للجامع على عدم شرعية النظر مع صحة الجمعة ولا يسي
من الغيوب تجزى عن الواجب بل المراد انما افضل الامرين الواجبين تيميراً
ولامتناعات بين الاستجاب عيناً والوجوب تيمراً والحاصل ان الحكمي
الذي هو الواجب المخر قد يؤدي في ضمن المستحب نفس الشارع فيصير
ذلك الفرض المستحب بالوجوب ايضاً بالاتباع ولا مذهب في ان يكون منى الواجب
متصفاً بالاستجاب حقيقة موصوفاً بالوجوب ولومات الامام او اعلى عليهما
انما ملة الجمعة لم تبطل القدوة فلا تبطل ملة المؤمنين حسب تسليم كمالها
بالاستنابة فيقودون من يتم بهم الصلوة عن نية شرايط الامامة من العدا

وغيره كما كانت الصلوة مع وجودها الشرايط فلو قد واصلها او فاسقا
 لم ينج صلواته ولو تقدم احد منهم فاتم الصلوة بهم من غير تقدمهم جاز الشرايط
فان قلت كيف تقدمهم مع ان الاذن من الامام شرط في الصلوة بالمثل
قلت ان الاذن شرط في الابتداء لا في الاكمال ولا بشرط في المستخلف
 كونه ممن سب الخطبة او احرم مع الامام لرواينا وبن عمار عن الصادق عليه السلام
 عن رجل ياتي بالمسجد وهم في الصلوة وقد سبقه الامام كونه او اكثر
 فيستقل الامام في بيده ويكون اذني القوم اليه فيقعد فقال يتم للقدم
 الصلوة ثم يكس من اذرعوا من التشهد او ما ايم بيده بالتسليم و
 انقضت صلواتهم وانتم تسلمون ما كان فانه ان بقي عليه شيء حال الصلاة في يده
 لا تبس على المومنين استيناف به القنوة وخليفه الاول من الاستيناف
 تنزيه الحقيقة من له الاول واذا كان الخليفة قائما مقامه لم يحج الاستيناف
 القدوة ويحتمل الوجوب بحسب تعيين الامام قال المصنف في البناء قوة ولو شاع
 الامام قدم من يتم بهم الجماعة من غير شرايط الامة ويتخلل الامام قدم
 المومنين من يتم بهم الصلوة سواء كان في ركعة الاولى والثانية وليس
 لهم الانفراد بجمع ولا بفتح اي لا يبيح لاحد من المكلفين انشاء الجماعة اي
 حين يوضع العارض للامام ووجوب الخلاف للامام يعني اذ اقدم احد
 من المومنين للامام الجماعة لم يجز لاحد من المكلفين بالجمعة مع الامام ان يفتح
 بهم لعدم حصول الشرايط بالنسبة وقال العلامة في عدم جواز الدخول
 معهم لانهما بمعية مشروطة قال المصنف في شرح عدد والتحقيق انه ان سبب

لقد تم

احد منهم الامام الاصل وكان ما دونها من جهة مع انشاء الجماعة لا تقايفض
 الشرط بالنسبة واليه اشار بقوله الا ان تنسب الامام الاصل وزبدة
 الحديث ان اذن الامام الجماعة عارض من موت او اعطاء او حدث ولم يثبت
 لم يزل الامام المتكلمين ان ينشئ الجماعة في حال من الاحوال الا اذا كان في الامام
 من سوانه ون يخصص من امام الاصل على الاسلام فانه يجوز لغير المتكلمين
 ان ينشئ الجماعة ويهمل في الصلوة مع تلك الجماعة ويكمل ذلك لما دون الصلوة
 بهم ويأتي ذلك المنشئ بعد انعامه بالباقي ان بقي عليه من صلوة شيء وان شئ
 من الشرط والتمس للجمعة الوقت ولا خلاف بين الاماميين ان الوقت
 شرط في انعقاد الجماعة واذا كان كذلك فلا بد من التفتت في الجماعة على صورتها
 اجماعا وما وقع في عبارة بعض اصحابنا من انها يقتضي ظمرا فالمراد بالقضاء القوي
 لا الذي في خلافه في الصلوة فان الوقت ليس شرطاً لاعتقاد بل هو شرط لا
 اداء وسواء في وقت الجماعة وقت الفضيلة للظهر ومن زوال الشمس الى ان
 يغير ظل كل شيء كما عرفت آنفا وهذا عند علماءنا الا السيد رحمه الله فانه
 قال يجوز ان يصلي الفرض منه قياماً الشمس والامام عليه السلام في صلاة الجماعة
 في ما دبره ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلي الجماعة بعد الزوال وقال
 صلوا كما رايتوني اصلي وقال الصادق عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 ان يصلي الجماعة بين زوال الشمس قدرته ان كان رواه ابن ابي عمير ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه السلام يصلي الجماعة اذا زالت الشمس وقال ابن ابي عمير يصلي فيها ما شاء الله
 الظاهر ان في السجدة الدروس نظراً الى البدئية ولا صالة البقاء ومثل

في وقت انشاء الجماعة
 في وقت انشاء الجماعة
 في وقت انشاء الجماعة
 في وقت انشاء الجماعة

الروايات على الاختصاص بقوله الباقر عليه السلام وقت الطلوع اذا اراد الشمس
 بعد الساعة وكقوله عليه السلام في زيارته ان صلوة الجمعة من اللام المصطفى انما
 لها وقت واحد من تزول الشمس واذا اذنت ما عليه فمما لا صاحب من ان وقتها
 وقت فضيل الظهر فاذا اخرج ذلك الوقت ولم يأت المكلف بما صلى الظهر
 اربعاً منية الا اذا استقر وقت الظهر فانه لا يجزئ الا ان يستلم فوات الظهر
 وان خرج وقت الظهر فوات الجمعة لا يستلزم فوات الظهر كان الفاتحة
 ح سوا نظر لا الجمعة لانه كان بعد فواتها فطلبها بالظهر خاصة ولم يأت ولو
 خرج وقت الجمعة وكان يتلبس بها صحت جمعة اما ما كان او ما رما مطلقاً
 بل ان ادرك ركعة قبله اي قبل خروج الوقت ليس ادراك ركعة منها
 كيف كان كما في ادراك الجمعة بل ان شرع فيها حال كونه حالاً او طائفاً
 او اركناً او طائفاً فلو شرع فيها وسواء اذ طاف ان يدرك الجمعة بكاملها
 ثم يتبين الصبيح في انما ساء وادرك ركعة كان فيها وسواء طاف او طاف ان لم
 يدركها بكاملها بل يدرك منها ركعة لم يزلح الشروع فيها لان الجمعة لا تفعل في
 الوقت قال العلامة في رواية اخرى ان الوقت ليس شرطاً فلو انقضى الوقت لم يفسد
 بالصلوة بالركعة في وقت قبل اكتمالها انها جمعة والمص لم يكتف في ادراكها
 بالتبليغ بل يكفي في شرط في ذلك ادراك ركعة كاملة وهو واقع لما
 ذكره الشبيه الذي ذكره حيث انه انما لم يكتف في التكبير في غير هذه
 الصلوة بخلاف الصلاة وكذا العلامة في التذكرة مضطرب في الفتوى لانه ذكر فيه
 اولاً ما يطابق كل انما ينسب لاكتفاء بالتكبير ثم قال ثانياً ان بعض سهر رقال

ان ادرك

ان ادرك ركعة في الوقت ادرك الجمعة والا فلا بأس به وقيل لو ادرك ركعة
 منها وخرج الوقت بطلت الجمعة على ان بقا الوقت شرطاً في الجميع للجمعة
 ما احتار المصنف من المشهور انما استلزم بقوله عليه السلام على المشهور ولو صلى المكلف
 بالجمعة الظهر قبل ان يصلي اللام الجمعة وسوفاً طلب بها اي بالجمعة لم يصح الظهر
 الذي اتى به ويطلب مع ذلك ان يسجد بالجمعة فان ادركها فلا بحث لانه
 جرت ذمته والاي وان لم يدرك الجمعة اعاد ظهره لان ما فعله او لا كان
 منياً عن الايتان به فلم يكن صلوة شرعية وانما قال وسوفاً طلب بالجمعة لانه لو
 لم يكن من اهل المكلف او الاعمي وقد صلى الظهر في وقت الجمعة لم يفسد السجدة
 وصحت صلوة من فاته الجمعة وسوفاً طلب بالظهر وكان ذلك كقضاء الجمعة
 حيث انما تجزئ عنها وانما قلنا كالتقضاء لانه لا يقضى حقيقة الحمد والامة
 في العدد الثالث من الشروط الستة للجمعة العدة ولا خلاف من الاصحاب
 في كون شرط في انعقاد الجمعة ثم في أقله خلاف من رواية ابيان احديها
 رواية محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم عليه السلام قال يجب ستة نفر من المسلمين ولا
 يجب اقل منهم والاخري رواية منصور بن هازم عن الصادق عليه السلام مع
 القوم يوم الجمعة اذا كانوا ثمانية فما زاد على الشيخ في رواية ابي ابي
 وكذا جميع من الاصحاب ملوا رواية الجمعة على التسعة في المارواية الثانية فقط
 على عليها المرتضى العلامة ابن ابي عمير والمحقق غير الدين وهداهما من الكوفة
 بين الاصحاب مطابقاً للكتاب العزيز لان قوله تعالى انما هي للصلوة من يوم
 الجمعة فاسمها لا ذكر العتق في ذلك اذ لا بد من ساء وسوفاً في والمخاطب

انقضى

مع اقدشه والامام الشيخ رحمه الله قد جمع بين التوسين بالجل على الوجوه
 في السجدة والغير في السجدة قال الشهيد في الذكر كبري نه اجل حسن ويكون
 قوله عليه السلام فلا يحسب على اقل منهم ففي الوجوه الخامس اي يعني المطلق
 الوجوه والعلامة في المختلف قد تكلم على صحة سند رواية السجدة ووافقه
 المعصوم على مقتضى الثانية ومجمل اعدام الامام وانما يشترط العدد
 المذكور في انعقاد الجمعة ابتداء حال الشروع فيها لا واما الاخر الصلوة
 فلو انقضوا اليها موزنا المعبرون في انعقاد الجمعة بعد التكبير لم يطل الجمعة
 وان لم يبق من ذلك العدد الا واحد اما ما كان او ما هو واجب على ذلك
 الراصد في انما جمعت للنس عن ابطال العمل واستمر اطل الاستدانة مني
 بالاصل ولان الصلوة اتممت بجمعة وقال عليه السلام الصلوة على ما اتممت
 والقول بتمام واحد او اثنين مع الامام او يكون انقضاء منهم بعد صلوة
 ركعة تامة حكم لاستدله واعبر العلامة في ذلك اذ اراك كونه لقوله عليه السلام
 من ادرك ركعة من الجمعة فليصغ اليها اخرى **واخيبر** بانه ليس في هذا الخبر ولا في
 صلوة لانه لا يثبت انهم لم يدركوا قبل الانقضاء من ركعة لم يكن مدركا للجمعة
 ولو غارق الامام في اشياء كان على الباقيين اتمامها لانهم غاطبون
 بالاكال بحسب ما يبين ان يفتروا او اصد منهم لعدم انعقاد فرادى قاله الشهيد
 الذكر **في** ان يفتروا من غير دليل انه لو بقي من غفارة الامام واحد
 لم يجب اتمامها لانه لان الجمعة لا تصح فرادى والمحق ان الاعام لا ينفذت
 على السجدة كما عرفت فلو بقي واحد اما ما كان او ما هو واجب الاعام لانه

انما هو واجب على كل واحد

مما يلزم

من طيب الكمال لقوله تعالى لا تطيبوا لعلكم وقد فعل منيا واولا شرعا ونعمته
 الحق ولا يشترط طيبا لحد مدة الصلوة كما عرفت اما لو كان انقضاء العدد الذي
 تنقذ بجمعة قبل اي قبل التكبير فيسقط على بقى لانها اشترط ولو عاد ما
 بعد انقضاءهم والوقت باقى اعاد الخطيئة بعد عودهم ان لم يسجدوا
 الواجب سببا قبل الانقضاء وان سجدوا لم يجب اجزات ذلك في لا يجزى الى
 الاعادة سواء طال الفصل او لا الاصل علم شرط الحوادث من الخطيئة
 الصلوة ولو لم يعد الاولون وجب اعادة الخطيئة ليعودوا وانما
 الى اقل ما يتقدم بجمعة من العدد اراد ان يشير الى الامور المتقدمة فيم اذ ليس كل
 سكتة الصلوة المبررة بجمعة بغيره الصلوة على الكفون الذين يتقدم بهم
 الصلوة لهم شر وطصال وانما يتقدم بالكلف الذكر المسلم طاعتهم بالصبي
 وان كان غير الان فاعلى البصير تهيئة لا تسمية واذا لم يكن صلوة شرعية
 فلا يحصل احتساب بين العدد وكذا انهم من لعدم واشقا قصد ولا يتقدم بالمرأة
 ايضا اجماعا والمراد بالانقضاء بهما عدم احتسابها بالعدد وقد شك المعصوم
 في عدم انعقاد المرأة برواية زيادة من اباقر عليه السلام انه لا يكون الخطيئة
 والجمعة و صلوة ركعتين على اقل خمسين رهط اذ المراد بالرهط ما دون
 العشرة من الرجال كما نص عليه صاحب الصحاح وكذا انما ينصرف من حارم
 السالف لانه تضمن لفظه القوم والقوم كما يشهد بذلك قوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا لا ينخرقوا من حيث جعل القوم مقابلا للثاني **في** ان
 غايه يتفاد من المبررين المذكورين عدم وجوب جمعة على المرأة وعدم

عليها نزل عدم الاعتقاد بها فيكون عالما كمال المسافر وكذا لا ينفقه بالعبادة
 المحمدي لا ينفقه بالعبادة ايضا وان وجبت عليه كذا في العبادة
 من صلوة وسع اعتقاد صلوة لا ينفقه به فلا يثبت العبد وهذا الحكم
 اجماعي وفي العبادة اي في احتسابه من العبد وان حرره فلهذا اذن هو لاه
 في حضور الجمعة نزل من حيث انه ليس من اهل الفرض بما روي زرارة عن
 ابي ابي بصير في حديثه انه قال فرضنا امة واحدة وضعت عن
 الصغير والكبير والمحمدين والمسافر والعبد والمرأة والمرضى والانساني ومن
 كان على راس فرحين واذ لم يكونا من اهل الفرض فما كان يصلي المحمدي
 ومن حيث ان المحدث الذي يصور في العبد من التصور نفسه واذن المولى
 في فقهه فينبغي ان ينفقه به واما الاعتقاد بالمسافر فلهذا في المحمدي والمنصور فيه
 كان شقة المصور فاذ احضره في الشقة فلما منع اذ ان الاعتقاد به اشرف
 المعام الاعتقاد بها كما ذكرنا كما استأثر به قوله والاقرب الاعتقاد واما
 في المسافر بالقياس كذا في اخره من كثير السنن او العاصي بسفره لانه كالي فري
 وجوب الامام واذ الزم الامام حيث عليه تنفقه به كما به عليه بقوله وان
 نزل حيث عليه فان ادريس جبل المرأة كالمسافر والعبد عدم الوجوب
 لكنها اذا حضرت وجبت عليها الجمعة واجزا منها عن الفطر الا انها لا تغيب
 العبد واما ان عي سو كان قريبا من المسجد او بعيدا او سوا او عدا قريبا او لاه
 وكذا الاجماع لا ينفقه بل انما منع الاعتقاد وكذا المرضي المنصور بالقياس
 يزيده الله او لا يغير المصور لكن يشترط عليه مع ذلك المرضي المنصور ويحل بعمل

في حضور الجمعة
 في حضور الجمعة
 في حضور الجمعة

من انفعال الكثير استغننا لشقة شديدة بالعبادة وكذا من الكلفين
 من موضع فاحتجابي من موضع اقامة الجمعة بعد اعتقاد ارباب من فرحين
 كالمسافر يقول الصادق عليه السلام يجب على من كان منها على فرحين فان زاد
 فليس عليه شيء ومنه من يجب عليه قدر البعد من فرحين فلا يجب من بعدهما ومن
 من قال انها يجب على كل من اذ اعتاد من اهل بيته ما صلى العدة اذ ذكر
 الجمعة لاه على من لم يكن كذا ومنه من قال يجب على من اذ اخرج منها وصلا
 منزله قبل خروج يومه ويشهد لقول الاول من هذه الاخيرين ما رواه زرارة
 عن ابي ابي بصير في حديثه انه قال فرضنا امة واحدة في اهل ادر ك
 والمسلم من الايمان في العدة المسقط لفرض الجمعة هو الاول وكذا المكلف قبل
 جبريت او مسلم او من حكمه او بامر آخر من نور عاية مريض يخاف قوته
 بخروجه الى الجمعة او تعجزه من غيبته كونه كان المال مملوكا او صغيرا او كونا
 وكذا لاه خوف جبا للنفوس او غضبا للمال بشرط ان يكون ذلك المكلف
 لا يسوغ شرعا او يكون ذلك بحق لكنه موافق عنه ليس له قدرة على اداء
 وكذا المكلف الممنوع من المصور سوا كان ذلك المنع بغير او وصل به
 ونحوها كما لا ريب في الشهادة او برونه يد او حره لاه كلامه من دون
 لا يجب عليه المصور في موضع اقامة الجمعة لعدم وجوبها عليهم لقول الباقر
 عليه السلام فرض الله الجمعة ووضعها عن المستغني الصغير والكبير المحمدين والمسافر
 والعبد والمرأة والمرضى والانساني ومن كان على راس فرحين ومنه من
 حفظ النفس والمال ولان في تكليفهم حرجا وموضع بالاية قال مقرر فمضى

في حضور الجمعة
 في حضور الجمعة
 في حضور الجمعة

الذين لم يحسب عليهم الحضور في موضع آفاتهما قبل صلوة الظهر اي قبل ان يصلي صلوة
الظهر ويحسب عليهم وان فقدت بهم لان علمه عدم الوجوب عليهم وهي تشر الحضور فاعت
منهم قصاروا فخطبتين بما لا اريد من فائدة لو حضر في محل الخطبة لم يكن مكلفا بالدين
بما لا مطلقا بل اذا نظر اليه في الحكم المذكور مني ان يستثنى ايضا الخاف من غلام
لانه اذا خاف ان يعجز عن سبوطه على طالم لم يحسب بل كل من قصر بالبرء والخطار
من سبوطا المذكورين في جهة قوة ماله او غيرهم او غفود كذا مني ان يستثنى من الحكم
المذكور اذا لم يدر في الاسلام والرابع من الشروط الستة المعتبرة
ولارينا عيارا فالوجوب في خطبة فيما اولى من عملة العاوي كما هو
في الفتاوى والخطبة اجماعا لقول الصادق السلام لا تجوز الا بخلية وقال الباقر عليه
السلام يصليون اربعاً او لم يكن من خطبة ولا بد من التسعة ولانها اوجبا فامتنع
فالاقلال يا حديهما افعال بركة ولان النبي صلى الله عليه وآله فعل ذلك وداوم
عليه والتاسي والجملة في الصلاة السلام صلوا كما راىتموه اصلي ووجهها بعد الزوال
على الاصح فلا يجوز تقديمها عليها عليه ولا تقديم شي منها لان السعي انما يحسب عند النداء
والله الا يكون الا بعد الزوال ولانها مبركة عن الركعتين بخلاف في عبد الله بن مسعود
عن الصادق عليه السلام انما جعل الخطبة ركعتين من اجل الخطبتين واذا كانا شيئا بدلا
منهما فلهما حكم بهما وللشيخ قول يجوز ان يتبعها قبل الزوال عند قوف الشمس
بقدر ما اذا فرغ من وقت مستند قوله قول الصادق عليه السلام كان رسول الله صلى الله
والله يخطب في كل الاول واقله العلة بان المراد من الخطبة الاول موالفي الرايد
على ظل القياس ولا بأس بنحو الروايات ولا بد من ايقاعها

في

قبل الصلوة او بعده قبل الصلوة ثم يصلي ويحسب الخطبة القيام فيها اجماعا
لانها على السلام كان يقرأها كذلك في قايده اي يحسبها كالحديث في الصلاة
والقيام فيها اجماعا كما يحسب مع القدرة بطلت صلوة لفرات شرط الخطبة ولو كان له
قد غفيرة عن القيام جاز ان يخطب جالس وفيه وجوب الاستنابة في حذر وولاد
في ان الاستنابة احوط ويحسب حال كل واحد من الخطبتين على الخطبة
اي على خصوص هذه الصيغة ويجب ايضا استنابها على الصلوة على النبي وآله عليهم
السلام للاجماع ولقول الصادق عليه السلام ويصلي على النبي وآله وكذا
يجب فيها الوضوء والاراء بالوجوب بتقوي اية والحث على الطاعات لان
النبي صلى الله عليه وآله قد اخطب عليه في خطبة ولا يمتنع له ان يخطب من حيث
لعل حضوره اذا الغرض من الوضوء التوقيع في التقويات والحث على الطاعات فكيف
في الغرض ان يخطب في خطبة بالوجوب بالوجوب لان النبي صلى الله عليه وآله واجب
على ذلك في جميع تغير الغرض ولو كان المستمع من لا يفهم العربية فاشكال من النبي
صلى الله عليه وآله فاحط بالوجوب بالوجوب والتاسي واجب من حيث ان العاوية حلا
تحصل الا بغير ما والا توي الخطبة بغير ما اذا الغرض منها التوقيع والحث وخطبة لا
يحصل ذلك الا بالافهم ويحسب كل منهما قراء سورة حجة اي قصيرة واعلم ان الوجوه
على وجوبها ولم يخيف بالاية لقول الصادق عليه السلام في روايه سماه عمر
يقر سورة قصيرة من القرآن ولكم بوجوب السورة فمما نهى الشيخ رحمه الله عن المذكور
عن الصادق عليه السلام ولانها بدل محسبها بالحث المبدل ولان يقين البراءة
تبرقت على اكثر المتأخرين على الاجتزاء بالاية من تكسب بباريه مفعولان عن

في

عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول اني انا الله لا اله الا الله
 ان كان في خطيبتين والامة اليك فمن قال اللهم ولله الحمد والمنة او الله
 على التمجيد فقال او آية تامة العائدة وتلك بالآية التامة العائدة على ما صرح
 المصنف في شرح عدم استقلال الآية بمعنى يتقدمه بالنسبة لا مقصود الخطبة سواء
 تضمنت وعدا او وعيدا او حكما او مقصدا فلا غنى نحو قوله تعالى ولا تغفروا
 فالتى سورة ساجدين **وكتب** فيما بقيا الصلوة على ائمة المسلمين **في طاعة** لطيف
 يقتضي انه لا يلهيها من الصلوة على النبي وآله لا بد فيها من الصلوة على ائمة المسلمين
 والظاهر ان كل التواعيد ان الواجب بها صلوة على النبي وآله صلوة على ائمة المسلمين
 خاصة دون الصلوة على ائمة المسلمين المقصود من كلام المدرس ان الواجب لكل
 من الصلوة على النبي وآله في الخطبة الثانية مع ذلك الصلوة على ائمة المسلمين في كل
 الخطبتين في دون الاول كما استغفروا ويدل عليه رواية سماعة عن الصادق السلام
 انه قال مني للامام الذي يخطب بالناس ان يخطبها كما يحمد الله في خطبة اوله
 ذلك ويصلي على محمد وآله وعلى ائمة المسلمين يستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم يروي
 بتقوي ائمة ثم يقرأ سورة قصيرة ثم يجلس ثم يروي محمد وآله في خطبة الثاني للمراد
 من آله من ائمة من ائمة النبي صلى الله عليه وآله في البيت في يوم الجمعة
 في قوله اللهم صل على اهل بيتي ثم يروي محمد وآله في خطبة الثانية والحمد لله المرام
 من ائمة المسلمين سائر الامة الا في عشرة ايام قلنا ذلك لان طاعة المصنف تقتضي انما
 وقد بين من غير الحد كوران الصلوة على النبي وآله ليس في طاعة المصنف الا في
 وسبيل من في عند المصنف وقد اقي الحقيق الناقص بظاهر هذا الخبر وكذا يجب

انما ذكر في خطبة

الخطيب الفصل في ما يبي من الخطبتين **بكتبة** نقول الصادق عليه السلام كل من
 جلس لا يكلم فيه ولا يسمي النبي صلى الله عليه وآله وكتب عليه من الصلوة بالخطبتين
 بحيث يسمي به في كل الصلوة العدة والدة في لا يسمي الجمعة الا بجم فلو خطب في الجمعة
 ثلث الفرض او الفرض من الرغطة والتخدير ولان النبي صلى الله عليه وآله اذا خطب
 وضع صوته كما نذكره حين **بسم** ان الشيخ اوجب الخطبتين الطهارة من الحدث
 والنجس مجتمعا بان الرسول صلى الله عليه وآله كان يخطب قبله وكان يصلي في الخطبة
 وقال صلوا كما رأيتموه في اصلي ولانه يدل من اثنين روى ابن شنان عن الصادق
 السلام انما جعل الجمعة ركعتين من الخطبتين فهي صلوة حتى يزيل الالباس لا
 رين ان المراد من قوله في صلوة ليس ان الخطبتين من الصلوة او الاتكال على حاله او
 التماثل في الشرايط والاحكام الامة وقص الاجماع وقيل لا بل كل صلوة في كل
 صلى الله عليه وآله لا يدل على الوجوب الا على السلام كان يخطب على الجمعة وكان يخطب
 على الواجب ولا ريب ان الاولى اعتبار الطهارة كما عليه بقوله والاحوط انما
 الطهارة كما هي من ثقتين البراءة ولو خطب في المسجد الطهارة عن الحدث شرطا
 بالاجماع وكذا غير الحدث الكبير وكذا الاحوط وجب الاستغناء عن الخطبة على
 المأمومين والمراد به على السمع بالسمع **بسم** ان في الاصناف
 قولنا الاول والمراد بالان فائدة الخطبة انما يحصل بالانصات والسمع علم من
 واجبا في الخطبة شرطا والثاني بالاجماع **فان قلت** غاية في الباب وجوب الاجتماع
 والانصات على المصنف على الزيادة **قلت** كلامكم يبين تخصيص بعضهم بكونه من
 دون غيره وجب الجميع حكم الكلام عليهم حكم والثاني عدم الوجوب لاصالة البراءة

من ذلك كذا الا حكاية كلامهم في هذا الموضع لان الكلام منهم على الاصغر في وقت
 فائدة الخطبة واستدل على ذلك ايضا برواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال
 اذا خطب الامام يوم الجمعة فليحذر ان يخطب حتى يفرغ الامام من خطبته وقيل لا
 يجرم الاصل والرواية المذكورة كما يصح للتوهم بعلم الحكامته ولا يربط في الخطبة
 في المؤمنين رسول الله في وابتدأ الله به ولما لم يبق في خطبته من الكلام
 للخطبة ان يخطب الحكم بالخطبة اي بطلان الخطبة بالكلام منقولة المشكك على جهة
 امر اجماعي وان كان كما في كلامه والخطبة حاشا ان لا يقول وان لم يخطب اي
 وان لم يخطب الخطبة به اجماعا ونحو كون الخطبة على الامام ومنهم من نسخ من التفسير
 متمسكا بانه خلاف المنقول عن النبي صلى الله عليه وآله والامة عليهم السلام حيث
 ان مقتضى المعاني اذ منهم كان منه اطلاق الجوز المخالف وبانها مع الترتيب فائتيا
 مقام الظاهر كما ان التوجه في امام الظاهر اختيارا لا يصح كذلك منها والجواز هو المقتضى
 للاصل ولان كل واحد من الخطبة والترتيب امر منفصل عن الآخر حقيقة ومصورة
 فليس هناك كمال مباداة واحدة نعم الاصل الثاني وهو ان شرط اعادة الله اي عدالة
 الخطبة شرط يشترط ان الامام شافع للمؤمنين والخطبة كانه امام في الركعتين وقد ورد
 في الاخبار لا تحصل تفريق بينهما ولا فاسقا ولان الخطبة يدل من الركعتين في الاما
 كمال الجهد ومن ان الخطبة امر منفصل عن الصلوة خارج عنها والاصل عدم اتصال
 ولا بان مراعاة العدالة اوليا في خطبة مراعات الترتيب من اجراء الخطبة للمعاني
 فلو قدم الوعظ على الصلوة على النبي وآله او الصلوة على الحمد والقراءة على الصلوة استأنف
 وتجب له وعنه فخصه بغيره من ايراد كليات غريبة وحشية والمراوس بلا فائدة كونه

فادراكا الى الخطبة تنافيها في الحال من التفسير والارشاد والمراوس كونه فضيلا
 خلوص كلامه من ضعف الساليف والتعقيد وناظر الكليات تكون ما غرير وشيئا لان
 الكلام العربي فيه والتشابه في تأثيره على الملوك تعين ويستحب ان ياتي بالعلم
 على تان وترسل وسكون ولا يدرجها بحيث لا يفهم المقصود وان لا يطول الخطبة
 بل يفي بما لا بد عليه السلام ان يذكر ذلك ويطول الصلوة قال عليه السلام ان من فقد
 ارجل وسحب كونه متصفا بما يامر به يكون لوط وقع وناثره السجين وسحب
 ان يكون جمع الصلوة وان لا يلحق مستقبله الازمنة ابرو ديتة او ديتة اقتدار
 بالنبي صلى الله عليه وآله ولا يرد في رواية شامة عن الصادق عليه السلام وسحب
 الامام في حال الخطبة على سيفه عكا او قضيبا فيه وبالجملة على تان ولو كان
 ذلك عبيد وكان النبي صلى الله عليه وآله عليه على غرة وفي حديث الصادق عليه السلام
 وتروكا في خمس او عصا مستطيلة اذا صعد المنبر واستقبل الناس بالتسليم
 عليهم او لا يروى عن ابي الحسين عليه السلام انه قال من السنة اذا صعد المنبر يسلم
 اذا استقبل الناس فغنى الشيخ في الخلاف سببا التسليم استغناء فالرد
 واذا سلم وجب الرد لعموم الامر بالتحية وجب تسليم الرد وهو بانها يسلم اذا
 صعد المنبر للتكس قبل الخطبة بعد التسليم حتى يفرغ المؤذنون من دعاء عن قيب
 الصلوة لانه فائدة قيامه حاله المأان قال الباقر عليه السلام كان رسول الله صلى
 الله عليه وآله اذا خرج الى الجمعة على المنبر حتى يفرغ المؤذنون وهذه الخبر صريح
 في كون الازمنة ان يجرى الامام المنبر روي انه عليه السلام كان يخطب خطبتين
 على منسبين ومنهما ما في قال اذا ان الشمس اخرجت مؤذنة بالاذان فاذا

في كل صلاة
 على الصلاة

فرغ الامام من شرط الخطب الى مس من شرط الحقيقة بالمسنة فلا تصح فرادى ان
 حصل اليد ومن دون ارتباط القعدة بنم اجماعا لان رسول الله صلى الله عليه وآله لم
 يصلها الا كذا قال صلوا كما رأيتموه اصلي فلا بد من الارتباط بالمعبرين صلوة
 الامام والامام قال الصبي الذي كرى وحسن القعدة في وجوب الامام
 الامامة من شرطه في قوله عليه السلام انما كل اري بانوي من صلوات الامام
 بالقبلة انما من به قال المصنف في شرحه عدم التحصيل ان يقال انما اعتبر بالجماعة
 من جانبها كغير من جانبهم فلا بد من ائمة منه وانما كفى بالجماعة في الجملة لم يلزم من الامامة
 الاول لا اعتبار بالجماعة في صلوة قطعها ولا يتحقق من قبله الا بئس العدم وقوع
 على غير نية ومن لا يبال فضل الجماعة في غير الجملة لا يبال من ادلها الى اخره
 اذا وقت ذلك الجماعة انما هي شرط في الامة خاصة لا في مجموع الصلوة و
 الى ما ذكرنا التصحيح انما يقولون ويشترط في الامام والامام بها اي بجماعة
 قبل ائمة الامام تفصل اليد ومنه قوله لم يتصل ولو ائمة ائمة استوفوا ثم يترتب
 الاشارة الى سبعة ولو ادركت لغيره في الجماعة على الامام والحق في الركعة التي يرد
 الجماعة وان لم يدركه ترك الركوع فلا شيء في ذلك المستند فيما ذكره المصنف قول الصالحين
 عليه السلام اذا ادركت الامام وقدر ركعتك فركعتك وكنت قبل ان يركعوا فقد ادركت
 الركعة وان دهم الامام را قبل ان تركه فقد فاته اجمع الشيخ يرويه بقوله لم يضر
 عليه السلام لا تقعد بالركعة التي لم تشهد بغيره مع الامام واجيب بان هذه الرواية كونه
 على الاصل والرد الى الاول اثره في المذاهب فيجعل الجمع وانما يفسد الركعة اذا غابت
 ان يسبق يدرك الركعة بالامام والحق في صلوة بغيره في اي يدرك

الامام

الامام من صلوة ولو تركت المسبقة قوله ادركه يعني لو رد في انه هل ادرك الامام الكمال
 ادركه رافعا فاجابة له لا تتخلل وانه بالصلوة يقينا فلا تارة الا باليقين فان كان
 به الشك الرد الذي حصل له انما عرض في الركعة الاولى وحل فيه في الركعة الثانية
 وادرك الجماعة وانما الباقي بواجب فراغ الامام لقوله عليه السلام صلوا في كل جمعة ركعتين
 اليها اخرى ومن ادركه وادركه اربعة وان كان ذلك في الركعة الثانية فقد فاته
 الجملة فيانما بالظهر وحده كما ظهر لك ان ادرك الحظيرة لم يفسد شرطه في ادراك الجماعة
 بطريق اوله والسدس من شرط الجماعة الوحدة ومعنى بالجماعة هنا ان لا يكون
 مجتمعا منها اقل من فرسخ لقول الباقر عليه السلام لا يكون بين الجماعة اقل
 من ثلثة اميال ولا فرق في هذا الحكم بين ان تكون في مصرين او مصر واحد اجماعا
 وكان من الجماعة ثلثة اميال فلا بأس ان يجمع هؤلاء وسواهم لتحقيق هذه الجملة
 بان يكون من الجماعة فرسخ لا اقل واذا غابت ذلك فلو حضر بركعتين منها عن الفرغ
 بطلان مطلقا بل ان ائمة منها اي الجماعة وتوافقنا بالتوبة وذلك لان الحكم
 ببعضهما صالح فتمسك لائمة الشرايط المذكورة يعني الوحدة ولا ولو في هذا القول للصالحين
 حتى فصل الجمعة دون الاخرى ولو اقرمت واحد الامامين ما دون دون الاخر كان صلوة
 ائمة دون الجماعة صحيحة لا تتحقق بالاذن وبطلت بغيره لما دونهم كانوا اعلوا
 هذا التقدير في بل بالخصر عند ثلثة ائمة دون ويصير ذلك الى الجاهل من علمه تقدير ان يكون
 الامامان ما دونين وقد اقرمتا بالثبوتية بجمعة بعد اجتماعهما في مكان واحد
 صلواتهما لم يركعا ولو لم يكونا مقترنين بل كانتا احديهما بقة وعلمت صحتها
 اخص البطلان باللاحقة فيكون الا عادة متعلقة بجماعة والامام ذكرنا

اش يقول له والا فمما منتهى الجاهلية اللائحة لا السابعة فلم يكن الفرض او
والاصل ان الوقت ان كان باقيا فكلهم يحملون على جمعة واحدة فيكونوا صا
اللائحة على تقدير بقا الوقت في ايامها السابقة وان كان ذلك في الركعة الثانية
ويصلون كلهم في جمعة واحدة وان لم يكن الوقت باقيا فالجمعة اللائحة يصيدون
الظهر ذلك انما يستقيم ان سبقت ايامها ولو كان ذلك السبق بما ابي التجربة
وعلى خصوصها وكان امام السابقة ما دونها كان المظهر لللائحة ما دونها
او غير ما دونها لو كانت اللائحة ما دونها ولان السابق كان اللام بالعكس
لانتفاء السابق بعد المشرقة ومع شتبا السابقة بعد صلوة سبقت بها
لم تتر اذ منهم ما اقبل من الجمعة بل انما تتر اذ منهم اذ كانوا بعد ذلك يصيرون
جميعا الظهر ولا يصح الجمع اذ على هذا التقدير هم جازسون بالجمعة الصغرى
والبلد اذا اعتقدت فيه جمعة صحيحة فلا يتحققنا في ايامها واعا وجب
عليهم اعادة الظهر للجبل بالتحسين فلا تتر اذ كل واحدة من الجاهليتين لا تتر
الا بالاثنيان بالظهر والشيخ في هذه الصلوة قول باعادة الجمعة المستلزاما
اذا احسن بوجوب اعادة الظهر كان المصراصلية في جمعة وفيه نظر لان السابعة
مجرد قطعها عما في الباب مستتبنة علينا واذا عرفت ان عليها اعادة الظهر
والمحتمل فيتمتع به على هذا التقدير اعتبارا فكلما اى فعل منظره الظهر فرادى
اي كل واحد منهم على الافراد او يصلون بامام آخر من خارج عن الجاهليتين
ولا يجوز لهم الاقامة بامام منهم في الظهر فواذا كونه من تحت جمعة فلا يصح
منه الظهر ويحمل الجواز لوجوب صلواتها على كل واحد منهم فلا يتغير به الصلوة

عن الصلوة المعادة وفي يوم المعام سورة الاخرى وهي ان تته الخالي في السبق
الاقر ان ظاهرا يعلم انما اوقعتها معا او سبقت احداهما وشيئا قولان احد حمل
الشيخ ووجوب اعادة الجمعة خاصة عليها مع السعة لان الحقيقة متيقنة في الذمة
ولم يعلم اخرج عن منه تعالى استمال الاقران وان في قول العلامة وهو
ان عليهم ان يقيموا في توا بالجمعة والظهر مع استمال الامر ان فلا تقع الجمعة
اعادتها واستمال التقدم فانقدت بوجوبها فلا تقع جمعا في وجوب الصلوة
معا والمعهدة المصقول العلامة كانه عليه بقوله ومع شتبا السابق قبل يصلون
الظهر والظهر وسواي هذا القول منتهى لاضر التقليل فيقرب النظر 2 ما سبق من
فعلها فرادى او يصلونها بامام من خارج ومنه ان يتولى امام الجمعة من غير
القبيلتين او يفتقر فان يفرسخ فالأول العلامة في التذكرة ويستعمل الامام في
صلوة الجمعة بالقرأة اجماعا اماماني ظهر يوم الجمعة بغير خلاف فعلا لا بالشيخ
استجابة لعماد على رواية الجليلي لا تحصيل الصادق عليه السلام عن القراءة
اليوم السبت اذ اصليت دعوى اربعها بالقرأة قال نعم في السيد رحمه الله
جماعة لقول الصادق عليه السلام صلوا في سفر صلوة الجمعة بغير خطبة واهروا
بالقرأة وبعض الاصحاب ينسحبون لان جملا سأل الصادق عليه السلام عن
الجمعة يوم الجمعة في السفر قال يصنعون كما تصنعون في غير يوم الجمعة في الظهر
لاجر الامام انما جاز اذا كانت خطبة والعمل بهذه الرواية احوط فالأول
في التذكرة ويستعمل الامام اخصا سورة الجمعة اذ ركعة الاولى واصار سورة
المناجيات في الركعة الثانية لان النبي صلى الله عليه وآله لم يذكر اهل قال الصادق

لا صلاة العتق لوجوب التقضي وسابع الصادر من اهله فيه قول آخر بالنسبة
 مستبعد ويستحب يوم الجمعة استجماعا بركته الفصل وقد سلف في نوي اذ اس
بحر يوم الجمعة الى الزوال وينوي قننا الى اخر السبت وينوي تقديمها
اول الخميس في نصف الاعوار فيقول اقدم غسل الجمعة ومع تعذره يسقط لا الي
بل فلا يجب التيمم وقد مضى في البحث في باب الغسل ومن زعم من المأمورين
في صلوة الجمعة عن سجدة الركعة الاولى مع الامام سجدة بعد قيام الامام الى الثانية
 ولحق ان يمكن من ذلك فان لم يمكن من السجدة والحق بعد قيام الامام تسابع
 الامام في ركوعه في الثانية بركته السجدة في اي مع الامام في الثانية اي
 في الركعة الثانية للامام بحسب ان يوقع ما بين السجدين ما ويا بها اما من
 الركعة الاولى لا لغيره فاذا سلم الامام قام الثانية واتم جمعة لقوله صلى
 عليه السلام في رواية حنفية من نيات اما الركعة في الركوع ثالثة فلا يحد في القاء
 فان كان نوي ان يده السجدة من الركعة الاولى فقامت الاولى فاذا سلم
 الامام قام فصلى ركعة يصح فيها ثم يتشهد ويسلم ولو نوي بها انها ركعة
 الثانية لم يخل ذلك لانه اذا قال في الشرح ليس منه فيصل صلوة للزيادة
 المبطلة وقال السيد رحمه الله بخلاف السجدين وياتي باخرين للاداء ويصح صلوة
 للرواية على المسئلة قولان كما في المسئلة الآتية ولو اهل في البنية ولم يقصد انها
 من الاول او من الثانية فيقولان انه مما لا يبرر وسالفة لانه لا يقصر في
 جعله للاداء بقية البنية بل يكفي في ذلك استصحاب التيمم الاول واستدراكه
 فيما لا يشيع النهاية وهو بطلان واقع عليه رواية مطول من فالحمد هو القول

الاول كما اشار اليه بقوله انما يصححت لما ذكرنا من اصل البرائة الذمة
 من تيمم البنية والاكتفاء بالاستدانة ولو لم يكن الذي زعم من السجدين
 وقدر على التيان بها بتدبير الما ظلي فالتى بها اي بالسجدين ثم قام الي
 الثانية فوجد في الركوع ركعة واحدة وان وجدته قد ركع في الركعة الاولى
 ورفع ركعته منه ولم يركع في الركوع فقامت الركعة فان اراد موافقة الامام
 حده جلس مع الامام ولا يتابع في السجدة بل يلبس حتى يفرغ الامام من صلوة
 ثم يقوم ويقيم صلوته وان اراد العود الى الانفراد واستمر على قيامه آتيا
 بالركعة الثانية السابعة اشار بقوله وله ان يفرز ويتمها جمعة على التقديرين
 اي على تقدير استمراره على استمراره على القيام وعلى تقدير المكوس مع
 الامام والمستند في ذلك ما ذكرنا من قوله عليه السلام من ادرك ركعة من
 الجمعة فليصنف اليها اخرى تامة في بقايا ما يناسب ذكره وايراد
 في هذا الباب السنن الحنفية اي المنسوبة الى الحنفية التي ما رها من
 سماعه ايضا حيفا اي يستقيها وسارسيم على مينا وعلى السلام ولا تنسخ
 اليومية واصل الحنفية الاستعانة وقد يصف بالقدم باخف تغالا له
 بالاسئلة عشرة منها في الركن الى سئلة بالركن الاول والمصنعة
 ثبتت كلف ويدبر ما في اطرافه ثم يجده ويبايع فيها الى ايمانها الى
 اقصى الخنك ويدبر صبره على الانسان واللثة وثانيا الاستسقاء تلت كلف
 وترب ماوه الى فيها فاما ان يكون صاعا فانه لا يفعل وثالث السراكة
 سبي كفيته ورابعها فرفق شعره عليه ويسره لمن يريه وفي الخبر اذ لم يفرقه

فرق بيننا من نار وسومول على شدة الاستبانه فاسما فقلت ربنا النبي
 صل الله عليه وآله من لم ياتنا من ربه فليس منا وقال عليه السلام افعلوا الشرائع
 واعملوا الصالحات قال عليه السلام ان الجوع من خور الحام وورواشراهم
 وانما نحن بجز الشوارف ونصف اللحي وفي العطرة وحسن اخنوس السنن
 ابدن الاولي نفس الاغفار وقد ورد في بعض الاخبار ان الوحي قد نزل
 عن النبي صل الله عليه وآله فيقول يا محمد اني اوحى اليك يا رسول الله قال كيف
 لا يقين مني وانتم لا تعلمون اطعواكم والنتا يه خلق العانة قال الصالح
 عليه السلام ان الله قد قال للبرسم تظلمتني فانه قال عليه السلام
 كان يومئذ بانه وباليوم الاخر فلا تترك عانته اكثر من سبع وعلا انوره
 اكثر من ثمنه وان الله خلق الابطين وكان على عليه السلام يطي ابطينه
 الحام ويقول من لا يطيب يصف المنكبين ويومن ويصوم وقال من لم
 افضل من نفسه وطيبه افضل طلقه والبراقه الحنان وسو قال الصالح
 ولانا في الخفض ومع السبع يجب على الخليله مستحق العقاب لو تركه منكنا
 ولا يصح طوافه اما صلوة فاني فكن كسيف بالقلعة للتطهير جب ومع ترك
 تطيل صلوة والى ستة الاستجاب بالاء وسو في الغايه انما هي مستحب
 اما في البول والغايه المتعدي فهو واجب اجبا على كل مكلف الوتره في
 الشتر وترته تاسيا بالنبي صل الله عليه وآله لا مطلقا بل ان يبلغ طول الشتر
 نحو الاذن وتسمى السواك استسما باسموكه اعد كل صلوة قال عليه السلام
 ولان اشق على امتي لا امرتم بالسواك عند كل صلوة ومستحب كل وقت للغطر

والصائم

والصائم اول النهار وآخره بالربط الياس قال الصادق عليه السواك
 اثنتي عشرة خصله من السنة ومطهر للفم ومجلاة للبصر ويرضي الرحمن ويضي
 الانسان في يومه بالمعزة وهذا اللش ويشتي الطعام ويذهب بالبطن ويرزق
 المعطر وينبأ عظمناست ويخرج الملكة وينبغي ان يكون السواك موضع اللش
 ويكر السواك في الماء والحام ويستحب للمكلف الاذان مبكرا من غير ترك
 يدنا في الغبر زغبنا من وجب ويستحب الاكحال وتر اذان الاذان افني الاكحال
 والاذان سبجان في شتر قديمنا صل الله عليه وآله احد متعلق بجميع البدن والاه
 مستحب بالركس لبعنا من حمله ماتي بابرسم ويكنه اعلق للركس وشتر شعرو
 الخضر والنورة والاسقام وليس من قبل بل هي من فصا يفض منه في صل
 عليه وآله ومنه ان يكون الاكحال وتر القول عليه السلام من اكل فليوتر
 من فطر فليوتر من استسما له فليوتر قال الباقر عليه السلام الاكحال بالاذن
 نيت الاشارة في البصر ويعين على طول السجود وعن الرضا عليه السلام
 اصابه منعت بصره فليكمل سبعة اورد من الاخذ فانه من يملو البصر
 الاشارة ويطلب النكبه ويريد الباء واما الاذان فقد ورد انه عليه السلام
 قال لا يطيبين يا علي كل الزيت واورتن بالزيت فانه من اكل الزيت واورتن
 بالزيت لم يفرق الشيطان اربعين صباحا وقال له المؤمن من عليه السلام
 او من ابا النقيش فانه بارد بالصيف عار بالشتا وفي حديث الصادق عليه
 السلام انه قال قال سولي الله صل الله عليه وآله فضل النقيش على سائر الاذان
 كفضل علي بن ابي طالب وقال عليه السلام او من اجهاد الكفرا وتر او يستحب

وسو قال الرضا عليه السلام

الاطفال يوم الجمعة لقول الصادق عليه السلام من قصر لظفاره ليوم الجمعة اخرج
احسن ناسله اذا اراد من فيها شفا وروي الحسن بن العلاء انه قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام ما ثواب من اخذ من ربه وقلم لظفاره في كل جمعة
قال لا يزال مطهر الاخرة في كل جمعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
في يوم السبت ويوم القدر مطلقا اي في اي يوم كان لما روي موسى بن
يحيى قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان اهلنا يقولون انه انشأ رب الطير
يوم الجمعة فقال سبحان الله هذا ان شئت في يوم الجمعة وان شئت في
الايام ويكره قلم الاظفار بالاسنان ويحب سحبا بامره الهنات لقوله
عليه السلام خضوا بالحناء فان جلود البصر وبنت الشعر يطيب اليه ويكن
الزينة ومن الصادق عليه السلام ان رجلا دخل على رسول الله صلى الله عليه
وا له وقد صغر لحية فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله ما احسن هذا ثم دخل عليه
بعد ذلك قد افنى بالحناء اني جعل لحيته قاننا بالحناء تنبى رسول الله صلى الله
عليه وآله وقال هذا احسن من ذلك ثم دخل عليه بعد ذلك قد افنى السواد
فدخل فقال هذا احسن من ذلك من ذاك وتيا له الحسن بالحناء ان الزينة حين
اشبه مطلوبها وقد روي الخبر انه اي الحسن بن علي وسوسة الشيطان وتفرح
الفتنة وتيسر من شكر ويكره القبر عند السؤال ويكره القفا للحناء والمايض
لو دونه انتهى في كسب الاخبار وسواي الحسن بن اية له للحكمة في القبر ويستحب
الاتمام قال ابو الحسن عليه السلام نعم ابنت الحام يكره فيه التار وفيه سب
بالدن وقال الصادق عليه السلام لانه من الحام الذي جرت كيتي يعني عكس وجهه

المحقة ولانه قد انت ممتلئ من الطعام وينبغي ان يكون الاتمام غدا لان
كل يوم لا بد من سنة الضعف وسيف الاتمام يوم الاربعاء والجمعة لورد
الاجابة بذلك لا بأس بقراءة القرآن وسكن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه
السلام ان كان ابي الحسن عليه السلام يني عن قراءة القرآن في الحام فقال
انما يني عن ان يقرأ في كل يوم من غير حمان فيجب الاتمام بالاناء ما روي
وذكرنا في من من ان افغ رينغني ان يكره ذلك عند النوم وان يكون وتر
وتر المائتين في صلاة وذكرنا من البشير واما الاول فلان اطالة مكة في
الين امر مطلق لا يتفق الصواب في الصلاة بالاناء بالاناء لقوله عليه السلام
من اطال واخفف بالاناء آسنه انما كانت فضائل الجوام وابد من والا كلفة
الاطال يتكلموا استجابه في كل جمعة غير يوم تاسيا بالاناء عليه السلام فلما
فرغ مما يتعلق يوم الجمعة من الصلوة وغيره اراد ان يشبه ما يتعلق بيوم العيدين
العبادة فقال واما صلوة العيدين والاصح فجمعة على الاعمال للجماع
وتقر الصلوة على السلام صلوة العيدين فريضه ولان النبي صلى الله عليه وآله والائمة
عليه السلام بعده وادعوا عليها وقالوا صلوا كما رايتهم يصلون في اصلي والارادة
زرارة من ابا عبد الله السلام انه قال صلوة العيدين مع الامام ملة تنقضي بها
على الاتجار باذ المرامها ان وجوبها ثابت بطريق السنة كما صرح الشيخ
القمي في مستند في كماله في تعمق الخلاف فيه حيث قيل انك واكثر السامعية
انما صدقوا في جملة جماعة عندنا بشرط الجمعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بشرط الجمعة قال صلوا كما رايتهم يصلون في كل من ثب عليه الجمعة سقط

والاناء حجة كتحذره

الاصح

عن سبط عنه اجماعا وصحاحا اي ختم لال الشرايط نقل اي صلوة
في الجماعة وفرادي سفره وعضا في تفاوت صلوات الجمعة من جهة الميمنة والمشفة
في ذلك رواية عبد الله بن المغيرة قال حدثني بعض اصحابنا قال سالت ابا عبد
الله عليه السلام عن صلوة العطار الذي في فقال صلواتا ركعتين في جماعة وغير
جماعة ولا راي في هذا الخبر مما ارجو ان يكون في ما اختلفت فيهما وقال السيد رحمه
اذا اختلفت شروطها لم توت بها جماعة والراي في بقوله وقيل لا يشرع
بالجماعة فيكون ان يكون في الشريعة ذلك ما روي عن الصادق عليه السلام
لا صلوة في العيدين الا مع امام فان صليت في غير ذلك فلا بأس واجمع في هذا
بان الجماعة انما اذا كانت في بيعة لا يكون الا مع الامام وبنه العمل بعمل
الجمعة فيه وبين غيره من الاخبار والجليل في العميد ومن مرجح بالوجوب من
علمنا ابن ادريس والعلامة وقال الموفق باسحابهما والاول هو الموفق
لان النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليه السلام بعده واولوا عليها والحوادث
نعم على ام اماراة الوجوه التي في اقول عليه السلام صلوا كما رايتوني اصلي
كذا قيل وفيه من شرط اذا عرفت ذلك وايضا مما لا بد ان يكون بعد اي بعد
الصلوة اجماعا وتقدم بها بدنة ثمانية قال الصادق عليه السلام اخطى في الصلوة
واثما اشد مما قبل الصلوة ثمان وكيفية كيفية خطي الجمعة بالجماع كما
الا انه يتكلم ان يكره في خطبة العطار ما يتعلق بالصلوة فيشر الى وجوبها
وتشر الى الوجبة قدر الخرج وحسبه وحقه ووقته وفي الاصحى قال المصنف
ويأتي بها في وقتها وكيفية تزيينها وعلى ما ذكرناه من بقوله ويتجوز ذكر الحكم

الصلوة

الصلوة في عيد الفطر وذكر الحديث في عيد النحر في ناسيا بالنبي صلى الله عليه وآله
وهل يجب القيام في اللطائف فيه اشكال فتش اصله البراءة وما روي
عن الباقر عليه السلام بخطبه قايما وكلمة فيها ولا راي في احوط كانا
الرب بقوله والاحوط القيام بهما ولا يجب حضورهما ولا اجتماعهما
اجماعا وهذا اخرنا عن الصلوة يمكن المصلين تركهما بكل يتجوز في عيد
الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال بعد صلوة انما خطب من حب
ان يحل في خطبة فليدبر من احب ان يدبر فليدبر وقبره في صلوة العيد
ان كانا كالمجموعة كما روي محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال قال الحسن
لا يلزم من عيد السلام الا تكلف من بعيد العيد بالناس قال المصنف
الحسن السنة قال الشيخ الكري لم يقل انه صليت معان فلا يتوقف
في هذه ولم يجمع الشرايط وصلت استجابا لم يمنع التردد وكذا من
من اخرج يعقوب في منزله ولو جماعة والراي في بقوله الا مع بدنة لا احد
الذين يبين في هذا ذكر الشبهة نظرا لتقابل ان يقول للتوقف فيه وجه لان
ما ذكره من التكليف لا يدفع اصله الجواز ولا كان في هذه الصلوة من الصلوة
الموقرة اراد ان يشير الى وقتها فقال في وقتها من اول طلوع الشمس الى الزوال عند
على ما اجمع ولا خلاف لامة منهم في ذلك فلا يفرق الا بين ما قبل طلوع
الشمس واذا دخل وقتها وجبت لانه شرط التكليف باتانها في يوم عليه السلام
وجوبها لانه يتقدم الا لئلا بالوجوب ولا فرق بين ان يكون سفره الى
مس في اوله ولا يرد سفره بعد طلوع الفجر وروى النبي عن ذلك في بعض الروايات

ركنين ومنه العبادات كغيرها من العبادات ثالثا لكن يريد المصنف فيها
 لما في من عبادات بعد القراءة في الركعة الاولى ويريد ان يبين
 ابيكيات كذا في العبادات في الركعة الثانية فبما تنوع تكبيرات زائدة
 على تكبيرات الركوع والسجدة وتكبيره الاحرام س ان في وجوب هذه
 النفس خلافا بين الاصحاب قال الشيخ من باب تكبيرات لم يكن آثما لكن يكون
 تاركا فضلا واختاره المحقق في الدين رافعي به قال السيد العلامة بالوجه
 وهو المقتضى لقاسي النبي صلى الله عليه وآله وآله عليهم السلام ولأنهم عليهم السلام
 نصبوا على وجوب صلوة العبد ثم خصوا كيفيتها خلافا وقوله وذكره المصنف
 الزائدة وما يفعل فيه كرويان الواجب قال الصادق عليه السلام
 ثم يكبر بعد القراءة من تكبيرات ثم يكبر ثم يقرأ في الثانية ويكبر اربعا
 لا يصحبا في وجوب القنوت ايضا خلافا للشيخ قد صرح بتمسك بالاصل و
 اختاره السيد وغيره من الاصحاب الرابع بما افضل ابن والله عليهم السلام
والمجتهد منهم كما اشت را يه بقوله وقيت بعد كل تكبير وجوب است
 رفع اليدين مع كل تكبيره اجماعا من لمات وروي يوسف قال سألته عليه السلام
 عن تكبيره اليدين يرفع يده مع كل تكبيره ام يتركه ان يرفع في اول تكبيره
 فقال يرفع مع كل تكبيره وفي كلام العلامة لا يرفعها في غير تكبيره الاحرام
 وكما يستحب مع اليدين في التكبيرات كذا في كتبهم بالقنوت ايضا ولا
 يتبين على الخلاف لفظ اي لفظ القنوت لان الاصل قراءة الذمة من
 التبيين في دعواتها والافضل ان يرفع يده بما نقل عن اهل البيت عليهم السلام

كما انار

كما اشت را به بقوله غير ان الحاشية وافضل لانهم عليهم السلام اخرجوا من
 العبادات وما ينبغي به الاستعادة علومهم من النبي قال اياها عليهم السلام
 كان من المصلحة في السلام اذ اكبر في العبد من قال بين كل تكبيرتين اشتد
 لآله الا الله وحده لا شريك له واشتد ان محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وآله
 اللهم اهل الكبرياء والخطا واهل الجود والجبروت واهل العفو والرحمة واهل
 التقوى والمنفعة اسكنك هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيدا او محمد
 صلى الله عليه وآله ذخر او خيرا ان تقبل على محمد آل محمد كما فضلها سيد علي
 عبيد بن عبادك وصل على ملائكتك ورسلك واغفر للمؤمنين والمؤمنات
 اللهم اسكنك خيرا مسكنك به عبادك الصالحون واعوذ بك مما تعاذ
 منه عبادك المسنون وروي عن الصادق عليه السلام مثل هذا الا انه لم يذكر
 فيما ذكره الشافعيين وما ذكره الشيخ رحمه الله المصباح من القنوت ليطابق
 ما في الروايتين لانه انما قال اذ اكبر بعد القراءة قال اللهم اهل الكبرياء والخطا
 واهل الجود والجبروت واهل العفو والرحمة واهل التقوى والمنفعة اسكنك
 هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيدا او محمد صلى الله عليه وآله ذخر او خيرا
 ان تقبل على محمد آل محمد وان تفضلني في كل خير اذ عنت في محمد وآل محمد و
 ان تحبني من كل سواهم حيث من محمد وآل محمد صلوا على محمد صلى الله عليه وآله
 اسعد وبركاته اللهم لا اسكنك خيرا مسكنك به عبادك الصالحون واغفر
 لكل ما استجاء من عبادك الصالحون اذ اعرفت ما ذكرنا من الاصل في كل
 بن فيه لانه على عدم تبيين لفظ القنوت والحاشية منهم عليهم السلام مختلف وعمل

انهم

المصطفى يستحب ان يكون ذكر انفسه في طريقه كما فعل الرضا عليه السلام
وتبعه من بعده والمشي والمعاذ والتواضع والذكر في يوم قراءه
سوره عيسى في الركعة الاولى وقراءة سوره شمس في الركعة الثانية سيما
بالتي صلوا عليه وآله واعلم انه عليه السلام يستحب الفطر يوم الفطر والتمتع
بهما لان عليا عليه السلام كان يتنفل فيها وهو بعد الفجر لا يضاف
الي اليوم ويستحب فيها التطيب بملح الشمر وقلم الاطفا وقطع الروائح
الكبرية والتطيب بالروائح الطيبة لبس الثوب الفاخر وتعميم شاة
وقيظا كل ذلك اتمه ابا النبي صلى الله عليه وآله ويستحب ان يعلم قبل خروجه
الى الصلوة الفطرية في الفطر شيئا صلوا الله عليه السلام كان لا يخرج يوم
الفطري يعلم وذلك لوجوب الفطر يستحب ان يطعم الميادرة الى طاعة الله
تعالى وروي انه صلى الله عليه وآله قل ما كان يخرج يوم الفطر حتى ياكل ثمرات
ثلاث الخبز او سبعا او اقل من ذلك او اكثر وكذا استحب ان يطعم من عوده
من المصطفى الاصح مما ينبغي قال الصادق عليه السلام اطعم يوم الفطر قبل
ان تنفل ولا يطعم يوم الاصحى حتى يصرف الامام ويستحب ان يكون ذلك
من حبيبته لقول الصادق عليه السلام لا تأكل يوم الاصحى الا من اتيته
يستحب للجائع المنفرد والمخاض والمساقر والبلى والقروى والذكر
والانثى والحرة والعبد الكبير والقول باستجابة نيب الكثر من طاعتها لا صلاتها
الوجوب لقول الصادق عليه السلام الا ان في الفطر كبر الكثرة وقال العبد
نوجوهات لاطمأنت لامر حريقا لم يبق له شكل العدة وكبر واسم على ما هم

المضج

المصطفى في المصباح والاذان في هذه الصلوة فيكون بدنة وكذا الاذان
بل ويقول المؤذن فيها اي في صلوة العبد وفي كل ما يجمع فيه الصلوة الا
والاستسقاء غير ما سبق من الصلوات وهي البيوت او اوقضا والمجهر الصلوة
في امقول القول وسبغ ان يقرأ المؤذن هذا اللفظ اي لفظ الصلوة
ثم ان يقرأ ثلاث وان ياتي به صرعا او مرفوعا كما به عليه بقوله الصلوة
والرفع اما الصلوة لمجرد كونه معمول امضوا او استوا اما الثاني فليكون
بنته اخيره مخدوف او بالعكس والمناسبات بين المناسبات بهذا اللفظ
وبين ما قال الصادق عليه السلام اذا نزلت الشمس فاذ اطلقت فخرجوا
كما لا ينبغي ويستحب الصلوة بها اي بهذه الصلوة اجماعا سيما بالنبي صلى
الله عليه وآله لانه عليه السلام كان يصليها خارج المدينة ويخرج معه الشريف
مع قربه ولا يشبه لا ترك القريب الكاهل الكامل ويأتي البعيد الناقص
فيكون الاصحاب افضل الاسبكه زاد الله اشرفا ونظيما فان اهلها
في المسجد الحرام يتخير من يسجد حيث الناس يتوجهون اليه من
جميع الاقطار والآفاق ولقول مولانا الصادق عليه السلام السنة على
اهل الامصار ان يبرزوا من اصارهم في العبد من الا اهل مكة فانهم يبرزون
في المسجد ويستحب خروج الامام كاشيا غير ركبة حافية غير ما عمل بالكعبة وهي
سبابة متعلقة بالاعضاء والوقار وهي سبابة متعلقة بالانفس كل ذلك
لقا النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام قال ابو المؤمنين عليه الصلوة
والسلام من السنة ان ياتي العيد ماشيا وان يكون حافيا لانه لا يسمع

ان يخرج بالسلام صلوة العيدين لان ذلك ينافي بالخصر المطلق الا ان ينافي
 من العدة وقال الباقر عليه السلام من صلى الله عليه وآله ان يخرج بالسلام
 في العيدين الا ان يكون عدو و من صلى الامام على من صلى عليه بعد الطرح
 الى المصلي ويقف ويكبر حتى ينتهي الى المصلي ولا يفتن العيدين يوم الجمعة سقط
 وجوبه في الصلاة بقوله في غير حاشية العيدين حضور الجمعة ولو افتتحت الرواية
 بالجلوس في الصلاة على السلام قال ائمتنا في زمان علي عليه الصلاة والسلام
 فقالوا شئت ان ياتي الجمعة فليات ونس قد فلا يفتره ويسجل الظهر في
 الحكم من القوي وغيره من اهل البلد ومن جعل اقرض من قضا من كان
 في بابيه اهل البلد كاهل السواد وفعالته العود واما اهل البلد فلا يسقط
 عنهم واجتارهم الخلق المحققين المتعبرين بمقتضى عموم الرواية ولا يوم
 العيد جعل للزكاة والذقة فان اقام المصلح الا الاوال فله المشتقة ويستحب
 للامام ان يملك الناس فيهم على ذلك ويخرجهم من القعود والاضراف
 وعلى الامام الحضور ولا يجوز له الخلف اجماعا طلبا لا فائدة من غير جبايا
 او وجوبا وروي ان ابن ابي عمير صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الجمعة فقال ابن
 عباس اصاب السنة وفيها شارة الى سقوط الجمعة على الامام ايضا ولو لم يصب
 المصلي في صلاة العيد اليك كلمة او غيره وجاز عمله بان كان مضيعة صلوة و
 حتى ان لم يصب من الكبريات فياكره وان قلنا بوجوب ذلك بعد الله وجوب
 التيمم الذي لم يزم بوجوب سجدة السهو لانه قال في التيمم وجوب سجدة السهو
 بناء على ما دل عليه الوجوب في التيمم لانه في الصورة والقول بالوجوب قول ابن ابي عمير

واما صلوة الايات المتعلقة بخص الفرك في الشمس والزلزال والرياح
 المنعكسة الشهيرة فهي كتمان ونية الصلوة وحسب عند علماء الجمع لا خلاف
 في وجوبها لقول الصادق عليه السلام من فرغ من صلاة الكاظم عليه السلام
 لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله انكسفت الشمس فغفرت
 ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وآله انكسفت الشمس فغفرت
 عليه ثم قال يا ايها الناس ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل
 بامر عليهما ان لا ينكسا لموت احد ولا طيوتة فاذا انكسفت او اوقدت
 منها فاصلوا ثم نزل فضلي بانما صلوة الكسوف والامم فوجبت ان المعهم
 من قوله وقد صلى الله عليه وآله والموجب من غير افعال لان زكاة ومحمد
 سنة فلا فائدت لابي ميمون عليه السلام في هذه الرياح انكسفت الشمس فغفرت
 لها قال طيسر او يرح او نزع فصل له صلوة الكسوف حتى يكون في غير
 عليك التمسك بوجوبها المتن وركعتا الايات كاليوم في التيمم
 التيمم والتزك الا ان في كل ركعة تسعة ركعات وسجدة واحدة لقول
 الصادق عليه السلام في عشرة ركعات باربع سجرات وكسبت عنته
 ان يروي ويكره في غير الحمد وسورة او بعضها ثم يكمل في ركعة فاد
 فام من الركوع وتقبير الحمد وسورة او بعضها وياتي بالسورة بعد
 الاتعاب ان كان ثم السورة قبل الركوع ولم يبق منها شيء والاي
 ان لم يتم السورة او لا بل بقي منها بعض وقرا ما بقي منها حيث قطع ان
 شئت ولان ترك تلك السورة بالكليية وفي غير ما سيجف العاد وبدا

صلوة

ان يركع ركعة واحدة
 في كل ركعة تسعة ركعات

في الشرح في ط وتوقف الصلاة واجوب تيناف الفاتح اي على تقدير
 العدول من تلك السورة الى اخرى وكان السبع قف من حيث
 ان لا يتيان بالخط بعد الانتصاب شروطا تمام السورة قبلها وان
 لم يقرأ حيث قطع بل قرأ بعد الانتصاب الحمد وسورة كاملة او بعضها
 بحيث يتم له في الركعة سورة ففي هذه الوجه قولان احد حاتم والآخر
 لا بناء على ان الصور المنصوبة على صفتها منحرفة في اثنين احدهما قراءة
 الحمد وسورة كاملة لكل ركوع والثانيه تبعض سورة وتربيعها على الركعة
 وبالمعدول من سورة بعد قراءة بعضها الى سورة اخرى فخرج الصور
 المنصوبة عليها والاقري عنه للصمد الاول واشتد قوله مع على قول
 قوي انه كان الواجب عليه ان ياتي بسورة كاملة في الركعة بعد الحمد
 وقد حصل فلا مانع من العتمة واذا اراد تبعضها فلا بد من اكملها عند
 الترتيب على ان يمس بصير وتما بركعة ركعة واحدة فيجب عليها الحمد
 والسورة كلها ولان يركع في الخمس من بعض سورة اذا كان قد قرأ سورة
 فيها قبله من ركوعات تلك الركعة لكن اذا سجد السجدة فقام الى الركعة
 الثانية ابتداء بالحمد وجوباً لانه قام عن سجود فوجب الفاتحة لقوله عليه
 السلام ثم يقوم فتنصت كما تنصت في الركعة وهكذا يعني اذا قرأ الحمد
 سورة او بعضها وركع ثم انتقل فان كان قرأ السورة كلها قرأ الحمد ثانياً
 بعد الانتصاب سورة او بعضها ثم يركع فيركع فانه يعلم ان يتنصت
 مثل ما بينا لان ياتي عن خمس مرات وانتصت عن الخمس

ثم يسجدتين ثم يقوم الى الثانية فيفعل مثل ما فعله اول خمس مرات ثم
 وانتصب من الخمس ثم يسجد سجدتين ثم يقوم الى الثانية فيفعل مثل ما فعله
 اول خمس مرات ثم يسجد سجدتين ثم يتشهد ويسلم وكب عليه النبي اي في
 صلوات الآيات تعيين السنين الزلزلة والفرع والخوف والكسوف
 والرجح كما في القسم الواجب الذي ياتي به وجوباً فانه لا بد من تعيين
 السنين فذكر او كفاة او عهد او بين او ليس للرجح عليه الاما في
 ويتبين صلوات الآيات الجماعه لا سيما على سوال وطلب في النور
 الاستغفار ولقوله صلوات عليه وآله اذا مكنت الشمس او القمر فانه ينبغي
 للناس ان يرفعوا الا الامام يصلي بهم وكذا استحب الاطالة في هذه الصلوة
 بقدره اي بقدر بقا الموجب كونه فانه او نحوها او يري قال الباقر عليه السلام
 كسفت الشمس من رسل الله صلى الله عليه وآله فصل في كسوف القمر
 وفي كسوف الشمس على بعض النجوم من كان وراءه من حول القيام والمراجع في الوقت
 وطرق الشؤنة كذا يكون الاطالة بقدره ليس الا في المحصر او في
 احوال العدل وسحب قراءة السور الطوال فيها كالكسوف والانبيا والاطلاق
 في السجدة اي مع شدة الوقت وفي رواية زرارة قال الباقر عليه السلام
 ان يقرأ فيها بالكسوف او لا ان يكون اما ما يشق على من خلفه وفي رواية
 اي يمسح على السور الطوال في وقت الجهر والاطالة وتجب الجهر بها
 بالقرآن في صلوة الآيات سواء كان ليلاً او نهاراً قال الشيخ في المكي
 روي عن علي عليه السلام انه صلى ركعتين في جهرتها بالقرآن وقال الباقر

على السلام في حقه جميع ولا يجر بالقرأة وقال الباقر عليه السلام العكس
 ان ذكره وسواها من حيث ينبغي في هذا الباب وعلى اي تقدير يكون الخلاف
 ان سبيل الربوبية سبب الغنوت على كل مروج فيكون في القيام
 من الركوعات والرابع والسادس والعاشر قال الصادق عليه
 السلام والغنوت في الركعة الثانية قبل الركوع ثم في الرابعة والسادس
 والعاشر وادون من ذلك فضيلة ان يفتت على الحس والعاشر
 ايسر اشارة بقوله او على الحس والعاشر وادون من ذلك واقل ان
 يفتت على العاشر وينبغي ان يكون ذلك قبل الركوع وبعد القرأة ويستحب
 فيها سواة الركوع والسجود والغنوت للقرأة يعني يكون زمان كل واحد
 منها سوايان لزمان القرأة بحيث يباقر عليه السلام ويطلب الغنوت على
 قدم القرأة والركوع والسجود فان علي قبل ان يفرغ اتم ما ينبغي ويستحب
 الكبير عنه كل رقع وانقاص الركوع ويستحب الحس والعاشر ان يقول
 سمع الله من محمد لقول الصادق عليه السلام يركع ويكبر ويرفع راسه بالكبر
 الا في الحس والعاشر فانه يقول سمع الله من محمد ويستحب البرور لاجل
 فيه الصلوة لا الصلوات لا يقعها تحت السماء لما ذكرنا من ان هذه الصلوة
 من ته صلوته استسقاء لقول الباقر عليه السلام وان استلعت ان
 يكون صلواتك باذن الله لك بيت فاضل ولا يلزم من صلوة في سجدة على السلام
 منافات لما ذكرنا لان سجدة على السلام كان باذن الله فاستسقاء العادة اي
 اعادة هذه الصلوة لوصف وخرج منها قبل التحليل لقول الصادق عليه السلام

اذ امر

اذ امرت قبل ان يجلي فاعلم وقيل بدوجب الاعادة لو لم يفتت ولا امر
 اي قوله عليه السلام فاعلم حيث ان الامر للرجوع الاصح لعدم لامالة
 البقرة من هذه الحكيم لقوله الباقر عليه السلام فاذ امرت قبل ان
 يجلي فاقصد فادع الله في سجدة وسجدة اي سجد سجدات الآيات كسرف
 التمس القرء ليس يحصر فيها بل كل خوف مساوي كالزلازل والظلمة السد
 والريح الصفر او السوء او الخوا أو الفرج والصين والصلاة ولا يجب كسيف
 شئ من الكواكب صالحة البقرة و عدم النقص استا بقوله لا نحو الضم الكوا
 ولما كان هذه الغنوت من الحقائق بالاثبات في وقتها اراد ان يشهد اليه
 وقتها قال ويستحب في اللبس والمنصب من ابته انه الى عام الاكمل
 على الاقرب قيل ابته الاكمل وسومما العلامة في التذكيرة ويقيم
 من كل ان هذا الجماعي لما صلبا حيث قال وقت صلوة الكسوف من حين
 الا بته اني الكسوف الا بته اني الا بته اني الا بته اني الا بته اني الا بته اني
 الصادق عليه السلام اني الا بته اني الا بته اني الا بته اني الا بته اني الا بته اني
 سومتا المحقق نعم الدين لقولنا اني الا بته اني الا بته اني الا بته اني الا بته اني
 الى ذكر ابته والصلوة حتى يجلي ولانه لا يكشف بعضها في الا بته اني الا بته اني
 ويوما هكذا اذا بقي بعضها ولان وقت الخوف اني الا بته اني الا بته اني الا بته اني
 كسنة فاعلم وقتها في غيره اي في غير الكسوف كالرباع المظلم والفرق وس
 الا ما يغيب السبب فان قدر زمان الكسوف وما في الا ما يغيب عن بقية
 ادا يعلم كسب سحالة ان يكلف احد عبادة في وقت قاهر منها فلو استعمل

احم ١٢١

بني في الآخرة أو خرج الوقت في أثناء قيامه بالقيام فطهر أو حاله التكليف
 ويحتمل الاتمام لقوله عليه السلام من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة
 ولما كان الحكم عند كونه لا يقيم بالنسبة للزلزلة استثنائاً عنه بقوله
الزلزلة ومنها ما يثبت على ما انتفى عنه أمرهم لا يخرج شكل ما يلبس الغزير
 والمعم قد فرض له في بعض تعديلاته فإن اردت الماطلاع عليه فاستمع لما ذكر
 عليك فنقول بالبحث في صلته ان لم تعد متبين قد اطلقوا على صحتها
 صدق احد بهما فان صدق الاخرى يجب الظاهر بان ذلك اسم قد صرحوا
 بان صلوة الزلزلة لا يثبت بها من قبل كذا أو لا يثبت على انما عند
 من الصلوات الموقوتة لان الاداء من توابع اقامتها واذ كانت من الموقوتات
 كانت هذه المقدرة منهم من حيث لا يوافقهم عند من سجد حاله التكليف
 في وقت ليس بها ذلك الوقت فاذا صحت هذه المقدرة منهم نزل ان لا يكون
 صلوة الزلزلة من الموقوتات لان وقت الزلزلة قاصرة جداً كما يشهد به
 الخبرين في البحث فلهذا لا شك حال واما انتفى عن ذلك ان المناقاة
 فيها انما ثبت لو كان مرادهم بكونها موقوتة انها توقع وبما في ذلك الوقت
 ويؤتى بها في ذلك الزمان التغيير لغيره في زمان السجدة اما لو اراد بذلك
 انما يؤتى بها في وقت بعض الموقوتات في الزمان الذي بعده فمردود كونها موقوتة
 بغيره لغيره كما لا شك في ذلك انما انتفى عنه من الموقوتات مع ان
 الوقت المتعلق بغيره الذي لا يتبين بان فيه قد يقيم عندهما في بواقيها
 من بعض الزمان اذا كانا في زمان الوقت مقدار ركعة واحدة دون ان يفترقا

للازمة

لا يثبت به بغيره بوضوح خارج الوقت الموقوت مع ان ذلك لا يخرجها عن
 كونها اداء الموقوتات فليكن ما نحن فيه كذا كذا اذا عرفت ذلك فلا يمكن
 بعض آخر الزمان الذي يوقف من الزلزلة اولوية من بعض التكليف
 زمان السجدة مدة العزلة وقتها المستثنى لئلا يثبت بالمعنى المصطلح
 تن في الغزيرة بل معنى عدم اولوية اجزاء الزمان بعضها على بعض الاثنيان
 سادس في المعنى الاثنيان في ما حكموا به من كونها واجبا فوراً والى ما ذكرنا
 اشتد بقوله ومن ثم اذ اتمت العزم ان الوجوه فوري اي من اجل ما
 ذكرنا من قصور وقتها عنها وان المفاضل التوسعة عدم اولوية اجزاء الزمان
 بعضها بالنسبة اليها وذل المصطلح انما الذي لا يشرع اوله وآخره وجب
 ان يكون اداءه في الزمان المستثنى التكليف بما في ذلك الوقت القاصر ان يكون
 فوراً وانما بالمصطلح ما ذكرنا مما بين القائيت واعتباره سعة للفعل
 اذ لا يثبت بين القائيتين بما يمكن ولو من بعض الوجوه اولى من طرح
 احدهما لان في ذلك طرح من غير مرجع وما ذكره المصطلح من غاية التوجيه
 القائيتين المتعدتين وقد بقي بعد ذلك ما لا خلاف في تقضي صلوة الاثنيان
 وجوباً حيث يجب الاداء كما اذا علم بالكتاب ولم يأت بالصلوة وانما يجب
 القضاة تحقق العوات خروج الوقت سواء كان الاموال اودنياً أو
 كان الاثر اق مستوياً اولاً لقوله عليه السلام من فاتته صلوة فليصليها
 فليقتضها اذا ذكرها ولقول الصادق عليه السلام في صلوة الكسوف اذا
 اعلمك احد واثنا عشر فليصلي ثم عليك فلم تقص فليل قضاؤه والقضا انما



تبر في الصورتين المذكورتين فاحتمل دون الجواب كذا استدل لا جلا
 فاجل ميقظ للقضا الا ان يستعمل الاحراق فزعي الزهرين لرواية
 زائدة ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال اذا كنت في الشمس وكنت
 ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال اذا كنت في الشمس وكنت
 يقول قائل ان صلوة الآيات اذا فاتت لم يجب على المكلف قضاؤها
 متكما عاروي على ابن ميمون عن اخيه الكاظم عليه السلام قال سالت عن الكف
 بل على من تركها قضاها فقال اذا فاتتك فليست عليك قضاؤها والجواب ما ذكر
 بعض المحققين من ان روايات القضا بسفله وبه الجواب فوجب حملها
 المفصل على ما عاين في الخبر ولواحق الكف وقت فريضة حاضرة فان
 اتسع الوقتان قدم الحاضرة استجابا بالشدّة اعتنا الشارح باليومية
 ولذا استوعق قطع الكف للتحال بالحاضرة وهو محمد بن مسلم عن الصادق
 عليه السلام قال اذا غشيت ذلك فاقطع صلوتك واقض فريضة ثم
 تحسبها وفي رواية ابي ايوب عن الصادق عليه السلام وتسهاله عن
 صلوة الكف قبل ان تغيب الشمس ويشتي فريضة الفريضة فقال اقطعها
 صلوات الفريضة وعود المصلون ولو تضيقت احدتهما تضيقت الفعل ثم
 فصل الا في بيها كالماء ايراشا يقول وتعد المعصية ومن الحاضرة في
 صلوة الآيات اولان كان وقتها مضيقا حاضرا وتوخر اليومية وباليومية ان
 ضاق وقتها وجوبا جماعا وللروايتين السالفتين فان تضيقتا وقتا قديما
 الحاضرة وجوبا للروايتين ولو كان في اثنا صلوة الكف مثلا وتبين لرح

وقتها

يسم

تستند عليها للروايتين المذكورتين وتشتغل بالحاضرة وهذا الحكم اجماعا
 على قول قوي لما نقل عليه الروايات وفي المسئلة قول آخر وهو عدم جواز القطع
 بل عليه الاقام للنهي عن ابطال العمل وقيل بسا بقيا مشروعا وصنف طلائع
 استدل له في مقابلته النص وسع سبيلها في مع سعة دفع الحاضرة والكف فخير
 المكلف تقديم ايها شاء ولا تشر الكفا في الفريضة والمطالع فلا يختص عليه
 تقديم احد اليك شيئا ولكن تقديم الحاضرة على صلوة الآيات افضل لما عرفت
 من شدة امتناع الشارع بها وبما صلوة الطلوع والواحد وهو القسم الرابع
 من الصلوات الواجبة على الحاج وكفان ومنه الشرط والتمسك باليومية وانما
 قلنا على الاصح لا الشيخ رحمه الله نقلنا من مسلمات ومشتبه ولما كان الجواب
 التخييل المذكور عدم ضرورة مكانها كيوثية مع ان ليس كذلك كذا
 بقوله لكن يجب عليها عند مقام ابراهيم عليه السلام خلافا للشيخ في الخلاف فانه
 جوز ضيقها غير المقام وانما قال عند المقام ولم يقل في المقام كما وقع في بعض
 اذا اذاعوا به حوله في العقد الذي خلف الفريضة بحيث يكون الصلوة امامه لان المقام
 لا يسم عليه السلام ومنه الفريضة التي وقف عليها واذن بالجموع فيها اترقده يسير
 صاغا للصلوة لتضييقها فيصلي المكان المحبوب المذكور لا يباح الصلوة
 الا ان في العقد الذي خلف الفريضة فلو سوز حاتم من الصلوة فيه صاغل في خلف
 ذلك المقام او الى احد ما يسم به في ان ذلك مما يقال ان صلوات خلفه اجماعا
 ضلوا في الجاهل بين محافظتها على التقابل العجوة ولو تضرعت خلفها خلفه او اظهر اليه
 جاز صلواته في شمس لا اعظم كما نص عليه الاصح ولا يجوز ذلك عند الافتاء وهو

مجلس

ثبت نفاذ اجماع من كانا المتأخرين ولا يجب منفردة مجردة عن الاصل لم طاعة
 بالاحكام المطابقة ولو لم يكن علم بغير الطواف وخرج الى السبع ثم ذكر قبل
 السبع رجوع الى المقام للنداء كما جزموا تحصيل الترتيب اذ اوجبوا طوافهما عن
 السبع عند ابطال وجب اعادة طوافهما واعادة السبع لما ذكرنا من وجوب طواف الترتيب
 كان ذلك سواء لم يذكر بالابعد السهو او التقصير الى بياض لم يعد السبع فلا يفتح
 فوات الترتيب سواء في شيء مما خفى لم يرد من غير غنى عن الطواف والفساد ولو
 لم يكن السبع قد كان لم يصل قطرة وجوبا وانما بياض لم يستأنف السبع بل سبي
 والاصل ان السبع يجب الرجوع من اي موضع كان وعلى اي حال كان
 سواء كان في اتجاه السبع او قبله او بعده التقصير او حال بوجبه لا المتقين وان لم
 يتبين في كل مرجع الى الحرم وان تعد ذلك صفة في مقام الذكر الى ما ذكرنا
 بقوله ثم لا الحرم ثم حيث يذكر كونه يات بها ومات فضاها الترتيب كما هو
 البسيط وكذا في طواف الكعبة الواجب سر كان طواف الزيارة او طواف
 الطواف العرة المتع بها او طواف العرة المفردة وكما ان يكون بعد الطواف لكونها
 سببا لغيرها وبذلك يكون قبل السبع اجماعا ان يجب السبع في طواف الزيارة
 والعمرة المتع بها والعمرة المفردة وفي طواف النساء في المصنفين وما ذكرنا من
 المذكور في المتن فائدة وظهر اوجها من الزمان الذي بعد الطواف وقبل السبع
 ولو كان ذلك لزمان من الاوقات المكروهة وسبب المسألة بهما المذكور
 لقول الصادق عليه السلام لا تؤخر ساعة ولا اداة في بينهما ولا فضاها لعدم
 النقص ذلك والاصل براءة الذمة المقتضية من الكيفية من زيادة التكليف

كذا في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

المكمل

المكلف غير من البر والافتات او لا نص على احد منها والاصل براءة الذمة كونه
 نيتا ان يقول اصله كقوله طواف العرة المتع بها شك في حج الاسلام مع
 المتع بوجوبها فترجع الى احدى من الصلوات المفروضة صلوة الجنازة وانما لم
 يذكرها في الحاشية لانه قد ذكرها كونه نيتا في باب غسل الاموات حيث اساق الحجت
 على اصل الميت اليها فلا بد من اعادة الطواف والريشة بقوله وقد تقدم في غسل
 صلوة الاموات واما الحرم من الصلوة فبدر وشبهه بغيره في ادايه والوقار
 بجميع ما يقرب اليه من الطهارة والستر والاحتياط اجماعا لما لا وقت وغيره
 ان ذكر الكيفية والسلام والعقد وبغيره فمعه نذر الزوجة والولد والعبد
 الزوج والوالد والمولى فلو نذر احد هؤلاء لم يبق نذره فبذلك نذر في الوقار
 بالندوة امور اخرى لا للمؤخرة والفرعية اليومية كما اشار بقوله العبد
 المية الى التي بينها النذر في اي نذره من الموصيات او كانت ملك المصينة
 سر طاعة قد سرها انما مع قلوبهم في نذره ان يوقها في مكان مفصول او
 نذر سبيل او غير طهارة لم يبق اجماعا لعدم وقية تلك الصفا واذ لو نذر
 علوية نذره بزمان محقق كيوحه مسين واصل به فلم يصل اصلا او مسين
 غير ذلك اليوم وكان ذلك منه عدلا لسيما فحشي كغيره لانه واما لو ترك نسيان لم
 نجا الكفاة اجماعا وفي وجوب التقى قوة لان النذر قد علق بفعل الاصل ولا
 مع قصد مخصوص كالصلوة بزمان مخصوص ففوت ذلك لا يلزم مخصوصا
 ما قلنا فعلة اذ الميسر لا يبقا بالسوء ويكمل السقوط اسلان الوجوه قد علق
 الميعن قد مات فلا يجب فيه الا بغيره فليس لو كان الزك نذر شرعي كالنذر

المصحح
 من نسخة

الانما والميض في القضا ام لا في ترويضه من تعلق النذر بالفعل المبيد
 يسقط بالمعصية القضا ومن ان الميعين الذي كان متعلق النذر قد فات بعد
 شرعي وجوب الاتيان بالبدل غير في عن الدليل فلا يجب ولا ريب ان العوض
 اموط والا اي وان لم يكن نذره مقيد بزمان شخصي بل مطلقا كمن نذر صلوة بغير
 في يوم من الايام انه ليلة من الليالي التي ياتي بنذره اتينا سو حامي اي يوم
 وفي اي شهر اراد نذره فحينئذ الى ان يكتبه على الموت فيجوز عليه الاتيان
 بذلك النذر روح مضيا عليه كيث لو اخر اتم ونذر في الوفا بالبرية الاول
 او القضا وهذا السبيل لطلقة بل هو لما يتحقق في الاول في النذر المعصية
 دون غير المعين وذلك لان الاول له وقت محدد وتعيينه فاذا اتى به
 ذلك الوقت كان اه الا ان اذ الفريضة مباداة عن الاتيان بها في الوقت
 المضروب في خارج كان قضا اذ لا معنى بقضا الشيء الا الاتيان به في غير وقتها
وسم انه لو قيد نذر الصلوة بزمان معين انعقد بل خلافت ان كان ذلك
 الميعين نذرية كالحرم والمسجد المشهد انعقد اجماعا وان لم يكن له نذرية في الاعتقاد
 والوفا بذلك القيد وهما ان احدهما الاعتقاد وجوب الوفا به من حيث انه علة
 في موضع سباح من الوفا به بقوله مع او نحو اياهم نذر بالاعتقاد والى العدم لان
 انه زوالا في نفسه كذا في غير المقصد فلا يشترط فعل الاول
 لو اتى به في غير ذلك المكان لم يزاد ان كان غير نذرية والثاني ببسبب ان
 لا يكتمه والاما ذكرنا ان نذره ولو عيّن مكانا انعقد مع النذرية لا بد وما
 كالصلوة في اول البيت مثلا اذ لم يبق نذر فلا يلزم الوفا بذلك المقيد بل لو

لنذر

اتى في غير ذلك المكان برئت ذمته وانه انما على قول وسوق الحكمه ياذ
 النذر واللا بد من رجحان ورجحان المكان انما هو من جهة شرعية بوجوب
 الوجوه فاذا انتفت النذرية لم يلزم القيد اذ المكان العالي من النذرية لم يتكفل
 ان شرع بخصوصه في جميع نذر النذر لانه فصل الكفاية مطلقا في اي موضع
 اراد ايقاعه **فان قيل** قد بينت محاذ كرت ان التقيد بالنذر انما مطلقا
 ان انعقاد بل يتقيد بكون الوفا وان لم يكن للتقيد فريضة نجد ان المكان العالي
 المكان والزمان **اجيب** بان الشرع جعل الزمان سببا للوجوب بل في
 المكان فان من ضروريات العمل بالسنن **واقرض عليه** بان لا م سببية
 الوقت من المصلحة اذ لا يشترط الا الا التزام بالنذر والمكان والزمان من
 الامور خارجة لان من ضروريات الاعمال الظروف في كون الوقت سببا للوجوب
 الصلوات الوضوء الاصال لا يلزم منه ثبوت منها **واقرض عليه** بان السببية
 الوقت حاصلة وان كان ذلك بالنذر اذ لا معنى بالسببية الا في التكليف عند حضور
 الوقت مع ما صل سنا ولا يتصور بل ذلك المكان الاتية للزمان للوجه
 انه كلما **وقيل** ان المعنى في النقص ان الزمان الميعين كما انه من ميعينات
 المنذور وان لم يكن له نذرية كذا لك الميعين من جهة المنذور وشخصاته وان لم يكن
 فالتقول بان احدهما يشترط لزمه ذلك الشخص في الآخر **فان قيل** لا بد من
 والاما ذكرنا ان نذره في الفرق بين المكان وبين الزمان نظر
 ونقد المعتمد كمرح في بعض تعليقاته من الاطلاق مطلقا في كل مقتضى النذر
 والاتيان بالقيد واذا اعتبرنا في المكان الميعين النذرية المطلقة لا انعقاد النذر

نذرية

اجيب

فلو اني بداني بالمتدور المتغير في الزمان وادفع ذلك فيما سوا زيد مرة اي
 المكان الذي سافر فيه من المكان الشريف الذي فيه نذرته بغيره الوجهان
 احداهما لا يجوز اذ فيه الاتيان بالواجب وزيادة اخرى غير متساوية الثانية
 عدم الاجزاء لانه نذر متعذر عاقل لا يجوز في لغة معلوم قوله تعالى او فورا
 بالعقد ووثق المعنى لا الوجه الاول بقوله قيل خري وسوق العلامه في
 التذكرة واستدل على ذلك بان نسبة ذي النثرية لا الاصل كسبته مالا فريه فيه
 ابرو لا يربط بهما والعدل منه اليه فكذا اسناد ولا تصنف للمعاهد القول
 في لغة المتعذر شرعا انما راي ضعفه بقله ولنظر فيه مجال فلا توقي فيه
 مواليه شانه ولو عني نذر عدد اكاله كعتين او اثنتي عشرة او الدار بقا الخ
 الاستماع الشر او العشرين واطلق تيقن ذلك المعنى ولا يفي الوفا بذلك
 من رعات سبابة شرعة فيسلم به كل ركعتين كبراق الحقيق به ونوفيه
 اربعه اي اربع ركعات تسليمة واحدة وتشدن صح لان هذه سبابة يتعبد بها
 وكذا التوقيد ثمن تشدين تسليمة الائمة فسادا بتسليمه عدم التعبد بها
 فيكون ذلك اذ قال ليس من الشرع فيه وهذا من ادريس وقال العلاء
 يصح كقولنا انما عبادته وعدم التعبد بها لا يخرجها عن كونها عبادته
 وعلى نه ادريس لو قيد الرابع او الثالث تشد واحد وتسليم واحدة
 لم ينفذ لعدم التعبد بها شيئا ولو اطلق نذر نذر خسا او شيئا بخلاف ما ذكره الحاشي
 من الاحتمال انما وطرق الوفا ان يصليها مشي وتكلم في اليه شره بقوله
 الا ان يطلق فيل على المشروع ولو قيد نذرته بقراءة سورة معينة او اياها

فقصوت اربع مصلوتين على اتي في صلوة والحالة هذه غير الايات التي فيها
 اما في لغة يبي في علة التكليف لانه لم يحصل اكتمال ما ياتي به ولا
 فلو كان متعذرا بوقت وقوف وجب للمعادة والكفاية ولو اطلق الصلوة
 في نذرته ولم يبرهن الركعتين او ثلث او اربع وجب في ذنابه ركعتان على
 الاقوي لانه واحدة لان اللفظ اذا اطلقت اما تحمل على العالي على
 انما في لغة تجري الواحدة لعدم التعبد بها لاني الترتيب في لغة من الترتيب
 وهي الركعة الواحدة وقيل تجري الواحدة في لغة من الترتيب وصلى الصلوة عليها
 نذر عا واصالة البراءة من الاية ولو نذر ان يصلي نحو الكسب اي صلوة
 الايات والعينين وب وقصد ذلك ان ياتي بها على كل الصلاة وكان
 ذلك في وقت شرعيتها من الزمان المحض الذي شرط التكليف بالاتي
 بها فيمن قبله الشرع انما ذلك انما في حصول التبعة والافلا اي وان لم يكن
 ذلك متعذرا بوقت شرعيتها بان نذر تلك السبابة في غير وقتها لم ينفذ
 لانها متعذرة بغيره من اني في ذلك الوقت فيكون بدقه وكل بدقه ضلالة
 ويجعل الاتفاقة لانها صلوة وذكر في فعل تحت قوله واخيرا الصلوة و
 قوله تعالى واذا ركعوا لله سجدة وتوقيد نذر بربانية شرقة تعيدت كصلوة امير
 المؤمنين عليه السلام او صلوة فاطمة عليها السلام او صلوة جعفر عليه السلام
 ونذر صلوة الليل ورجحان ركعات ولا يجب له انما ونذر الغرض بغيره
 والناحية في ذلك جبر الكفاية والصيغة ان يقول ان يركع ركعتين او اربع ركعات
 فله على حصول صلوة ركعتين في سجدة الكوفة قريب لي الله وعلمه كراولام

انه يشترط لم يمين المأذنة على شئ من ذكر الاحكام المتعلقة بالتمتع ورفع
 شهادته وان يشترط المأذنة المشبهة يقال وتبني المأذنة واليمين
 سما في الاحكام المذكورة كانه حكمها باليمين بالصلوة المندرجة على الوجه الذي
 وقع النذر عليه مما عاكه كحكم الوفا باليمين باليمين اجماعا
 وكما يلزم الكفاية مع مخالفة منكر تلزم منها ايضا وصورة النذر
 يقول عليه السلام على عهد الله ان فعله كذا او جرد او ما يمين فاعلم ان
 الحلف بها باء او باسماء اخرى فلا ينفذ باسماء المشتركة والصيغة ان
 يقول واسد لاصول اليوم العلف وتبني النذر ليس ينحصر في العهد الميمى بل
 الاستي رافيا للتمتع والايضا تيقول والنفل من الغير باجله فالايضا للصلوة
 يملك ايضا الوفا والايضا بان استوجبه من الصلوة اجماعا وكذا في كل دور
 انما تكلف سبب تقصيره وتوقيفه في عدم الحفظ ايضا شبه النذر فاذن تشكك في
 الاثنين والاربعين وما عليه الايمان بركعتين احتياطاً لانه في الصلوة الوجه
 كانه دوة من سبب ان اي السبب في الصلوة من المكلف ولا بد ان تقول
 وهو ما يشي بالاجابة ويقتضيه على الوفا بالصلوة على اليمين في كل صلاة
 كما فعل بالاجابة في طيبر لان الوفا في هذه الصورة ليس هو باليمين
 في ذلك شئ من ذلك والوالد بالصلوة التي فانت عنه بعد شرعي ولم يصح له
 الموت منع تمكنه ولا يشي شرط العدا في اليمين الذي يستاجر للصلوة
 عن الميت فلا تكلف في الوفا باليمين العدا فلا يجوز له استي رافيا للعدل
 ويسين في كل عدم صحة صلوة الفاسق بل بعدم قبول اجابة في الفعل وعدم جواز

الركن

الركوع يفسد ولا يفتي في ان استمر الطهارة فيتمتع بوجوب است
 الصلوة ووجه الصلوة على الوفا واليمين في طهارة الوفا في كل ركعة
 وكذا لا يشي استمر طهارة من صلوة اي صلوة اليمين عن صلوة اليمين
 جواز يكون كما في احوال اليمين في حال الاستمرار فلا يجوز استي رافيا للقيام
 يميني عن كان قادرا على الايمان بما فعله على الوجه الكمال وتحقيق انفسه
 صفته في صلوة اليمين كالعاجز عن القيام بصلوة او العاجز عن بعض القراءة او
 العاجز عن الركوع قايما ويكمل جواز استي رافيا للعاجز عن بعض الافعال التي كان عاقرا
 حال الزمان عن بعضها ولو استاجر الوفا في كل ما قادرا على جميعها
 على الوجه الكمال ثم تجدد في العجز افعال الفسخ اي بطلان عقد الاجابة وان لم
 يملكه المستاجر لان اطلاق الاجابة محمول على المية الكاملة الواجبة ولا يتجدد
 القول بتبسيط المستاجر على الفسخ دون الانفاس لا يمكن الزوال ولا يفتي
 صحه ولا في ان عجز اليمين في بطلانها وطلما ولو قلنا انه يتبسط على الفسخ
 اذا كان الزوال بطلا عادة لم يكن بعيدا وبه يفتي بعض المتأخرين ولا يفتي
 سنا اليه عليه وجه الاعمال تقرره الفسخ اي اتمل الفسخ وسما افعال آخر وسواها
 بالصلوة على كماله فاصحح في الاستي رافيا للعاجز عن بعض الافعال الكمال
 وان انفسه في اذ يقول الرجوع في اتمل المستاجر على اليمين بالاجابة
 من اجرة العاجز واجرة العاجز الكمال في اتمل المستاجر في اتمل المستاجر
 الوجه المقصود منها هو الاجرة المقيدة من تجدد العجز في ما يتبسط عليه
 في اتمل المستاجر وبه يفتي على اليمين على الفور في كل ركعة

بطل
تجدد

فليست على عياله وزيارة اخوانه وامه قاه وعباده المبرين من المؤمنين
 تشيخه وباركته العياض بالاحرار مستحبه بحوزة ان ياتي بها على الترابي
 يعمل الاول ليعمل بالثانيان بها وجوبها في كل وقت من
 الاوقات فلا يجوز التاخير عن اوقات اسكان الفضل فيقول الثاني لان المقصود
 عند لم يكن فريما سوفت من ان القضا ليس فريما فيكون الاجر كذا
 اصحابنا لم يعم حواشي من النعم والاشياء كما ان الله يقول لا اعلم به
 تعريها والظان له تبيده واركانه المتعارفين ان الثانيان به لايه بغير
 معاشه وسائر الامور الضرورية العارية ولا ما ذكرنا من القسم الادو والارشاد
 بقوله ويستعمل وجوبه بغيره مقتضا على ان يسيه قائم بذلك الفعل غير تارك
 اياه فانه لا يحال قد جزمه المصريح في بعض التعليلات واتفق به
 وقد بقي من ساجت مسوان عقد العبادة بل سوانا قل لما في ذمة الميت من الصلوة
 لما في ذمة الميت بغير ذمة الميت بوقوع عقد العبادة ام لا لا بل الثانيان بالغير
 والذي يقيم من الصلوة كالمصنف بالاسيخا ليج ان نفس الاسيخا ليس بال
 لاشتم ذكر وان الاجازات امانات قبل دخول الموم لم يبر اذ ذمة الميت بل يجب
 الرضا بالاسيخا انما يملكه كان جرد العقد ناقلا وعملا لما في ذمة الميت لم
 يكون ذلك كذلك فمن جملة الصلوات المنية والى استحقاق الصلوة
توفي بها الطاهر وانما قضى الصلوة بالانكره من كسبتنا من سائر الصلوات
المنية ويوم فاية بها ونحوها ولا خلاف في كونها مستحبة عند انقطاع الامطار
ومو الامطار والاباء قال استحقاقه من سائر صلاته بغيره بل كان في رعا

في الدنيا ان انسية قال انتم واذ استسقى موسى امه وقال استسقىكم
 انه كان غفارا يرسل السماء عليكم ماء زارا وحى في صلوة الاستسقاء في الكيفية كالعبادة
 اني صلوة العبيد قد رقت بها ما في غير النور وسورة وكبره الا واصلها القراءة
 خمس عشرة في الثانية اربع غير الكبريات المعمودة في الصلوة ونقبت عقبت كل يوم
 زائدة في حق العبيد كالعبادة لا الفنون فانه ينبغي ان يكون بالاسفار والاعمال
 وسوال الرقة وانزال الغيث توفير المياه وافضل ما يقال لا وعبادة ثوره على كل
 ايسر السلام لانهم اعلم باحوال العبادات وكيفية استحقاقها وعلوهم من الرقي
 على ذلك بقوله واما ثوره فعلى ويجوز الاستسقاء بغير صلوة اما في خطبة يوم الجمعة ويوم
 العيد يراى في بعض الصلوات المكتوبة وسيجب للمام اذا اراد الاستسقاء اعلام
 اهل البلد كعلمه على البقرة بذلك واما ان الس بالموهبة من المعاصي والاعمال بعد
 والانعطاف لا الله والودع عن المظالم وايضا الحقوق المستحقينهم وموهم
 ايام طار وروحه الاخبار ان دعوى الصيام لا ترد ومنه ان يكون في اول البيت او
 الاربعاء ويكون الخروج اي خروج الكس من البيت لا العوا في يوم المائت
 الاثنين او الجمعة حال كونهم حفاة لان ذلك المخرج في الله في المنوع والقول صلي
 عليه وآله يخرج كما خرج في العيد من معنى ان يكون من مشيهم بالسيارة والوقار
 مع اهل الصلاح تعريهم لا الله فيكون دعوتهم اقرب الى الاجابة وسبح و
 الاعمال لانهم على الرقة قال عليه السلام لولا اطفال رضع وشيوخ وكس
 بهاء مع الصلوة لكانت ايسر وينس الكفار من الخروج لان دعوتهم من الاجابة
 مبيدة وكذا المظالم الغشت قال الله جلوا دعا الكافرين الذي ضلال وهم في محمل

الصف يستحب ان يكونوا كلهم مطرفي رؤسهم سبعين كثر من ذكر الله سبحانه يستغفرون
 ونوبهم ويستطاعون في هذه الصلوة لقوله على السلام من صلاتي عجمته ثم قال انه
 حجتهم ففقيه له وصلا ما اني صلوا عليه وادعاه وحببوا له بالقرابة
 فيها وبالغنى ايضا كما في صلوة العبد يستحب الصحابة انما عاقل على عليه
 السلام فطالبت ان لا يستغفروا في البراري ويقول الامام بعد فروع الطلعة
 وقبل الاذكار رواه من الحسين الى اليسار يجعل ما على عنك من الامين على الاذكار
 وما على الايسر على الامين يا سبياني صلى الله عليه وآله والى ان يقال لو لم يكن
 الامام بعينه الاسم لكان يكون مطروفا على الجهر واقفا في غير الاستسقاء وسبب الصدقة
 والتفريق بين الاطفال والرجال فيكثر البكاء والتمسح من موى كسبجانه
مسألة ان قيل الامام طينتين بعد الصلوة لان هذه الصلوة كصلوة
 العبد ولقول العاقبة عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى الاستسقاء
 ركبتين يدان الصلوة قبل الطلعة وفي رواية الحق بن عمار عن الصادق عليه السلام
 في صلوة الاستسقاء قبل الصلوة قال العلامة في التذكرة في الحق تولى في طريقها
 ابا نوافع الاول وسبب للامام بعد فروع من الصلوة ان يكون فاعله مرة دفعا
 سورة الى القبلة ثم يسبح من مائة برفع بها صوتة ثم يبلل مائة برفع بها صوتة
 ثم تحمله مستقبلا الى يسار المشركان هذا الذي يكون بعد الطلعتين ولو تأخرت الصلاة
 لم يسجدانه كروا وخرجوا ما وثائق وهكذا لان يرحم الله سبب المالح
 الله تعالى فاعلم الحامين في الله ما لو سقوا قبل المخرج لم يخرجوا وكذا لو
 خرجوا وسقوا قبل الصلوة وفي المؤمنين يستحب صلوة الشكر ولو سقوا في انما

سبب

الطبعة شكروا الله سقوا باقي النسل من الطلعة الاذكار قالوا انتم لو سقوا
 في انما الصلوة اتوا العمى النبي عن الاطفال وكثرة الخيش وخيف منه الضرر جاز
 الاذكار انتم من على حب الاذكار الله وروى الحسن انه اصل اهل المدينة فخط
 فبنا رسول الله صلى الله عليه وآله فخطبوا فقام رجل وقال بكم اكلوا فادع الله وان
 يستعينوا فمد رسول الله صلى الله عليه وآله يده وقال اني والله اني انما اكلوا
 فبنا جبريل ثم انشأ ثم انشأ ثم اجتمع ثم ارسلا السما واليا فخرجنا نحو من
 الماء حتى اتينا قبل شامرا فلم نزل بطول الطلعة الا فري فسلم الى البرجل
 او غيره وقال يا رسول الله انتم شربوا ابيته لم تبتلوا بركبان فادع الله ان يحب
 فبنا رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا وكرهت بستره
 الى الاثواب جمع نووسقوا وكثرة الخشب وطلع قنبر من المشرق والكرامة
 على تقدير انه غير متقد لموت ربه ويرحم الله اي اعتقاد ان النوسقوا
 والموت روي زيارته فانه قال صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله
 في انما كانت من الليل فلما انفتحت اقبل على كل فقال لعلته رونا ماذا
 قال بكم قالوا الله وسلم قال اصبح صبا في وكافرا بكم اكب وكافري
 ومن بكم اكب ومن قال مطرا بفضل ومنت فذلك منسب وكافرا بكم اكب
 ومن قال مطرا بكم اكب او كذا فذلك كافر في ومن بكم اكب وكافرا بكم اكب
 صلى الله عليه وآله من ان قصد ان النوسقوا ولم يفت كما يقول المشركون
 فوكا فواما من قصد الوقت الذي جرى عبادة النبي صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله
 اي ومن الصلوات المندوبة صلوة العبد وهي مشهورة على ما ساقه يوم الغدير انما

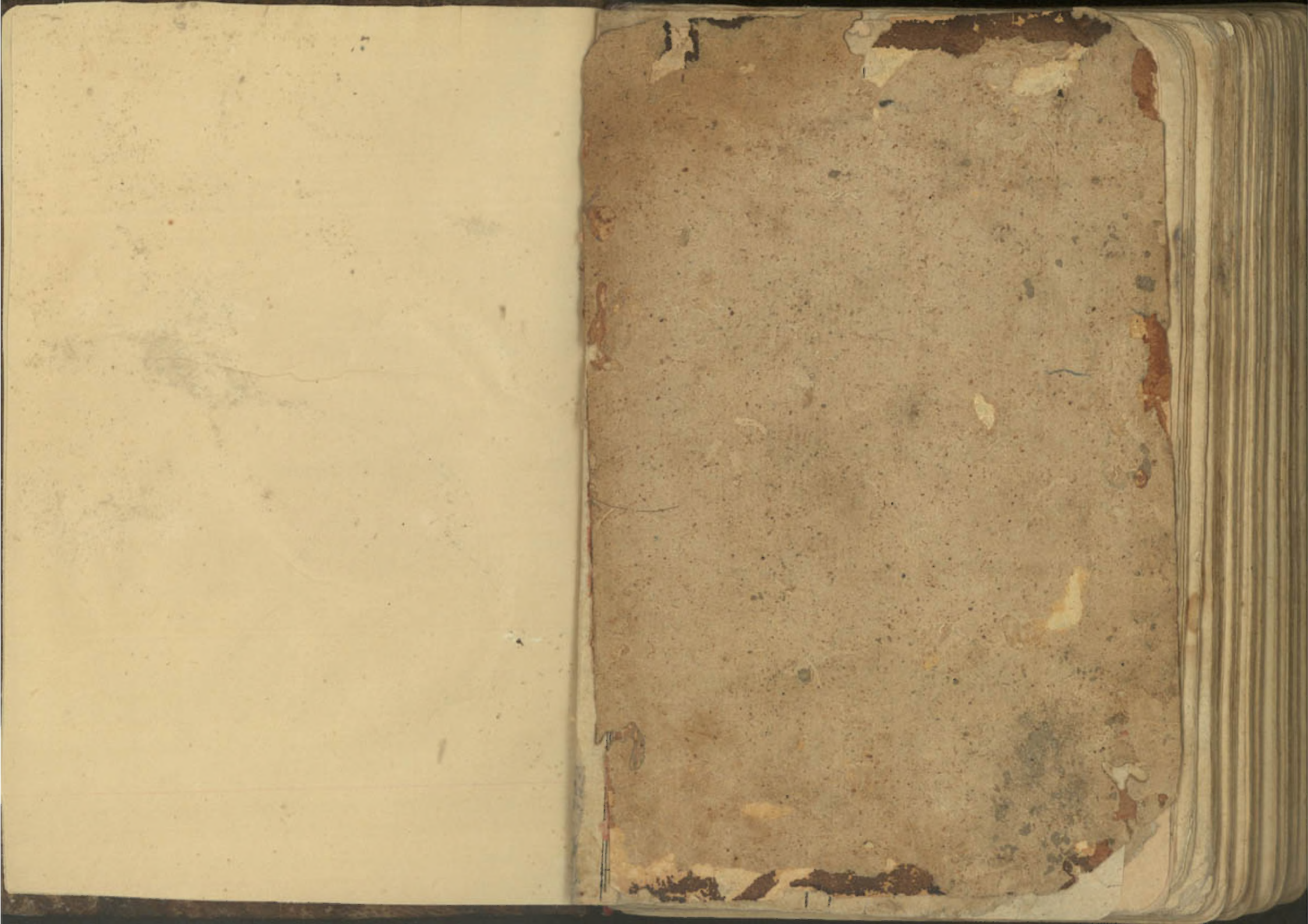
الكرام جمع الخيل

من شهر ذي الحجة واسم هذا اليوم يوم الجمعة وفيه لا يرضى يوم الجمعة
 وفيه حدثت من احاديث الصلوة على السلام انه جانب من عز وجل نبينا وتبين
 هذا اليوم وعرف حرمته ووقت هذه الصلوة قبل انزال نبيك فترى كمال
 وينبغي ان يغتسل في اوله ثم يشتمل بنيايقه في كل ركعة المدة وكل من القدر
 وانمو عيده اية الكرسي المأثورة مقام فيها حاله وحسنه اقال الصالحين السلام
 من صلاة ركعتين يغتسل في كل ركعة في كل ركعة من ركعتين في كل ركعة
 كل ركعة المدة وعشر مرات في سواها وعشر مرات اية الكرسي عشر مرات انا
 ازلناه عدلت هذا من عز وجل مائة الف مرة ومائة الف مرة وما الى عز وجل
 حبيب من حجاج الدنيا والآخرة الا قضيت كيانا ما كانت يستبان بعيني
 حجابها في الاصح وقد مر الانشاة الى هذا الحديث بالجماعة ومنه ان يكون
 ايقاعها في الصحرا بعد ان يطيب اللام بهم ويعظم فضل هذا اليوم فاذا انقضت
 فصالحوا وبنوا ان يعظم بها بوضع في هذا اليوم الشرف من الصلوة على السلام
 المؤمنين على السلام وتواها كما في الحديث مائة الف مرة ومائة الف مرة
 واذ اسال الله عز وجل على كل ما يسال كما في الحديث وكل الزواجر
 ركعتان تشهد وتسلم احبا الى الله والوتر فانها ركعة واحدة والاصلة الا اذا
 فانها اربع الى اربع ركعات وقد ترون من ظاهرها العبارة انها اربع ركعات فقط
 وليس كذلك بل من قبلنا ما سار اربع ركعات لاننا غير ركعات منها اربع ركعات
 انما يصلي ركعتين تشهد تقرأ في الاول المدة والصلوة سبع ركعات وفي الثانية
 المدة والركعة من ان تم بسلام ويقرأ اية الكرسي سبعاً ثم يصلي ثلثي ركعات

تسليم

تسليتين تقرأ في كل ركعة المدة والركعة والركعة وعشر ركعات
 ثم يقول بعد ما كان من الركعتين الكريم لا مل ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم سبعين مرة وباقي الصلوات المذكورة في الكتب المطولة
 لدر صاحب فليطلب ساك فان ساكنا هذه وجيزة لا تقبل ذلك والركعة
 العالمين والصلوة والسلام على سيدنا ومينا محمد وآله وعقته
 المعصومين وقد وقع الفراع من تحرير هذه النسخة الشريفة والركعة الطويلة
 في يوم الاثنين اثني عشر ركعة صفر فتم بالخير والظفر من خمس
 وخمسين وسما ينشئ الله المصطفى على اليحيى الضيف المذنب الجاني عليه
 بسم الله الرحمن الرحيم سبي الله الرحمن الرحيم سيد البرار والاهل الاخيار
 وانقر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات والحمد لله والاول والاخر والصلوة
 على نبي طاهر او بطنت امتك طاهر

من ترنيمه
 اللهم
 انزلنا من السماء الى الارض
 انزلنا من السماء الى الارض
 انزلنا من السماء الى الارض



5
A. 1/2 21

